الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 2

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

رقم التسجيل: ....

الرقم التسلسلي: ....

البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871

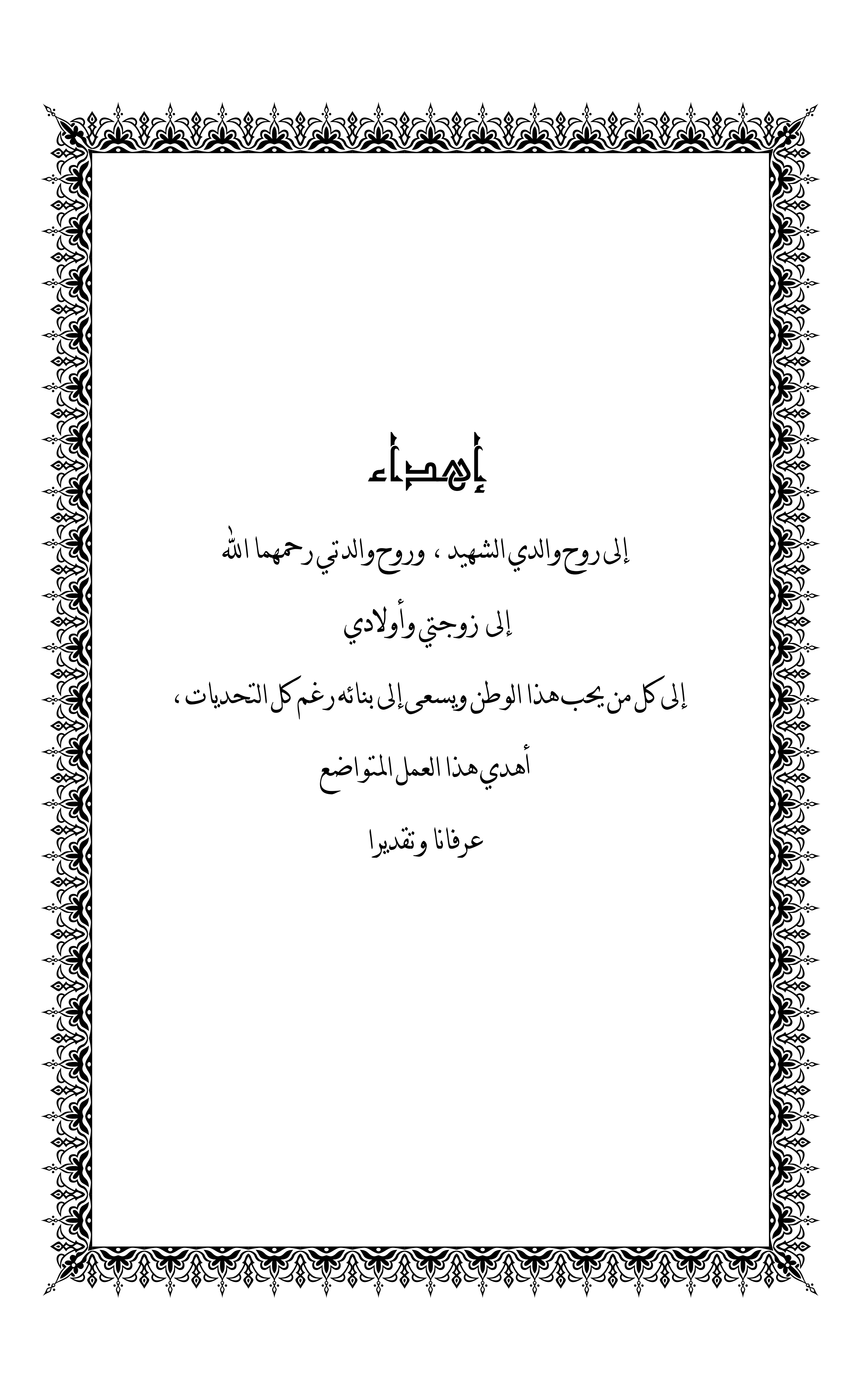
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب
أحمد سيساوي

إشراف الستاذ الدكتور
كمال فيلالي

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أحمد بخوش	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	قسنطينة 2
كمال فيلالي	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	قسنطينة 2
فاطمة الزهراء قشي	أستاذة التعليم العالي	عضواً مناقشاً	قسنطينة 2
مصطفى حداد	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	الحاج لخضر – باتنة
أحمد رواجعية	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	محمد بوضياف – المسيلة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	8 ماي 1945 – قالمة

السنة الجامعية: 2013- 2014



إهداء

إلى روح والدي الشهيد ، وروح والدتي رحمهما الله

إلى زوجتي وأولادي

إلى كل من يحب هذا الوطن ويسعى إلى بنائه رغم كل التحديات ،

أهدي هذا العمل المتواضع

عرفانا وتقديرا



شكر وتقدير

لا يسعني ، وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث ،

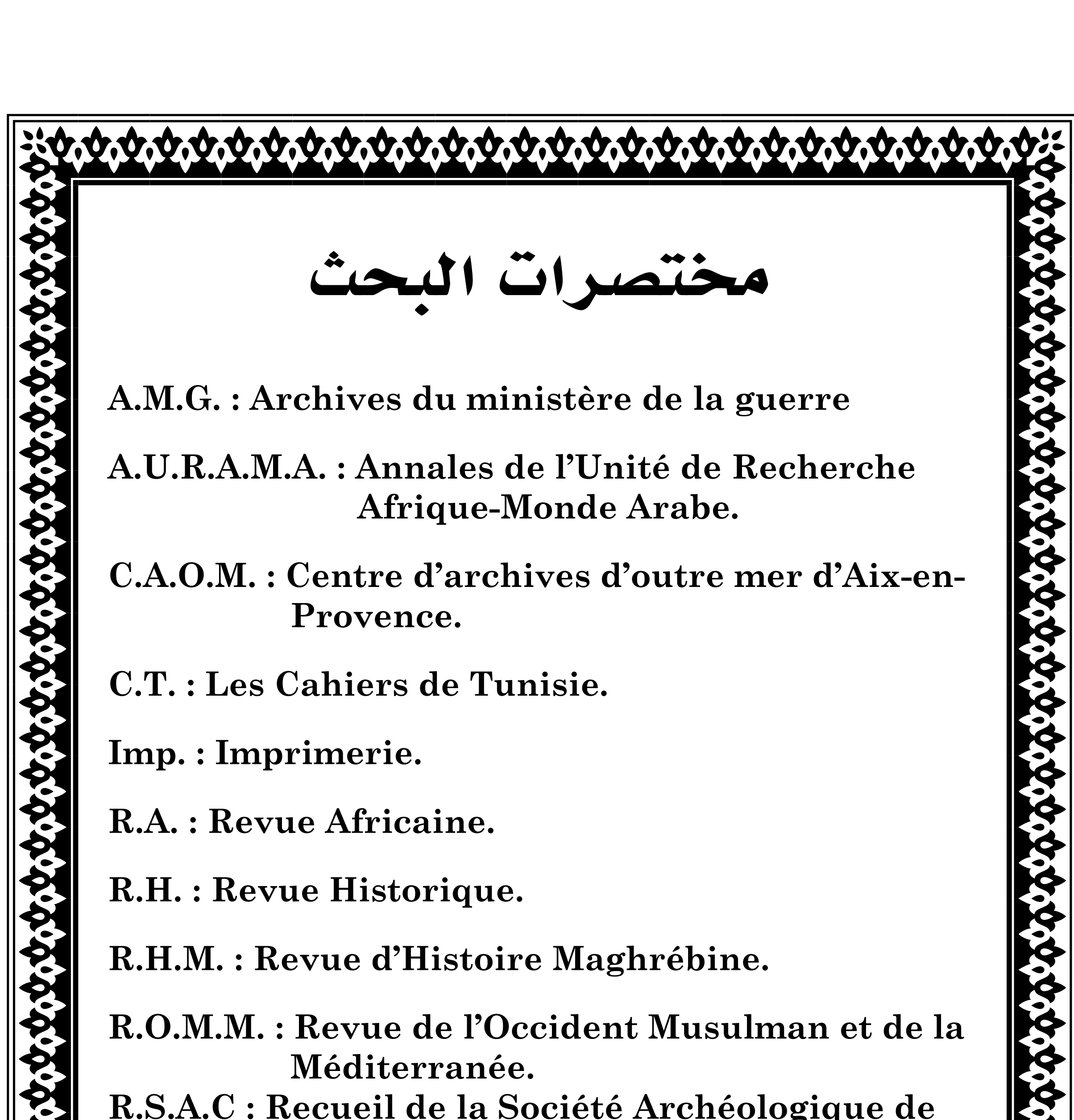
إلا أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأستاذ المشرف

الدكتور كمال فيلالي

الذي اقترح علي هذا البحث ، وكانت توجيهاته ونصائحه القيمة

خير عون لي في فهم جوانب الموضوع

فجزاه الله خير الجزاء



مختصرات البحث

A.M.G. : Archives du ministère de la guerre

A.U.R.A.M.A. : Annales de l'Unité de Recherche Afrique-Monde Arabe.

C.A.O.M. : Centre d'archives d'outre mer d'Aix-en-Provence.

C.T. : Les Cahiers de Tunisie.

Imp. : Imprimerie.

R.A. : Revue Africaine.

R.H. : Revue Historique.

R.H.M. : Revue d'Histoire Maghrébine.

R.O.M.M. : Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée.

R.S.A.C : Recueil de la Société Archéologique de la province de Constantine.

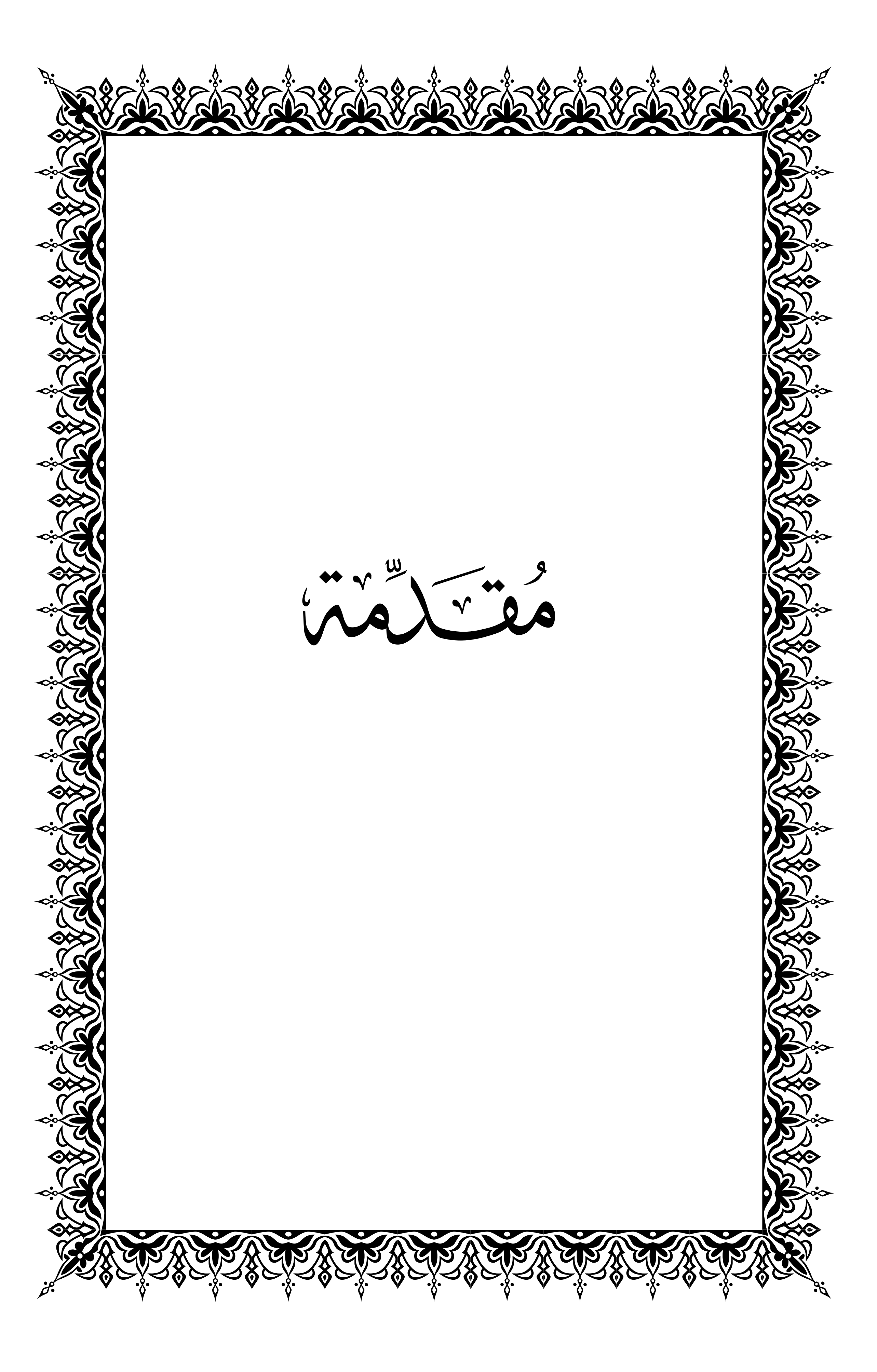
SNED: Société Nationale d'Edition et de Diffusion.

T : Tome.

T.S.E.F.: Tableau de la situation des Etablissements Français en Algérie.

Trad. : Traduction.

V. : Volume.



مُقَدِّمَة

مُقَدِّمَة

عجّلت الأوضاع العامة ببلاد المغرب بالتدخل التركي الذي مثله الإخوة بربروس، الذين اتخذوا من جيجل منطلقا لحملاتهم لضم مدن الإقليم للإيالة العثمانية الجديدة التي انتصبت في المغرب الأوسط منذ سنة 1518، واستمرت تمثل السيادة الشرعية للسلطنة العثمانية حتى سنة 1830.

ورغم المحاولات الجادة للمحافظة على آخر معالم التواجد العثماني من جانب الحاج أحمد باي إلا أن البايلك تهاوى بفعل عوامل عديدة أهمها عدم التوازن العسكري مع القوات الفرنسية.

وقد شكّل إخضاع قسنطينة للسلطة الفرنسية أهم مرحلة من مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر، خصوصا أن السلطات الفرنسية قد استفادت من تجربة احتلال قسنطينة للاستثمار في المشروع البايلكي.

ومما سبق بسطه تعريفاً لحدود موضوعنا التاريخية، أود تبيان الإطار الزماني والمكاني له. فالإطار الزماني يمتد من سنة 1838 إلى سنة 1871، فالتاريخ الأول هو استيلاء الفرنسيين على قسنطينة في عهد الماريشال فالي، والتاريخ الثاني، وهو سنة 1871، وهو نهاية حكم الإمبراطورية بنهاية حكم نابليون الثالث.

لقد دعتني عدة مصوغات تاريخية إلى البحث في هذا المجال، أولاها أن المشرف الدكتور كمال فيلالي قد حرّضني للبحث في هذا الموضوع، ووضح لي أهميته البالغة لاستكمال الرؤية حول مرحلة الوجود الفرنسي ببايلك الشرق، بعد الدراسة التي أنجزتها لنيل شهادة الماجستير الموسومة بـ "النظام الإداري ببايلك الشرق"، وهي الدراسة التي جعلت معلماً تاريخياً لنهايتها، وهو نهاية حكم الحاج أحمد باي.

ومع أنني، وقت إنجاز هذا البحث، افتقرت إلى كثيرٍ من الفهم لنظام الحكم العثماني بالجزائر، وإلى الأدوات الفكرية والمنهجية، فإنني بعد مناقشة الأستاذ المشرف والاستفادة من خبرته في مجال البحث، ونقاش الكثير من المختصين، تبين لي أن موضوعي في الماجستير سيظل مبتوراً بتراً مخلاً ومعيباً بدون الدراسة التي أتقدم بها لنيل الدكتوراه،

فالعلاقة بين البحثين ليست علاقة جزءٍ أول مع جزءٍ ثانٍ، وإنما علاقة قسمين من عملٍ واحدٍ، أي أن هذا العمل هو استكمال للعمل السابق.

ومما هو معلوم، فإن الحدث التاريخي له جذورٌ وأسبابٌ ومسبباتٌ (أي ما يظهر من الأسباب) بدايةً، أو السبب غير المباشر كما يسميه البعض، وله مجرياتٌ، وبالضرورة تتمخض عنه نتائجٌ وآثارٌ وأبعاد. وفي أثناء بنائي الفكري لهذا البحث، وجدت جذور النظام الإداري الفرنسي في البعد البايلكي من حيث أن هذا النظام قد تبلور متوافقاً مع نظام القبيلة، ومع مفهوم الأرض غير المادي المنفعي، وبالتالي نظاماً عثمانياً خالصاً، وإنما نظامٌ خاصٌ بالجزائر بدليل أننا لا نجد له مثيلاً بالبلاد العربية التي حكمها العثمانيون.

ومما زاد أهميةً لهذا الموضوع الذي أنجزت فيه هذه الدراسة، أنني لم أجد أبداً لمفهوم البعد البايلكي منظومةً قانونيةً، ولا دستوراً، ولا ميثاقاً مثلما هو الحال في الأنظمة الحديثة لدى الفرنسيين وغيرهم، وإنما مجموعة من القواعد العرفية والتقاليد والعادات تتوافق تمام التوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية المتغلغلة في القبيلة والانتماء القبلي، من حيث أن قيمة الفرد تحددها الجماعة وقيمة الجماعة تحدد كفالة وحماية الفرد مع الإبقاء على التراتبات الاجتماعية والاقتصادية باختلاف تام عن مفهومية الطبقية والإقطاع الأوروبيين.

ومع ارتباط البعد البايلكي ارتباطاً تلازمياً وثيقاً مع الزوايا والأوقاف والصدقات الجارية جعل هذا النظام البايلكي أو البعد البايلكي يندمج في نظام الحكم العثماني، ويفشل فشلاً تاماً في ظل الحكم الفرنسي، الأمر الذي اضطر الفرنسيين، بعد فشل مشروع نابليون الثالث، إلى سن قانون الأهالي (le code d'indigénat).

والسؤال المطروح هنا هو لماذا قبِل الجزائريون نظام البايلك أو البعد البايلكي في العهد العثماني؟ ولماذا رفضوه في ظل حكم الفرنسيين؟ هنا يكمن جوهر الدراسة. وكيف اندمجت القبيلة في البعد البايلكي، وأصبحت مصدر ثورات متتالية ومزمنة زمن الاحتلال الفرنسي؟ ومع أن الفرنسيين ابقوا لغالب القبائل الجزائرية مجالات حيوية للمعاش، فإنهم كلما اقتربوا منها تثور عكس ما كانت عليه في العهد العثماني.

من جوانب الإشكالية أيضاً، أن الفرنسيين بين تنظيرهم وتنفيذهم جردوا نظام البايلك العثماني في جوهره من عناصر الكفالة الاجتماعية، وركزوا على عناصر السيطرة والاستحواذ، فكيف تم ذلك؟

كما لا يفوتنا توجيه الدراسة إلى أشكال مشاريع الاستعماريين العسكريين، وأبرزهم "فالي" (Valée) و"بيجو" (Bugeaud) وإسماعيل عربان في كنف نابليون الثالث، الذين فهموا المشكل المترتب عن مجتمعين فوق أرضٍ واحدة: الأوروبيون والأهالي، فيجعل منهم مجتمعاً موحداً من حيث تقليل الفوارق، وبالتالي توحيدهم سياسياً، فينشأ نوعٌ من المواطنة الفرنسية، لكن هذه المشاريع فشلت لسببين رئيسيين: الأول أن أصحاب المشاريع كانوا منفذين بالجزائر، وبعضهم منفذ ومشرع، مثل بيجو، في حين كانت السياسة الفرنسية بفرنسا ذات توجه أوروبي، وتخضع للنبالة الفرنسية والمترفعة داخل فرنسا، وتهيمن عليها الثروة المالية اليهودية المتنامية باستمرار.

وهكذا، فما هذه الدراسة إلا جملة من القراءات والملاحظات يجب أن تتلوها دراسات مكملة لجوانب عديدة من الإشكالية المطروحة، ومما دعاني إلى هذا الموضوع أيضاً دراساتٌ لولاها لما اهتديت ولما أدركت أهميته، منها على سبيل المثال لا الحصر كتابات المؤرخين العسكريين الفرنسيين أمثال دوماس، وفيرو، وفايسات، وغيرهم. فمن بين سطورها استخرجت إشكالية بحثي، وبعدما كانت بدايته عبارة عن تساؤلات نمت وتطورت حتى أصبحت تلك التساؤلات قضايا، ثم نمت تلك القضايا أكثر حتى تبين باليقين أن تلك القضايا أكبر من أن تنجز فيها رسالة دكتوراه من حيث وجوب إعادة النظر في دراسة أرضية الإدارة الفرنسية بالجزائر وعلاقتها بالإدارة العثمانية أو مدى استثمار الفرنسيين للبعد البايلكي في مشاريعهم الاستعمارية.

واعتمدت على دراسة الأستاذ عبد الجليل التميمي" بايلك قسنطينة والحاج أحمد باي"، وعلى عدد من الرسائل الجامعية حول بايلك قسنطينة من بينها دراسة الأستاذة جميلة معاشي حول الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، ودراسة صالح فركوس حول المكاتب العربية في مقاطعة قسنطينة.

إضافة إلى بعض المقالات الهامة لبعض الباحثين الفرنسيين أمثال "بوايبي" (Boyer) و"إميريت" (Emirit) وغيرهم.

وقد تطلب إنجاز هذا الموضوع عدة وسائل منهجية منها الوصف والتحليل والاستقراء والإحصاء. فقد ارتكز الموضوع على العمق الفكري، الأمر الذي استلزم التحليل والاستقراء وجمع المعلومات، والربط بينها حول نظام البايلك والإدارة الفرنسية وتشكيلة المجتمع الأهلي

الجزائري والمشاريع الاستعمارية، وهو ما استلزم توظيف التحليل والوصف والاستقراء أيضاً بنوعيه التام والناقص. وقد استعملت الإحصاء في كل ما يتعلق بالأرقام والتقديرات والإحصائيات، وهكذا فقد ظلت هذه الوسائل المنهجية توظيفاً تاريخياً من حيث أنني قمت بمتابعة حركة التاريخ في القضية موضوع الدراسة متابعة أفقية وعمودية، أي المظهر والجوهر هادفاً إلى تبيين الحقيقة والمحرك في المرحلة المشمولة بالدراسة.

وأما عن البناء المنهجي للموضوع، فقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وأربعة فصول. خصصت الفصل الأول لمفهومية نظام البايلك، وأسسه وأبعاده وتطوره، والفصل الثاني لمشروع الماريشال فالي، والفصل الثالث تمحور حول مشروع الماريشال بيجو، وأما الفصل الرابع والأخير فقد خصصته لمشروع المملكة العربية في عهد نابليون الثالث.

دراسة نقدية لمصادر البحث

تطلّب إعداد هذا البحث الإحاطة بعدد من المصادر والمراجع، وكانت المصادر الوثائقية وهي في غاية الأهمية وعلى رأسها المراسلات السياسية لكل من فالي وبيجو المحفوظة في أرشيف ما وراء البحار "إيكس أون بروفنس" (Aix-en-Provence)، المصدر الأساسي لهذا البحث.

وتكتسي هذه المراسلات أهمية بالغة لكونها تعكس لنا مخطّطات الإدارة الاستعمارية في تسيير الشؤون الإدارية للجزائر، وخصوصا بعد الاستيلاء على قسنطينة واختلاف آراء السياسيين والعسكريين الفرنسيين في طريقة إدارة مقاطعة قسنطينة، وانتصار الفريق المحبذ لاستثمار البعد البايلكي وعلى رأسه الجنرال فالي الذي قام بتنصيب حمودة بن الشيخ الفقون حاكما على المدينة.

واعتمدنا كذلك على عدد من التقارير التي وضعتها الإدارة الاستعمارية نذكر منها تقرير حول التنظيم الإداري لبايلك قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي وهو يوضح لنا الهيكل الإداري الذي كان موجودا في العهد العثماني[1].

كما اعتمدنا على تقرير روسو حول النظام المالي للبايلك اعتمادا على وثائق أخرى هامة[2].

وهناك تقرير فرنسي هام عن الحملة الفرنسية التي انتهت باحتلال المدينة وهو يوضح مختلف تحصيناتها وطرق الدفاع عنها في عهد الحاج أحمد[3].

وإضافة إلى أرشيف ما وراء البحار فقد اعتمدت الدراسة على أرشيف مديرية مسح الأراضي بقسنطينة، وهو أرشيف ثري لا يزال غير مستغل في الأبحاث التاريخية، رغم قيمته التاريخية الكبيرة.

---

1. HI 228 : Renseignement sur l'organisation administrative du Beylik de Constantine avant la prise de Constantine, rédigé en 1840.
2. HI 226 : Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine, 29 septembre 1838
3. La prise de Constantine par l'armée française, Rapport rédigé en 1840, sans nom

وقد قام بتحرير هذا الأرشيف عدد من الضباط الفرنسيين ممن كانوا على علاقة بالقبائل وعلى معرفة كبيرة بشؤونها، وكان على رأسهم الضابط فيرو الذي وجدناه يحرر عددا من التقارير حول قبائل الشرق الجزائري كأولاد عبد النور والبرانية والسقنية والزمول وتبسة.

المخطوطات والوثائق

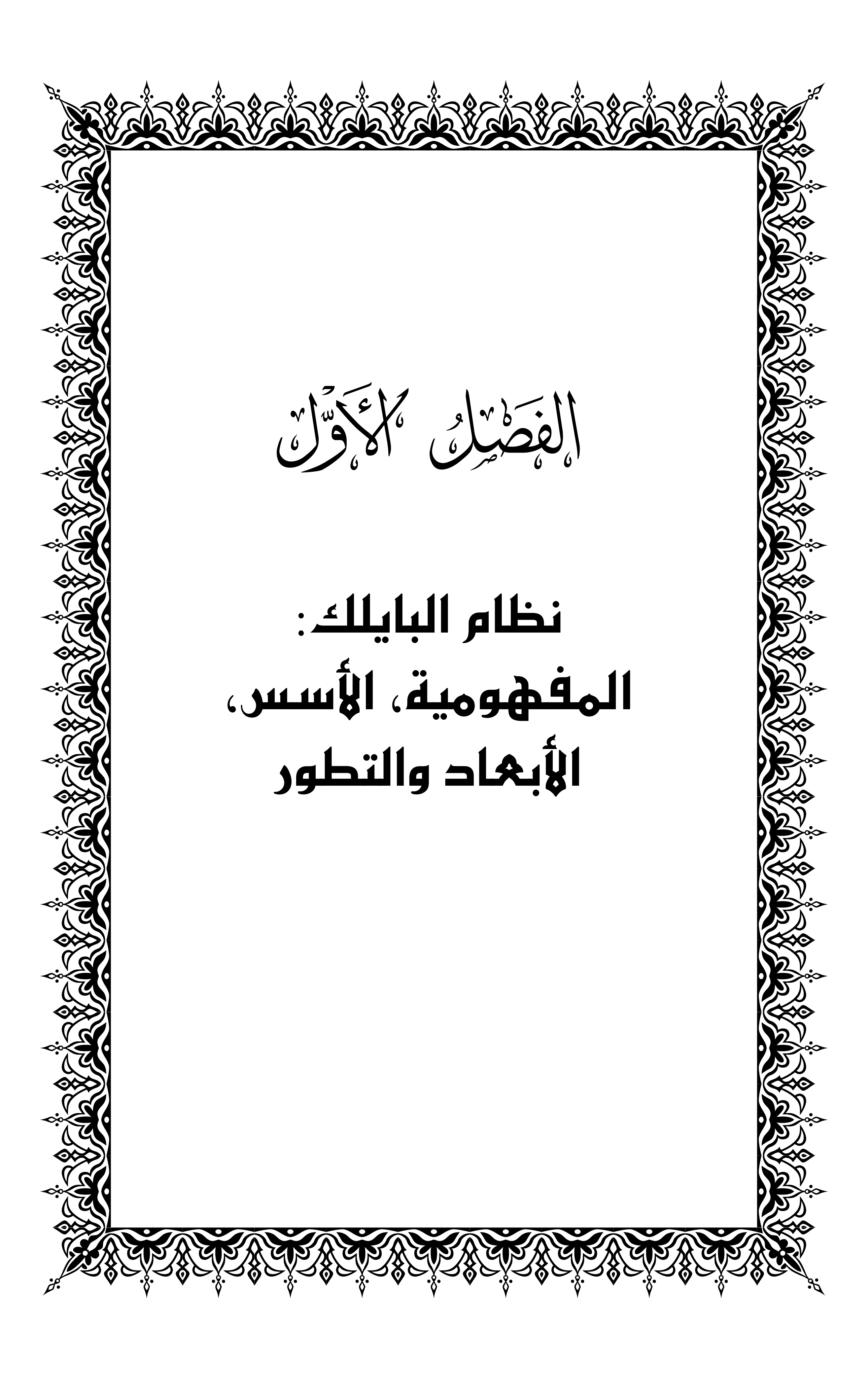
حاولنا الاستفادة من عدد من المخطوطات والوثائق المحلية رغم قلتها، لنستجلي نظرة الكتاب المحليين للبايلك العثماني ومختلف أجهزته الإدارية والعسكرية، ومن هذه المخطوطات والوثائق الوثيقة المعروفة بعهد الأمان، وهي وثيقة إدراية هامة صدرت في القرن السابع عشر، وتبين لنا طرق تسيير المحلات، واستفدنا خصوصا من عهد الأمان المعطى لمحلة الشرق.

كما استفدنا من بعض المخطوطات المحلية كمخطوط "رسالة في أخبار قسنطينة وحكامها"، مخطوط المكتبة الوطنية، رقم 2717.

وكذلك مخطوط محمد الطاهر بن أحمد النقاد: ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم 263.

وكانت الاستفادة كبيرة من مخطوط صالح العنتري في تاريخ قسنطينة الذي قمنا بتحقيقه في إطار عمل أكاديمي منذ مدة، ورغم ما قيل عن العنتري وعن كتابه إلا انه لا يمكن دراسة تاريخ قسنطينة دون الرجوع إليه، وقد اعتمد عليه عدد من الكتاب الفرنسيين على رأسهم "فايسات" (Vayssettes) و"مرسيي" (Mercier)، رغم أنهم لم يعترفوا بقيمته.

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذه الأطروحة، وعلى رأسهم المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور كمال فيلالي؛ الذي رافقني طيلة البحث، وأمدني بنصائح علمية ومنهجية كانت بمثابة اللبنة القوية لهذا البحث.



الفَصْلُ الأَوَّلُ

نظام البايلك: المفهومية، الأسس، الأبعاد والتطور

مثّل إقليم الشرق أو ما عرف ببايلك قسنطينة في العهد العثماني نموذجا متميزا من نماذج الإدارة العثمانية بحكم شساعته وغناه، وكان يشكل البوابة الشرقية للإيالة ونقطة الصدام الرئيسية مع إيالة تونس، كما مثل بامتداده إلى جبال البابور والبيبان نقطة توتر باحتكاكه مع القبائل الجبلية الممتنعة.

1. الإطار الجغرافي والإداري لإقليم بايلك قسنطينة

أ. التقسيم الجغرافي

كانت البلاد التي يحكمها الداي تنقسم جغرافياً إلى ثلاثة أقاليم، وهي البايلك الأوسط أو بايلك التيطري، وهو أصغرها وعاصمته المدية الذي يستثنى منه مدينة الجزائر، والمتيجة التي يديرها الداي مباشرةً، وبايلك الغرب وعاصمته وهران، وذلك منذ رحيل الإسبان عنها سنة 1792م، وبايلك الشرق وعاصمته قسنطينة[1].

إن إقليم بايلك قسنطينة كان يمثل وحدة جغرافية، ومقسماً إلى أربع تقسيمات كبرى تأخذ أهميتها من موقعها بالنسبة لعاصمة الإقليم قسنطينة، وكانت هذه التقسيمات لها طابع سياسي وإداري، وهي:

- الشرق: ويضم كل الأقاليم الممتدة من قسنطينة إلى الحدود التونسية.
- الغرب: وتتبعه كل الأقاليم الممتدة من قسنطينة إلى السلسلة الجبلية البيبان.
- الجنوب: والذي تعتبر الصحراء الجزء الأكثر أهمية منه.
- الشمال: ويضم الجبال المحاذية للساحل المتوسط من بونة حتى بجاية، ويطلق على هذا القسم (الجزء) اسم الساحل[2].

وهكذا كان إقليم بايلك قسنطينة محدداً من الشمال بالبحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب بالصحراء الكبرى، ومن الشرق بالحدود التونسية متبعاً خطاً من تقرت مروراً بتبسة والكاف حتى طبرقة، فتبسة تابعة لإمارة قسنطينة والكاف لإيالة تونس[3]، ومن الغرب جبال

1. C. Bentems : Manuel des institutions de la domination turque à l'indépendance, T1, Paris, édu Cujac, 1976, pp.51, 52
2. C.A.O.M. : HI 228 : Renseignement sur l'organisation administrative du Beylik de Constantine avant la prise de Constantine, rédigé en 1840, sans nom d'auteur, p.10
3. إن الحدود في الناحية الشرقية كانت غير مستقرة، مما جعل الباحث أندري نوشي ينعتها بالحدود المتحركة.
André Nouschi : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de

البيبان أو أبواب الحديد حتى قرى بني منصور إضافة إلى سيدي عيسى وسيدي حجير في الجنوب، التي تمثل الحدود بين بايلك قسنطينة وبايلك التيطري[1].

نجد ببايلك الشرق مجموعة من القبائل موزعة على الأساس الجغرافي الآتي، أهمها:

في الشرق: عامر شراقة وأولاد زناتي، أولاد يحيى بن طالب ويحمل شيخهم لقب شيخ الدير، وإضافة إلى القبائل المذكورة كان هناك الحنانشة والشيابنة وأولاد علي وتيفاش والنمامشة والعمامرة والمعط الله، ويجد البايلك صعوبة في تحصيل الضرائب بهذه المنطقة.

وفي الغرب: كل القبائل تدفع الضرائب بصفة منتظمة تبعاً للمقادير المحددة من قبل قائد العشور، يوجد بالغرب: التلاغمة، اولاد عبد النور، وعامر الغرابة ثم مجانة المسكونة من طرف الحشم وعياض وأولاد خلوف[2].

وفي الشمال: لا تدفع القبائل الساكنة بالساحل (بين المنصورية وبجاية) الحكور ولا العشور عدا المناطق القريبة من الميلية والأراضي المزروعة عموماً، نستطيع تحديد هذه الأراضي المزروعة بمحاذاة الطريق الرابط بين الميلية وسكيكدة، فلا تجمع الضرائب في غياب القوة العسكرية.

والساحل من عنابة إلى بجاية تعرف مناطقه (جهاته وأقسامه) على التوالي: ساحل عنابة، ساحل سكيكدة، ساحل القل، ساحل جيجل، ساحل بجاية، ولم تكن أي جهة من هذه الجهات الجبلية منتظمة في دفع الضرائب، أما القبائل الساحلية الكبيرة فهي القريبة من الإمارة: زواغة وفرجيوة والساحليين بابو وبني يعلى[3].

أما في الجنوب: فهناك الزمول السقنية، الحراكتة، جبال الأوراس، وبلاد بلزمة، اولاد سلام، اولاد سلطان، اولاد سحنون، كلها قبائل جبلية، وأخيراً إلى الصحراء بالجنوب التي تضم الزيبان، هي مجموعة من المدن الصغيرة شيّدت داخل واحات وعلى مسافة صغيرة من بسكرة، وبلاد سيدي عقبة وبلاد سوف وتقرت. وفيما عدا الزمول والسقنية القريبتين من قسنطينة فإن القبائل الواقعة إلى الجنوب لا تدفع الضرائب إلا إذا استخدم ضدها قوة

la conquête jusqu'en 1916, Paris, 1961, p.15

1. Eugène Vayssettes : Histoire de Constantine, RSAC, 1867, pp.264, 265
2. Abdeljalili Temimi : Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830–1837), Publication de la revue d'histoire maghrébine, vol.8, Tunis, 1978, p.50
3. AMG H 228 : Rapport sans auteur rédigé en 1840

عسكرية[1].

ب. القبيلة أساس التقسيم الإداري للبايلك

قسنطينة مدينة تابعة لغالبية ريفية، فلا توجد مدينة بالمقاطعة الشرقية تضاهي قسنطينة (دار الإمارة)، التي تضم ما يزيد عن 25 ألف ساكن[2]. أصبحت مساحة إقليم عمالة قسنطينة فيما بعد تقدر بـ 175900 كم^2 [3]، وعدد القبائل المستوطنة داخل ربوعه 580 قبيلة تجمع أغلبها في شكل اتحاد قبلي يعرف بالكنفدراليات القبلية، استوطنت هذه الاتحادات القبلية عبر الفترة التركية وخلال القرن التاسع عشر الميلادي عمالة قسنطينة، عرفت بأسمائها حسب خصوصياتها العرقية والحضارية والثقافية، من بينها: قبيلة الحراكتة، الأحرار الحنانشة، أولاد عبد النور وغيرها[4]. وبذلك كان التقسيم الجغرافي أساسه الوطن والقبيلة أساس المجتمع. قسم البايلك إلى ثلاث مناطق:

المنطقة الأولى: قسنطينة عاصمة للمؤسسات الإقليمية.

المنطقة الثانية: كانت اتحادات القبائل التي تدور حول مسار البايلك تشكل وحدات إدارية، مثل قبيلة اولاد عبد النور والحراكتة والتلاغمة. وُضع على رأس كل وحدة ضابط أطلق عليه اسم قايد، ومن هنا أطلق على هذه الوحدة قيادة.

المنطقة الثالثة (المشيخات): استقرت عليها أسر وعائلات كبرى كالمقراني بمجانة، وابن عاشور بفرجيوة، وابن قانة بالزيبان وغيرها، كانت تتمتع بنظام شبه فدرالي توارث أفرادها منصب الشيخ منذ العهد الحفصي.

---

1. AMG H 228 : Rapport sans auteur rédigé en 1840.
2. Lucette Venlensi : Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790–1830, Flammarion, 1969, p.240
3. St Jean d'Angely (Regneau de) : Rapport adressé à Monsieur le Ministre de la guerre sur le gouvernement et l'administration des tribus de l'Algérie, Imprimerie nationale de Paris, 1951, pp.14, 15
4. أنظر الدراسات العديدة لشارل فيرو التي قام بها حول الكنفدراليات القبلية:

– Féraud (Ch.) : Les hrars, R.A., 1874
– Histoire des villes R.S.A.C., 1871-1872
– Cadastre de Constantine : Ouled Abdenour, PV181, Ameur Cheraga PV14

ج. إمارة قسنطينة عاصمة إقليم بايلك الشرق

أهم مدن شمال إفريقيا من حيث الموقع مدن ساحلية باستثناء بعضها كمدينة قسنطينة عاصمة إقليم بايلك الشرق الذي يكوّن الجزء الأكبر من التراب الجزائري فالمسيطر عليه ينال مركز الإمارة[1]. تعتبر قسنطينة من أحصن الحواضر في العالم، تشرف على سهول واسعة وأرياف سخية بالعطاء الفلاحي، وهي من قلاع الإقليم الحصينة، والمدينة أقل اتساعاً من مدينة الجزائر وأكبر من المدية عاصمة إقليم التيطري بثلاث مرات[2]. بالمقارنة مع بقية مدن أقاليم الإيالة يمكن القول أنه لم يلعب أي إقليم دور التوازِي الوسطي الذي لعبته عاصمة بايلك الشرق، قسنطينة.

فبالنسبة لإقليم التيطري فهو محيط يتصل ببايلك الوسط ورغم ذلك فإنه لم يرق أبداً لأن يشغل دور العاصمة حيث بقي إقليم التيطري مجرد حامية[3]، أما بالنسبة لتلمسان فمنذ تأسيسها في نهاية القرن الحادي عشر لم تتأخر في أخذ دورها كعاصمة للمغرب الأوسط، إذ أصبحت ما بين القرنين الحادي عشر (11م) والثالث عشر (13م) مركز السلطنة الزيانية، وقد نجحت خلال هذا الوقت في الظهور كمركز ثقافي هام في بلاد المغرب، إلا أنها فقدت امتيازها السياسي وتحولت إلى مجرد حامية بعد استرجاع وهران من الإسبان سنة 1792م، هذه الأخيرة التي عوضت المكانة التي كانت تحتلها تلمسان[4].

وإذا أتينا إلى مقارنة مدينة قسنطينة مع مدينة أخرى بنفس الإقليم مثل بجاية الموجودة على الساحل الشمالي الشرقي، فإن بجاية كانت تعتبر خلال العهد الحفصي بالنسبة لقسنطينة بمثابة العاصمة السياسية فقط، ولم ترق كذلك إلى مستوى مدينة قسنطينة على الرغم من الأهمية البالغة لمكانتها من حيث كونها مركزاً دينيا وتجاريا وعلمياً[5]، ومن جهة أخرى، فقد استفادت قسنطينة من كونها تحتل موضعاً وسطياً هاماً جعل منها ملتقى الطرق بين شمال إقليمها وجنوبه وشرقه وغربه، فارتبط نشاطها بعلاقاتها مع أحوازها ومع القبائل

---

1. Marcel Emerit : L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Paris, Larose, 1953, p.241
2. André Nouschi : Constantine à la veille de l'occupation, Cahier tunisien, n°11, année 1955, pp.171, 178
3. Henri Federman : Notice sur l'histoire et l'administration de Beylek de Titri, R.A. 1869, T9, pp.113, 114
4. Isabelle Grangaud : La ville imprenable, une histoire de Constantine au 18ème siècle, éditions Media-Plus, Costantine, 2003, p.243
5. Robert Brunschivig : La berberie orientale sous les Hafsides : des origines à la fin du VXe siècle, Paris, T1, 1940, p.38

البعيدة عنها، بل وحتى مع مدينة الجزائر وتونس والصحراء، هذا ما جعلها تحتل هذه المكانة المشرّفة في المجال الديني والثقافي والاقتصادي[1].

ظلت قسنطينة تحتل مكانةً اقتصادية كبيرة في العصر الحديث، إذ كانت أكبر مركز للمعاملات في تجارة الحبوب، وقد تجاوز مجموع المبيعات منها عام 1839م حوالي 400 مليون فرنك، وكان الصحراويون أكثر اقتناء للقمح والشعير بعد تسويقهم لمنتجات الجنوب. تنطلق من المدينة باتجاه تونس كل شهر قافلة تتكون من حوالي 200 إلى 300 بغل. وكان لمسلمي المدينة شبه احتكار في الفروع التالية: النسيج (الحياكة)، الإسكافية، الزراعة، كل تجارة الحبوب، التبغ، الفواكه، الحليب والزبدة والعسل، ويعملون وحدهم في دباغة الجلود، ولكنهم بالمقابل لا يستطيعون منافسة اليهود في تجارة القماش.

يتألف سكان مدينة قسنطينة من الأتراك والكراغلة والعرب واليهود، يتوزّعون على النحو التالي: 525 عائلة تركية وكرغلية، و600 عائلة أهلية، و100 عائلة يهودية[2].

واشتهرت قسنطينة بعائلاتها النبيلة العريقة التي كانت تحمل اسم "بلدي"، وارتبطت هذه العائلات بسكان ضواحي المدينة بعلاقات المصاهرة من جهة، وكذلك بنمط حياتهم، فمعظم أعيان سكان المدينة ملاك مزارعون في الدواوير، من بين هذه العائلات أولاد بن لفقون، أولاد بن حسين، أولاد صالح باي، أولاد باش تارزي، أولاد كوتشوك علي، أولاد بن جلول، أولاد بن لبجاوي، وأجدر أملاكهم بالذكر التي توجد بوادي بومرزوق ووادي الرمال.

وهكذا فإن قسنطينة عاصمة بايلك الشرق، وبكل استحقاق، هي المدينة الكبيرة الوحيدة بهذا الإقليم، وبما أنها ظلت دوماً عاصمة للإقليم وكانت معروفة من مسافات بعيدة وتتمتع بسمعة حسنة حتى أن العرب يسمونها "أمهم"، دون شك، لأنهم يجدون بها كل ما يلبي رغباتهم أو احتياجاتهم، كما أن دخول الفرنسيين قسنطينة، التي كان كل العرب ينظرون إليها على أنها مدينة مقدسة وفي منأى عن كل هجوم، قد أحدث مفعولاً كبيراً بالبلاد، وضمن خضوعا كاملا للإقليم.

قسّمت إيالة الجزائر في العهد العثماني إلى ثلاثة أقاليم تأسيسا على توزّع وحركية قبائل الإقليم: البايلك الأوسط أو بايلك التيطري وهو أصغرها وعاصمته المدية الذي يستثنى

1. André Nouschi : Op. Cit., p.178
2. Ibid., p.17

منه مدينة الجزائر والمتيجة بإدارة الداي المباشرة، وبايلك الغرب وعاصمته وهران منذ رحيل الإسبان عنها سنة 1792م، وبايلك الشرق وعاصمته قسنطينة[1].

2. مفهومية البايلك

يقوم بايلك إقليم شرق الجزائر على مبادئ سياسية ومؤسساتية قوية ممتّنة لسلطة العاصمة قسنطينة على غرار دولة المدينة في العهد الروماني وروما في عصر النهضة: إنّ البايلك كان وحدة سياسية قائمة على مبادئ عامة.

والبايلك مصطلح تركي قديم أخذه الأتراك عن المغول والسلاجقة، وأول من تولى إمارة البايلك عند الأتراك هو عثمان بن أرطغرل مؤسس الدولة العثمانية وذلك سنة 1280م[2].

ومصطلح بايلك أصله بكلك وهو مشكّل من مقطعين "بك" و"لك"[3]، فأما "بك" وتلفظ باي في الأصل فهو لقب أبناء السلاطين الحائزين على لقب الباشوية وذريتهم، ثم استعمل لقباً لمعظم كبار الموظفين والقادة الذين يُكلّفون بإدارة الولايات ويسمون وزراء الخارج.

وقد اعتمده العثمانيون كلقب لحاكم الولاية أو المقاطعة، واشتق منه لفظة بيكلربك التي تعني أمير الأمراء وهي الرتبة الثانية من رتب الباشوية"، وتلفظ بيلربي لأن الكاف الفارسية تنطق ياءً[4].

وكلمة بايلك صارت اصطلاحا لكل ما هو ملك للدولة فيقال طريق البايلك وأرض البايلك[5] ومصطلح البايلك في الجزائر يقصد به حكومة الباي وإدارته، وتعني أيضا كل ما هو عمومي وملك للجميع[6].

---

1. Bentems C. : Op. Cit, pp.51-52

2. عبد الرحيم بنحادة: العثمانيون المؤسسات الاقتصاد والثقافة، اتصالات سبو، الدار البيضاء، 2008، ص313

3. خليفة حماش: أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية"، ضمن كتاب تحية وتقدير للأستاذ خليل الساحلي أوغلو، إشراف د. عبد الجليل التميمي، ج1، زغوان، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات 1997، ص145

4. محمود عامر: "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، مجلة دراسات تاريخية، ع 117-118، كانون الثاني-حزيران 2012 ، ص371

5. Diran Kelekian, Dictionnaire turc – français, Editeur-imprimeur Mihran, Constantinople, 1911, p.273

6. Mohamed ben Cheneb : Mots Turks et Persans conservés dans le parler algérien,

يقوم نظام البايلك على مبادئ سياسية ومؤسساتية قوية ممتّنة لسلطة عاصمته على غرار دولة المدينة في العهد الروماني وروما في عصر النهضة، وقد شكّل نظام البايلك وحدة سياسية قائمة على مبادئ عامة.

ذكر الشيخ عبد الكريم الفكون المعاصر لاستيلاء العثمانيين على قسنطينة في كتابه منشور الهداية كلمات منها: القايد، ووالي البلدة، والأمير دون أن يورد لفظة الباي أو البايلك[1] وهذا يعني أن استعمالها قد شاع في فترة متأخرة من الحكم التركي، كما استخدمتها الوثائق الرسمية الفرنسية في القرن التاسع عشر[2]، وعنهم أخذها الكتاب الجزائريون المعاصرون فانتشرت بين الباحثين المتخصصين في تاريخ الجزائر العثمانية.

والبايلك نظام سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وإيديولوجي انتهجه العثمانيون في الجزائر بطريقة تتماشى مع الذهنية المحلية ومع النظم والعرف القبلي الإسلامي. وكان على رأس كل بايلك باياً[3].

فالباي هو الأمير أو ما يساويه في السلطة مع اختلاف مقومات سلطته عن الأمير في الإمارة المستقلة استقلالاً ذاتياً أو تاماً، وتقوم سلطة الباي على فرق الإنكشارية، وعليه فسلطته مكملة لسلطة السلطان الذي يقطن دار السلطان، بينما يقطن الباي دار الإمارة مركز سلطته، كما أنّ وظيفة الباي ليست وراثية مثل الأمير وإنما يُمنح هذا المنصب لأعلى المتقدّمين له، وليس على الباي فيما بعد إلا أن يرسل إلى دار السلطان حصيلة الضرائب مرتين في السنة (الدنوش الصغير) فضلاً عن مرة كل ثلاث سنوات شخصيا (الدنّوش الكبير)، فلم يشكّل البايات في الجزائر أبداً أسرا حاكمة ولم يسعوا إلى ذلك[4].

وارتباط الباي بالداي معنوي بالطاعة والولاء ومادي بالدنوش، ونفس الرابط ظل سائدا بين الباي ورعيته ببايلكه: الولاء بالضرائب وتزويد المحلّة.

وتعد عملية حمل الدنّوش إلى مدينة الجزائر والمثول أمام الداي –وإن بدت أمراً

Alger, Jules Carbonel imprimeur – libraire-éditeur, 1922, p.19

1. عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987، ص167

2. Ministère de la guerre : T.S.E.F., 1838, Paris, Imprimerie royale, p.190

3. خليفة حماش: المرجع السابق، ص169

4. Lucette Valensi : Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790–1830), Paris, Flammarion, p.57

بروتوكوليا- امتحاناً عسيراً للبايات ولجاماً لتحجيم هامش المناورة لديهم[1]، فدنوش الخليفة (الدنوش الصغير) ودنوش الباي (الدنوش الكبير) يفسران مركزية البايلك في نطاق دار السلطان رمز الولاء للداي حاكم الجزائر.

إنّ التمايز بين السلطتين هو: "أن المَلَكية تفصل المالك عن المملوك. إذ ما يميز السلطنة هو فصمٌ عامٌ بين الدولة والمجتمع"[2]؛ وإنّ التمايز أساسي وجوهري فارتباط الباي بالداي معنوي بالطاعة والولاء ومادي بالدنوش[*]، ونفس الرابط ظل سائدا بين الباي ورعيته ببايلكه: الولاء بالضرائب وتزويد المحلّة[3].

3. أسس نظام البايلك

يرتكز نظام حكم البايلك في تشكيلته على الجيش والمركزية والأعيان:

أ. الجيش:

يتألف الجيش من فرق الإنكشارية والقوات المساعدة:

*** فرق الإنكشارية**

يضع الأساس الذي يعتمد عليه نظام البايلك بصورة إجمالية السلطة بيد جيش الإنكشارية المكون من عناصر وافدة تمّ اختيارها على قاعدة عنصرية دون تجنيد الأهالي[4]، بمعنى دون تمثيل سياسي لفئة من فئات الأهالي سواء كانت عرقية أو اجتماعية أو دينية؛ أي لا توجد طبقة لها تمثيل سياسي على مستوى السلطة المركزية.

---

1. Kamel Filali : « Le don épine dorsale de système ottoman, le cas de l'Algérie », Constantine, annales LERMM, Université Mentouri, Volume V, année 2002, p.9

2. عبد الله العروي: المرجع السابق، ص108

*. الدنوش Donis بدال ونون خفيفتين، وهو اسم مشتق من الفعل "دونمك"، ويعني العودة، وبناءً على ذلك يكون المصطلح هو عودة أو رجوع البايات كل ثلاث سنوات، خليفة حماش، المصدر السابق، ص141

3. المعروف أن المحلة مؤسسة دائمة قديمة أعيد بعثها والتعامل معها بصفة محكمة، وقد اتخذت المحلة شكل السلطة المتنقلة في بحثها المتواصل عن الشرعية في محيط اجتماعي سمته البارزة والظاهرة هي القبيلة المتحركة.

– فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، قسنطينة، 2005، ص97

4. كان الجيش مجنداً من تركيا وأوروبا باسم الوكالة التابعة لأوجاق الجزائر، وكان يضم أجناساً مختلفة. دفتر خط همايون، عدد 1746، تاريخ 1239

يرتكز الجيش على مركزية السلطة ويضمنها، فهو حجر الزاوية بالإدارة العثمانية بالجزائر وأداة الحكم في حالتي السلم والحرب (تسييس الإدارة للجيش)، ففضلا عن منعته للحكم القائم كان الجيش يتولى الغالبية العظمى من المناصب القيادية[1]، فلا يمكن تحصيل أيّ ضريبة أو توريدها إلى خزائن الإيالة دون إشرافه ومباشرته (مركزية الضرائب): "فاحتكر القناة الأساسية للاتصال؛ أي مادة الجباية وعملتها وصرفها"، ومن هناك "كان الارتباط الوثيق بين هدوء البلاد ووحدة الجيش[2*]؛ فالبايلك هو "ملك لعصبة حاكمة ممثلة في شخص السلطان"[3]، وعليه فإن المركزية والجيش وفصل السلطة عن المجتمع من العناصر الفاعلة في مفهومية البايلك بالجزائر خاصة لا عامة بغيرها من الولايات العثمانية. انحصرت مهمة الجيش في:

- **الحاميات:** اعتمد العثمانيون في عواصم البايلكات وفي النقاط الاستراتيجية على حاميات لتدعيم سلطة البايلك ومراقبة الأقاليم، تدعيما لسلطة القياد ودرءاً لتمرداتهم الظرفية، فأكثر من نصف الجيش رابط بالحاميات المتمركزة أساساً في القيادات المحاذية للقبائل شبه المستقلة لتأمين الدنوش أو الضرائب ضمانا للولاء والطاعة بالأساس[4].

1. وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص42

- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، الشركة الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص54

2. عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، ط1، 1999، ص ص54-55

* ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لا يكاد مصدر وطني أو أجنبي إلا وتناول هذه العلاقة، فمؤرخ بايلك الشرق محمد الصالح العنتري يحدد هذه بموت صالح باي (1792): "وبالجملة أنه من حين مات الداي الذي اسمه الداي محمد، ومات صالح باي تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم وصار صغيرهم لا يوقر كبيرهم، وبدا النقص في ملكهم". محمد الصالح العنتري، فريدة مؤنسة، ص 39، ص 68، 71، 72، 73

أنظر أيضاً:

Vayssettes : Histoire de Constantine sous les Bey depuis l'invasion turque jusqu'à l'occupation 1535–1837, Larnolet libraire, pp.374-375, Paris, 1869, pp.380, 384, 385

3. عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، ط6 ، الدار البيضاء، 1998، ص108

4. حسب التشريفات فإن الحاميات التابعة لبايلك إقليم قسنطينة تتشكل كالآتي:

- نوبة (حامية) قسنطينة: تتشكل من 5 سفرات = 75 رجلاً
- نوبة (حامية) عنابة: تتشكل من 5 سفرات = 72 رجلاً
- نوبة (حامية) تبسة: تتشكل من 2 سفرات = 20 رجلاً

– **تأمين الدنوش:** تعتبر محلة الباي[1] التي تنتقل بمساعدة قبائل المخزن العمود الفقري لنظام البايلك إجباراً لقبائل الرعية على دفع الضرائب، ويشير عهد أمان محل الشرق الصادر سنة 1095هـ/1684م إلى أنه:" عند دنوش المحلة لا بد أن رؤساء المحلة الذين هم ثمانية أشخاص من الدخول إلى الجزائر، وإذا امتنعوا من الدخول مع باي المحلة لا تعطى لهم خدمة عند الدولة أبدا، وعند دنوش محلة الشرق ووصولها إلى واد الزيتون، فهنالك ينقسم هنالك دوزان المحلة.[2]"

ويذكر مخطوط للطاهر النقاد تفاصيل هامة تخص المحلة في عهد صالح باي فيقول: "وكانت تأتيه من الجزائر محلة عظيمة بالأتراك ستون خباء تجول معه الوطن أو مع خليفته فتخلص الوطن على كل عرش ستة أشهر ثم ترجع إلى الجزائر في دنوش الخليفة ومعه الدنوش فإذا بلغ الخليفة للجزائر دفع الدنوش على حسب عادة من قبله ويقيم الخليفة بالجزائر سبعة أيام ويخرج في يوم الثامن ويأتي معه بخلعة فإذا وصل إلى البلد يخرج الباي صباحا لملاقاته ومعه أهل مملكته فإذا التقيا تجعل الخلعة على الباي يدخل بها البلد، وحين

– نوبة (حامية) بسكرة: تتشكل من 4 سفرات = 73 رجلاً

– نوبة (حامية) جيجل: تتكون من 2 سفرات = 29 رجلاً

– نوبة (حامية) بجاية: تتكون من 2 سفرات = 44 رجلاً

– نوبة (حامية) حمزة: تتكون من 1 سفرة = 25 رجلاً

– Devoulx : Tachrifat : Recueil de notes historique de l'ancienne régence d'Alger, Alger, Imp. du Gouvernement 1852, pp.33-35

1. تعتبر إحدى مهام الجيش هي جباية الضرائب (الدنوش)، ولهذا الغرض تغادر في كل سنة طوابير من الجيش من العاصمة، وتخرج هذه الطوابير المتحركة (المحلة) لمدة تتراوح بين تسعة أشهر لبايلك الشرق. إن كلمة محلة لا تعني معسكرات متحركة لجمع الضرائب فقط، بل لتغطية مهام عقابية للقبائل الثائرة، وحتى في الحروب ضد الجيران.

– Tal Shuval : La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle, population et cadre urbain, CNRS éditions, 1998, p.79 et suivantes

محمد بن رقية التلمساني: الزهرة النائرة في ما جرى إلى الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية، 1626، ص40، 41، 50، 51

عمل المحلة: تصل على قسنطينة كل سنة فرقة تتكون من 1550 رجل تركي لضمان تحصيل الضرائب، وهو ما نطلق عليه عمل المحلة (محلة الباي) يأخذ شيخ العرب جزء منهم إلى الصحراء وفي فصل الخريف يصل 1250 تركي إلى الجزائر، ويقضي البقية وعددهم 250 رجلاً فصل الشتاء في قسنطينة إما بالقصبة أو بوادي الرمال مشكلين ما يسمى فرقة الشتاء.

– Mercier (E) : Histoire de Constantine, pp.240, 241

2. العهد والأمان المعطى لمحلة الشرق، وثيقة رقم 43، ملف رقم 01، مجموعة 3205، المكتبة الوطنية الجزائرية.

ينزل إلى دار الباي يلبسها الخليفة يقعد بها إلى داره ويلحق لهذا للخاصة والعامة وهذا دنوش الخريف.

وأما دنوش الربيع فيأتيه قفطان فإن كان في البلد فيلبسها وإن كان في البر فيلبسها عند اجتماع الحال ويبقى بالبلد محلة الشتاء تمكث الشتاء بوادي الرمل يجعل عليها خليفة يسافر بها إلى الصحراء ومعه شيخ العرب بحشوده فيخلصون الصحراء، وأول فصل الربيع تأتي المحلة ويصعدون معها العرب، وهي تخرج طائفة من الطاعة واستعملوا الأمور التي لا تليق تخرج إليهم المحلة المذكورة ومعها الخليفة وآغا الدايرة ويغروهم ردعا وجزرا لمن حاله الفساد وعدم الانقياد، يعاقبون بالغرم وتاويل الجند في أيامه عسكر وصبايحية ودايرة وكل واحد من الثلاثة له آغة وشواش وسنجق وشيخ الحنانشة له شأن عظيم له سناجق وطبول وكذلك شيخ قرفة كانت سنجق ويلبس القفطان كشيخ العرب وشيخ الحنانشة."[1]

وهكذا أسست مفهومية البايلك على القوة الفعلية التي تقوم على الفيالق الإنكشارية والجيش من القوات المساعدة، التي حفظت استمرارية النظام وتدفق الموارد لخزينته، مما جعل بايلك الشرق من أثرى البايليكات وأقواها.

*** القوات المساعدة (المخزن):**

ارتكزت سلطة الباي على فيالق الإنكشارية[2] التي لم يتعدّ عددها ببايلك الشرق 300 خيال ومع ذلك كان هذا العدد كافياً لإحلال النظام بالإقليم، فتأثير سلطة الباي المباشرة تبقى ضعيفة عدة وعدداً فلا تمكنه عسكرياً من تجاوز قسنطينة وضواحيها لكنّها سارية على كامل البايلك بالطاعة والولاء، وسرّ ذلك يكمن في أنّ باقي الإقليم؛ وهو الريف الذي يكوّن الجزء الأكبر جغرافياً وسكانياً قد اعتمد الباي في إدارته على قبائل المخزن أداة تنفيذية لأوامره في عمق تراب بايلكه.

---

1. محمد الطاهر بن أحمد النقاد: ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم 263، ص 29-31

2. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.211, 213

إن "تيدنا" (Thedenat) الذي حضر عدداً من الأمحال ذكر أن جيش الباي محمد الكبير كان مؤلفاً من 15 ألف رجل من بينهم 200 رجل تركي والباقي من المخزن.

– Marcel Emerit : Mémoires de Thedenat, R. A., année 1948, Tome 2, pp.171, 188

ب. المركزية

*** مؤسسة العزل (مركزية الملكية):**

العزل نظام ومؤسسة جيواستراتيجية تدخل في أيديولوجية البايلك لأنها تقوم على اقتطاع أجود الأراضي للقبائل المساندة للنظام[1] مثل الزمول والدواير، أو لرؤساء العشائر الكبرى، وأحياناً تمنح للأعيان من الأسر الكبرى وكبار الموظفين تحقيقاً وضماناً لاستمرار الولاء والطاعة؛ فهي من جهة شريط مؤمن للبايلك ومن جهة أخرى تخلق قاعدة اجتماعية وسياسية متحالفة ترتكز عليها سلطة البايلك تكريساً لمبدأ المركزية أساس النظام البايلكي.

فالواقع أن البعد الجغرافي والإداري للبايلك ينتهي أحياناً بالعزل؛ لهذا تعتبر أراضي العزل من أهم الأدوات الجيواستراتيجية والأيديولوجية في مفهومية البايلك.

*** الضرائب:**

كان حكم البايلك يقتصر على الولاء من خلال دفع الضريبة تاركا للقبيلة امتيازاتها وعاداتها المعاشية[2]؛ لذلك فالضريبة هي حجر الزاوية في مفهومية البايلك، ومن هنا فالبايلك يعتمد إلى مركزية الضرائب.

والضرائب المتمثلة في الدنوش الكبير توضح مركزية البايلك في نطاق دار السلطان، وهو رمز الولاء للبايلك، كما أن الدنوش الكبير يدعم مركزية دار السلطان في نطاق إثبات مادي ومعنوي فعلي ولاء السكان. أما دنوش الخليفة (الدنوش الصغير)، فالخليفة والقياد والشيوخ يقدمون فعلياً ورمزياً الولاء والتبعية للباي مما يدعم المركزية الإقليمية[3].

ومن هنا فإن الضرائب تعتبر من العناصر الفاعلة في أيديولوجية البايلك لأنها توضح مركزية السلطة علاوةً على أنها تبرز هرمية السلطة البايلكية (داي، باي، خليفة، قايد،

---

1. أنظر في ما يخص أراضي العزل التي كانت تقدم من البايلك لقبيلة الزمول ACCP 283 (Zmoul), pp.9-11، أما في ما يخص الأعيان أنظر: ACC PV 14, pp.15, 17, 22

وفي ما يخص الموظفين أنظر: ACC PV 93, p.2

2. Boyer, La vie quotidienne, Op. Cit., p.100

إن إحدى مهام الجيش هي جباية الضرائب، ولهذا الغرض فإن في كل سنة تتشكل طوابير تنطلق من العاصمة، وتخرج هذه الطوابير المتحركة المسماة "محلة" في أفريل لمدة تتراوح بين تسعة أشهر لبايلك الشرق. إن كلمة محلة لا تعني معسكرات متحركة لجمع الضرائب فقط، ولكن أيضاً لتغطية مهام عقابية للقبائل الثائرة وحتى في الحروب ضد الجيران.

3. أنظر خليفة حماش، المرجع السابق، ص141 وما بعدها.

Filali : Le don épine dorsale, Op. Cit., p.9

شيخ).

ج. الأعيان

اعتمد العثمانيون في تأسيس البايلك على الأسر الوجيهة بالمدينة وعلى الأسر الأرستقراطية والعسكرية والمرابطية بالريف، فاقتُسمت السلطة بين ممثلي الإدارة البايلكية وأولئك الأعيان، وكان أهم مورد للثروة يحصل من الجباية على الإنتاج الفلاحي، ولم يكن باستطاعة البايلك الحفاظ على الأمن واستمراريته إلا باقتسام المداخيل مع تلك العائلات الكبرى بالإقليم، فهي الواسطة بينه وبين الأهاليّ، فلم تكن الألقاب والوظائف والمناصب والامتيازات تمنح إلا لهذه العائلات مما يدعم المركزية والاعتماد على الأعيان، ولذا يعتبر الأعيان من أهم الأسس التي ارتكزت عليها مفهومية النظام البايلكي.

4. أبعاد تنظيم البايلك

ترتكز سلطة البايلك على ثلاثة أبعاد جيو-استراتيجية:

أ. البعد السلطوي.

ب. البعد الجغرافي والإداري.

ج. البعد الاقتصادي والمالي.

أ. البعد السلطوي

يعتمد البعد السلطوي على الأعيان والقضاء، فبهدف إقامة النظام واستمراره اهتم العثمانيون بالعامة معتمدين على الفقهاء والقضاة الذين يمثلون النبالة الدينية والشريفية ورمز سلطة المجتمع وعقيدته، وهم الذين يتمتعون بالنفوذ والتأثير لدى عامة الناس. ففي المناطق الخاضعة لسلطة البايلك (المدن) اعتمدوا على أعيانها الذين مثلوا السلطة الثيوقراطية الواسطة بين الحاكم والمحكوم، تمثلت في الأسر العلمية ذات النفوذ التاريخي والعلمي الأثيل؛ مثل أسرة ابن باديس، وأسرة الكماد، وأسرة بن المسبح في قسنطينة، وأسرة البوني في عنابة.

فقد تصدّرت هذه الأسر المناصب الدينية والقضائية مثل التدريس والخطابة والإمامة

والقضاء، وتوارثت أغلب هذه الوظائف والمناصب، مانحةً بذلك الشرعية الحقيقية للسلطة.

ب. البعد الجغرافي والإداري

يعتمد البايلك في البعد الجغرافي والإداري على القيادة وأراضي العزل وقبائل المخزن، وهو مجال جيوستراتيجي مؤمن للبايلك وعازل للقبائل شبه المستقلة.

*** القيادة**

تعتبر القيادة وحدة جغرافية واقتصادية وإدارية وعسكرية، حيث أن سلطة الباي المركزية لقسنطينة عاصمة المؤسسات الإقليمية لا تتجاوز شعاعاً من 20 إلى 40 كم[1]؛ وذلك للعجز العددي لقوات الأوجاق في الإقليم التي لا تتعدى 300 جندي[2].

والجدير بالإشارة أن حدود البايلك لم تكن واضحة، فهي مركزة أساساً بالمدن[3]، أما مجال الإقليم خارج المدن فقد كانت تسكنه قبائل الأوطان التي تحكم من طرف شيوخها، على اعتبار أن القبيلة كانت أساس المجتمع الريفي، فقد قسّم البايلك جغرافياً إلى وحدات إدارية، وكانت القبيلة هي الوحدة الأساسية خارج المدن، يعيّن على رأس كل وحدة إدارية قايد يكون تركياً أو كرغلياً يتمتع بسلطات عسكرية وإدارية وإشراف قضائي[4].

ومن هنا أطلق على الوحدة الإدارية اسم "القيادة"، ترأّس القياد إدارة عدة قبائل أو قبيلة واحدة إذا كانت كبيرة ومنقسمة إلى عدة فروع. وإن لكل قبيلة رئيسها الخاص (شيخها) الذي كان تحت رقابة وأوامر القايد مكلفاً بالأمن وإدارة تلك القبيلة وتمثيلها لدى البايلك الذي تقدمه القبيلة أو يعينه القايد[5].

كما ألّفت المدن والمراسي وحدات إدارية، فكان هناك قياد في كل من تبسة وزمورة وميلة وبسكرة[6].

1. Jean Claude Brulé et Jacques Fontaine : L'Algérie et aménagement du territoire de Constantine, OPU, 1990, p.108
2. Mercier : Histoire de Constantine, p.211
3. Devoulx : Tachrifat, Op. Cit., pp.33, 35
– Ministre de la guerre, Tableau des établissements français dans l'Algérie, 1840, Imprimerie royale, Paris, 1840, p.52
4. Pierre Boyer : La vie quotidienne, Op. Cit., p.104
5. Rapport de Niel, p.45
6. Vayssettes : Op. Cit., pp.266, 267

*** العزل كنظام ومؤسسة جيوستراتيجية**

ينتهي البعد الجغرافي للبايلك أحياناً بالعزل؛ إذ تبرز أهمية العزل في كونه يشتمل على أخصب أراضي البايلك الذي يملك ثلثيه[1].

ربط البايلك هذه المؤسسة بإرادته جاعلاً من الامتيازات الناتجة عنها أداةً لتشكيل قوات مساعدة متحالفة معه: اقتطع لقبيلة الزمول مثلاً 14 ملكية زراعية[2] من أراضي العزل المقدرة مساحتها بـ 4000 هكتار[3] حتى يستفيد من قوتها العسكرية المقدرة بـ 3000 خيال[4]؛

وبذلك تعتبر قبائل الزمول حزاماً أمنياً لمنطقة زراعة الحبوب المحيطة بمقر القيادة من الناحية الجنوبية من القبائل الصحراوية فضلاً عن حراسة الطريق الرابط بين باتنة وقسنطينة ومراقبة كتلة بلزمة الجنوبية من طرف مخزن بلزمة والأوراس. كما منحت أراضي العزل للأعيان وكبار الموظفين؛ فعندما لا يستطيع البايات استغلال هذه الأراضي عن طريق القبائل المخزنية التي تفلت من سيطرتهم، وخاصة المناطق الجبلية، يعمدون دائماً إلى منحها إلى قسم تابع ومن ثم تكوين حزام أمني عن طريق خلق عصبة اجتماعية وسياسية تدعم سلطة البايلك[5].

حوّلت في بايلك قسنطينة إقطاعات غنية لقبيلة عامر الشراقة التي أخذ صالح باي ثلاثة أرباع مساحتها المتقدرة بـ 597 هكتاراً ومنحها لرجال المخزن والأعيان[6]. فالعزل نظام ومؤسسة جيواستراتيجية تقوم على تقديم أجود الأراضي للقبائل المساندة للنظام وتمنح للأعيان؛ فهي من جهة شريط مؤمّن للبايلك في بعده الجغرافي والإداري، ومن جهة أخرى خلق قاعدة من الأعيان متحالفة تدعّم سلطة البايلك في هذا البعد.

*** المخزن العمود الفقري لنظام البايلك (القوات المساعدة)**

جعل البايلك من القبيلة العسكرية القوة الحربية الوحيدة المهيمنة على سائر المؤسسات التي يستند عليها، فالقبيلة المشاركة في الحكم أو الحليفة مخزنية تمد البايلك

1. Emerit : L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Paris, 1951, p.240
2. AMG H 228 : p.21
3. Féraud : Les zmouls, RSAC, 1869, p.34
4. AMG H 228 : p.21
5. الرجوع إلى الزمالة عند أحمد القلي.
6. ACC PV n°14 : p.5

بالقوة العسكرية مقابل بعض الامتيازات. تتكون القوات المساعدة من:

- الفرسان من قبائل الزمول والدواير.
- كتائب القبائل،
- فرسان أسر السلطة،
- كنفدراليات القبائل المحيطة بعاصمة الإقليم،
- فرق الزواوة،
- والصبايحية.

فكيف تصبح القبائل مخزنية؟

ومقابل بعض الامتيازات تضع هذه القبائل قسماً من فرسانها قواتاً مساعدةً تشكل فرقاً احتياطية لتدعيم الجيش النظامي (فرق الإنكشارية) خلال دورته الجبائية (المحلّة) وفي الحملات العسكرية على القبائل المتمردة[1]، أو التمركز في الأماكن الاستراتيجية لتتكفل بالأمن ومراقبة المراكز المالية والضرائبية[2]، تتشكل القوات المخزنية من عنصرين: الزمول والدواير من جهة، ورؤساء القبائل والعشائر من جهة أخرى.

- الزمول والدواير:

الزمول كيان خاضع خضوعاً تاماً للسلطة المركزية التي أوجدته وشكلت وحدته الاجتماعية عكس القبيلة المتجانسة التي تقوم على القرابة الدموية؛ فهذه القبيلة لم تكن منعدمة الاستقلال فقط بل لم تكن لديها أية إرادة للاستقلال، إنّها يد البايلك الطولى على إقليم البايلك. سجل لنا مؤرخ بايات قسنطينة "أوجان فايسات" (Eugène Vayssettes) تطور ومهام فرقة الزمول في كتابه "تاريخ قسنطينة تحت السيطرة التركية":

أمّا الزمالة فهي مجموعات من الأفراد عهد إليهم برعي ماشية البايلك (إبل، بقر، غنم)، أقاموا في بداية تواجدهم حول عاصمة البايلك بالقسم الأعلى لوادي الرمال بين قسنطينة وعين سمارة، ولم يكن بين أفراد هذا التجمع أية علاقة سوى خدمة الباي (جمعوا لخدمة الباي) كان عددهم في البداية جد محدود تناسبا مع ما كانوا يقدمونه من خدمات،

1. Feraud (Ch) : Les Zmoul, RSAC, 1898, pp.39, 40 et suivantes

2. ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص107-108

ومع تنوع الضرائب التي كان البايلك يجنيها من الأهالي، واتساع نطاقات تحصيلها تطلب الأمر تجنيد عدد كبير من الرجال لمساعدة القوات النظامية على إنجاز مهمة تحصيل الضرائب، علماً أن الماشية التي كان عددها في تزايد مستمر مثلت قسماً مهماً من الضرائب المفروضة، فتطلّب الأمر زيادة عدد القائمين على العناية بها ورعيها.

وكان يحدث أن تخرج فرق من الزمالة في أثر القوات النظامية حينما تجوب البلاد خلال فصلي الربيع والخريف جمعاً للضرائب، فتمكث فرق منها على الوادي لرعي ماشية البايلك، أمّا في حال تجريد حملة عسكرية ضد قبيلة متمردة أو لإخماد ثورة فإن البايلك كان يسلح قوات الزمالة لتمكينها من الدفاع عن نفسها دونما حاجتها للاستعانة بالقوات النظامية.

وهكذا تطوّر نظام الزمالة شيئاً فشيئاً لتتحول فرق منها من رعاة إلى خدم وجنود، فعيّن على الزمالة قياد وشيوخ وشواش، ومع تقدم الزمن تحولت الزمالة إلى قوة أمدّها البايلك بالسلاح والعتاد والمؤونة والخيل والأبقار دون أن تكون لها أجور كما هو الحال لدى القوات النظامية (المليشيا العثمانية)، بل النصيب الأكبر من غنائم الغزو حتّى أنّ بايات قسنطينة درجوا على تفضيل عناصر الزمالة في حملاتهم العسكرية على الأتراك لشدة بأسهم وإقدامهم في المعارك التي يخوضونها تحت لواء البايلك.

ومع مرور الزمن نشأ بين عناصر الزمالة المتنافرة بعض التجانس فنمت لديهم روح التكاتف وتوطدت العلاقات بينهم بالمصاهرة، ثم ما لبثت الأجيال اللاحقة ضمن هذه الجماعة الصغيرة أن نست أصولها المتواضعة فشكّلت مجتمعا صغيرا، فانتهى الأمر بتحول الزمالة إلى قبيلة عسكرية عرفت بالزمول أقامت مضاربها بادئ الأمر بالقسم الأعلى لوادي الرمال، لتنتقل لاحقاً إلى السهول الواسعة جنوب قسنطينة بين جبل قريون و"نيف النسر" مقابل منابع عين فزقية وأعلى وادي بومرزوق[1]، وغالباً ما قدّمت هذه القبيلة العسكرية للبايلك حوالي 3000 فارس.

والدواير مسلحون دائمون مثل الزمول إلا أنهم ينتمون إلى عشائر استقرت على أراضي العزل، ولمّا كانوا يراقبون أوطاناً واسعة وزّعوا في شتى أطراف البايلك تنمية لنشاطهم ولسلطة الباي في جميع أنحاء الإقليم[2]، بخاصة في المراكز الاستراتيجية[3]، أشرف على

---

1. Vayssettes : Op. Cit., p.271
2. AMG H 228 : Op. Cit., p.6
3. Vayssettes : Op. Cit., p.271

الدواير آغا جمع بيده الإشراف على جميع فرسان دواير البايلك، عادة ما قدّمت للبايلك 1000 فارس.

وقبائل المخزن من حيث نشأتها وتطورها وصلاحيتها انعكاس لسياسة البايلك وتطبيق عملي لبعده الاستراتيجي، فقد أفرز هذه القبائل المخزنية في شكل مجموعات تعميرية لها صفة إدارية وعسكرية كحزام داخلي للسهول المجاورة لسلطة البايلك المصدر الأساسي لإنتاج الحبوب، وحزام داخلي أيضاً مؤمّن لعاصمة القيادة المركزية؛ وبالتالي فهو مجال جيواستراتيجي مؤمّن للبايلك من الداخل وعازل للقبائل المستقلة من الخارج. وبذلك يكوّن الزمول والدواير الحدود الفعلية للبايلك والحزام الأمني والجغرافي.

- فرسان أسر السلطة:

الثابت تاريخياً أن القبائل والعشائر الكبرى كان لكل منها مخزناً خاصاً بها؛ كعائلة بن عاشور التي تحكم فرجيوة، والأحرار الذين يديرون الحنانشة، وبوعكّاز أسياد الصحراء، وعائلة المقراني وبن قانة لكل منها مخزنها. فهذه العائلات لها قبائل تكون منها جيوشاً خاصةً بها، فقد قبل هؤلاء شيوخ الأسر تبعيتهم للباي مقابل تأييد سلطانهم على القبائل التي توارثوا حكمها منذ عهد الحفصيين، على أن تساعد البايلك بفرسانها في تحصيل الضرائب ومراقبة القبائل المتواجدة بأقاليمها.

- رؤساء الكنفدراليات المحيطة بعاصمة الإقليم (كتائب القبائل):

بالإضافة إلى ما سبق هناك أيضاً قياد محيطون بعاصمة الإقليم رتبتهم كشيوخ أقل شأناً من رتبة شيوخ رؤساء العشائر الكبرى، مثل شيخ قصر الطير، شيخ الأوراس، شيخ بلزمة يمارسون صلاحياتهم بمساعدة فرسان معروفون بالزمالة أو المزارقية ساعدوا البايلك مقابل إعفائهم من الضرائب، وهم من يطلق عليهم القوم أو الخيالة.

ج. البعد الاقتصادي والمالي

اعتمد النظام المالي على الضرائب والرسوم الخاصة بالأرض والمواشي في المقام الأول، وفي المقام الثاني على رسوم النشاطات الأخرى الحرفية والبحرية منها بالخصوص. هناك ثلاثة أنواع من الضرائب متعلّقة برسوم الأرض:

- ضريبة الحكر والعشور: وهي ضريبة على الأرض.

– الغرامة: وهي ضريبة خاصة بالمواشي.[1]

– اللّزمة: وهي ضريبة تدفعها القبائل الجبلية والصحراوية.

– النشاطات الحرفية: كل صنف من الصناعات الحرفية يرأسه أمين مهمته الأساسية جمع الضرائب الشهرية والسنوية، وأهم هذه الحرف أمين الخبازين، أمين الصوابنية... إلخ

– حقوق تعيين القياد وشيوخ القبائل: يدفع القياد وشيوخ القبائل حقوقاً تتماشى وأهمية المسؤوليات المرغوب فيها.

– الضرائب التي تجمعها المحلة من القبائل البعيدة عن البايلك.

– النشاطات التجارية والبحرية[2].

5. تطور نظام البايلك في عهد الحاج أحمد باي:

أ. خصائص حكومة الباي

كان للباي سلطة مطلقة على مدينة قسنطينة وكامل إقليم بايلك الشرق بمساعدة مجموعة من الموظفين، أهمهم: الخليفة، قائد الدار، آغا الدايرة، الخزناجي، الباش كاتب، وزعت عليهم صلاحيات متعددة أغلبها تنفيذية، خصّ كل منهم بالإشراف على جزء من القبائل عن طريق قادة محليين يؤمنون لهم جباية الضرائب، وكل موظفي المخزن عليهم واجب دفع قفطانهم شراءا رمزيا لوظائفهم[3].

– **الخليفة:** كما يفهم من مدلول الكلمة العربية هو نائب الباي، وأهم وظيفة ينهض بها هي حمل الضريبة إلى مدينة الجزائر مرتين في السنة: في الربيع وفي الخريف، وقيادة القوات القادمة منها التي تقوم بجمع الضرائب[4]، وغالباً ما يتم إرساله لقيادة الجيش، له سلطات على كامل الإقليم[5]، يخلف الباي حال رحلته إلى مدينة الجزائر، تقلّد هذه الوظيفة في الغالب لأحد أقارب الباي[6]. تعتبر هذه الوظيفة إلى جانب وظيفة قائد العوّاسي (قائد كنفدرالية الحراكتة) وظيفتان مؤهلتان للارتقاء إلى منصب الباي، وقد بلغ بعض قادة العوّاسي مرتبة خليفة

1. AMG H 228 : Op. Cit., p.6
2. Ibid., p.6
3. Vayssettes : Op. Cit., p.271
4. Mercier : Op. Cit., p.214
5. Province de Constantine : Gouvernement du Commandant Niel de 1839, p.1
6. Abdeljalil Temimi : Le Beylik de Constantine, Hadj Ahmed 1830–1837, Publication de la Revue d'Histoire Maghrébine, vol.1, 1971, p.7

وكذلك مركز باي، فصالح باي (1771–1792) تقلد المنصبين: قايد العوّاسي ثم خليفة قبل أن يبلغ درجة باي[1]. عادة ما يأتمر تحت قيادة الخليفة حوالي 200 فارس (دايرة)، تخضع له تسع قبائل تدفع له حقوق المناسبة السعيدة (الفرح) أثناء تعيينه، كما يقبض من شيوخ هذه القبائل حقوق تعيينهم[2].

– **قايد الدار:** هو موظف بالمخزن يرأس المدينة ، يقوم بأعمال شيخ المدينة وكل ما يتعلق بالشرطة والأمن والإدارة إضافة إلى السلطة القضائية[3]، يدير مداخيل المدينة البايلكية من أراضي العزل التابعة، يسيّر أراضي العزل المخصصة للجباري، كما يقع تحت إشرافه قائد الباب الذي يحصل الرسوم على أغلب المواد الاستهلاكية التي تدخل المدينة وتباع بأسواقها[4]، ويدفع قائد الدار مقابل تعيينه للبايلك 500 بوجو[5].

– **الآغا:** هو قائد فرسان الإمارة، له مفعولاً كبيراً على القبائل، إذ يقرر عدد الفرسان الواجب تقديمهم في كل ظرف[6]، تتكون دوائره غير النظامية من 1000 رجل من قبيلة وادي الزناتي والعرب المقيمة بوادي بوصلاح والسراوية، ومن بعض سكان المدينة، يدير 39 قبيلة[7]، يتلقى منها أو يحصل منها على الفرح وحقوق تعيين الشيوخ[8]، وعليه دفع 10000 بوجو كحق تعيين، وله أعلام خاصة وغالباً ما يكلف ببعثات ضد القبائل.

– **الباش كاتب:** هو الأمين الأول للباي، كما يحمل لقب كاتب السر، كان الباي يوكل إليه مهمة حمل خاتمه (طابعه) ومراجعة الرسائل التي يخطها الكتاب الآخرون، وكانت البرقيات العاجلة ومراسلات القصر مع باشا مدينة الجزائر من اختصاصه، وكان لكاتب الباشا قيمة أدبية لما له من يد طولى في اختيار الموظفين، وإصدار أوامر جمع الضرائب[9]، وكانت

---

1. يعتبر كثير من الكتاب صالح باي رجل دولة متميز وأعظم باياتها على الإطلاق في الفترة التركية؛ لأنه بلغ ما لم يبلغه من هو أكبر منه من ولاة الجزائر وولاة تونس.

– فاطمة الزهراء قشي: قراءة في حياة صالح بن مصطفى باي قسنطينة 1771–1792، ضمن كتاب المغارب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمن المودن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995، ص 67.

2. AMG H28 : Op. Cit., p.6-7
3. Mercier : Op. Cit., pp.249-250
4. Rapport de Niel : Op. Cit. p.8
5. HI 226 : Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine, 29 septembre 1838, p.7
6. Rapport de Niel : Op. Cit., p.1
7. Vayssettes : Op. Cit., p.25
8. HI 228 : Op. Cit., p.6
9. Abdeljalil Temimi : Op. Cit., p.61

تحت سلطته اثنان وعشرون قبيلة يتلقى من أعضائها حقوق الفرح وحقوق تعيين شيوخها وعليه دفع 5000 بوجو كحق تعيين[1].

– **الباش سيّار:** أو رئيس السعاة ، ينقل رسائل الباي إلى الباشا فيسلمها له شخصياً، ويتلقى الردود المختلفة عليها، كما يصاحب الخليفة عندما يذهب بالدنوش إلى الجزائر.

– **الباش سايس:** يراقب كل ما يتعلق بالحراسة وصيانة خيول البايلك.

– **شاوش الكرسي:** وعددهم اثنان من أصل تركي يقومان بوظيفة الجلاّد ويحييان الناس باسم الباي في حضوره، ويمكن إضافة كذلك قائد العواسي (قايد الحراكتة) وقائد الزمول.

يحمل هؤلاء الموظفون الذين ذكرنا وظائفهم واختصاصاتهم اسم رجال المخزن الذين لهم الحق في الاقتراب من الباي ومصاحبته في كل خرجاته مشكّلين مجلسه الخاص، وكان حضورهم ضروري عندما ينظر في القضايا العامة، ويأتي بعد هؤلاء المخازنية في درجة ثانية عدد من الموظفين لهم مهام مختلفة مثل آغا الصبايحية، شاوش محلة الشتاء، الباش طبال...[2].

ب. الإصلاحات البايليكية في عهد أحمد باي آخر بايات إقليم بايلك الشرق (1826–1837)

كان إقليم بايلك قسنطينة، على غرار الأقاليم الجزائرية الثلاثة، يعاني من نفس المساوئ التي أصابت الحكم العثماني في أواخره من حيث الظلم والمغالاة في جباية الأموال مما أدى إلى رفض القبائل دفع الضريبة وإعلان الخروج على العثمانيين في مقدمتهم قبيلة الحنانشة[3].

استمرت الأوضاع تتردّى وتتفاقم بهذا الإقليم، وذكر صاحب مخطوط أخبار بلد قسنطينة أن الفوضى والاضطرابات حلّت بالإقليم عند تولي عثمان بن محمد الكبير بايا على قسنطينة، حيث ظهر في زمنه الثائران الشريف بن لحرش والدرقاوي، وكاد بن لحرش

1. HI 26 : p.9
2. Vayssettes : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.252
3. De Grammont (HD) : Histoire d’Alger sous la domination turque (1515–1830), Paris, p.383

يستولي على قسنطينة بعد أن جهز من القبائل جيشا كبيرا بلغ عشرة آلاف فرد[1].

وذكر المؤلف خبر تولي حسين بن صالح باي مكان عبد الله باي المعزول، وانشغاله باللهو والطرب وشرب الخمر وترك أمور الحكم فعادت الفوضى للإقليم واستغل التونسيون الفرصة لتوجيه حملة لاحتلال قسنطينة ووصلت الحملة التونسية حتى وادي الزناتي وهرب حسين باي الذي تم عزله بعد ذلك[2].

وعجز كل من إبراهيم القريتلي (1822–1824) والباي منماني (1824–1826) في وضع حد للفتن والاضطرابات[3].

وقد أصاب الداي حسين في اختيار رجل بارع سوف يكون له بالغ الأثر في إقليم الشرق من حيث الدور الذي لعبه في تطوير جهاز التركيبة الاجتماعية بتعيينه الحاج أحمد –من الكراغلة– باياً على قسنطينة سنة 1826[4].

والحاج أحمد باي هو حفيد الباي أحمد القلّي الذي قاد الإقليم (1756–1771) وابن الشريف محمد أحد الكراغلة الذين تقلّدوا منصب الخليفة في عهد الباي حسين بوحنك (1792–1795)، وأمه هي الحاجة رقيّة بنت بن قانة أحد شيوخ عرب الصحراء[5].

بدأ دوره يظهر منذ سنة 1809 عندما تقلد منصب قايد العوّاسي لقبيلة الحراكتة، ثم عيِّن خليفة للباي إبراهيم الغربي (1819–1820)[6]؛ حيث أثبت جدارته وكفاءته فأصبح بحقّ "الحاكم الفعلي للإقليم لا يتم شيء إلا بأوامره". يحدّد الزهار أسباب تولية الحاج أحمد باي واصفاً حالة الإقليم بقوله: "أن كل من تولّى باياً يجمع مالاً ويخفيه لعواقبه ولذريته، وإذا قرب وقت الدنوش يأخذون أموال الناس ظلماً بالمصادرة والنهب والغزو على أموال العرب، وتوالت تسمية البايات وعزلهم والوطن لا يزداد إلاّ نقصاً وضعفاً، وهكذا اضطروا (الحكام الأتراك) اضطراراً كبيراً لتولية الكرغلي أحمد باياً على قسنطينة"[7].

ما إن تولى الحاج أحمد منصبه حتّى أخذ في إصلاح ما أفسده أسلافه لتميّزه

---

1. مؤلف مجهول: رسالة في أخبار قسنطينة وحكامها، مخطوط المكتبة الوطنية ، رقم 2717، ص9

2. المصدر نفسه، ص10

3. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.363-367
4. Temimi : Le Beylik de Constantine Op. Cit., p49.
5. Vayssettes : Histoire de Constantine, pp.155-169
6. Temimi : Op.Cit., p.60
7. Vayssettes : Op.Cit., p.210

بالحكمةً والمرونة والفاعلية والشجاعة[1]، فسيطر على الموقف مزيلا النفور والأحقاد، وأعاد القبائل الساخطة إلى الطاعة[2].

هذا بالنسبة إلى الأهالي، أما بالنسبة للعثمانيين والموالين لهم من الأسر العريقة فقد شرع في ملاحقتهم والتضييق عليهم، ثم أذن له الداي حسين حين تقديم الضرائب التقليدية في متابعة العناصر المثيرة للاضطرابات المؤلّفة من الشخصيات البارزة في الإقليم مثل ابن زكري، وابن نعمون، وابن لبيض وغيرهم، فأعدم بعضهم وواصل ملاحقة الآخرين[3].

وفي عام 1830 صادف وأن كان موجوداً في مدينة الجزائر لتقديم الضريبة للخزينة العامة، فشارك في الدفاع هو وقواته عن قرب ضد الهجوم الفرنسي على الجزائر، وحينما سقطت مدينة الجزائر عاد سريعاً إلى بايلكه[4]، وما كاد يصل إلى مدينة قسنطينة حتى علم بحدوث انقلاب ضده من الأتراك بقيادة القائد سليمان بمساعدة خليفته محمد بن شاكر وعبد الله خوجة، وسطمبولي، ورجيمي علي، ووزان أحمد، وزميرلي بشير، وجنينات علي[5]، غير أن ذلك لم يفتّ في عضده وواجه الأمر بشجاعة، وناصره الأهالي وخاصة أعيان المدينة وفي مقدمتهم شيخ الإسلام ابن لفقون؛ فلم يلبث أن قضى على المتمردين ودال له الإقليم[6].

إن نجاح الحاج أحمد باي في المحافظة على بايلكه بعد سقوط مدينة الجزائر بأيدي الفرنسيين أكثر من سبع سنوات تثير التساؤل والإعجاب، فقد كان الباي الوحيد من بين البايات الذي رفع لواء المقاومة ضد الفرنسيين بإيمان وعزيمة وإصرار، بينما استسلم كل من باي التيطري وباي وهران، واستمر مكافحا بالرغم من المؤامرات والدسائس التي كانت تحاك ضده من بعض الموتورين والوصوليين في الداخل و لأسر الحاكمة بتونس في الخارج[7].

والحق أنه استطاع أن يحبط كل المؤامرات والدسائس، وأن يحارب في جهات

---

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.371

2. العنتري: فريدة مؤنسة، المصدر السابق، ص78

3. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.367-377

4. حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص ص220–221

5. محمد العربي الزبيري: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص ص 17–18

6. العنتري: فريدة مؤنسة، المصدر السابق، ص ص89–91

7. مذكرات أحمد باي، المصدر السابق، ص60

مختلفة، وأن يتغلب على جميع الأطراف في الفترة الممتدة من عام 1826 إلى عام 1830[1]، والسرّ في نجاح أحمد باي واستمراره في حكم بايلكه بالرغم من العواصف التي واجهها يكمن في العبقرية الفريدة التي كانت تتحكم في خطواته وتلهمه في تسيير دفة الحكم، هذا بالإضافة إلى روح التجديد والإصلاح التي وسمت سياسة البايلك بطابع مميّز.

لقد كان الحاج أحمد، بعد تعيينه باياً، يتطلع إلى التجديد والإصلاح بما يساير الأوضاع التي جدّت في المجتمع الجزائري في مقدمتها طموح الجزائريين إلى المشاركة في الحكم عن طريق زعمائهم، وهو ما عبّرت عنه ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري[2] وثورة ابن الشريف في إقليم وهران[3].

كان تجاوب الحاج أحمد مع تلك الطموحات فينتصر للأهالي لأنه كان يعتبر نفسه واحداً منهم، ولأنه كان واثقاً أنه لا يستطيع أن يثبت أسس حكمه إلا بالاعتماد على أبناء البلاد، فقد بدأ الحاج أحمد في تعيين مساعديه من الجزائريين في وقت مبكر وإن كانت المصادر قد سكتت عن تواريخ تعيينهم، فإننا نجد عدداً كبيراً منهم ضمن حاشيته حين سافر عام 1830 إلى مدينة الجزائر لتقديم ضرائب البايلك للخزينة العامة[4].

أمّا عقب سقوط مدينة الجزائر وقضائه على أتراك الحامية فقد أحدث تغييراً جذرياً لا بالنسبة لمساعديه فحسب، وإنّما على كافة مؤسسات البايلك، حيث أقصى العناصر التركية من المناصب كلها وعين بدلهم جزائريين، فأسند منصب شيخ مدينة قسنطينة إلى شيخ الإسلام محمد بن لفقون "شيخ البلد"، كما أسند قيادة الجيش إلى الباش حامبة، وهي وظيفة أحدثها الحاج أحمد إلى ابن عيسى الذي دعم سلطته بالقبايل الذين كانوا يشكّلون ربع سكان المدينة، وعندما حاصر الفرنسيون المدينة قاموا بدور نشيط في الدفاع عنه، بذلك يكون الحاج أحمد باي قد أخرج هذه الفئة التي تمثل النسبة الكبرى من سكان قسنطينة من

---

1. Berbrugger : Un chef kabile à 1804, in R.A 1858-59, pp.210-211

2. العنتري: مجاعات قسنطينة، ص ص 29–30

3. محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران الزياني، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، الجزائر، ش.ن.و.ت، 1978، ص71

4. من ضمن القادة الذين كانوا ضمن حاشية الباي ولد مقران، ابن الحملاوي، شيخ النقاس، قائد الزمالة، الوردي قائد بن عاشور، مذكرات الحاج أحمد باي، المصدر السابق، ص11

تهميشها وضمها إلى جانبه[1].

وأسندت وظيفة قائد الدار إلى ابن البجاوي، ومنصب الخليفة الذي كان يشغله عموماً أحد أقرباء الباي –تركي أو كرغلي– فقد ولى هذا المنصب لصهره سي مصطفى بلهوان، وآغا الجيش أوكلها إلى الحاج أحمد بن سعيد، وقياد الأوطان إلى جزائريين من بينهم مسعود بن المبارك شيخ ريغة، الحاج رجب شيخ الحراكتة، والعربي ضياف شيخ الأوراس[2].

وعلى خلاف البايات السابقين الذين كانوا ممثلين من عائلات كبيرة ويمتلكون وظائف في ديوانه[3] وهكذا عُين سي محمد بن جلول باش كاتبا وارتبطت عائلته مع الباي بالمصاهرة، وكانت تربطه علاقات كبيرة وقوية مع عشائر كبيرة مثل بن قانة أسياد الصحراء، والمقراني في الغرب وفرجيوة وزواغة[4].

كان الحاج أحمد يدرك أن إسناد المناصب الكبرى إلى الجزائريين غير كافٍ، فإذا كان ما استخدمه في الإدارة يعزز مركزه لدى الأهالي فإنه سوف لا يحميه ويحمي بايلكه من الغزاة الفرنسيين وأذنابهم، إذ بادر بتأسيس جيش منظم جمع عناصره من مختلف القبائل[5]، ووضع على رأسه قائداً جزائرياً[6]، وبذلك لم تعد قواته تتألف من فرقة تركية وقبائل المخزن ذات الامتيازات، وإنما أصبحت تتألف من وحدات دائمة لها جذور في الشعب[7].

لقد كان الحاج أحمد باي بارعاً في انتقاء معاونيه سواء في عاصمة بايلكه أو داخل الإقليم، فقد التزم في اختياره لهم مقياس الكفاءة والنفوذ، هذا بالإضافة إلى أنه وضع في

---

1. Rapport de Niel, Op. Cit.

2. ويبرز هذا واضحاً في تشكيلة الديوان الذي كان يساعد الحاج أحمد باي، ويتكون من مصطفى بن عبد الرحمن؛ قاضي حنفي، أحمد العباسي؛ قاضي ملكي، مصطفى بن عمر؛ مفتي حنفي، مصطفى بن العربي؛ ناظر الأوقاف، بن عيسى؛ باش حمبة، سي مصطفى بلهوان؛ خليفة، حاج أحمد بن حميد؛ آغا الجيش، مصطفى بن محمد؛ آغا العسكر، سي محمد بن جلول؛ باش كاتب، محمد بن لبجاوي؛ قايد الدار.

أنظر Temimi, Op.Cit, p.50 et suivantes، ومذكرات أحمد باي، المصدر السابق، ص69

3. أنظر تشكيلة الديوان الذي كونه الحاج أحمد والوظائف التي تقلدتها العائلات القسنطينية في عهده، عبد الجليل التميمي: المصدر السابق، ص64 وما بعدها

4. Emerit : L'Algérie à l'époque d'Abd El Kader, Op. Cit., p.258

5. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.396

6. Temimi : Op. Cit., p.67

7. Nouschi : Enquête sur le niveau de vie, Op. Cit., p.266

اعتباره أن يكونوا زعماء أسر وقبائل تجمع بينها عرى الصداقة أو القرابة أو المصاهرة، كما كان يعتقد أن هذه القوة التي أنشأها من المتعاونين لا يمكن أن تدين له بالولاء والطاعة إذا لم يدعم الروابط بينها وبينه على أساس المصلحة والمصير المشترك، فسخر أراضي العزل القريبة من مدينة قسنطينة وأعطاها إيّاها للانتفاع بها مقابل دفع ضريبة الحكور.

وقد كان أفراد هذه القوة يستثمرون هذه الأراضي عن طريق المزارعة، وبذلك خلق الحاج أحمد طبقة أرستقراطية –من الأعيان– حاكمة من الجزائريين[1] تعتمد على الإقطاع أكثر من أي وقت مضى.

إن غنى الإقليم (قسنطينة) وخصوبة أراضيه لم يظهر ثقل الإقطاع وضراوته على السكان مثلما ظهر في الإقليمين الآخرين، إذ كان كل واحد ينتفع من الأرض فلم يحدث السخط في عهد الحاج أحمد الذي حدث في الإقليمين الآخرين، وخاصة أنه وحد الضرائب وفرضها على الجميع سواء كانوا ملاكاً أو مقطعين.

هكذا استطاع الحاج أحمد باي أن يحقق التلاحم النسبي بين جميع الفئات وأن يضمن ولاء الرؤساء وطاعة المرؤوسين، وأن يستمد قوته من الشعب، وأن يضع نفسه على رأسهم في الكفاح ضد المستعمر الفرنسي لأن الشعب من قمة السلّم الاجتماعي الإقطاعي إلى أدنى رجل من المنتفعين بالأرض كان عليه أن يدافع عن أرضه التي يستمد منها حياته سواء كانوا من الملاك أو غير الملاك[2] بينما كان بايا وهران وباي التيطري ينظران إلى الفرنسيين على أنهم السند الوحيد لهما في مواجهة سكان معادين لهما[3].

والحق أن هذا التحول الاجتماعي في إقليم بايلك قسنطينة هو وحده الذي يمكن أن يفسر لنا كيف أنه من جوان 1830 استطاع أبناء إقليم قسنطينة أن يجبروا الفرق الفرنسية على الجلاء من عنابة. وفي سنة 1831 اضطر الفرنسيون أن يخوضوا معارك طاحنة من أجل الاستيلاء على بجاية، وأنه في نوفمبر 1836 منيت الحملة الأولى على قسنطينة وعلى رأسها الجنرال كلوزال بهزيمة منكرة، وأنه ابتداء من 5 أوت إلى 13 أكتوبر 1837 كان الحصار على مدينة قسنطينة لمدة ثمانية أيام من بينها أربعة أيام من القنبلة والمعارك من

1. Nouschi : Enquête sur le niveau de vie, Op. Cit., p.265
2. Ibid., p.266

3. حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، ص220

بيت إلى بيت[1]، استطاعت بعدها بقيادة الجنرال "فالي" (Valée) أن تستولي على المدينة بعد خسائر في العتاد والأرواح، وكان من بين القتلى الحاكم الفرنسي للجزائر الجنرال "دامريمون" (Dameremont)[2].

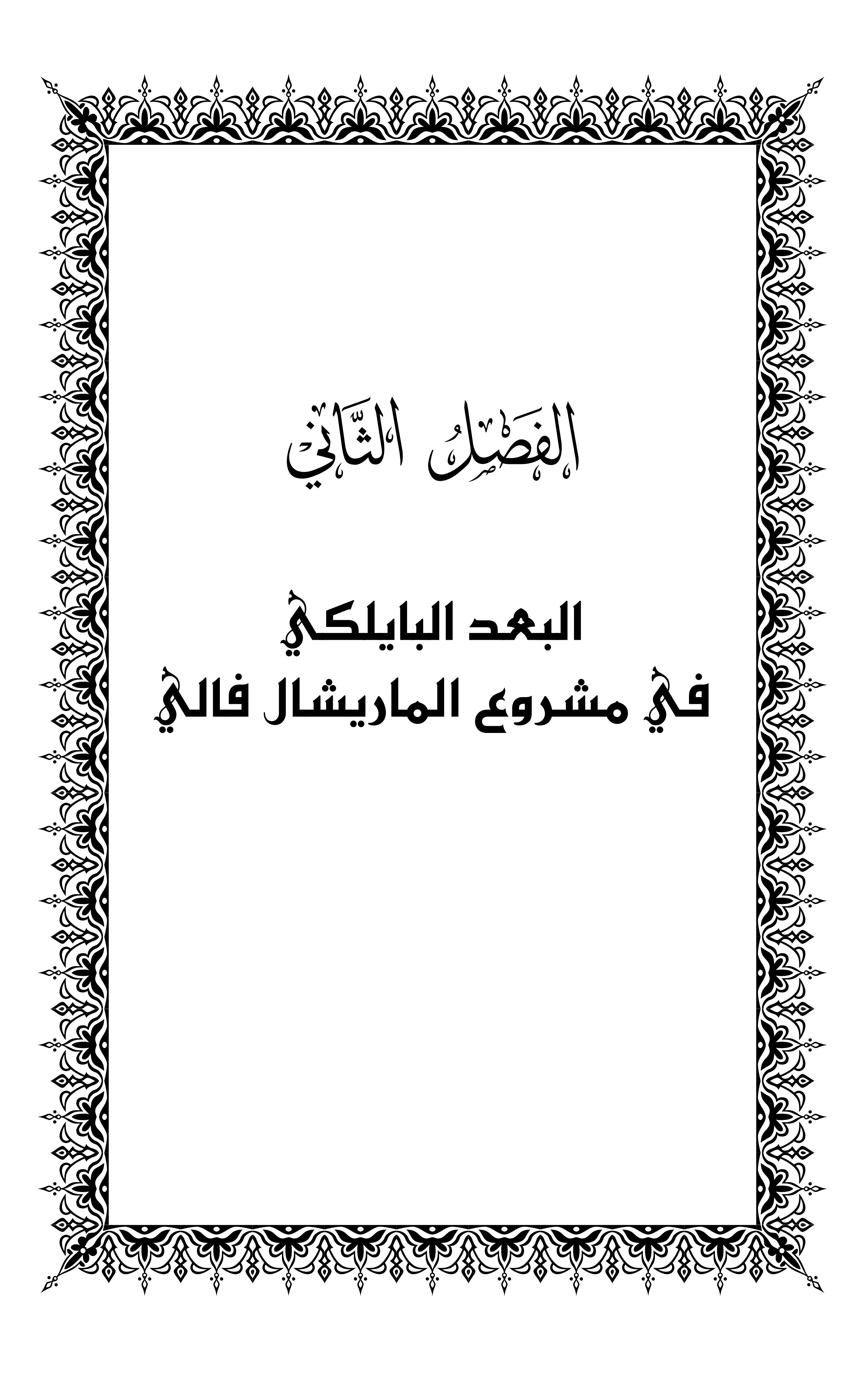
وإذا كان الكتاب في مجموعهم يعترفون للحاج أحمد بأنه أقام حكماً يستمد جذوره من أهالي الوطن، وأنه رفع لواء المقاومة ضد قوات الاحتلال لمدة سبع سنوات، وأنه استطاع أن يعبئ قوى الشعب حوله فإنّني أضيف أنّه لم يورّث الاستسلام ولم يتعاون مع الاستعمار الفرنسي مثل الأمير عبد القادر ولم يغادر الجزائر إلى سواها من البلدان بل قضى بها واحتضن ترابها جثمانه دون أن يوقّع معاهدة استسلام مع الفرنسيين.

وهكذا فقد كان نظام البايلك في قسنطينة صمام الأمان الذي حمى المدينة من السقوط بعد انهيار المقاومة في مدينة الجزائر، وانحسار الحكم العثماني بها، هذا الأخير الذي لم يجد من يمثله سوى الحاج أحمد باي الذي رفض المساومات التي عرضت عليه مفضلا خيار المقاومة ليمد في عمر البايلك العثماني في "**أوجاق جزائر الغرب**" سبع سنوات كاملة.

---

1. أنظر صالح العنتري: المصدر السابق، ص136

2. أندري نوشي وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص248



الفَصْلُ الثَّانِي

البعد البايلكي
في مشروع الماريشال فالي

أولاً ـ إرهاصات مشروع الماريشال فالي

بعد إخضاع قسنطينة عسكريا سنة 1837 وإنهاء الحكم العثماني بها، كان لزاما على السلطات الاستعمارية إيجاد بديل لحكم البايلك، لتوفير السبل الناجعة لضمان السيطرة المطلقة على كامل المقاطعة.

1. السلطات الاستعمارية والبايلك

عرف نظام الحكم الذي زعمت سلطات الاحتلال فرضه بعد احتلالها للجزائر عدة تغييرات، وذلك راجع لجهلها العميق بطبيعة سكان الجزائر وشبكة علاقاتهم الاجتماعية، نستدلّ على ذلك من قول الماريشال "سولت" (Soult) لتبيان التردد الذي ساد المشاريع العسكرية وانعدام بعد النظر في مسألة الحكم: "إن اضمحلال وزوال الحكم التركي قد أسهم في القضاء على كل مقومات ودواليب الدولة، وبشكل نهائي، باستثناء عمالة قسنطينة مما جعلنا نصطدم بشعب معرفتنا عنه ضعيفة"[1].

والملاحظ أنه إلى غاية الاستيلاء على مدينة قسنطينة من قِبل الماريشال فالي سنة 1837 لم يكن السكان بكاملهم قد عرفوا تغييرات عدا سكان المدن الساحلية وضواحيها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار سياسة قادة الجيش المحتل خلال العامين الأولين فإنه يتهيأ لنا أن مسألة النظام الذي يجب تخصيصه للأهالي لم تشغلهم أكثر مما يلزم، وأنهم في عمق الأمور لم يعرفوا تحديد حل معين[2].

وهكذا بقي ماريشالات فرنسا من فالي إلى بيجو في تردد بين النظام الذي يُسيَّر من قِبل الأهالي وبين السيطرة العسكرية الكلية للبايلك.

أ. مرحلة التردد (1830–1833)

تميزت هذه المرحلة بتردد القادة العسكريين الفرنسيين بشأن مسألة الاستعمار وضم كامل البلاد الجزائرية أم الانسحاب منها بفعل تنامي المقاومة الجزائرية والضغوط

1. Pignet : Histoire des colonies françaises, Paris, 1981, p.126
2. Mercier (E) : L’Algérie et les questions algériennes, Paris, Challamel, 1883, p.29

السياسية بباريس على العسكريين، وعلى الرغم من ذلك الجدل السياسي-العسكري شهدت هذه المرحلة مجموعة من المشاريع، نذكر منها:

*** مشروع الماريشال دي بورمون**

يهدف هذا المشروع إلى إشراك الجزائريين في الحكم من خلال الإبقاء على منصب "آغا العرب"، المنصب الذي يعتبر امتداداً للعهد العثماني والواسطة بين السلطة الفرنسية والجزائريين، فعهد بهذا المنصب إلى أحد أهالي الجزائر ليس له تأثير وهو حمدان بن أمين السكّة. يشير "مارسيي" (Mercier): "إذ بهذه الطريقة أظهر دي بورمون جهله بالأمور الداخلية من حيث إهماله اختيار شخصية يمكن فرضها على العرب من جهة، ومن جهة أخرى أنه عين حضرياً تمقته القبائل العربية"[1]، ولكن منصب آغا العرب لم يلبث أن ألغي من طرف كلوزال خليفة دي بورمون من خلال مرسوم 7 جانفي 1831 على اعتبار أنها لا تتوافق مع النظام العسكري[2].

*** مشروع كلوزال**

جاء كلوزال بمثابة القطيعة النهائية مع التردد الذي طبع السياسة الفرنسية بالجزائر، ومهّد الطريق لحكم وإشراف الضباط الفرنسيين المباشرين على شؤون الأهالي، إلا أنه في 18 فيفري 1831 أعيد بعث منصب آغا العرب بسبب ما اقتضته الضرورة في إشراك بعض رؤساء القبائل العربية بغية حفظ النظام واستتباب الأمن بواسطة الحفاظ على بعض من هيكل النظام الذي كان موجوداً من قبل"[3].

وهكذا فقد وجدنا الجنرال "برتزان" (Berthezene) أعطى في 24 جوان 1831 لقب آغا لأحد الأهالي هو مرابط القليعة الحاج محي الدين مانحاً إيّاه صلاحيات واسعة منها تنصيب قادة مساعدين له مع حق فرض غرامات على أهالي دائرته ومرتب قدره 800 فرنك فرنسي وحراسة (محلّة) من 40 رجلاً[4].

يُقيّم "شارل أندري جوليان" (Charles-André Julien) هذه الإجراءات بقوله: "... لكن هذا لا يكفي تعيين قائد حتى ولو كان مميّزاً بل يجب أيضاً حراسته وتوجيهه بحيث

1. Mercier : L'Algérie et les questions algériennes, Op. Cit., p.29
2. A. Ringel : Les bureaux arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallieni, Paris, Larousse, 1903, in 8°, p.16
3. Mercier : L'Algérie et les questions algériennes, Op. Cit., p.30
4. Ibid.

يقدّم الخدمات إمّا في إدارة العدد القليل من الأهالي الخاضعين لسلطات الاحتلال في ضواحي مدينة الجزائر في العلاقات التي يجب الحفاظ عليها مع غيرهم..."[1].

ويشاطره مارسيي هذه الوجهة من النظر فيرى أن "هذه الإجراءات لم يتمخض عنها سوى إبعاد الأهالي، كما انتزعت من الفرنسيين فرصة ووسيلة ربط ذلك المجتمع، وهكذا اضطر الفرنسيون إلى البقاء تابعين لوسطاء الصدف"[2]، فقد تمرد مرابط القليعة على سلطات الاحتلال بالمتيجة؛ فافتتح تقليداً عانت منه سلطات الاحتلال لدى الكثير من أعوانها الأهالي، وعاشت تجربة حكومة مركزية غير مباشرة مرة أخرى الفشل.

وهكذا لم يعد ممكناً أبداً تكليف أحد الأهالي بمجموع العلاقات مع القبائل فقرر الفرنسيون إنشاء ما عرف بالمكاتب العربية قصد محاولة العودة إلى حكومة مركزية استبدالاً للمخزن وهو حجر الزاوية في نظام البايلك.

كما اعتبر شارل أندري جوليان أن إدارة الأهالي بما يسمّى المكاتب العربية لا يعتبر حلاً مثالياً مرجعا السبب إلى عدم معرفة سلطات الاحتلال بأحوال الجزائر، فاعتمدوا اضطراراً على بعض الشخصيات من الأهالي موظّفين إيّاهم واسطة بينهم وبين المجتمع الأهلي، وليس أدلّ على ذلك من أن لا أحد من أعضاء هذه المكاتب يعرف اللغة العربية[3]، فجاءت ضرورة استكمال ذلك التنظيم المحكم بجمع من المترجمين من خارج الجيش الفرنسي، غالباً ما كانوا يهوداً تاجروا بالأسرار[4].

ب. البحث عن نظم جديدة للحكم: المكتب العربي الأول (1833–1834)

حصل الجنرال "أفيزار" (Avizard) –في فترة خلافته مؤقّتاً للدوق دوروفيغو المعفى من مهام الحاكم العام من 8 مارس إلى 20 أفريل 1833– على الموافقة بإنشاء مكتب عربي تتمركز فيه الشؤون العربية لكي يخلّص الجنرال "ترازال" (Trezel) قائد الأركان العام من الوسطاء الغامضين –حسب تعبير جوليان– الذين دعت الضرورة من قبل إلى الاستعانة بهم[5].

1. Ch. André Julien : Histoire de l'Algérie, Op. Cit., p.586
2. Mercier : L'Algérie et les questions algériennes, Op. Cit., pp.29-30
3. Piquet : L'Algérie française, Paris, A Colin, 1930, p.126
4. Ch. André Julien : Op. Cit., p.643
5. Ibid.

غير أنّ الإرهاصات الأولى لميلاد المكاتب العربية ضمن حكم أكثر مباشرة للأهالي تعود إلى تعيين نقيب الزواف (Zouaves) من طرف "دو لامورسيار" (De Lamoricière)؛ الذي كان جدّ مطلعاً على شؤون الأهالي فأحاط نفسه بإطارات عسكرية فرنسية مؤهّلة للتعامل مع الأهالي بلغتهم ولهجاتهم في إطار تقاليدهم[1]. كان لامورسيار البادئ الحقيقي للسياسة الأهلية بفضل تفوق طريقته الهادفة إلى اندماج الفرنسيين في المجتمع الأهلي بالجزائر، فقد كتب: "أدرك أنّني أستطيع العمل على تغيير العرب بفعالية"[2]، لكنه ما فتئ أن استدعي إلى مهام أخرى، فجاء الكونت "دروي ديرلون" (Drouet d'Erlon) –الذي وصل إلى الجزائر في سبتمبر 1834– مكلّفاً بإلغاء تلك الهيئة ذاتها (المكتب العربي)[3].

لم تكن السلطات الفرنسية إلى غاية الاستيلاء على قسنطينة تسيطر إلا على بعض المدن الساحلية وضواحيها، حيث كان خلال هذه المرحلة بعض القياد والشيوخ تابعين للسلطة المركزية بالجزائر العاصمة.

أما مجموعة الرؤساء الذين يمكن الاعتماد عليهم في الداخل فلم تكن سلطتهم مضمونة على الدوام وتشهد على ذلك أحداث كثيرة[4]، في حين أنّ الشكل اللاّزم لتنظيم الأهالي الموجودين في المناطق الداخلية –وفق المصلحة الاستعمارية– قد طرح بشكل مستعجل مباشرة بعد الاستيلاء على قسنطينة باعتبارها عاصمة النظام البايلكي بإقليم الشرق.

2. بايلك قسنطينة والماريشال فالي

أ. فالي (Valée)

تمحور تاريخ الجزائر عامةً وتاريخ بايلك قسنطينة بصفة خاصة في عهد ملكية جويلية حول شخصيتين: الماريشال فالي والماريشال بيجو (Bugeaud)، وهما عسكريان ورجلي سياسة في نفس الوقت، أسّس كل منهما حياته المهنية على الربط بين وظيفتين:

1. Mercier : L'Algérie et les questions algériennes, Op. Cit., p.30
2. Rignet : Op. Cit., p.20
3. Ibid.
4. Ch. André Julien : Op. Cit., p.596

العسكرية والسياسة، الأول ارتبط تاريخه بحصار مدينة قسنطينة في 1837[1]، والثاني بمعاهدة التافنة منطلقا لتصفية مقاومة الأمير ومشروع دولته.

ولد فالي في 17 ديسمبر 1773 ببريان لوشاتو (Brienne le Château) بفرنسا، ومات يوم 16 أوت 1846 بباريس، وعندما تقاعد من الخدمة في الجيش كان يحمل رتبة ماريشال فرنسا، وهي أعلى الرتب العسكرية في الجيش الفرنسي.

نشأ يتيماً منذ طفولته المبكرة، تكفّلت بتربيته عائلة لوميني (Loménie) بمدينة بريان، أدخلته هذه العائلة المدرسة العسكرية بنفس مدينته منذ سن الثامنة تحت الرعاية الملكية[2].

انتقل فالي بعد إغلاق مدرسته إلى مدرسة المدفعية بشالون (Châlons) برتبة ملازم أول، وفي سنة 1793 ارتقى إلى رتبة ملازم في سلاح المدفعية، شارك في عدة معارك في بداية عهد الثورة الفرنسية، فارتقى في نهاية سنة 1793 إلى رتبة نقيب، خدم في جيش الراين الفرنسي حيث ظل لعدة سنوات، ولم يرتق إلى رتبة رائد (Chef d'escadron) إلا في سنة 1802، ثم عقيداً بعد أن انتقل إلى عدة جهات في 12 جانفي 1807.

أرسله الإمبراطور نابليون بونابارت إلى إسبانيا في سنة 1807[3]؛ حيث تمت ترقيته إلى جنرال وعمره لا يتجاوز 36 سنة، برز خلال الحرب الإسبانية من خلال حضوره حوالي خمسين حصاراً قائدا سلاح المدفعية لمدة حوالي عشر سنوات، فاعتبر أفضل مدفعي في أوروبا[4].

وعندما تم الإعداد للحملة على الجزائر، تم تكليف لجنة مكونة من أكثر الضباط خبرة في الجيوش الفرنسية البرية والبحرية ضمنهم فالي لفحص الصعوبات التي ارتقب للحملة مواجهتها ولإعداد الخطة الميدانية.

وأثناء التحضيرات للحملة الثانية على قسنطينة في سنة 1837 حصلت الحكومة من الملك بأن يقود فالي سلاح المدفعية والهندسة، وبعد مقتل دامريمون خلفه فالي في القيادة

1. بعد أن تمكن الجيش الفرنسي من حصار قسنطينة لمدة خمسة أيام أصابت طلقة نارية حينذاك الجنرال الكونت دامريمون مات على إثرها بتاريخ 11 أكتوبر 1837، فتم تعيين الجنرال الكونت فالي قائدا عاما.
– Ernest Mercier, RSAC, 1900, p.22
2. Arsène Berteuil : l'Algérie française, éd. Dentu, Paris, 1856, T2, pp.28-68
3. Pélissier de Reynaud : Annales algériennes, éd. Librairie militaire, Paris, 1854, T3, pp.31, 55
4. Ch. André Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, pp.142, 146

العامة. قدّم شانغارنييه (Changarnier) الذي خدم تحت أوامر فالي وصفاً بقلمه للماريشال قائلاً: "يتّصف بقوّة بصيرة، قائد حقيقي للجيش، يمتاز بروح رفيعة، جد مثقّف، يفضّل الآداب في أوقات فراغه على قضائها في مجتمع الرجال العسكريين، كامل الصفات العقلية، مخلص لواجباته ولفرنسا، وغير مهيّأ للاعتداد بخدماته الخاصة، كان مكروهاً من الدسّاسين الذين كان يحتقرهم..."، وقد تمّ تعيين الماريشال فالي حاكما عاما للجزائر في 1 ديسمبر 1838، وبقي في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات.

كما كتب ريموزا (Rémusat) الذي كان وزيراً للداخلية في حكومة "تيار" (Thiers) الثانية عندما طرحت فكرة استدعاء فالي وتعويضه ببيجو في ربيع 1840 مسجّلا الخطوط العميقة في شخصية هذا الرجل المميّز في عديد من النقاط المتفوق فيها، قائلا: "له عقلية متينة ونافذة، صفات هو جدير بها، بارد الأعصاب وصارم، لكن ليس لديه من القائد سوى الإرادة، إرادة صلبة وصامتة وعنيدة، لم يستحوذ على الرجال، ولا يؤثّر فيهم حتّى أنّه لا يكلّف نفسه عناء ذلك، لا يسمع إلى النصائح ولا حتّى يتحمّلها، وكان اتخاذ القرارات يكلّفه غالياً، ويتّخذ منها أقلّ ما يمكن، ولا يتراجع عنها، كان عدواً للتردّد..."[1].

وهكذا إذن كان فالي جندياً في الحرب، ورجلاً استراتيجياً محنكاً في السياسة.

ب. سقوط قسنطينة وأزمة حكم البايلك

بعد احتلال مدينة قسنطينة فكّر فالي في سحب الحامية من المدينة ن يقول: "إنّ المحافظة بها بقوات لفترات غير محدودة يؤثّر سلباً على نظامنا الاحتلالي بمقاطعة بونة"[2]، لذلك فإن شكل تنظيم الأهالي بالداخل طرح نفسه بصفة عاجلة في نهاية سنة 1837 بإقليم الشرق الجزائري[3].

*** الماريشال فالي والحاج أحمد باي:**

فكّر الماريشال فالي في البداية في إنشاء حكومة موالية لفرنسا تشبه إدارتها هيكلة إدارة الأمير عبد القادر بهدفين: الأوّل، التحكّم في الأهالي بنجاعة، والثاني، منع الأمير من

1. Ch. André Julien : Histoire de l’Algérie contemporaine, Op. Cit., p 143
2. Augustin Bernard : Une lettre du général Négrier au Maréchal Valée, p.152
3. Guechi Fatima Zohra : Constantine au XIXe siècle : du beylik ottoman à la province coloniale, Colloque : Pour une histoire critique et citoyenne, Le cas de l’histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, p.2

مدّ نفوذه إلى الشرق الجزائري عبر النسيج القبلي الأهلي تجنّبا منه التّحالف مع الحاج أحمد باي؛ إذ يقول مولي: "هل يجب استخدام أحمد باي لترجيح قوة الأمير؟"[1]، هذا ما كتبه "مولي" (Molée) إلى فالي في 13 جوان 1838، فأرسل فالي إلى مولي يعلمه بأنه قام بتحرير اتفاقية مع أحمد باي مع شرط إبقاء الحامية العسكرية بقسنطينة إلى غاية إقرار الاتفاقية والمصادقة عليها من طرف الملك[2].

فكّر فالي في عقد اتّفاق مع أحمد باي يعيده إلى بايلكه بغرض تحقيق الاعتراف بشرعية الوجود الفرنسي على إقليم الشرق الجزائري أسوة بغربه وهدنة من القتال بهدفين: الأوّل، تمكين المعمّرين الفرنسيين المتوافدين من الاستقرار، والثاني، إفساح المجال أمام ضبّاط المكاتب العربية لاحتواء الأهالي دون قتال (تحويلهم إلى رعايا طيّعين لفرنسا)، كما تضمّن هذا المشروع الاعتراف بسلطة الحاج أحمد باي إن قبل بحلول فرنسا محلّ السلطان العثماني[3]، الأمر الذي يتّضح جلياً بمواد الاتفاقية منها بالخصوص:

المادة الأولى: إقرار الباي واعترافه بالسيادة الفرنسية المطلقة.

المادة الثانية: تمنح فرنسا للباي لقب باشا وهو لقب شخصي.

المادة الثالثة: يتعهّد الباي بتسديد ديون ما يعادل 100000 فرنك سنوياً.

المادة الرابعة: تعيين أحمد باشا لإدارة جزء من مقاطعة قسنطينة: الجزء الجنوبي الممتد على خطّ القالة–قالمة–مجاز عمّار–سطورة، مع احتفاظ فرنسا لنفسها بالموانئ الواقعة على ساحل بايلك قسنطينة سابقاً، وهي القالة، سطورة، القل، جيجل وكل الموانئ الأخرى ضمن نطاق بايلك قسنطينة[4].

إلا أن الباي الحاج أحمد رفض هذه الاقتراحات بحجة أنه لا يستطيع عقد اتّفاق دون موافقة السلطان العثماني[5]، وتوالت الاقتراحات وبخاصة أن فالي كان يريد المحافظة على إقليم الشرق ووضع حدّ لتوسع تأثير الأمير إلى ما وراء البيبان، فإنه كان يرى من الأهم الاحتفاظ بحمزة، يقول فالي في هذا الشأن: "... حمزة موقع في نفس الوقت دفاعي

1. C.A.O.M. : Molée au Maréchal Valée, 13 juin 1838 1 juin 1838, E134
2. C.A.O.M. : Valée à Molée : 25 octobre 1837, E122
3. عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1999، ص121–122
4. C.A.O.M. : Valée à Molée : 25 octobre 1837, E 122
5. Charles André Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, p.147

وهجومي، وبما أن هذا الحصن يغطي سهل المتيجة وفي نفس الوقت يأخذ من الخلف مقاطعة التيطري ويسيطر على السكان الذين ينتمون نحو الجنوب في اتجاه قسنطينة..."[1]، كما يقول: "إنّي سوف أكتب إلى الحاج أحمد عن طريق خليفته القديم وأمنحه أن يحكم تحت سيادة فرنسا المجانة، سطيف والجزء الجنوبي كله من مقاطعة قسنطينة وبلاد القبائل من سطورة حتى يسّر..."[2].

ولما أخفق فالي في الاتفاق مع أحمد باي التجأ إلى اقتراح باي لحمزة ويسّر[3]، فقد كان الانشغال الدائم للماريشال خلال هذه الفترة هو تثبيت السّيطرة الفرنسية في هذا الجزء من الإقليم الذي يرغم عبد القادر على المرور عبر الصحراء لوضع نفسه في علاقات مع حلفائه الذين يمكن أن يكونوا داخل مقاطعة قسنطينة: "لا يمكن أن نسمح لقوة الأمير أن تكبر في الشرق لأننا سوف نحاربه فيما بعد في كل نقاط الأيالة"[4].

وفي الأخير فكّر فالي في اتفاق مع أمير تونسي لكن الحكومة الفرنسية رفضت، وفي هذه الأثناء استشار نيغرييه حاكم إقليم الشرق في شكل التنظيم الذي يراه مناسباً[5].

كتب نيغريي في ماي 1838: "لي الشّرف للإجابة على الرسالة المؤرخة في 10 ماي 1838، التي تعلمني فيها عن جهاز تنظيمي جديد لمقاطعة قسنطينة، لا تتصرف فيه السلطة الفرنسية إلا في جزء من الإقليم الذي يقع بين سطورة وقسنطينة، بينما تنقسم باقي المقاطعة إلى عدة بايلكات لا تطبّق فيها الحكومة إلا حق الإقطاعية"[6]، يقصد بالبايلكات هنا النظام القائدي أو نظام القيديات التي يقوم عليها البايلك.

*** فكرة الحكام البايات:**

أفرزت التجربة العثمانية مشاكل سياسية عويصة ناجمة أساساً عن تعدد المشيخات التي أدّت إلى استقطاب القبائل وتأسيس شبه نظم كنفدرالية مستقلة عن البايلك؛ إذ أثبتت تجربة الحاج أحمد باي مع فرحات بن سعيد وجود مثل هذه المشاكل التي هّددت، من حين

1. C.A.O.M. : Valée au Ministre de la guerre : Alger le 1 juin 1838, E 134
2. C.A.O.M. : Valée au Ministre de la guerre : Alger le 6 juin 1838, E142
3. C.A.O.M. : Valée au Ministre de la guerre : Alger le 8 juin 1838, E134
4. C. André Julien : Op. Cit., p.147
5. Guechi Fatima Zohra : Constantine au XIXe siècle, p.2
6. Augustin Bernard : Une lettre du général Négrier au maréchal Valée, p.154

إلى آخر، استقرار البايلك ومركزيته، فقد تساءل نيغريي عمّا إذا كان بإمكان مثل هذه التجمّعات القبلية التي كانت تدار تحت سلطة شيوخ أقوياء بإمكانها أن تشكل بدورها خطراً على فرنسا رادًا على فالي قائلاً: "اسمحوا لي أن ألفت انتباهكم، سيدي الماريشال، أنّه إذا نُصّب بايات ومنحتهم مليشيا وإسناد من الموظفين الكبار وأدوات السلطة اللازمة لضمان الجباية والتسيير الحسن للبايلك، فإنّك لا محالة بالاعتماد على هؤلاء من خلال الضرائب ستذكّر بالباي ووظيفته الأساسية التي ترتكز على إخضاع القبائل بالحيلة والقوة الفعلية والرمزية، وهذا ما تجنّبه الأمير بخلق خليفات بدل المشيخات". وأضاف قائلاً: "أظنّ سيدي الماريشال أنه يجب أن نترك للموظفين العرب ألقاب الشيخ والقايد مع إبقاء هذه الألقاب الأصلية كما كانت في السابق"[1].

ج. قسنطينة عاصمة مركزية للإقليم

يضيف الجنرال نيغريي ويؤكد على الماريشال فالي أنه "... كما يجب تجنب كسر التأثير السياسي لقسنطينة الذي سيحصل لو جزءنا عاصمة البايلك لعدة بؤر حكم..."[2]؛ علماً أن فالي لم يخرج عن هذا الإطار، فلم يكن له بدّاً إذن إلا الخضوع لهذا التصور الجيوستراتيجي الذي رسمه نيغريي، والذي ساعد لا محالة على استقرار نظامهم الجديد على أنقاض نظام البايلك العثماني، فثبّت فالي قسنطينة عاصمة للإقليم، علماً أن قرارات 30 سبتمبر 1838 المنظّمة للمقاطعة نهائياً لم تخرج عن هذا البعد الاستراتيجي، حيث أطلق القادة الكبار خليفيات، وصرف النظر عن تسميتهم بلقب باي، وكذلك مشروع الاتفاق الذي نصّ على تكوين حكومة تابعة لفرنسا على قسم من بايلكه القديم، والمساومات مع الباي التي تخلّى عنها نهائياً.

د. الاحتلال المحدود على الطريقة الرومانية العثمانية في مفهومية الماريشال فالي

احتُلّت قسنطينة في إطار سياسة الاحتلال الضيق أو المحدود، ولم تكن لفرنسا يومئذ صورة سياسة واضحة فيما يتّصل بإدارة الأهالي، الأمر الذي استوجب مناقشات وجدل مثير

1. Augustin Bernard : Une lettre du général Négrier, p.155
2. Ibid.

في فرنسا حول السياسة التي يجب تطبيقها لإبقاء الأهالي تحت حكمهم مثلما يوضّح "أجيرون" (Agéron): "... إلا أن السياسة التي يجب أن تتّبع حول الإدارة كانت تقرّر في الجزائر نفسها من طرف قادة الجيش..."[1].

تأرجح القادة العسكريون في الجزائر بين سياسة الحكم المباشر في المناطق التي أخضعوها وسياسة الحماية في المناطق التي لم تخضع بعد، فقد كان الجنرال دامريمون الحاكم العام الذي خلف كلوزال من أنصار الاحتلال الضيّق (المحدود)، ويبدو أنّ الماريشال فالي كحاكم عام بعد مصرعه في بداية حصار قسنطينة استوحى في البدء سياسته من سياسة دامريمون، أو على الأقلّ أقنعته الأوضاع السياسية والحربية باتباع سياسة تدريجية ومرحلية[2].

يصعب تحديد الاحتلال المحدود، حسب مفهوم الماريشال فالي،[3] يرى أنّه لا قيمة له دون أن يتوغل داخل البلاد، وأنّ الهدف الأول الذي يحدّد في هذا الاستعمار الضيّق: "هو السيطرة الجامعة الكاملة بلا منازع لفرنسا على الوصاية التركية، وهو الهدف الذي ينبغي على فرنسا العمل من أجله"، أما الهدف البعيد "هو أن تمتد السيطرة الفرنسية من المغرب إلى تونس ومن البحر المتوسط إلى الصحراء"[4].

هكذا يحدّد فالي مفهوم الاستعمار الضيق الذي لا يريد أن ينفصل عن مبدأين اثنين: الاستعمار الضيق (colonisation restreinte) والسيطرة الشاملة (domination universelle)، إنّه يختصر مفهومية نظام الحكم العثماني في هذين المبدأين، حيث اكتفوا بإرساء نفوذهم في نطاق محدود في بعض المدن، واعتمدوا خارجها على المخزن الذي حقّق لهم السيطرة الشاملة.

3. نحو تفكيك القبائل عصب البايلك

ظل المجتمع الجزائري منظّما تنظيماً قبلياً حتى دخول الفرنسيين، ومن هنا جاءت المقاومة العنيدة للاستعمار المرتبطة بهذا النوع من التنظيم، واعتبرت السلطات الاستعمارية

1. Agéron : Histoire de l'Algérie contemporaine, Op. Cit., p.20
2. Christian Shefer : La conquête totale de l'Algérie 1839-1843, Valée, Bugeaud, Soult, revue de l'histoire des colonies française, 1916, p.23
3. C.A.O.M. : Valée à Molée : Alger le 9 février 1838, E140
4. Girod de l'Ain : Le maréchal Valée, pièces justificatives n° 29

القبيلة القوة العدوانية ومهد المقاومة فمثّلت عائقاً أمام تثبيت النظام الفرنسي الوافد.

ولتطبيق النظام الجديد بدل النظام البايلكي استلهم أصحاب المشاريع الاستعمارية من الماريشال فالي إلى مشروع المملكة العربية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث على يد إسماعيل عربان (1838-1871) أفكارهم من نظرية السانسيمونيين؛ هذه النظرية التي ترتكز على فكرة مفادها أن "النظام القبلي يمثل عائقاً أمام وصول حضارة الغرب إلى العرب، وأن الملكية الجماعية التي ترتكز عليها القبيلة هي سبب تأخر المجتمع الجزائري"[1]، لذلك اقترحوا:

- إضعاف رؤساء الأرستقراطية التقليدية،
- تفكيك القبيلة،
- تطبيق مبدأ الاستيطان والدمج،
- تكوين الملكية الفردية بإعطاء المعمرين الأراضي على حساب الملكية الجماعية للقبيلة،
- تطبيق القوانين الفرنسية وسن النظام المدني،
- إلغاء النظام القضائي الإسلامي[2].

لم يختلف المدنيون عن العسكريين والسياسيين حول هذه النقاط، وإنما كان الاختلاف حول كيفية إدارة البلاد الجزائرية: هناك من يريد إدارتها كما أدار الإنجليز مستعمراتهم[3]،

1. Emerit : Les Saint-simoniens en Algérie, Paris, 1941, p.109
2. Ibid., p.277
3. يذهب مشروع بلانكي في هذا الاتجاه معتمداً في ذلك على قانون نابليون الذي يريد من القادة الفرنسيين أن يتبعوا سياسة نابليون في مصر، تلك السياسة التي تتلخص في النقاط التالية:

أولاً، يثبت كل الممتلكات للمالكين المصريين.

ثانياً، الإبقاء على العطاءات الخيرية الموجهة للمساجد خاصة تلك المخصصة لمكة والمدينة.

ثالثا، في ما يتعلق بالإدارة والعدالة؛ فهذا أمر مقدس يترك لهم.

- عميراوي حميدة بن صالح: السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 1998-1999، ص242

كما قدم حسن بن عزوز مشروعاً لإدارة الجزائر، ويذهب مثل بلانكي إلى أن فرنسا يجب أن تستعمر الجزائر على غرار ما وقع في مصر في عهد نابليون. وقد قدم مشروعاً يضم 25 نقطة أسماها مشورة؛ ومنها: أن يكون ابن السلطان نفسه هو الحاكم العام للجزائر، وأن يكون الجيش المسيطر على البلاد من الفرنسيين والأهالي معاً. وفي النقطة السادسة اقترح تعليم أبناء الفرنسيين وأبناء العرب اللغة العربية، ودعا في النقطة السابعة من المشروع ضرورة العمل بأحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، والعمل بنصوص القانون الفرنسي في الحالات الأخرى. نفس المرجع: ص233

بينما أراد البعض الآخر اعتماد النظام المدني الاستيطاني، وهناك من رغب في المزج بين الاستعمارين العسكري والمدني، إلا أن جميع هذه التيارات المختلفة اتفقت حول فكرة الاستيطان والدمج وتكوين الملكية الفردية لفسح المجال واسعاً أمام المعمرين[1]، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا بإضعاف رؤساء القبيلة أولا، وثانياً تفكيك القبيلة.

قرر القادة العسكريون وعلى رأسهم الماريشال فالي بعد الاستيلاء على قسنطينة سنة 1837، وبموجب قرارات 30 سبتمبر 1838 الاعتماد على النظام العسكري ويرتكز هذا النظام على فكرتين:

الأولى: الغزو والاحتلال الشامل لإخضاع العرب، والاعتماد على الجيش لإقامة القاعدة الإدارية الإقليمية.

الثانية: الاستغلال المادي (الاستيطان) عن طريق تشجيع الهجرة، الفكرة التي تأتي في المرتبة الثانية.

ولتحقيق ذلك يجب:

أولاً، استبدال النظام البايلكي بالنظام الفرنسي حتى يصبح الفرنسيون على رأس المؤسسات الإدارية البايلكية.

ثانياً، الاستيطان يكون عن طريق الهجرة والاستيطان، الأمر الذي يعني بالضرورة مصادرة الأراضي لكسب الشرعية في البقاء.

ثالثاً، لا يقوم الاستيطان على مصادرة الأراضي فقط، بل يستوجب تطبيق القوانين الفرنسية لإقامة النظام المدني.

4. السيطرة على الأرض في مشروع الماريشال فالي

وضع الماريشال فالي مشروعاً استعمارياً متكاملاً مستقبلياً لإقامة النظام المدني يُطبّق على مراحل، يمكن تلخيص هذا المشروع في معالجة عن عدّة إشكالات لتثبيت النظام المدني:

- مشكل الأرض، وكيف يمكن الحصول عليها من الأهالي؟
- كيفية تثبيت النظام الاستعماري العسكري والنظام الاستيطاني المدني.

1. Laroui (Abdellah) : L'histoire du Maghreb, Ed. Maspero, Paris, 1976, p.281

- ماهية طرق استغلال الأرض المصادرة من الأهالي وشروط التنازل عليها للمستوطنين كيف يتم الدمج والاستيطان؟

بداية قد رأى فالي أنّه لا يمكن إقامة هذا المشروع إلا باستبدال النظام البايلكي بالنظام الفرنسي اعتماداً على أسس وأبعاد النظام القديم.

كان الهدف من الغزو هو الاستيلاء على ثروات البلاد الجزائرية فكان من الضروري أن تلجأ سلطات الاحتلال إلى اغتصاب الأراضي، الأمر الذي يدلّ عليه أنّه بعد الاستيلاء على عنّابة طرح السؤال الآتي: ماذا تفعل فرنسا بالغزو؟ كان الجواب آنيا وبسيطاً: لابدّ من الاستعمار الاستيطاني، لكنّ صعوبات برزت دالّة على أنّ الاستعمار الاستيطاني يتطلّب الأرض التي تقدّم للمعمّرين[1]. يبدو أن الحكومة الفرنسية منذ وقت مبكر قد طالبت القادة العسكريين بتقديم اقتراحات، فقد رفع الضابط "بوانصو" (Poinçot) تقريراً إلى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 1834 يقول فيه: "... لا بد من الحصول على الأرض التي يستغلّها السكان على أن نفهمهم بأنّنا لو أردنا أن نأخذها منهم لأخذناها، غير أنّنا نطلب منكم أن تعطوها لنا لأنكم لا تستطيعون مقاومتنا، وحكومتنا لا تريد أن تستخدم سلطتها، بل ترغب أن تحصل عليها بإقناعكم..."، ثم يختم اقتراحاته بقوله: "... وبوسائل الإقناع هذه، من المؤكّد أنّه سوف نحصل من هؤلاء البدو على ترك الأراضي التي نحن في حاجة إليها شروط غير مرهقة، وإذا كان لابدّ لتحقيق هذا أن نلجأ إلى تقديم تعويضات نقدية فلا نمانع في الأمر..."[2]. عرض هذا التقرير بصراحة المعطيات الأساسية لمشكلة الأرض، وكيف يمكن الحصول عليها من شاغليها التقليديين الذين يتركوها بقوة أو بشروط غير مرهقة[3].

أ. تبني فكرة البايلك المركزية للملكية

كانت مختلف أنواع ملكية الأرض مركزية (الأوقاف بأنواعها، أراضي العزل، أراضي العرش...) تتبع في الغالب سلطة الباي وتمنح لفضاءات التأثير لكبار الموظّفين والأسر الأرستقراطية العسكرية أو الشريفية المرابطية على حدّ السواء، وعلى ذلك تبنّى فالي فكرة البايلك المركزية فعمد إلى الاستيلاء على تلك الأراضي التي أصبحت جزءاً من ممتلكات

1. Nouschi : Enquête sur le niveau, Op. Cit., p.196
2. Ibid., p.198
3. Ibid., p.200

الدولة الفرنسية، فهيّأت في ما بعد لفرنسا إمكانية تأسيس مستعمرات استيطانية[1].

هذا ما سطّره بالذات في مشروعه المستقبلي بالنسبة للأرض، وفي هذا السياق أورد فالي أن "الاحتياج الأول للمعمرين المدنيين الذين يأتون إلى إفريقيا هو إيجاد أرض يمكن فلاحتها دون أن يتعرّضوا إلى مصاريف كبيرة ومتاعب، فعلى الحكومة، إذن، التدخل فوراً ودسترة الملكية بحيث تصل بسهولة إلى أيادي الفلاحين الأوروبيين الصغار الذين يمثلون وحدهم ضمانات النجاح.

فأرض إفريقيا بإخراجها من الصفة التي كانت عليها في النظام الإسلامي تكون موضوعاً لإجراءات خاصة تنقسم إلى أراضي يملكها خواص وأراضي تملكها الدولة بصفات متنوعة.

والأراضي التي انتقلت عقودها لخواص هي الأكبر عدداً، أظن أنه ليس من واجبي فحص صلاحية العقود التي تمّ بموجبها نقل الملكية إلى العرب والأوروبيين ترتّبت عنها منازلات ومحاكمات كثيرة، ألاحظ فقط أنّه على الدولة المطالبة بكل الملكيات التي انتزعت منها بعقود مزورة فإنّ إدارة أملاك الدولة هي مالكة لكل الأراضي التي كان يملكها الداي والتي كان يملكها البايلك، وكذلك التي كانت ملكاً لمؤسّسات لم تعد قائمة، كما يجب استعادة البنايات التي استولى عليها الخواص بطريقة غير شرعية كذلك استرجاع العقارات التي تنازلت عنها ولم يحترم مالكوها الشروط المفروضة عليهم..."[2].

وما أن استولى الماريشال فالي على مدينة قسنطينة حتّى وضع الأسس التي يستوجبها تطور الاستعمار المتطّلبة الحنكة والتوجيه المتواصل شرطاً قائماً، والأمر وفق هذا المنظور اقتضى من فالي بداية تركيز الاستعمار حول المدن والسهول التي تتبعها مصبات الوديان، وعليه رأى فالي أنّ الاستعمار يجب أن يكون بالضرورة محدّداً بمواضع معيّنة بصرامة دون تجاوزها مهما كانت المسوّغات، أخذاً بالاعتبار أنّ الأوروبيين أقلية وسط العرب وجودهم مرهون بمساندة السلطة الفرنسية المسيّرة للبلاد، ممّا يقتضي أن تفرض عليهم شروط تنظيم وزمن وكيفية إقامتهم[3].

---

1. محمد الطيبي: المرجع السابق، ص213
2. C.A.O.M. : Valée au président du conseil : Alger, 18 mai 1838, E134
3. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : Alger, 9 février 1839, E135

وقد رأى الماريشال فالي وجوب اضطلاع الجيش بدوري الحرب وفلاحة الأرض تأسيسا على قلّة المدنيين المتوخّى جعلهم مستوطنين وعدم صلاحية أغلبهم للأعمال الزراعية، فلا يستطيعون -حسب قوله- أن يمدّوا المستعمرة باليد العاملة الأوربية الضرورية، فلا مناص من الارتكاز على الجيش لوضع اليد على أرض الجزائر[1].

ارتكز النظام الاستعماري العسكري-المدني (نظام فالي) على تنظيمين متوازيين: تأسيس مستعمرات عسكرية، واستعمال مستوطنين من كل الأمم الأوروبية. غير أنّه لا يمكن أن تعمّ المستعمرات العسكرية بشكل واسع لأنّ الجنود لا يمكنهم أن يقدّموا -حسب رأيه- أكثر من عضلاتهم مع ثقل في تكاليف الاستعمار العسكري لا تتحمّله ميزانية الدولة، فلا يبيح عامل التكاليف استعماله إلا في نقاط مختارة، وعليه فلا حلّ في غير الاستعمار المدني الذي يلزم الحال أن يمنح الجزء الأكبر من الأراضي اعتباراً من أنّ مستوطنين يكونون قد جلبوا الأموال الضرورية لمستعمراتهم، وما على الدولة إلا إعانتهم، دون الترخيص لأيّ استيطان خارج الحقوق الاستعمارية الاستثنائية للدّولة[2].

لا تتعلق هذه الملاحظات إلا بالعنصر الأوروبي، أما بالنسبة للأهالي فإنه لم يكن يؤمن بتطورهم: "... أما بالنسبة للمسلمين فهناك عدد صغير منهم قابلين للاندماج في حضارتنا محافظين على معتقداتهم وعاداتهم، يقبلون قوانيننا المدنية ومؤسساتنا السياسية، والآخرون سيذهبون للعيش داخل البلاد تحت حماية فرنسا عاجلاً أم آجلاً..."[3].

في هذا السياق فرض المشكل نفسه فأصبح محل نقاش بين الساسة والقادة العسكريين: كيفية التغلب على الهجرة الأوروبية مع إعطاء الأفضلية للهجرة الفرنسية، يقول فالي في هذا الصدد: "... هناك ملاحظة ذات أهمية يجب التفكير في إيجاد علاج لها هي "العدد القليل من الفرنسيين الذين يأتون إلى العيش في الجزائر"؛ فالأجانب أكثر عدداً بكثير مقارنةً بالفرنسيين، وهذه الحالة لم يتم تعديلها بإجراءات مدروسة مما سيطرح مستقبلا خطراً حقيقياً، وسيتحتّم على فرنسا أن تراقب بعناية هؤلاء المهاجرين الأوروبيين خشية أن ينادوا بالاستقلال..."[4].

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 16 novembre 1838, E142
2. C.A.O.M. : Valée au président du conseil général : Alger, 18 mai 1838, E134
3. مرسوم 10 أوت 1834
4. C.A.O.M. : Valée au président du conseil général : Alger, 18 mai 1838, E134

ب. طرق استغلال الأرض المصادرة من الأهالي وشروط التنازل عليها للمستوطنين

في هذا الشأن عبّر فالي بوضوح لا يستوجب التعليق: "... عندما تقرر حكومة الملك استعمار إفريقيا عليها أولاً أن تحدّد الشّروط التي يجب فرضها على ذينك النوعين من الملكية بدقة، أهمها:

- يجب فلاحة كل الأراضي الموجودة ضمن الإقليم الذي المخصّصة للاستيطان.
- يجب على فرنسا أن تعصم أرض إفريقيا من المضاربة.
- إعفاء كل الأراضي التي تتم فلاحتها ابتداءً من تاريخ معيّن من الضريبة لمدة ثلاث سنوات شريطة المداومة على فلاحتها مع إمكانية تحديد مدة الإعفاء ما تطلّبت مصلحة المستعمرة ذلك.
- وبعد مرور ثلاث سنوات إن ثبت عدم فلاحتها فإنها ستدرج في ممتلكات الدولة من جديد، ويُتنازل عنها في المزاد العلني إلى معمرين آخرين برسوم تحددها مصلحة أملاك الدولة... .

يضيف فالي: "... يقوم فرض ضريبة الأرض على المبدأ المؤسّسة عليه قاعدة النظام الاقتصادي والمالي الفرنسي الجديد المتطابق مع ما جاء في القرآن حسب شريعة محمد (الإسلام)، القاضية بأنّ خليفة الله على أرضه (السلطان) هو المالك لكل الخيرات على أن يتنازل عن الانتفاع لعباده على أن يدفعوا العشر لاحتياجات الدولة، فالعرب لن يضعوا أيّة عراقيل لدفع هذه الضريبة المتمثّلة في العشور والحكر..."[1].

وفي السياق المذكور أعلاه دائما يواصل فالي طرحه في إحدى مراسلاته مع وزير الحربية: "... تلاحظون، سيدي الوزير، أن فرنسا بفرضها هذا الإجراء تضمن رافدا لميزانيتها عاجلاً أم آجلاً... يمكن تطبيق هذا الإجراء من الآن بكل مرونة كوننا ريثما يغطي المعمرون مصاريف إقامتهم بالمحاصيل الزراعية مع مراعاة الحكومة تأجيل تاريخ المطالبة بالضريبة حفاظاً على مصالح المزارعين المنضبطين... .

يمكن تنفيذ الإجراءات التي يجب تبنيها بالنسبة لأملاك الدولة بسهولة أكبر... أعتقد أن التنازل عن مساحات كبيرة أمر خطير؛ فيجب أن لا تتعدّى مساحة الضياع الممنوحة للمعمرين قدرة استغلالهم... وعلى الدولة بإعطائها المعمرين أراضي قصد استغلالها أن

1. C.A.O.M. : Valée au président du conseil général : Alger, 18 mai 1838, E134

تفرض عليهم دفع مبلغ يتناسب مع قيمة الأرض سنوياً مع بقاء هذه الأراضي خاضعة لقانون الإعفاء من الضريبة الآنف الذكر..."[1]

ويؤكد فالي قائلا: "... وفي الأخير فعلى كل مستوطن التعهد ببناء مسكن داخل مستثمرته أو داخل القرى التي سطّرتها السلطة الإدارية التي تباع بها قطع أو داخل القرى بنفس الشروط التي تباع بها الأراضي الفلاحية... .

يمكن لهذا الاستعمار أن يسير تدريجياً إن خضع لقواعد صارمة توجّه كل القوى في اتجاه واحد... يجب أن تخضع الممتلكات العقارية الواقعة في المدن بدورها للضريبة، مثل الجزائر وعنابة وقسنطينة التي يقطنها سكان كثيرون ونشطون، أما المدن التي بدأت بها مؤسساتنا في التكون فيجب إعفاؤها لمدة ثلاث سنوات أو ستة سنوات أو تسعة سنوات[2].

أصبحت فكرة الاستيطان بعد احتلال قسنطينة ترتكز عليها جميع المشاريع الاستعمارية، ولذلك كانت جميع التغييرات والتحويلات موظفة لأهداف الاستعمار الاستيطاني، ولتطبيق هذا المشروع لم يجد الماريشال فالي بدّا من تطبيق أسس وأبعاد النظام البايلكي.

اقترح فالي في مشروعه إقامة مستوطنات دائمة تعتمد على العنصر الأوروبي خلافاً للبايلك الذي اعتمد على الإنكشارية والأهالي في مركزية الحكم.

5. تبني الماريشال فالي لأسس وأبعاد النظام البايلكي

أ. إرهاصات فكرة البعد البايلكي من خلال تطور المداخيل والنفقات منذ سنة 1830

يقوم المشروع الاستعماري على غرارالمشروع البايلكي على استغلال الأرض والإتاوات الناتجة عنها.

لقد شكلت مالية الجزائر قسما كبيرا من ثروة فرنسا العمومية منذ السنوات الأولى للاحتلال، يمكن للملاحظين أن يتتبعوا تزايد نفقات وأرباح هذه المؤسسة التي جنت انتصاراتها بعد تحمل أعبائها.

وما يميز الوضع المالي للجزائر هو التباين الدائم بين النفقات والمداخيل، فمنذ سنة

1 . C.A.O.M. : Valée au président du conseil général : Alger, 18 mai 1838, E134
2. Ibid.

1831 إلى غاية سنة 1845، وهو تاريخ آخر التقارير، نجد أن مبلغ النفقات قد ارتفع إلى 708 مليون، ومبلغ المداخيل إلى 105 مليون فكانت الجزائر المستعمرة في السنوات الخمسة عشر الأولى مدينة لفرنسا بـ 603 مليون.

كان على فرنسا والحال هذه مضاعفة الفوائد التجارية والصناعية بالإنماء والارتفاع، كما لم يكن ممكنًا حل هذا المشكل دون تزايد المداخيل بنسبة أسرع من النفقات، فعندما تتعادل كفتا المداخيل والنفقات تبلغ ميزانية المستعمرة وضعها العادي.

ومما نلاحظه في هذا الشأن تعاقب وتراكم المجهودات الفرنسية المركّزة على القضية المعظلة المذكورة أعلاه دون تجاوز حدّ التجربة مع تغليب استقراء المنهج الاستعماري على استقراء النتائج والعواقب. هذا على المستوى الرقمي، أما مستوى السياق التاريخي فنلاحظ ما يلي:

- استفحال الثورات المنظّمة (الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر).
- إصرار فرنسا على الحلّ العسكري المتعلق بمستعمرتها عكس تعهداتها الأولى للداي حسين،
- عدم توفّر القدرة والأهلية لدى الموطنين الفرنسيين لتعمير الجزائر مع فشل الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تدبّر الأمر على الدوام،
- الإحجام المتزايد من الأهالي الجزائريين في شكلهم القبلي على الدخول في الاقتصاد الاستعماري الفرنسي مما قلّل مساهماتهم الضرائبية في الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مع تعاظم الأمر بتعاظم استهداف القبيلة في أرضها وفي هويتها الاجتماعية ووحدتها.

استحوذت النفقات السياسية خاصة المدنية منها على جزء من الميزانية المخصص للنفقات العسكرية، فالفرق الذي يكمن بينهما هو أن النفقات العسكرية المحضة عقيمة، أما النفقات السياسية والمدنية ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحسين طفيف للمداخيل.

وأما المداخيل فهناك مصدران لها: الأول هو أرض الجزائر، وتسمى بالمداخيل الإقليمية، أما الثاني فهو الرسوم التي تتقاضاها الدولة على استهلاك تقوم تقريبا بدفع جميع تكاليفه، وهي مداخيل ضريبية محضة.

تتشكل المداخيل الضريبية من رسوم الدمغة والتسجيل، والرسوم الجمركية والشحن،

والضرائب المباشرة المتمثلة كلها تقريبا في براءة السفن المبحرة، ومساهمات غير مباشرة من البريد والبواخر. ارتفعت المداخيل من هذه الشاكلة سنة 1845 إلى مبلغ 14 مليون. أما المداخيل الإقليمية، وهي الرسوم التي تجمعها الخزينة من منتجات الجزائر نفسها، وقد قدرت بـ 6 ملايين[1].

ب. تطويع النظام البايلكي للنظام المدني

لتوظيف النظام البايلكي في السياق الاستعماري أحدث الماريشال فالي تحويرات جوهرية في أسس وأبعاد النظام السابق بواسطة عنصرين جديدين على المجتمع الأهلي الجزائري هما الاستيطان والدمج فارضاً بذلك النظام المدني بصفة مهيمنة على مراحل، مما أدى إلى تحولات وتغيّرات في التقسيم الجغرافي للبايلك وبعده الجغرافي والإداري حتى تستجيب تلك التغيّرات للمشروع الاستعماري القاضي بفرض مجتمع وافد في طور التشكّل على مجتمع قائم.

*** قسنطينة عاصمة مركزية للمؤسسات الإقليمية:**

عمل فالي على عدم استبدال مركز البايلك التقليدي قسنطينة بعاصمة إقليمية أخرى محاولة منه استثمار كل أبعادها التاريخية والإقليمية والحضارية، فقد رأى نيغريي الحاكم العسكري لقسنطينة في عهده بأن استبدال مركز البايلك التقليدي (قسنطينة) خطر على استقرار السلطة الفرنسية الجديدة في الشرق خاصّة وأنّ كلّ القبائل الكبيرة والعريقة تتمحور حول قسنطينة، وأنّها تموّنها يومياً بما تحتاجه من مواد غذائية، فضلاً عن أنّ قسنطينة كانت المدينة المحورية الوحيدة في هذا الإقليم الشرقي الشاسع من الجزائر، أخذاً بالاعتبار أنّ أسواقها تقبل عليها القبائل من شتّى أنحاء الإقليم للتزود بالمواد الغذائية المختلفة فاستقرت التجارة بها على الدوام[2].

وعلى هذه الأسس احتفظ فالي بقسنطينة عاصمة للمؤسسات المركزية بشرق الجزائر، يقول فالي: "إن تنظيم السلطة أو على الأقلّ التفوق الفرنسي في البلاد عمل كبير لا يمكن

1. Rozet et Carette : L'Algérie, pp.321-326
2. André Noushi : Constantine avant la conquête, in cahiers de Tunisie 1955, p.76

محاولة تنفيذه إلا من قسنطينة"[1].

*** إعداد الإطار الجغرافي للبايليك لفرض فكرة الاستيطان:**

بموجب قرارات 30 سبتمبر 1838 أقر الماريشال فالي ما هو تقليدي من حيث التقسيم الجغرافي للبايلك، فقسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات مقسمة إلى ثلاث مناطق مبقياً على الوطن والقبيلة أساسا المجتمع، ومعتمد على نفس أسس النظام البايلكي العثماني: الجيش والمركزية والاستناد مثلهم على الأعيان الذين يختارون منهم القياد والخلفوات.

يقول فالي: "مقاطعة الشرق في ما عدا الجزء أو القسم الذي حددته بإدارة مباشرة بمثلث قسنطينة القالة سطورة مقسم إلى قيادات كبيرة ممنوحة إلى إقطاعيين كبار: شيخ العرب، خليفة، قياد يعيّنون من الحكومة ويطردون بموافقتها..."[2]. ولتطويع النظام البايلكي للنظام الفرنسي أضاف فالي إلى أسس النظام التقليدي فكرة الدمج والاستيطان فأصبحت هذه الفكرة من أهم المبادئ والأسس الأيديولوجية في مفهومية النظام الفرنسي الجديد المعدّ ومن العناصر الفاعلة في الأبعاد الجغرافية والسلطوية والاقتصادية.

طال الدّمج الإداري الفرنسي للجزائر حسب التقسيم الجغرافي للبايلك المدن ذات الاستيطان الأوروبي الكثيف، أما ما تبقّى من الإقليم وهو الجزء الأكبر فترك لإشراف الأهالي، علما أنّ عاصمة الإقليم قسنطينة قد خضعت إلى الحاكم العسكري المقيم بعنابة في بداية الاحتلال، وقسّم الإقليم حسب المبادئ والأسس الجديدة إلى ثلاث مناطق إدارية:

المنطقة الأولى: شملت سطورة، قسنطينة والقالة، وضعت تحت النظام المدني وفق القانون الساري المفعول بالمملكة الفرنسية، وهي أرض استعمار متّجهة إلى الاندماج نحو نظام مدني التي يؤلف فيها السكان الأوروبيون عدداً كافياً من المعمرين، عاصمتها قسنطينة تحت حاكم عسكري يتمتّع بجميع الصلاحيات[3].

المنطقة الثانية: المجاورة (القيادات) تسكنها قبائل الأوطان التي استقرت أغلبها على أراضي العزل، تكوّن دائرة حول عاصمة القيادة، كان يرأسها قياد يساعدهم شيوخ من القبيلة، قسّمت إلى دوائر ووضع القياد والشيوخ تحت أوامر القادة العسكريين، لم يبلغ السكان الأوروبيون في هذه المنطقة عدداً كافياً كي تخضع لنظام عسكري مختلط موجّه للاستيطان، أي أرض

1. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 10 décembre 1837, E140
2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre, Alger, 1 juin 1838, E 141
3. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.498, 508, 509

استعمار مستقبلية[1].

المنطقة الثالثة: تقع خارج القيادات، كانت قد استقرت عليها المشيخات في العهد البايلكي العثماني، وضعت تحت أوامر الحاكم العسكري للمقاطعة وفق القانون بحيث تسري سلطة الحاكم العسكري للمقاطعة بمدينة قسنطينة على المنطقة الأولى والثانية والثالثة فينفرد الحكم العسكري، كما كان الباي، بالسلطة من خلال المركزية[2].

*** المحافظة على أشكال التأطير البايلكية باعتماد نظام الحاج أحمد باي**

خلق الاحتلال الفرنسي للجزائر مشاكل كثيرة في سبيل التحكّم في دين وعادات شعب أجنبي، فقد كان نظام حكم البايلك نظاما متلائما مع الثقافة والدين واللغة، حتى أن العثمانيين الذين دام حكمهم ما يقارب 300 سنة لم يهدموا هذه التقاليد والعادات وكذلك الهياكل السياسية والاجتماعية التي كانت تؤطّره منذ عهد الإمارة الإسلامية، بل عملوا على التواؤم معها؛ ولذلك سيكون من الحماقة، على حدّ تعبير فالي، إدخال المؤسسات الملكية الدستورية الفرنسية: "الأعراف المعمول بها في البلاد هي عبارة عن قوانين للأهالي"[3].

هكذا كان من الضروري على فالي الاقتباس من نظام البايلك بعدما اتضح أنّه لا جدوى من اعتماد أنماط التنظيم الفرنسي، وأنه لم يبق سوى الرجوع إلى الماضي قال: "لا يمكننا إعادة بناء مجتمع يعيش على تقاليد ضاربة جذورها في أعماق التاريخ... يجب إذن تقبّلها كما هي والاستفادة منها..."[4]، "... وعليه فالماضي احتفظ بثلاثة أنماط من الحكم: حكم العثمانيين، حكم أحمد باي ببايلك الشرق، وحكم الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري، لم يتمكن الأول من البقاء عند احتلال مدينة الجزائر، كما أن شعور السكان إزاءه كان ساخطاً لدرجة أن أحمد باي قرّر في إقليم قسنطينة القضاء عليه، ورأى من الأفيد تعريب إدارته..."[5].

وقد بدا لفالي أن حكم الحاج أحمد باي منسجماً مع طبيعة الإقليم والأكثر أهلية لكي يستعيض عبره سلطة أحمد باي بسلطة الفرنسيين.

1. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, le 27 décembre 1837, 1 E140
2. Charles-André Julien : Op. Cit., pp.144, 154
3. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, le 27 décembre 1837, 1 E140
4. Ibid.
5. A. Temimi : Le Beylik de Constantine, Op. Cit., p.63

ج. النظام الذي طرحه الماريشال فالي بديلا للبايلك

*** كيفية تعامل فالي مع نظام البايلك:**

وضع فالي على رأس قسنطينة جنرال فرنسي حاكما للمقاطعة بدل الباي تتركز في يده جميع السلطات، يليه الخليفة الذي استبدل بالشيخ الذي يحكم عدة قبائل، ثم القايد وهو رئيس القبيلة أو عدة قبائل، وأخيراً الشيخ الذي يشرف على عدة فرق. نلاحظ أنّ فالي لم يبدّل ولم يغيّر هرميّة السلطة البايلكية بل أبقى نفس المناصب والوظائف التقليدية التي كانت في عهد الحاج أحمد باي (شيخ العرب، خليفة، قايد...).

وهكذا فإن الزعماء الأهالي المعتمدون في النظام الجديد الفرنسي من قمة إلى قاعدة هرم السلطة مقتبسة من نظام الحاج أحمد باي، فقد حرص فالي على عدم المساس بالمؤسسات عند إحلال حكم السلطات الفرنسية محل حكم الحاج أحمد باي تفادياً لإحداث خلخلة وهزات عنيفة، مفضّلا اختيار الموظفين في هذه المناصب والوظائف من العائلات التقليدية الأهلية الكبرى كما كان الشأن في السابق.

لقد تبنى الماريشال فالي فكرة البايلك في حصر القيادة في الجيش اعتماداً على الجيش والأعيان:

– الجيش (الإنكشارية والقوات المساعدة):

اعتمد الحكم البايلكي بصفة خاصة وإجمالية على أساس الانفراد بالسلطة دون إشراك الأهالي؛ أي لا توجد فئة اجتماعية لها تمثيل سياسي على مستوى السلطة، إذ كانت الانكشارية مصدر كل الوظائف السامية للنظام البايلكي وعلى رأسها منصب الباشا[1].

اعترف فالي منذ احتلال إقليم بايلك قسنطينة أنّه لا يمكن الفرنسيين التصدّر لإدارة هذا الإقليم الذي كانت تشمله سلطة الحاج أحمد باي بالتعاون مع أعيان الأهالي[2]، وتساءل: كيف نجح الأتراك بحفنة من الرجال في الحفاظ على حكمهم للبلاد طيلة ثلاثة قرون؟ وبعبارة أخرى، حاول الوقوف على الميكانيزمات التي مكّنت الحكم البايلكي من الحفاظ على سلطانه وتأمين وجوده.

ولاحظ أن الحكومة التي كانت تدير البايلك كانت تختار من خارج البلاد من بين

1. جميلة معاشي: المرجع السابق، ص123

2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 31 août, E145

أعضاء الأوجاق بعد مباركتها من الداي، فكل الأجناس لهم الحق في الحكم من أهل الذمة من المسيحيين والعلوج الذين يجلبون من مختلف مناطق البحر الأبيض المتوسط، ولم يكن الجزائريون مبعدين عن الحكم بل أن مقتضيات الظروف أملت على الأتراك إشراكهم في الحكم، فأعيان المدينة ورؤساء العشائر التي كانت تؤطّر الكنفدراليات القبلية كانوا يكونون المخزن الذي يعتبر الساعد القوي للإدارة العثمانية، ولولاها ما كان البايلك يقوى على إدارة شؤون البلاد.

ارتكز العثمانيون على الجيش الذي يمثّل مركزية السلطة (الإنكشارية) مكتفين بتركيز نفوذهم في المدن المحورية بالجزائر (قسنطينة والمدية)، وكلفوا إدارة بقية الأقاليم لأطراف غير مباشرة كما كان الشأن في تأسيس المخزن (القوات المساعدة)[1] الذي يعتبر العمود الفقري للنظام البايلكي الذي مكّنهم من الهيمنة الشاملة على البلاد، حيث وضعوا حاميات في المدن الاستراتيجية للأقاليم مثل ميلة، وبرج بوعريريج، والخروب والميلية التي ظلّت تشكّل حدود العزل، وعمدوا إلى تطويق الجهات المحتملة الخطر بسياج من الحصون والأبراج[2]، واعتمد العثمانيون خارج هذه المدن على قوات مساعدة من الأهالي سواء الجماعات المصطنعة مثل الزمول والدواير المؤلّفة من الفرسان، المعفاة من الضرائب نظير تحصيل الجباية وانضمامها زمن الحرب إلى الجيش النظامي[3].

كما استعملوا القبائل القوية التي كانوا يتعاقدون معها نظير امتيازات على أن تلتزم بولائها المطلق للبايلك[4]، إن هذه القبائل أو المشيخات هي التي ضمنت لهم السيطرة الشاملة، لذا رأى فالي أنّ نظام السّيطرة يحتاج لمدة طويلة وإلى حكومة مركزية، ففي هذا النظام تكون وزارة الحرب بمثابة أوجاق تحتفظ بعلاقات الإشراف الأعلى على إدارة الأقاليم[5].

وفي صراعه مع خصومه من أنصار الحكم المدني الاستيطاني رأى فالي أنّه "لا يمكن تشكيل مجتمع في إفريقيا إلا إذا توفّرت ضمانات، ... فما هي الضمانات المطلوبة؟

1. Colombe, M. : Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger, in R.A 1943, p168-169
2. Robin : Note sur l'organisation militaire et administrative des turques dans la grande Kabylie, in RA, 1873, pp.137, 138 et suivantes.
3. Féraud (Ch.) : Les zmouls, RSAC, 1868, p.43 et suivantes
4. أحمد بن المبارك: تاريخ حاضرة قسنطينة، ص56
5. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 16 novembre 1838, E257

تكمن أصول الضمانات في القوة والأمن، ... إنّ الحكومة العسكرية مؤهلة لتحقيق ذلك أكثر من الحكومة المدنية... فالجيش هو العنصر الوحيد والأساسي لقوتنا، وعليه يرتكز العمل الذي بدأته فرنسا في إفريقيا..."[1].

وفي النقاط التي يتشكل فيها النظام المدني الذي يتصرف الحكم العسكري وحده، وإذا كان بالنسبة لبعض المصالح التي يعهد إليها موظفون مدنيون فإنهم يتبعون حصرياً إلى الحكم العسكري. فالإقليم المدني هو أقل امتداداً يضم الإقليم العسكري الجزء الأكبر. وفي هذا الوضع فإن سلطة القائد العسكري هي القاعدة العامة، أما السلطة المدنية فهي الاستثناء.

يقول فالي: "... ليس هناك تضارب بين النظامين، فالتنظيم الذي يتصرّف لوحده في باقي البلاد، وأكرر أخيراً أنّ الجيش يبقى الكفيل المستفيد من المشاريع الكبرى، فضعف عدد السكان الأوروبيين بالتأكيد سيرجّح كفة الحكومة العسكرية، كما يجب أن تكون مع جيشنا النظامي قوات تتكون من أسلاك أهلية يمتد نشاطها إلى كامل الجزائر تخضع لمبادئ تتوافق مع تنظيم العرب كما كان الشأن في السابق..."[2].

ويضيف فالي: "... فالجيش هو العنصر الأساسي لقوتنا وعليه يرتكز نجاح السيطرة التي بدأتها فرنسا في إفريقيا..."[3].

يقتضي نظام السلطة عند فالي أن تكون فيه السلطة الفعلية في يد الجيش الاستعماري وأعوانه من المساعدين مثل الزمول وغيرهم من القوات المساعدة.

تختلف نظرية فالي بشأن أسلوب السيطرة التي يجب اتباعها لإخضاع البلاد عما كان مقبولا لدى الكثير من الجنرالات أنصار الحرب الهجومية، يقول فالي في هذا الشأن: "لقد كرروا بأنه يجب أن يكون لدينا في إفريقيا عدد كبير من الطوابير المتحركة تذهب وتبحث عن العدو... أنا لا أعتقد ذلك لأن تجربة الأتراك تبين عكس ذلك؛ هو أن في إفريقيا يجب أن تكون الحرب دفاعية"[4]. "... يجب البقاء في حالة الدفاع وانتزاع قطع من الأقاليم التي

---

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 16 novembre 1838, E257
2. Ibid.
3. Ibid.
4. Ibid.

كان العثمانيون في عواصم البايلكات وفي النقاط الإستراتيجية من الأوطان يعتمدون على حاميات من الأتراك بقصد دعم سلطة البايات وسلطة قياد الأوطان من جهة، ومراقبة البايات والقياد والأهالي من جهة أخرى.

نريد احتلالها وتأسيس مؤسسات دائمة لا تثير الحسّ الوطني لدى الأهالي..."[1]، "... إنّ تشكيل معسكرات جديدة بهذه الطريقة داخل البلاد تضمن الهدوء، وفي نفس الوقت توفر نقاط ارتكاز لمؤسساتنا، مفارز فرنسية تشمل المدن وتضمن خضوع البلاد، ومن هذه المدن ستنتشر الحضارة شيئاً فشيئاً"[2].

كما امتدت فكرة النظام المركزي إلى نظام العزل والأبراج، إذ اقترح فالي تطويق الجهات التي تحيط بالمدن الرئيسية بسياج من الحصون والمعسكرات داخل البلاد تضمن الهدوء، وفكرة الحصون ومناطق العزل كانت أيضاً فكرة الإمبراطور نابليون الثالث الذي قال: "... الرومان لم يتمكّنوا من التواجد وسط القبائل البربرية التي تسكن جرمانيا إلا بواسطة هذه الحصون والمعسكرات، وفي أيامنا هذه فإن إنجلترا عملت على إنماء قوة جديدة بالهند تمتد سيطرتها على إقليم شاسع لا تحتلّ منه إلا نقاطاً معدودة"[3].

أمّا فالي فيقول: "... حال العجز العددي لقوات الجيش الفرنسي دون القيام بالعمليات الهجومية... يجب أن يكون كما كان مع الأتراك ضمن جيشنا النظامي قوة مساعدة من أسلاك أهلية، وعندما تصبح مؤسساتنا مترعرعة فإن وجود هذه القوات المساعدة سيسمح بتقليص القوات النظامية الفرنسية... قوة فرنسا تسيطر على البلاد وجيشها المكوّن في غالبيته من الأهالي العرب يضمن أمن الممتلكات في الداخل من العدو الخارجي، فالصبايحية يقومون بجباية الضرائب، مفارز أوروبية تحتلّ المدن وتضمن خضوع البلاد، ومن هذه المدن ينطلق النظام والاستعمار الفرنسي الجديد..."[4].

وبذلك تبنى الماريشال فالي مفهومية البايلك لنظام الحكم لإرساء الاستعمار والنظام الفرنسي الجديد الذي اختصره في مبدأين اثنين وهما: الاستعمار الضيّق والسّيطرة الشاملة، واستبدل بذلك الحكم البايلكي بالنظام الفرنسي معتمدا على النظرة التصورية للحكم البايلكي التي تعتمد على الجيش والمركزية التي هي أحد العناصر والمبادئ الأساسية في مفهومية البايلك.

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 16 novembre 1838, E257
2. C.A.O.M. : Valée à Molée : Alger, 9 février 1839, E141
3. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 16 novembre 1838, E257
4. C.A.O.M. : Valée à Molée : Alger, 9 février, E141

ثانياً- استمرارية البعد السلطوي في مشروع الماريشال فالي

اعتمد الماريشال فالي على نفس أسس البايلك العثماني من حيث تعاون العثمانيين مع الأسر الوجيهة بالمدينة والأسر الأرستقراطية بالريف، منطلقاً من التجربة البايلكية التي تمنح السلطة على الأهالي داخل المدينة وخارجها للأعيان متبنياً نفس الأبعاد.

1. أعيان المدينة

حسب بعض المؤرخين المختصين في تاريخ المنطقة فقد كان ممثلو العائلات الكبرى يتولّون مناصب إدارية وسياسية وعسكرية ويتوارثونها[1]، ومن بين هذه العائلات عائلة بن زكري التي اختصّت في إعداد الرجال لبعض المناصب على الأقل منذ القرن الثامن عشر، وينطبق المثال على عائلة عبد الجليل أو ابن جلول، ويُعدّ عباس بن علي بن جلول أول أفراد الأسرة الذين دخلوا في خدمة المخزن التركي، فقد شغل منصبا هاما هو منصب الباش كاتب لدى الباي حسين بوكمية[2].

وبالإضافة إلى العائلات الكبرى المحلية شكّل الكراغلة عنصراً هاماً في النخبة المديرة لشؤون البايلك، أهمّ امتياز بدون جدال تمثّل في إمكانية وصولهم إلى منصب الباي؛ وهي السلطة العليا في الحكومة الإقليمية. تداول على حكم الإقليم خمسة بايات معظمهم من الكراغلة[3] في الفترة الممتدة من 1700 إلى 1713، وآخر بايات قسنطينة الحاج أحمد باي من الكراغلة، فضلاً عن أنّ الكراغلة انصهروا في العائلات القسنطينية دون أن يكون لهم حي خاص بالمدينة، علماً بأنّه وجدت لهم نواة في المدن الداخلية[4].

لاحظ ميرسيي ذلك الانصهار فيذكر أنّ بعض العائلات الكرغلية أصبحت معالم في مدينة قسنطينة مثل دار باش تارزي، ودار ابن البجاوي، وديار آل كوتشوك علي[5]، فالعامل الديني والمصاهرة وعامل الزمن جعلت من هذه الفئة جزءاً من أعيان الحضر والنخبة المالكة

1. Vayssettes : RSAC, Op. Cit., pp.453, 454
2. Ibid.
3. أنظر فريدة مؤنسة بشأن الذين تقلّدوا منصب الباي، ص ص110، 115
4. Kamel Filali : Les kuloughlis, essais d'histoire d'une version d'origine ottomane dont l'identité au RAMA, Université Mentouri – Constantine, vol.3, 1999, p.79
5. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.195-196

للثروة والعلم بالمدينة وإقليمها[1].

أ. التولية التقليدية

مكّن استعمال أفراد العائلة الواحدة في الإدارة البايلكية من توارثها المناصب الإدارية والسياسية والعسكرية بما في ذلك الدينية في الحفاظ على امتيازاتها وأهّلها لأن تلعب دوراً سياسياً هامّاً في الحكومة الإقليمية.

نلاحظ مزاوجة بين امتيازات التوظيف المتمخّضة عن المناصب والألقاب التي تّمت بها تولية أعيان العائلات الحضرية فتأثّلت في نفس العائلة، لذا فإنّ شيخ الإسلام ينتمي إلى عائلة بن الشيخ لفقون[2]، وعائلات أخرى مثل عائلة بن باديس كانت تولّى المناصب القضائية؛ فهي إذن تتحكم في هذه السلطة[3]، وعائلة بن جلول كانت تولى وظيفة الباش كاتب، وتتحكم فيها[4]، ووظيفة باش سيّار التي تتداول عليها كل من عائلة ابن زكري[5] وابن نعمون[6].

ومن الكراغلة عائلة باش تارزي التي كانت تولّى القضاء الحنفي وتتوارثه، ومنصب الباش كاتب الذي تداولته عائلة محمد بن كوتشوك علي مع عائلة ابن جلول[7].

حسب ما يرويه مؤرخو قسنطينة أن المدينة بعد مجيء العثمانيين سنة 1534م انقسمت إلى قسمين، قسم تشبّث بولائه القديم تجاه الحفصيين تزعّمه عائلة عبد المومن،

---

1. Kamel Filali : Op. Cit., p.78

2. منصب شيخ الإسلام: امتياز وراثي لعائلة آل لفقون، وأول شيخ للإسلام لهذه العائلة هو عبد الكريم لفقون (الجد) (980هـ–580م)، ولهذا المنصب وزن ثقافي وسياسي يقارب نفوذ الباي، مقابل هذا المنصب كانت هذه العائلة تتمتع بامتيازات كبيرة.

أنظر أبو القاسم سعد الله: "عبد الكريم لفقون، شيخ الإسلام داعية السلفية"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص ص83-84

– معاشي جميلة: شجرة النسب لشيوخ الإسلام لعائلة آل لفقون "الأسر المحلية ببايلك الشرق من القرن 10 إلى القرن 16م"، ماجستير، رسالة لم تطبع، جامعة قسنطينة، 1990-1991

3. يقول عبد الكريم لفقون أن عائلة ابن باديس أسرة عريقة يقال أنهم اجتمع فيهم أربعون كلهم تولّوا المناصب الشرعية ببلدتهم، منشور الهداية، ص35

4. Vayssettes : Op. Cit., (RSAC 1869), p.571

5. Feraud : Un vœu de Hussein Bey, RA, 1863, pp.574, 585, 593

6. منشور الهداية، ص85

7. Vayssettes : Op. Cit., pp.163, 164

والثاني مساند لهم ترأّسه عائلة آل لفقون[1].

مكّن الاستعداد الذي قدّمه آل ابن لفقون للعثمانيين العائلة من احتلال مكانة الصدارة بإقليم الشرق الجزائري وذلك بسيطرتها بالتدريج على أهم رموز الوظائف الدينية الكبيرة[*] التي تسبغ الشرعية على الحكم، المتمثلة في منصبي شيخ الإسلام وإمارة ركب الحج اللذين كانا حكراً على عائلة عبد المومن[2].

ب. السلطة الدينية (المسؤوليات الدينية الموروثة)

*** منصب شيخ الإسلام:**

يعود الارتقاء السياسي لعائلة آل لفقون إلى أحد أفرادها المعروف بعبد الكريم (الجدّ) (980هـ–1580م) الذي كان أول من اقترن اسمه بهذا اللقب[3] بعد مقتل زعيم عائلة عبد المومن[4]، انتقل منصب شيخ الإسلام وإمارة ركب الحج إلى هذه العائلة المر الذي يثبته ابن المبارك بقوله: "... ولمّا قتلوه (سيدي عبد المومن) ردّوا المشيخة إلى ابن لفقون، ومن ثمّ صار يمشي بالرّكب كما كان سيدي الشيخ عبد المومن، وجعلوا له جرية عظيمة ولا يعاملون بما يقاس به غيره من النّاس إلى ذلك من الميراث (كذا) التي جعلت له ولذريته..."[5].

لم يعن هذا المنصب، بالإضافة إلى إمارة ركب الحج وإمامة المسجد الكبير، المكانة الدينية فحسب، بل منح هذه الأسرة المكانة المتميّزة التي احتلّها في ما بعد على مستوى العالم الإسلامي.

---

1. أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام داعية السلفية عبد الكريم الفكون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص52

*. حول موضوع لفقون، أنظر مقال كمال فيلالي، الموسوعة الإسلامية أتويك، الجزائر، 2008

2. أحمد بن المبارك بن العطار: تاريخ حاضرة قسنطينة، تحقيق رابح بونار، ص58

3. أبو القاسم سعد الله: "عبد الكريم الفكون..."، المصدر السابق، ص44

4. يورد فايسات أنه في سنة 1572 اندلعت حرب بين أنصار عبد المومن والأتراك "فكانت حرباً شرسة قضى عليها الأتراك بكل عنف" وهي السنة التي عرفت مقتل سيدي عبد المومن وبذلك أنهى الدور السياسي لهذه العائلة.

Vayssettes : Op. Cit., p.310

5. أحمد بن المبارك: المصدر السابق، ص29

*** إمارة ركب الحج:**

كان الركب من أكبر مؤسسات النظام البايلكي، ففي المغرب تنطلق عدة قوافل للحج في الموسم الواحد إذ تتوجّه كل سنة تقريباً عدّة قوافل من بلاد المغرب، وقد أشار الورتلاني إلى إمارة ركب الحجّ الجزائري في حجّته الأولى عام 1150هـ–1740م كانت قد عقدت في ذلك الوقت للشيخ أحمد بن الطيّب الملياني، وأورد بأن عبد الكريم لفقون شيخ الإسلام بمدينة قسنطينة كان أمير الركب[1].

كان ركب الحج يمثل أكبر تظاهرة دينية واقتصادية وسياسية، وكان أمير الركب يختار أساساً من الشخصيات المرابطية الشريفية الشهيرة،[2] وتحصل آل الفكون خلال أجيال على إمارة ركب الحج، وكان يستفيد أمير الركب من كل المزايا والمداخيل الضريبية، يعترف لهم البايلك بالحق في قيادة قافلة مكة وكل ما ينتج عنها من مداخيل وإيرادات، تمنح له كل الحقوق على كل البضائع المحمولة في القافلة، دورهم لا يقتصر على المراقبة والحراسة وتوصيل القافلة إلى مكة فحسب، بل كانت أيضاً وسيلة سمحت لهم بالدخول في صفقات ومعاملات تجارية هامة[3].

وعلى العموم فإن الأحداث السياسية التي شهدتها قسنطينة وإقليم الشرق تبرز الحضور المحوري لهذه العائلة، والمراسلات التي تبادلها الدّايات مع شيوخ الإسلام لعائلة آل لفقون خلال التواجد العثماني بإقليم الشرق التي عرضها محمد الصالح العنتري بمؤلفه "فريدة مؤنسة" تكشف تقليداً سنّته السلطة المركزية أن تلجأ إلى هذه العائلة كلّما تداعت سلطة البايلك وأحسّت بخروج بعض المنافسين عليها، هذا أولاً، وثانياً تحّدد الخطّ العام المتّبع من العلماء وهم الأعيان وتمثله هذه العائلة هي أنها دوماً مع مشروعية "دار السلطان" في حالة خلافاتها مع ممثليها البايات بقسنطينة[4].

---

1. الحسين الورثلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تصحيح محمد بن شنب، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1908، ص165

2. Pierre Boyer : L'administration française et la réglementation du pèlerinage à la Mecque, R.H.M. n°9, 1977, p.275

3. Ernest Mercier : Constantine au XVI siècle ; L'élévation de la famille El Feggoun, Constantine, typographie L. Arnolet, AD. Braham, successseurs, 1879, p 14-15.

4. أنظر مرسلات باشوات الجزائر لشيوخ الأسرة في فريدة مؤنسة، ص 5، 59، 60، 70 وغيرها.

ظل هذا المنصب وراثياً في الأسرة حتى نهاية الحكم العثماني وقد ألغي سنة 1838 بعد الاحتلال. أبو القاسم سعد الله:

وكانت دوماً تسبغ الشرعية على النظام القائم وتلعب دور الوسيط بينه وبين الأهالي مقابل ما تنعم به من امتيازات[1]، هذا أمر معقول تاريخيا إذ لا يعقل أن تستسلم هذه العائلة المستندة إلى شرعية الدين من جوانب الحجّ والإمامة والقضاء للأهواء والتقلّبات السياسية مفضّلة من باب الحكمة والعقل وشرف ونبالة وقدسية مناصبها في الدّولة طاعة وليّ الأمر (الدّاي) على اعتبار أنّه ممثّل الخليفة العثماني.

ج. امتيازات الأسر الأرستقراطية الحضرية

تقلّدت العائلات الكبرى بالمدينة ذات النفوذ الديني والعرقي المناصب العسكرية والإدارية والدينية في أغلب الأحيان وراثيا، فمكّنتها من حيازة ملكيات عقارية، فظلت 12 عائلة من مدينة قسنطينة تسيطر على مساحة إجمالية بضواحيها تقدر بـ 3520 هكتارا[2]، وأهم هذه الامتيازات:

*** إدارة وتسيير أملاك الحبوس:**

الأوقاف مؤسسة مركزية في البلاد الإسلامية وقد لعبت أدوارا متشعبة أثرت في الحياة الاجتماعية في المدن والأرياف[3].

كانت مراقبة الممتلكات الحبوسية تتبع السلطة مباشرة، ولم تتردد السلطة البايلكية في تفضيل طبقة العلماء وهم الأعيان؛ التي كانت تلعب دور الوسيط، وكانوا في غالب الأحيان الأكثر حظوة.

في قسنطينة كان آل لفقون وهم الأكثر تفضيلاً يتمتعون بإقطاعات حصص غنية قدرت في سنة 1860 بـ 536 حبس مع مراقبة جزء من حبوسات الجامع الكبير، وكانت هذه الأحباس معفاة من الضرائب، وتستأثر هذه العائلة بريعها[4].

"شيخ الإسلام"، المرجع السابق، ص122

1. فيما يخص الامتيازات التي كانت تتمتع بها هذه العائلة أنظر:

Ernest Mercier : Constantine au XVI siècle, p 20-27.

2. A.C.C : La propriété dans Constantinois en 1867, Section B, Sidi Mabrouk

3. فاطمة الزهراء قشي: مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر الحديث، مصادر وطروحات، مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص، 29-30 ماي 2001، ص81

4. Kamel Filali : Les koulouglis, Op. Cit.

*** الضرائب:**

إلى جانب هذا تحصلت عائلة آل لفقون على عشور الخشب والزرابي الآتية من الأوراس، وحق الإشراف على أربعة أسواق بداخل المدينة ترفع عليها الضريبة وهي سوق العصر، رحبة الجمال، سوق الجزارين وسوق الخشب[1].

*** الشراء:**

كانت هذه الأسر تستثمر مداخيلها الضريبية في شراء الأراضي، وتعود العقود الأكثر قدماً لهذه العائلة إلى سنة 1827، ويتعلق الأمر بجزء من أراضي السمندو (زيغود يوسف حالياً) شمال غرب قسنطينة التي اشتراها محمد بن عبد الكريم بن لفقون اشتراكاً مع أخويه.

*** الامتياز والتنازل:**

تنازل الحاج أحمد باي لشيخ الإسلام محمد بن عبد الكريم عن 1200 هكتارا من أراضي الفحص الحضري بمنطقة القماص، علما أنّ السلطات الاستعمارية لم تمسّ ممتلكات هذه العائلات، ولا أدلّ على ذلك من أنّ عائلة بلفقون التي انتزعت منها أراضي عزل أولاد جبارة أعادتها إليهم يوم 11 ماي 1861 فتنازلت هذه العائلة بموجب هذا القرار على القسم المشجر من ملكية أولاد جبارة للدولة الفرنسية مقابل حصولها على أراضي حرث وحقول وأراضي تعويض بالمناطق التالية:

1. في ميلة اولاد بوحلوت 3465 هكتار.
   اولاد بوحامة 1014 هكتار.
2. في عين مليلة شعبة القماح 668 هكتار.
   هنشير الباي 4900 هكتار.
3. في بيزو (ديدوش مراد حالياً) اولاد وزان 2668 هكتار.

وتضاف إلى هذه التعويضات الأراضي التي نالتها العائلة من الدولة الفرنسية تعويضاً عن ما صودر منها المقدّرة مساحتها بأكثر من 7000 هكتار[2].

1. Ernest Mercier : Constantine au XVI siècle, Op. Cit., pp. 26, 27, 28
2. Benjaballah : Etude des cas de stratégies foncières familiales dans les Hautes plaines constantinoises pendant la colonisation française.

د. تعامل فالي مع "عمل الأعيان"

يقول فالي: "... لا يمكن محاولة تنفيذ التفوّق الفرنسي إلا من قسنطينة..."[1]. لقد ارتكز فالي على نفس الأسس التي استند إليها النظام السابق لتأسيس البايلك؛ فقد عمد فور احتلاله للمدينة إلى الاعتماد على العائلات الوجيهة بها انطلاقاً من التجربة البايلكية العثمانية.

لذا لم يمس فالي التولية التقليدية لعائلة ابن لفقون الممثّلة للعائلات الكبيرة بقسنطينة، ولم يغيّر شيئا بل عمل على إبقاء معظم الموظفين في مناصبهم أثناء احتلاله للمدينة، وعمد إلى تعيين حاكم "قايد" على إقليم قسنطينة من هذه الأسرة وهو حمّودة بن لفقون ابن شيخ الإسلام، يقول فالي في هذا الشأن: "... لقد أعلمتكم في رسالتي السابقة أنّني أبقيت في وظائفها السابقة كل الشخصيات التي كانت مؤسّسة سابقاً..."[2]، "... ولقد فكّرت أنّه من مصلحة فرنسا أن يكون لها أعوان من بين العرب، وبدا لي أنّ هذه العائلة بالذّات هي التي يجب أن تكون واسطتنا الأكثر فائدة مع الأهالي، ولقد عيّنت لهذا الغرض سيدي محمد بن الشّيخ لوظيفة قايد المدينة..."[3].

وضع فالي كافة السلطات بيد حمّودة، ثم عهد له بتأسيس مجلس بلدي من أعيان الأهالي، وبذلك أصبح حمودة حاكما جديدا لأهالي الإقليم يتمتّع بصلاحيات واسعة[4]، يقول العنتري: "... فشرع في تعيين القياد والشّيوخ على قبائل الإقليم وعزل من كان لا يراه صالحاً منهم... كما شرع في استخلاص الضرائب كما هو الشأن في عهد الأتراك..."[5]. فهو لم يغيّر الهياكل السياسية فقط بل عمل على توظيف أعيان الأهالي وتأطيرهم وفق النظام السابق الذي كان سائداً قبل دخول الفرنسيين.

لقد كان الهدف من وراء قرار فالي المذكور أعلاه أن يبعث الطمأنينة والاستقرار في نفوس الأهالي في الظّاهر، أمّا في الباطن فقصده التّمكين للاستعمار الفرنسي دون ثورات من الأهالي من جهة، ومن جهة أخرى تهيئة إقليم الشرق الجزائري انطلاقا من أعيان

1. C.A.O.M. : Le ministre de la guerre à Valée, 10 décembre 1838, E134
2. C.A.O.M. : Valée à Molée : 25 octobre 1837, E122
3. Ibid.
4. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.449
5. محمد الصالح العنتري: فريدة مؤنسة، مصدر سابق.

قسنطينة لاستقبال المعمّرين الأوربيين؛ حيث قام بتعيين رؤساء منهم.

ولعل العنتري يكون أحسن من عبّر عن هذه النظرة السيكولوجية في أسلوب فالي بقسنطينة بعد تعيين حمّودة بن لفقون: "... أذن للحاكم حمّودة بأن يجعل ترتيب المخازنية في وظائفهم ويجريهم على عاداتهم لأجل جلب الرعية وتمهيد الأوطان فأعطاه الإذن وفوّض له في ذلك الشأن فولّى كل واحد لما يناسبه من الوظيفة (كذا) حسب العادة القديمة فبذلك الترتيب استقام الحال وطاب المآل..."[1].

وكما كان الشأن في السابق فقد تقاسم الفرنسيون الحكم بالمدينة مع العائلات الوجيهة داخل مجلس إدارة الإقليم، إذ نصّت فقرة من المادّة الأولى من القرار الثّاني (مراسيم 30 سبتمبر 1838) بأنّ مدينة قسنطينة توضع تحت سلطة حاكم برتبة خليفة ويتبع مباشرة القائد العام للإقليم، وبذلك ثبّت فالي حمودة بن لفقون في منصبه كحاكم على قسنطينة برتبة خليفة، ونصّ القرار الثالث على تأسيس مجلس للإدارة يتألف من الخلفوات ومن شيوخ الإقليم ويرأسه القائد السامي الفرنسي.

أمّا حاكم المدينة حمودة بن لفقون والضابط للشؤون المالية، والضابط المكلف بدفع مرتبات الجيش فيعيّنون أعضاء في المجلس البلدي على أن يتولّى هذا الأخير السكرتايرية.

ونصّت المادة الثانية من القرار الثالث بأنّ مجلس الإدارة مكلّف بمراقبة واستخلاص الضّرائب وتدوين محاضر المبالغ التي يؤدّيها الشيوخ العرب، وتمّم القرار الأخير بالمادة الرابعة التي نصّت على أن يبقى المجلس البلدي لمدينة قسنطينة كما هو دون إدخال أي تبديل عليه من حيث الأعضاء ومن حيث الصلاحيات[2]. تألّف المجلس المذكور من الأعيان الذين اختارهم حمّودة بن لفقون، وبذلك أصبحت الإدارة في إقليم قسنطينة باستثناء المقاطعة الشمالية المحكومة حكماً مباشراً يتولاه الزعماء العرب تحت إشراف القائد السامي للمقاطعة.

وخلاصة القول أنّه من يمعن النّظر في السياسة التي انتهجها فالي في العام الأول لاحتلال المدينة، ثم القرارات التي أصدرها في العام الثاني (30 سبتمبر 1838) لتنظيم الإدارة أنّه عمل على الحدّ من السلطة الواسعة التي منحها في العام الأول للإدارة الأهلية الممثلة في شخص حمودة بن لفقون حاكم قسنطينة، إذ نجده في التنظيم الإداري الجديد

1. المصدر نفسه، ص144، 146

2. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.468 et suivantes

يفكّك السلطة التي كانت مركّزة في يد حمودة.

وصار عمال المقاطعات من شيوخ وخلفوات يتبعون القائد السامي العسكري لمدينة قسنطينة، كما أصبح حمودة تابعاً للقائد المذكور، كما نلاحظ أنّ الألقاب والمناصب لم تمنح إلاّ للأرستقراطية وهذا يدخل في مفهومية إيديولوجية البايلك التي تعتمد على الأعيان مما يدعّم المركزية، وبذلك يكون فالي قد حافظ على أحد العناصر الأساسية للبعد السلطوي للبايلك.

2. القضاء

للقضاء بعد سلطوي اعتبارا من أنّ النبالة الدينية ظلّت رمزا لسلطة المجتمع وأداة النفوذ على مختلف الفئات الاجتماعية، فعادة ما وظّفت فئة العلماء –الأعيان منهم– في تغطية الجانب السياسي الشرعي مصدر شرعية للسلطة، فالشريعة تبقى في تصور المجتمع ككل لمسألة الحكم هي الملجأ والفصل على اختلاف المذاهب بالجزائر، بذلك جعلت السلطة من العلماء واسطة بينها وبين الرعية في نطاق الإفتاء بطاعة الحاكم وعدم جواز الخروج عليه دون إجازة العلماء، وقد فهم فالي تلك العلاقة الثلاثية الأبعاد: الحاكم – العالم – الرعية دون إدراك أبعادها فاكتفى بالحفاظ على هيكل وشكل تلك المفهومية دون جوهرها مدرجا النظام القضائي في سياق النظام الاستعماري لاستمرارية تلك المؤسسة.

كان النظام القضائي في بايلك الشرق السلطة التي يرجع إليها المسلمون في كافة قضاياهم، وقد استمر هذا النظام طوال حكم الماريشال فالي: تفرض المادة الثامنة من مراسيم 30 سبتمبر 1838 على قادة الأهالي إلزامية حكم العرب حسب قوانين النبي (صلى الله عليه وسلم)[1]، أما اليهود فقد ظلوا بدورهم، كما كانوا في العهد البايلكي، يحتكمون في قضاياهم المدنية أمام الحاكم حمّودة وأمام الحاخامات في قضايا الأحوال الشخصية[2].

أ. تشكيل الهيئة القضائية

كانت المحكمة تتألف من مفتي (الرئيس الشرفي) وقاضيين وعدلين، أحدهما للمذهب الحنفي والآخر للمذهب المالكي، ومحلّفين يشرفان على كتابة الأحكام القضائية والتوقيع عليها، وأخيراً نائب أو كاتب ينوب عن القاضيين في حالة غيابهما.

---

1. Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838, E141
2. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.508

أما المجلس الشرعي أو المحكمة العليا فقد كانت تتكون من قاضيين وعدلين ومفتيين والناظر الذي يسيّر أملاك المساجد (الأوقاف). تجتمع تلك المحكمة كل يوم جمعة لتعرض عليها القضايا الأكثر خطورة، ترأس من طرف الباي أو قائد الدار، ويطلق على أعضاء هذه المحكمة جماعة العلماء[1].

ظلّ الميدان القضائي محتكراً من طرف العلماء، وكانت أعلى وظيفة يمكن أن يتولاها العلماء بعاصمة الإقليم هي وظيفة القضاء خلافاً للعاصمة؛ حيث كان المفتي يمثل منصبا أرفع من القاضي[2]، فضلاً عن أنّ القضاة تولوا وظائف أخرى مثل الإمامة والتدريس والخطابة، "فيحيى ابن باديس كان نائباً عن قضاة العجم... وخطيب جامع قصبتها ومحمد الكماد كان قاضي الجماعة بقسنطينة في ابتداء أمره، ثم في آخره تنوَّب عن قضاة العجم"[3].

يأتي الإفتاء بعد القضاء في الأهمية، ذلك أن الفتوى كانت تحتاج إلى تضلع كبير في الفقه، وبالتالي أنّ شهرة العالم بين الناس هي التي كانت ترشحه لتقلد هذا المنصب على مذهبين: مذهب أبي حنيفة ومذهب مالك. و قد جعل العثمانيون المذهب الحنفي المذهب الرسمي، علما أنّ المفتي الحنفي في السابق ظلّ يعيّن من اسطنبول، إلا أنه بعد أجيال أصبح يعيّن من أبناء العثمانيين المولودين بالجزائر[4].

كما تولّى المفتي وظائف أخرى مثل التدريس والأوقاف: "فيحيى بن محجوبة حاز في وقته الفتوى... وتولى القضاء"[5]، ومحمد بن نعمون "تولى خطة الفرائض ومفاصلات التركات والإشراف على صاحب المواريث... ثم أن ترقى لمنصب الفتوى"[6].

كان المفتيون يعيّنون في المدن للعمل صحبة القاضي، بمثابة المستشارين ومهمتهم الإفتاء في أمور الشرع على مذهب أبي حنيفة أو مالك، وتسمى هذه الاستشارات الفتاوى، فتمتّع المفتيون بحظوة لدى البايات، ومن ذلك أن المذنب إذا هرب إلى دار المفتي يتمتع

1. Vayssettes : Histoire de Constantine, RSAC, 1867, p.25

2. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16م-20م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص390

3. عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص ص68، 69

4. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص400

5. عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص63

6. المصدر نفسه، ص81

بحصانة لا يستطيع إخراجه منها الباي رغم ما له من سلطان[1].

احتكرت فئة العلماء القضاء، والإفتاء، والإمامة، والخطابة، والتدريس، وكان الجزء الأكبر من إيرادات العلماء يأتي عن طريق الأوقاف المرصودة على المساجد؛ وهي معفاة من الضرائب، كما يتولّوا نظارة الأوقاف التي تدرّ عليهم أموالاً كثيرة.

يقول صاحب منشور الهداية: "... فابن نعمون من مساوئه تغيير كثير من أحباس البلد وهتك حرمتها والإغراء على بيعها... ولقد سمعت من والدي أنه أحصى ما باعه من الأحباس وتسبب في هتك حرمتها بالبيع والابتياع خمسة وثلاثين حبساً أو نحوها"[2].

كما أن مناصب القضاء والإفتاء مصدر للثروة: "واشتهر موسى الفكيرين وهو ممن تعاطى الإفتاء والتدريس بالمدينة بأخذ الرشوة، وكان يقال يده منطلقة بالآخر من البادية ومن بعض أهل البلد طعاماً وعيناً وغير ذلك"[3]. ويظهر عدد كبير من العلماء الذين تزايدت ثروتهم؛ فعبد الله العطار: "كان ذا مال وتجارة"[4]، ومحمد بن أفانوس: "كان ذا مال رياع... وكان مشهوراً في زمانه بالعلم والولاية و... وكانت له وجاهة عند الأمراء"[5].

شكّل القضاة والمفتون وأئمة المساجد ووكلاء الأوقاف هيئة أكثر شأناً من الرعية خارج جهاز سلطة البايلك، فأملاكها معفاة من الضرائب والالتزامات، وبالتالي تمتّعت بشبه استقلال إداري واقتصادي، وانحدر أغلب أعضائها من الأسر الوجيهة بالمدينة، وراثية في أغلب الأحيان، "فأبو الحسن الغربي الذي تصدى للإفتاء بالمدينة لا باع له في العلم إلا أن شهرة أسلافه أورثته المنصب"[6].

وأسرة ابن باديس توارثت القضاء قبل وأثناء الحكم العثماني لبايلك الشرق[7]، بالإضافة إلى تنصيب الأسر العريقة بمدن الإقليم الذين توارثوا القضاء مثل أسرة ابن

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص400
2. عبد الكريم الفكون: منشور الهداية ، ص81
3. نفس المصدر، ص93
4. نفس المصدر، ص38
5. نفس المصدر، ص88
6. عبد الكريم الفكون : منشور الهداية ، ص75
7. نفس المصدر، ص57

العنابي بعنابة[1]، كما تولى عدد من الأسر المحلية التي اعتنقت المذهب الحنفي القضاء مثل عائلة بن المسبّح[2]، وعائلة ابن جلول الذين كان آخرهم مصطفى بن جلول قاضي الحنفية أيام احتلال قسنطينة[3]، وبرزت عائلة باش تارزي الكرغلية بمدينة قسنطينة في ميدان القضاء حيث تولّى عدد من أفرادها هذا المنصب[4].

ب. الارتقاء إلى وظيفة القضاء في العهد البايليكي

خضع القضاة للسلطة البايلكية المركزية على الدّوام فارتبطوا شديد الارتباط بجهاز الدولة من الناحية السياسية، بل كوّنوا جناحاً منها، لذا عمل فالي على عدم المساس بهذا المبدأ فعّين أحد ممثلي هذه الفئة وهو حمودة بن لفقون ابن شيخ البلد حاكما على قسنطينة؛ الذي يقول عنه فالي ذاته: "شيخ البلد كانت له صفة دينية، مع أن لقبه هذا لا يعطيه نفوذاً مباشراً على العلماء؛ فإنه كان يعتبر كرئيسهم نظراً للاحترام والتقدير الذي يلقاه من العامة والخاصة، وأملاكه معفية من الضرائب"[5].

لم تكن السلطة القضائية في البايلك محصورة في القضاة العاديين، وإنما شاركهم فيها كبار الموظّفين المفوّضين من قبل الباي مثل قايد الدّار، كما أن الباي يترأّس بشخصه مجلس المحكمة ليحكم في القضايا الأكثر خطورة[6].

ج. صلاحيات الهيئة القضائية في النظام البايلكي والاستعماري

لم تنفرد جهة قضائية معيّنة بالنظر في القضايا لاختلاف جهة الاختصاص باختلاف القضايا، فالقضايا الشرعية والمدنية كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يسمى الحكم الذي تصدره "حكم الشرع". كان القضاة يصدرون الأحكام في جميع القضايا المدنية الشرعية والإشراف على تنفيذها على حدّ السّواء لما لهم من الحق في إصدار الأحكام كالسجن

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص406
2. المصدر نفسه، ص411
3. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.244
4. محمد الصالح العنتري: فريدة مؤنسة، ص211
5. C.A.O.M. : Valée à Soult : 25 octobre 1837, E 122.
6. Vayssettes : R.A., 1858-1859, pp.14-15

والضرب والتغريم[1]؛ فكان السارق يعاقب بقطع اليد، وهناك جرائم يعاقب عليها بالعصا ويتراوح العقاب ما بين 200 وألف ضربة[2].

كما اختصّ القضاة بتحرير كل الشّهادات والعقود المدنية مثل الزواج وعقود البيع والشراكة والمقارضة والتنازلات والأوقاف[3]، غير أن عملية بيع الأراضي وشرائها على الرغم من تحريرها من طرف القضاة ظلّت تخضع لموافقة الباي أو كبار موظفي البايلك بتفويض منه[4].

لكن القضايا السياسية والإدارية والمالية والقضايا الجنائية المتعلّقة بالأعيان يتولّى النظر فيها الباي وقواد الأوطان، ويسمى الحكم الذي يصدر في حق المذنبين "حكم المخزن"، والعدالة الجزائية أو الجرائم التي يصدر إزاء أصحابها الإعدام لا بد من موافقة الباي، علما انّه لم يكن من الضروري مثول الأعيان أمام المحكمة حتى يتم الفصل في ما اتهموا به بالتبرئة أو الإدانة فليلقى عليهم القبض لتنفيذ الحكم فيهم عندئذ؛ فحين تقع حادثة ينجم فيها موت أحد الطرفين فإن المدعي والمدعى عليه يساقان إلى الباي بمدينة قسنطينة أو أحد المفوّضين منه بغيرها من المواضع، وبعد مرور ساعة ينادي المنادي إن هذا أو ذاك حكم عليه بالإعدام[5]، وهكذا نرى غياب الشكليات في الجرائم الجزائية بالإضافة إلى السرعة في إعلان وتنفيذ الأحكام[6].

عمل فالي على تثبيت هذا المبدأ، فالجرائم ذات الخطورة على سلطات الاحتلال كوّنت مجالس حرب للنظر فيها، تألف أعضاؤها في العام الأول من الشيوخ مثلما حدث في نهاية 1838 إذ شكّل مجلس حرب برئاسة الباش حمبة بن عيسى وأصدر حكما بالإعدام على ستة من الأهالي اتّهموا بجرائم القتل، ومثله مجلس حرب الذي حاكم عام 1839 أعداداً من شيوخ الأهالي بتهمة الخيانة[7].

1. Vayssettes : R.A., 1858-1859, pp.14-15

2. فندليس شلوسر: قسنطينة أيام أحمد باي (1822-1837)، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص85

3. Vayssettes : La question de la propriété, R.A., 1863, p.353

4. André Nouschi : Enquête, Op. Cit., p.90

5. فندليس شلوسر، ص83

6. Claude Bentems : Op. Cit., p.74

7. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.476-477

د. الأساس المذهبي للقضاء

فصل العثمانيون القضاء المالكي عن القضاء الحنفي من حيث أنّ الأتراك والأهالي لا يتقاضون أمام محاكم واحدة، فالأتراك وأبناؤهم الكراغلة ومن أخذ بمذهبهم من الأهالي الجزائريين يرفعون قضاياهم إلى القاضي الحنفي المذهب الرسمي للبايلك، بينما يرفع الأهالي المالكية قضاياهم إلى القاضي المالكي، واليهود يتقاضون أمام محاكمهم التي تحكم وفق الشريعة الموسوية[1].

وليس للقضاة حق النّظر في القضايا الخارجة عن الاختصاص المدني فلم تكن لهم سلطة قضائية على أفراد الجيش، فإن فئة الإنكشاريين كانت تخضع في محاكمتها للباي أو الآغا أسوة بالمحاكم العسكرية في عصرنا القائمة على مبدأ فصل القضاء العسكري عن القضاء المدني[2].

ولافتقار حكّام الولاية للخبرة بالشؤون القضائية فإنّه لم يكن لديهم قانون مكتوب يرجعون إليه في القضايا التي يتولّون الفصل فيها؛ فعادةً ما يلجأون إلى القاضي يستشيرونه في القضايا الجنائية، هذا بالنسبة للأتراك، أمّا بالنسبة للأهالي فقد كان الباي يعمد عندما تحدث جريمة ولا يعرف مرتكبها إلى تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية بشان الدية، هذا المبدأ الشرعي الإسلامي الذي دأب الأتراك على تعطيله إن تعلّق الأمر بجريمة سرقة أو قتل من طرف تركي أو كرغلي في حقّ أحد الأهالي، فكل حي من المدن وكل ناحية بالريف مسؤولة عن السرقات التي ترتكب في حدودها[3]، وهذا ما جعل القسنطيني يحترس كل الاحتراس ويتجنب ما أمكنه رفع قضيته إلى القضاء.

هذا بالنسبة للمناطق الخاضعة خضوعا مباشراً للأتراك وخاصة المدن، أما بالنسبة للقضاء في المناطق الأخرى مثل القبائل الشمالية من جبال القل حتى جيجل، وعدد من قبائل جرجرة والبابور كان سكانها يتقاضون أمام مجلس القرية أو القبيلة يرأسه شيخ أو أمين بدون عدول، وكلا المجلسين يستند في أحكامه إلى ما سبق إصداره من الأحكام في القضايا المماثلة من قضاة مؤهلين شرعيا مع الحرص على حكمة الجماعة الناظرة في الأمر، ويلجأ

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.567
2. Claude Bentems : Op. Cit., p.75

3. حمدان خوجة: المرآة ، ص110

إلى التحكيم ويسمى الحكم الذي يصدره "حكم الجماعة".

هـ. قضاء الجماعة

*** قبائل الشمال القسنطيني:**

لم يكن للقبائل القاطنة على الساحل الممتد من القل إلى بجاية المستقلة عن سلطة الباي استقلالا هيكليا إداريا سابقا ممثلين لدى الإدارة البايلكية، بل يخضعون للقادة الذين تختارهم بنفسها أكثر من الحكام المعينين من طرف البايات[1]، ونقصها الوحدة التي تميزت بها كنفدراليات بلاد قبائل زواوة، علاوة على أنّها ارتكزت على قواعد متناقضة في الغالب. فما كان مقبولاً في قبيلة يكون مرفوضاً في قبيلة أخرى، وبمعنى آخر لم يكن بين هذه القبائل أي تضامن من حيث أنّ لكل عرش من عروشهم جماعة تفصل في قضاياهم[2].

واستناداً إلى عمل ميداني قدمه "فيرو" في المجلة الإفريقية تحت عنوان "عادات وتقاليد بلاد القبائل": إنه لكلّ من عروش زواغة وأوراس وأولاد عيدون وبني خطاب جماعة تفصل في القضايا حسب العرف، يعيّنون من كل قبيلة رجلاً أو اثنين من المسنين يكوّنون جماعة، من بين القضايا التي تفصل فيها الجماعة: النكاح، تقسيم الإرث، ديات القتل، السرقة، حرمة الديار، الزرع والتبن، سوق السلاح، الهجوم على المحارم، ردّ التعدي على الحدود الفاصلة بينها ودياً، ونقتصر على ذكر مثال من ميثاق الجماعة: إذا تعدى أحد على رجل من أهل قبيلة عمداً وقتله ونهب داره يذبح عشرة من البقر عقابا له، ويدفع دية كاملة، وإن كانت له بنت أو أخت يزوّجها لأحد أقارب المقتول. وفي كل مرة تكون الجماعة مدعوة لإبداء رأيها في قضية صعبة فإنها تؤدي اليمين، ويحدد حسب نوعية القضية عدد الشهود[3]، ومن نافلة القول في هذا الشأن أنّ تلك الأعراش ظلّت ترتبط بسلطة جماعتها أكثر من ارتباطها بالبايلك.

*** بلاد قبائل زواوة:**

تُكوّن القرية (تدارت) في بلاد القبائل الوحدة السياسية والاجتماعية الأساسية، التي تتكوّن من عدة ضيعات صغيرة، وهي منازل لعائلة الأسرة المتموضعة على رأس جبل وتمتد

1. Féraud : L'histoire de Philippeville, R.A., 1875, p.95
2. Ibid.
3. Féraud : Mœurs et coutumes des kabyles, R.A., 1863, pp.473, 374, 375

على مرتفع، لكن القرى تحس بالضعف حيث تعيش منعزلة، كذلك نجدها تبحث عن الاختلاف داخل وحدة التوفيق[1].

يمكن لكلّ تجمّع كبير من القبائل تكوين كنفدرالية قبلية في ظروف معيّنة، وهو الشكل الأقصى للتلاحم بين القبائل لا يفوقه سوى الانتماء إلى الوطن الواحد (الجزائر) الذي تحسّ به كلّ قبيلة ويحسّ به كلّ فرد فوق هذا الإقليم[2]. تجسّد استقلال القبائل القانوني والإداري عن السلطة البايلكية في كون مجلس القرية (TEDERAT) هو الحاكم في حالة الخلافات حول الثروة وغيرها من المسائل، منها، السّماح من عدمه لشخص ما أن يستوطن بينهم، توزيع الأراضي[3]. أهم أجهزة تدارت هي: الجماعة، الأمين، الإمام.

– **الجماعة:** مجموع كل المواطنين البالغين، ولاكتساب هذه الصفة يجب أن يكون العمر في حدود 14-15 سنة، يكون المواطن قد بلغ سنّ صوم رمضان أو قدم مساهمة للقرية. والجماعة تطرح كل المسائل المتعلقة بالصالح العام، إلا أن هذه الجماعة تخضع إلى قادة العائلات المرابطية الكبرى ذات التأثير[4].

– **الأمين:** لكل قرية نظامها الخاص لتصريف شؤونها، يشرف عليها قائد يعرف بالأمين "أمكسا"، يعيّن بالاقتراع العام الذي تقوم به الجماعة دون قواعد لاختياره؛ فإن الشخصيات العامة في القرية يعينون شخصاً ما، وتحدد مدة حكمه بسنة لدى بعض القبائل وبشهر واحد لدى قبائل أخرى.

– **الإمام:** من أهمّ اختصاصاته إمامة النّاس في الصلاة والنّظر في شؤونهم الدينية بالفتوى والنهي عن المنكر والأمر بالمعروف، ومستودع سرّ الجماعة من عهود ومواثيق فتودع لديه أهم القرارات التي اتخذتها الجماعة[5].

1. Masqueray (E) : Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie, Ernest Leroux, Paris, 1886, pp.63, 64
2. Claude Bentems : Op. Cit., p.63
3. Hanoteau : La charte Kabyle, RA 1858, p.59
4. Bentems : Op. Cit., p.64
5. أنظر الدراسة القيمة التي قام بها Daumas

Eugène Daumas : Mœurs et coutumes de l'Algérie, Sindbad, Paris 18
La Kabylie : Chapitre 12, La Kabylie
Chapitre 13, La société kabyle.
Chapitre 14, Les institutions kabyles.
Chapitre 15, Lez zouaouas. p.128 à 179

نلاحظ أنّ هناك ترابطا بين سياسة شؤون الجماعة والدين، ولتوظيف هذه المؤسسة القضائية بإدماجها في سياق النظام الاستعماري أبقى الماريشال فالي على هيكلها ومن روحها ما يخدم الاستعمار الفرنسي من حيث ضمان عدم ثورة الأهالي عليه وما يجعل الأهالي يشعرون ببعض العدل. فهو لم يمس بهذه المفهومية التي تعتبر أحد العناصر الأساسية التي ترتكز عليها أيديولوجية البايلك في بداية الأمر.

ثالثاً- البعد الجغرافي والإداري في مشروع الماريشال فالي

لقد كان لنظام البايلك بعد جغرافي وإداري باعتماده على المخزن والقيادة والعزل، فقد جعل القبيلة بصفتها قوة عسكرية أساس جميع المؤسسات الأمنية والمالية التي استند عليها، اعتبارا من أنّ مخزن القبيلة هو القوة التي ارتكز عليها شيوخ الكنفدراليات القبلية الصغرى أو رؤساء العشائر الكبرى.

والتساؤلات المطروحة هنا: كيف أدرج الماريشال فالي القبيلة المخزنية في السياق الاستعماري؟ وهل عمل على استمرارية القبيلة المخزنية؟ وما هي أهّم التشريعات الخاصة بالقبيلة المخزنية في مشروعه الاستعماري؟

1. نظاما الأوجاق والمخزن

أ. المخزن بين العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي

لم توجد قبل احتلال العاصمة من طرف القوات الفرنسية قوات أهلية نظامية لأنّ العثمانيين لم يسمحوا إطلاقا للأهالي بالاندماج في جيشهم، فالجيش كان يتكوّن من جنود متطوعة من مختلف مقاطعات الدولة العثمانية وبخاصة من الأناضول يستأثرون بجميع الوظائف الإدارية والسياسية يطلق عليهم "الأوجاق"[1]. القوات الأهلية الأولى هي التي تم تنظيمها من طرف باي قسنطينة الحاج أحمد بعد سنة 1830[2]، ثم عن طريق الأمير عبد القادر[3].

أدّى العجز العددي لقوات الأوجاق بالعثمانيين إلى الاستعانة بقبائل المخزن (قوات مساعدة) فأصبح لها دورا سياسيا وعسكريا وإداريا لدرجة أن قوة البايلك أصبحت تقاس بمدى نشاط تلك القبائل المخزنية، فاستطاع البايلك بهم أن يضمن الأمن والمال بأقل النفقات.

لذلك أقرّ فالي عند استكماله احتلال بايلك قسنطينة أّنه لا يستطيع إدارة هذا

---

1. حول الأوجاق، أنظر جميلة معاشي: اندماج الإنكشارية في المجتمع القسنطيني، رسالة لنيل الدكتوراه تحت إشراف الدكتور كمال فيلالي، قسنطينة، 2009

2. Abdeljalil Temimi : Le Beylik de Constantine, Op. Cit., pp.61, 62

3. Georges Yver : Correspondance du Capitaine Daumas, Consul à Mascara (1837-1839), Alger, Adolphe Jourdain, 1912, p.60 et suivantes.

الإقليم بالقوات الفرنسية وحدها، ليس فقط للعجز العددي لقوات الجيش الفرنسي التي كان عددها 48000 جندي، وكانت الحكومة تريد تقليصه إلى 38000 جندي، بل أيضا لأنّ فالي أدرك يقينا جوهر الحكم العثماني بالجزائر القائم على إشراك قوّة الأهالي المتمثّلة في القبائل والمخزن في إحكام السيطرة والخضوع على كامل المجتمع الجزائري لصالحه.

إنّ ذلك التعداد كما قال فالي "... لا يسمح لنا ببسط نفوذنا على المقاطعة، لذلك يجب أن يكون، كما مع العثمانيين، مع جيشنا النظامي قوات مساعدة من أسلاك أهلية؛ وبخاصة أن المشكل الإداري متلاحم مع المشكل المالي".

وللتغلب على هذا العجز العددي في قوات الجيش وتقليص النفقات العسكرية أقر فالي فكرة البايلك في ما يتعلق بالقوات المساعدة المشكّلة أساساً من فرسان كتائب القبائل والمخزن (الزمول والدواير)، وبذلك يكون فالي اعتمد على نفس القوات التي كان يعتمد عليها بايات قسنطينة.

ب. مؤسّسة الفرسان

*** فرسان كتائب القبائل:**

لم يكن للعثمانيين فرسان نظاميون من الأهالي لأنهم مقتصرين على استعمال فرسان كتائب القبائل وفرسان المخزن (الزمول والدواير)؛ وهي القوة التي كانت تُستعمل من طرف البايلك لإخضاع السكان؛ والتي تدعم الجيش النظامي في العمليات الكبرى. يتشكل سلاح الفرسان الذين يُطلق عليهم القوم أو الخيالة أو الصبايحية أو المخزن "من كل الرجال الأصحاء الذين يملكون فرساً وأسلحة؛ والذين يحاربون تحت قيادة رؤسائهم وشيوخهم"[1].

لذلك يرتكز فالي على هذه القوة من الفرسان التي اعتمدها البايلك: "القوة التركية كانت تستعمل خصوصاً الفرسان لإخضاع السكان، وبالفرسان كان عبد القادر يفرض احترامه"[2]. اعتمد فالي على نفس القوات المساعدة بعد إعادة تشكيلها وتأطيرها في الإدارة الفرنسية مؤسسة عسكرية لها قواعد تنظيمية وإدارة خاصة تابعة للسلطة المركزية يتمّ الالتحاق بها عن طريق التعاقد بعيدا عن القبيلة وعن رؤساء الأهالي مع المحافظة على

1. AMG H 228 : Op. Cit., pp.22, 23
2. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, 27 décembre 1837

هياكلها التقليدية ووظائفها.

يوجد بجانب كل شيخ من القيادات الكبرى المحيطة بعاصمة القيادات التي كان يرأسها شيوخ أقلّ رتبةً من شيوخ القبائل المستقلة عدد من الفرسان يساعدون الشيخ والانضمام إلى قوات البايلك أثناء جمع الضريبة، وهم غالباً معفون من الضرائب.

– شيخ بلزمة: كان شيخ بلزمة يحكم الجبال التي تفصل بين الأراضي المزروعة والصحراء، من جبال الأوراس إلى بلاد اولاد سلاّم وأولاد سلطان قرب الحضنة. وكان أولاد بوعون الذين يجند منهم 200 فارس هم الدوائر المزارقية للشيخ، وكانوا معفون من الضرائب، وتضم بلاد بلزمة 14 قبيلة.

– شيخ الأوراس: دوائر المزارقية لشيخ الأوراس كان تعداد فرسانها 150 فارسا من أولاد سعيد وأولاد فاضل وبني مومنين، والقبائل المكونة لهذه القيادة كانت 11 قبيلة.

– شيخ أولاد درّاج: يملك أولاد دراج أكثر من 300 مقاتل (فارس).

– شيخ قصر الطير: أما الدائرة التابعة للشيخ فكانت من قبيلة ريغة الضهارة الذين يعدّون 1000 فارس، يعاونون الشيخ في تحصيل الضرائب من القبائل التي تدين له بالولاء.

– قايد أولاد عبد النور: كان بإمكانه تجنيد أكثر من ألف فارس.

– التلاغمة: كان للقبيلة أكثر من 500 فارس.

– كانت قبيلة الحراكتة هي أقوى القيادات في إقليم بايلك قسنطينة، وكان في مقدورها تجنيد 4000 فارس[1].

*** فرسان القيادات الكبرى:**

كان لكل الأسر والقبائل الكبيرة مخزناً، يمنح البايلك نفوذاً لشيوخ هذه الكنفدراليات على القبائل التابعة لهم مقابل تزويده بالفرسان، فالبايلك كان محدوداً من الناحية السياسية، ومن هذا فإن اتساع مناطق نفوذه يتوقف عند الاعتماد على رؤساء هذه العشائر القوية.

بموجب مراسيم 30 سبتمبر 1838، كما أشرنا، حافظ فالي على شيوخ الكنفدراليات للقبيلة المستقلة كما كان في العهد البايلكي، وقد كانت لهذه الأسر القوية قبائل تحت نفوذها تكون منها قوات تابعة لها أي جيوشاً خاصةً بها، وبفضلها فرضت نفوذها على مناطق شاسعة، وتصنف هذه الأسر بالجواد حيث اشتهرت بجيوشها الضخمة؛ فكانت ترهب القبائل

1. AMG H 228 : pp.20, 21, 22

بها أثناء جمع الضرائب.

فالقوة العسكرية لقبيلة الذّواودة حددها فيرو في بداية العهد العثماني بـ 1700 فارس بالصحراء، و10000 بمنطقة قسنطينة[1]، أما القوة العسكرية لعائلة آل مقران فتتمثل في قبيلة الحشم؛ والحشم هم فرسان المقراني الذين ينتمون إلى قبيلة الحشم الهلالية الذين اختارهم أحمد المقراني خلال اشتراكه مع حسن بن خير الدين في افتكاك مدينة وهران عام 1563، وأسكنهم سهل مجانة وأصبحوا بذلك مصدر القوة العسكرية والحرس الخاص للمقرانيين حتى عام 1871[2]، تزوّد قبيلة الحشم العائلة بـ 1000 فارس[3]. وكانت هذه القبيلة تقطن بالأراضي المحيطة بعاصمتهم مجانة؛ وهي أراضي تلية خصبة ذات طابع ملكية خاصة منحت من طرف أحد سلاطين العائلة وهو عبد العزيز العبّاسي لاستقرارهم، فأقطعهم هذه الأراضي، وبنى لهم منازل فبقيت هذه القبيلة وفية للأسرة[4]. تتكون عناصر الحشم من عدة فرق توزع بين عدة دواوير، وكانت هذه العناصر تقطن مناطق مجانة، العناصر، سيدي مبارك، وسنادة[5].

– قبيلة أولاد مولت: هي القبيلة المخزنية التي اعتمدت عليها أسرة بن جلاب التي تزوّد الأسرة بـ 600 فارس[6]، وتقوم قبائل أولاد سباع المكوّنة من أولاد عمر وأولاد سعيد بنفس الدور الذي كانت تقوم به قبيلة أولاد مولت بالنسبة لتقرت، وأولاد سعيد، بالنسبة لعاصمتهم

---

1. Féraud : Les Hrars, Op. Cit., p.40
2. Rin (Louis) : Op. Cit., pp.10, 12
3. AMG H228 : Op. Cit., p.24
4. Mouloud Gaid : Op. Cit., p.67

5. تتكون جماعة الحشم مجانة من فرق مقدم، مجانة، دار الزيتون، أولاد خليف، كشاطة، القرية، حسناوة، خروبة.

تتكون جماعة حشم العناصر من فرق حنايشية؛ وهم الأغلبية، أولاد شنيتي، مقدم، بليمور، أولاد خلوف، أولاد رباع، بورقد.

تتكون جماعة سيدي مبارك من فرق عين تاغروت، شويحة، بن أحمد، علوانية، سيدي مبارك، ريغة، زمورة، أولاد عكر.

تتكون جماعة حشم صنادة من مزيتة، سيدي موسى، مجانة، والدواوير.

– ACMM B181 : Dossier Hachem, Rapport du Caïd Boudiaf Sakhri, 08 février 1897 –

6. منحها أمراء المدينة امتيازات خاصة:

– خصص لهم نصيب معلوم من الضرائب التي تكلف بجلبها من مختلف القبائل.
– يضيف من الغنائم التي تحصل عليها في كل غزوة.
– الإعفاء من الضرائب.

– Féraud : Le Sahara de Constantine, Note et souvenirs, Adolphe Jourdain Libraires, éditeurs, Alger, 1889, pp.39, 40

الثانية تماسين[1].

أما القوة العسكرية لعائلة بن قانة فكانت تتشكل من قبائل أولاد رحمون و البوازيد التي تزود الشيخ بـ 800 رجل من المشاة و900 من الفرسان، والصحاري يزودون الشيخ بـ 200 فارس[2]، والواقع أن الشيخ يستطيع الاعتماد على 10000 فارس ويمكن مضاعفة هذا العدد عند الحاجة والضرورة[3]، أما شيخ الحنانشة فيستطيع تجهيز من 4000 إلى 5000 فارس وعدداً كبيراً من المشاة[4].

ضمّت هذه القوات بصفتها قواتا مساعدة إلى القوات الفرنسية، إلا أنه مثلما كان عليه الشأن في العهد العثماني، لم يسمح لهذه القوة من الأهالي المساعدين بالاندماج في الجيش الفرنسي، يقول فالي: "هؤلاء الأهالي يتحمّلون من أجورهم ومن مداخيلهم الخاصّة احتياجات سلك مسلح يمكن بقاؤهم باستمرار خارج تجمعات الجيش الفرنسي... يقيم هؤلاء الفرسان من الأهالي، كما كانوا في السابق، بين عشائرهم وأهاليهم مع إخوتهم؛ يلبسون بنفس الطريقة ويحاربون بنفس الأسلحة تحت قادتهم الطبيعيين التقليديين..."[5].

وبذلك استعمل فالي هذه القوة لمواجهة مقاومة الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر، وكذلك في مد نفوذ الإدارة الفرنسية بهذه المناطق غير الخاضعة وتأمين جباية الضريبة.

- فرقة الزواوة (Zouaves):

كان الجيش العثماني مدعّماً بوحدات من قبائل الزواوة، وتتكون أساساً من مشاة متطوعين يدفع لهم البايلك بعض المبالغ الضئيلة أثناء الحملات، ولما كان هؤلاء ينتمون إلى كنفدرالية الزواوة من القبائل الكبرى فإنهم يسمّون زواوة الذين كوّنوا نقطة البدء لفرق الزواف (Zouaves) التي شكلها الفرنسيون مباشرة بعد الاحتلال[6]، وقد كان يستعان بهذه الفرق في العهد العثماني في عمليات محددة، وقد نتج عن هذا أن هؤلاء الرجال لم يكن لديهم أي تكوين عسكري فتأطيرهم المحلي شبه منعدم، وكانوا يستعملون في طلائع

1. Féraud : Le Sahara de Constantine, Op. Cit., pp.41, 42
2. Ibid., pp.219, 220
3. خوجة (حمدان): المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، الجزائر، ص74
4. Peyssonel et des Fontaine : Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, Paris, 1838
5. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, 27 décembre 1837
6. Lespes, R : Les troupes indigènes de l'Algérie au service de la France, Alger, Imp. Minerva, 1941, p.24

الاستكشافات.

إن عدم فعالية هؤلاء المساعدين ترجع إلى نقص تنظيمهم وإلى أسلحتهم التي اقتصرت على السيف[1]، وما أن استولى الفرنسيون على الجزائر وظف الجنرال كلوزال في 1 أكتوبر 1830 بإنشائه فرقة الزواف التي كانت تضم في غالبيتها جزائريين انضموا إلى الفرنسيين، وتولى قيادتهم وتدريبهم ضباط مثل الجنرال لامورسيار.

تواجد الزواف في كل المدن الجزائرية تقريباً، ولكن تعتبر جرجرة وضواحيها الموطن الأصلي لهم، كما تواجدوا في البابور ووهران وبعض مناطق الجنوب، وامتازوا بالقتالية الشرسة والسلب والنهب للأهالي في كل المناطق التي حلّوا بها[2]. وكانت كل كتيبة مشكلة من ست سرايا يمكن أن تضم في صفوفها 697 ضابطاً وجندياً، وفي كل سرية نجد من بين ثلاثة ضباط فإن اثنين يمكن أن يكونا من الأهالي، أما الصف ضباط فإن نصفهم يكون من الأهالي والنصف الآخر من الفرنسيين.

لقد تشكلت كتيبة الزواف بهذا الشكل مؤقتاً حتى تاريخ 21 مارس 1831 حيث تم تنظيمها النهائي بأمرية ملكية ثبتت عدد كل كتيبة بـ 29 ضابطا" و801 صف ضابط وجندي[3]. وحسب نصوص هذه الأمرية فإن الضباط والصف ضباط من الأهالي لا يمكن أن يقبلوا داخل الجيش الفرنسي، فقد نصت أمرية 7 مارس 1833 على تعديلات حيث تم إدماج كتيبتي الزواف الموجودتين لتشكل كتيبة واحدة مكوّنة من سريتين فرنسيتين و8 سرايا من الأهالي، وبذلك ثبت المجموع العام بـ 38 ضابطاً و1245 جندي، وكل سرية من الأهالي يمكن أن يكون فيها 12 فرنسياً، في حين نجد أن عدد الأهالي يمكن أن يصل إلى 93 رجلا[4].

ينخرط المجندون بطريقة تطوعية بواسطة العسكريين الفرنسيين، وأن الفرنسيين المجندين بالتطوع يتعاقدون بنفس الطريقة المعمول بها في الجيش الفرنسي، أما الانخراط فقد ثبّت بثلاث سنوات، ويجب أن يكون موافقاً عليه بإقرار من الجنرال الفرنسي، أمّا بالنسبة لإعادة الانخراط للفرنسيين فهي تتم بنفس الشروط المطلوبة بالجيش الفرنسي، أما الأهالي

1. Lespes : Op. Cit., p.24
2. Ibid., p.26
3. Ibid., p.27
4. Ibid., p.30

فلا يمكن أن يكون التجديد إلا لمدة سنة واحدة.

لم يوجد في إفريقيا إلا كتيبة واحدة من الزواف، واستمر الوضع على هذا الشكل حتى الحملة الفرنسية على معسكر. فحدّدت الأمرية الملكية الصادرة في 25 ديسمبر 1835 بتشكيل كتيبة ثانية من الزواف علاوة على ذلك شكلت الحامية المتروكة في تلمسان الكتيبة الثالثة للزواف وذلك حسب الأمرية الملكية الصادرة في 20 مارس 1837[1]. وفي 1 جانفي 1838 نجد أن الكتائب الثلاثة للزواف قد تشكّلت في مجموعها حسب الوضعية التالية: الكتيبة الأولى والثانية بمدينة الجزائر وتتكون من 1024 رجلاً من بينهم 757 فرنسيا و267 من الأهالي، الكتيبة الثالثة بوهران وتتكون من 263 رجلاً، وقد بلغ مجموع الكتائب 1287 رجلاً، وحددت ميزانيتها بـ 613475 فرنك فرنسي[2]، وأخيراً كان الزواف يلبسون القميص التركي ذو اللون الأحمر ويضعون فوق رؤوسهم الشاشية ويستعملون السيف كسلاح[3].

*** خيالة البايلك (الفرسان):**

لقد اعتمدت القوة العثمانية بالدرجة الأولى على كتائب القبائل، وكان يطلق عليهم المرازقية أو القوم أو الخيالة أو الزمول: "وهم الفرسان الذين يتكونون من كل الرجال الأصحاء الذين يمتلكون فرساً وأسلحة يحاربون تحت قيادة رؤسائهم أو شيوخهم"[4].

وكانت القوة العثمانية تستعمل خصوصاً الفرسان لإخضاع العشائر، وبالفرسان كان عبد القادر يفرض الاعتراف به[5].

وكانت هذه هي القوة الرئيسية التي تستعمل في إخضاع السكان؛ والتي تدعم الجيش النظامي قواتا مساعدة في العمليات الكبرى، فكان لكل شيخ عدد من الفرسان يساعدونه في حفظ الأمن وجمع الضريبة والانضمام إلى المحلة خلال الدورة الجبائية وهم غالباً معفون من الضرائب، وأهم هؤلاء الشيوخ:

- شيخ بلزمة: كان أولاد بوعون يجند منهم 200 فارس وهم دوائر مرازقية للشيخ.
- شيخ الأوراس: كان أولاد سعيد يجند منهم 150 فارس وهم دوائر مرازقية.
- شيخ قصر الطير: الدوائر التابعة للشيخ كانت من قبيلة ريغا يعدون بـ 200 فارس.

1. Lespes : Op. Cit., p.31
2. Ibid., p.32
3. Ibid., p.34
4. C.A.M.G., H 228 : Op. Cit., pp.22, 23
5. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 27 décembre 1837

– قائد العواسي الحراكتة: كان في مقدوره تجنيد 4000 فارس.

– أولاد عبد النور: تجند أكثر من 1000 فارس[1].

وقد وظف كلوزيل هذه الكتائب من الخيالة من جديد قواتا مساعدة للجيش الفرنسي بموجب قرار 10 ديسمبر 1830 تحت اسم القناصة الجزائريين (tirailleurs algériens)، وقد خضعت هذه الوحدة من الخيالة لنفس التغييرات التي مسّت فرقة الزواف، فشكلت في المرحلة الأولى من الفرنسيين والأهالي، وفيما بعد استقلت وشكلت بالكامل من الأهالي[2].

– القناصة الجزائريون:

حسب أمرية 10 ديسمبر 1830 تم إنشاء القناصة الجزائريين حيث ثبّت مجموع كل سرية مشكلة من فرقتين بـ 15 ضابطا و275 صف ضابط وجندي، كان التجهيز يتم بانخراط تطوعي، ويكونون مجهزين على نفقتهم، أما اللباس الذي يرتدونه فهو اللباس الأهلي[3].

نظّمت أمرية 21 مارس 1831 التي ثبّتت تشكيل وتنظيم سرايا الزواف أيضاً القناصة الجزائريين، وقد أقرّت هذه الأمرية بإنشاء سريتين بإمكان قوتهم العامة أن تصل إلى 21 ضابطا و305 صف ضابط وجندي.

– قناصة إفريقيا فرقة مختلطة:

جلبت الخدمات التي أدتها وحدات الخيالة في إفريقيا (الجزائر) الحاجة إلى رفع عددها، ومن جهة أخرى فقد برزت أهمية تنظيمها بطريقة تشجّع الأهالي على الانخراط، وقد تضمنت الأمرية الملكية في 17 نوفمبر 1831 إنشاء وحدتين من فرقة الخيالة الخفيفة تحت اسم قناصة إفريقيا؛ الأولى في مدينة الجزائر والثانية في مدينة وهران. وقد تكونت هاتين الوحدتين من:

– جنود متطوعون من المستوطنين والأهالي.

– فرق الخيالة للجيش الفرنسي.

1. AMG H 228 : Op. Cit.
2. Ministre de la guerre : Etablissement français dans l'Algérie en 1838, occupation et administration, Imprimerie Royale, Paris, 1838, Op. Cit. p.131
3. Lespes : Op. Cit., p.31

وقد ثبّت مجموع الخيول بـ 130 لكل سرية على أن النصف على الأقل من كل سرية يكون مشكلاً من فرنسيين خلال السنتين الأوليين، وقد رخص بإدخال عدد ما يقارب 40 أو أكثر من الفرسان الأهالي إلى هذه الوحدة من الجيش، ولم يكن هؤلاء خاضعين للنظام الإداري المعمول به في الجيش الفرنسي، كما أنهم يوفرون بأنفسهم نفقات المؤونة واللباس والتجهيز والتزود بالخيل والتسلح، وكان لهؤلاء الفرسان الحق في راتب خاص[1].

كانت خيول هذه الفرقة جيدة لكن تسليح الخيالة كان ضعيفاً مثل الزواوة، فإن كان للأعيان أسلحة فاخرة تتمثل في بنادق ذات محامل قصيرة ومرصعة باللؤلؤ فإن باقي الفرسان كانت أسلحتهم تقتصر على السيف والمسدسات المستعملة والبنادق العتيقة[2]، واحتفظ بتنظيمهم القديم غير خاضعين للنظام الإداري المعمول به في الجيش الفرنسي، كما أنهم كانوا يتحملون بأنفسهم نفقات المؤونة واللباس والتجهيز والسلاح كما كان الشأن في العهد العثماني، وخصصت لهم أجرة لا تتعدى غالباً الفرنك الواحد في اليوم [3].

*** فرقة الفرسان الصبايحية النظاميين:**

يعود حفظ الأمن خارج المدن وخاصة الأرياف في العهد العثماني إلى فرقة الصبايحية[4]، وبموجب الأمرية الملكية الصادرة في 10 سبتمبر 1834 التي حددت تشكيل فرقة من الفرسان بمدينة الجزائر مغايرة لفرقة فرسان إفريقيا وتحمل هذه الفرقة اسم الصبايحية النظاميين، وتتشكل من أربع سرايا، وفي نفس الوقت تم تنظيم فرقة الصبايحية الإضافيين.

بالنسبة للتنظيم القانوني للصبايحية تتشكل السرية من 5 ضباط وأكثر من 168 صف ضابط وجندي، أمّا بالنسبة للوحدة ذات السريتين تتكون من 15 ضابط و284 صف ضابط وجندي، وبالنسبة للوحدة ذات أربع سرايا تتكون من 29 ضابط و566 صف ضابط وجنديا، وبالنسبة للمرتب فإن الضباط الصبايحية يتلقون نفس المرتب لفرقة قناصة إفريقيا.

بالنسبة للصف ضباط الصبايحية فإنهم يتلقون راتباً يوميا إجمالياً قدره 3 فرنك و50 سنتيم، ويكون قائد كل وحدة من الصبايحية النظاميين فرنسياً وكذلك بالنسبة لنقيب كل سرية، ويتم تجنيد الأهالي بالانخراط لمدة 3 سنوات، ويمكن إعادة الانخراط لمدة تتراوح بين

1. Ministre de la guerre : Etablissement français, pp.131, 132, 133
2. Boyer : Op. Cit., pp.142, 143
3. Passols (C) : L'Algérie et l'assimilation des indigènes, éditeurs militaires, Paris, 1902, pp.30, 31
4. Boyer : Op. Cit., pp.143

عام وثلاث سنوات.

يمكن أن تدرج داخل وحدة الصبايحية النظاميين الوحدات التي تقوم القبائل الحليفة بتزويد الإدارة الفرنسية بها، وإذا قامت قبيلة بتزويد السلطات الفرنسية بـ 50 رجلاً فإن رتبة ملازم يمكن أن ترجع إلى واحد من هؤلاء الرجال، وإنّ تقدم الأهالي في الوظائف يجب أن يتم باختيار الفرنسيين، ولباس الصبايحية هو ذلك اللباس المعتاد في البلاد، وهو موحّد بالنسبة للضباط فقط، ولكن في فترة العمل فإن الجنود يجب أن يرتدوا برنوساً من نفس اللون[1].

وكما كان الشأن في العهد العثماني لم يسمح للأهالي بالاندماج في الجيش الفرنسي، وتخضع هذه القوة من الأهالي المساعدين وجوبا لمبادئ تتوافق مع طبائع العرب، بمعنى أنها تكون منعزلة عن التنظيم العسكري الفرنسي، يقول فالي: "هؤلاء الأهالي يتحملون من أجورهم ومن مداخيلهم احتياجات سلك مسلح يمكن بقاؤهم باستمرار خارج تجمعات الجيش الفرنسي"[2].

وتعتبر الزمالة الموقع الأصلي للصبايحية، فمنطقة الزمالة مكوّنة من دواوير كبيرة تضمّ عسكريين يخضعون للقائد[3]، وكانت السلطات الفرنسية تمنح الصبايحية قطع أرض زراعية يستغلونها بواسطة الخماسة، ويقيم الصبايحي في بيت أو خيمة بمعيّة أفراد عائلته بما في ذلك الأحفاد والأعمام والأخوال مشكلين مركزاً استيطانياً أهلياً، ويعيش الصبايحي على أجرته وعلى ما تنتجه الأرض له[4]، وبذلك استبدل فالي قبيلة الزمول والدواير بقبيلة الصبايحية، وكانوا منتشرين في أنحاء إقليم الشرق. وقد حدد فالي أهم الوظائف التي يقوم بها الصبايحية النظاميين في ما يلي:

- **توظيف الصبايحية يكون من العشائر الصديقة:** في الخدمة التي تسند إلى الصبايحية فإنه يمكنهم الاستعانة بمجموعة العشائر الصديقة، ومن المهم أن يبحثوا وسط هؤلاء عن رجال ذوي اعتبار، هذه المجموعات التي تستدعى للخدمة يجب أن يقودها القايد أو الشيخ

1. Ministre de la guerre : établissement français dans l'Algérie, Op. Cit., pp.133, 134
2. A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 27 décembre 1837
3. Seignal (H) : Historique du 3ème régiment de Spahis algériens, de 1892 à 1923, Berger, Paris, pp.98-100
4. حسين أمزيان: النظام الإداري الفرنسي في الجزائر، 1870-1919، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1990-1991، ص167، 74، 75

أو الرئيس المعترف به من قبل العشيرة، وعند نهاية العملية التي كلّفوا بها يرجعون إلى أهليهم لانتظار نداء جديد.

– **العقوبات الواجب تطبيقها على العشائر التي ترفض السّخرة:** إذا كانت هناك عشائر ترفض الخدمة المؤقتة والمجانية، وإذا كان الصبايحية الموظفين من تلك العشائر والذين هم في الحقيقة رهائن لضمان وفاء عشائرهم فإن على الصبايحية النظاميين تطبيق العقوبة التي تحدّدها السلطة الفرنسية.

– **الجباية تدفع للصبايحية:** المكلفون الوحيدون على الضرائب هم رؤساء العشائر المباشرون بالنسبة للسلطة الفرنسية، أما استلام هذه الضرائب تتولاه طوابير من الصبايحية النظاميين والذين على الرؤساء العرب أن يقدموا لهم الحساب الأول لجبايتهم، وعن طريق الصبايحية النظاميين يعرف القادة العسكريون ما تمّت جبايته والصعوبات التي اعترضتهم.

*** فرقة الصبايحية الإضافيين:**

يجب على العرب الذين يأخذون أجرة من فرنسا أساساً تشكيل أسلاك غير نظامية متواجدة في العشائر موضوعة تحت سلطة القادة الفرنسيين[1]، وتتشكل فرقة الصبايحية الإضافيين من فرقة فرسان لا تتلقى عادة إلا راتباً ضئيلاً، يكونون تحت تصرف الإدارة الفرنسية في الحالات التي ترى أنها في حاجة إلى خدمتهم. وتتكون هذه الوحدات غير النظامية:

– من المستوطنين الأوروبيين القاطنين بالمناطق المحتلة ومن الأهالي المقيمين في نفس المنطقة.

– من الوحدات التي تقوم القبائل المجاورة الخاضعة بحماية القوات الفرنسية بتزويد الإدارة الفرنسية بها، ويجب أن يشكل هؤلاء حسب المناطق القادمين منها أو حسب القبيلة التي ينتمون إليها في تجمعات عسكرية معزولة الواحدة عن الأخرى، والخدمات التي تسند للصبايحية الإضافيين هي نفسها التي أسندت للصبايحية النظاميين.

تتشكل كل مفرزة عسكرية للصبايحية الإضافيين من:

– الوحدة ذات 12 خيّالاً بها عريف واحد.

– الوحدة ذات 250 خيّالاً تضم 6 ضباط و156 صف ضابط .

1. Ministre de la guerre : Etablissement français, Op. Cit., p.132

تسند قيادة الصبايحية غير النظاميين لقائد من الصبايحية غير النظاميين، ولا يتجاوز راتب الصبايحية من قائد السرية حتى الفارس 60 سنتيم يوميا، لهم ميزانية سنوية تقدر بـ 40000 فرنك[1].

وتكون هذه الأسلاك غير النظامية والتي تتشكل من الأهالي في عشائرهم موضوعة تحت سلطة قادة فرنسيين، وعندما يقوم هؤلاء الفرسان بغزوة طويلة تدفع لهم أجرة، ولكنهم مجبرون على العمل مجاناً عندما لا تتجاوز مهمتهم مدة يوم أو يومين، يقول فالي: "هذه الطريقة كان يستعملها الحاج أحمد باي أعتقد أنه من واجبي الأخذ بها"[2].

*** القُوم:**

القُوم كما تدلّ عليه التّسمية معناه القَوْم، وقد حول المعنى لينطق "ق" (ga) بدل القاف للدلالة على الكثرة، وفي ذات الوقت على قوّة الجماعةّ أصبح القوم تشكيلة سوسيوتاريخية سياسية يراد بها الجماعة التي تؤسس درع النظام خاصة في المناطق النائية، وفي العهد الاستعماري الفرنسي أصبحوا يسجّلون في العشائر ولا يتلقون أجراً إلاّ مقابل أيام الحضور[3].

يتحمّل القوم توفير خيولهم بأنفسهم دون أن تكون لهم بذلة خاصة، أسلحتهم البنادق ولكن في ما بعد أولتهم فرنسا بعض العناية فمنحتهم أسلحة تمثلت في بنادق من نوع كرابين وسيوف، فلا يحمل الفرد من القوم سلاحه إلا بأمر من القائد الفرنسي وعليه أن يكون على أهبة الاستعداد عند أي تكليف بمهمة من السلطة العسكرية الفرنسية، أما أجرتهم فهي محددة لا تتعدى غالباً الفرنك الواحد في اليوم[4].

2. منطق فالي من المحافظة على الهياكل التقليدية

احتفظ الماريشال فالي بالنظام القديم للقوات المساعدة غير خاضعين للنظام الإداري المعمول به في الجيش الفرنسي؛ فأولئك الفرسان الزواف، الخيّالة والصبايحية كلّهم منفصلون عن التنظيم الفرنسي بنظام خاص، يقيمون بين قبائلهم ويحاربون بنفس الأسلحة التقليدية، ولا

1. C.A.O.M. : Valée à Soult : 31 août 1838
2. Ibid., pp.206, 207
3. Ibid., p.188
4. Passols, Op. Cit., pp.30, 31

يختلفون عن أي فارس أهلي إلا بالأجرة اليومية مقابل القتال لصالح فرنسا.

يقول فالي: "هؤلاء الأهالي الذين يتحمّلون بأجور زهيدة ومن مداخيلهم الخاصة كل احتياجات سلك مسلح يمكن بقاؤهم باستمرار خارج تجمعات الجيش الفرنسي"[1]، الأمر الذي يضمن للسلطات الفرنسية التفوق العسكري، كما لا يكلف الإدارة الفرنسية من الناحية المالية الكثير، فهم يأخذون أجورهم من رعاياهم.

كما يقول فالي في موضع آخر: "يترك لهم شيوخهم أو قادتهم المعترف بهم على رأسهم على أن تتم الموافقة عليهم، وأن يكونوا مكلفين بالاستجابة للاستدعاءات التي توجه إليهم"[2]، "... هؤلاء القادة سيقومون بتسيير عدد محدود من الفرسان أو المشاة من قراهم وعشائرهم، وتدفع لهم أجور وتعويضات لهم ولقادتهم من قيمة الضرائب والغرائم التي تُفرض على العرب".

وللاحتفاظ بالتنظيم التقليدي في منطق فالي أهداف سياسية، في ذلك الشأن يقول: "... فالرجال المرتبطون بقضيتنا عليهم أن يبقوا في عشائرهم لتوسيع تأثيرنا، وحتى يكون من مصلحة هذه العشيرة البقاء وفية لفرنسا، وحتى لا تضيع عنها الامتيازات والقوات التي تأتيها من فرنسا..."[3]، وقد تأسّس منطق فالي على وجوب توفّر التفوّق العسكري للفرنسيين شرطا أساسيا لإخضاع السكّان، معتبرا من جيش الأمير عبد القادر ومقاومة لثورته وتحسّبا للثورات الممكنة القادمة: "... لنأخذ احتياطاتنا من رغبة الأمير عبد القادر في دعوة المسلمين الذين تعلّموا مهنة الحرب في صفوفنا والالتحاق به..."[4]، "... لقد وقعت حوادث خذلان كثيرة في صفوفنا مما أعطى للأمير رجال مسلمين ومجهزين، وقد استعمل تعليمهم لتكوين مدفعيته ومشاته..."[5].

نلاحظ أنّ منطق فالي قد رمى إلى تحقيق معادلة عسكرية تمثّلت في "تحقيق أكبر النتائج بأقلّ التكاليف وأهون الخسائر البشرية في صفوف الفرنسيين"، وذلك من خلال عدم الاقتصار على الجيش الفرنسي بإشراك كلّ القوى المقاتلة الممكنة من الجزائريين بأجور يومية زهيدة وجعلهم في المقدّمة عند مواجهة الأهالي.

1. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée, 27 décembre 1837
2. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée, 10 décembre 1838
3. C.A.O.M. : Valée à Soult, Alger le 31 août 1839
4. Ibid.
5. Ibid.

أ. تثبيت إطار الوظيفة المخزنية

لم يغير فالي الوظائف والمهامّ التي كان على الفارس المخزني القيام بها، خصوصا منها مشاركة الفارس المخزني البايلك في عملية إحصاء الضرائب مع القائد أو الشيخ وتنفيذ الأوامر، يقول فالي: "... هذه المجموعات التي تستدعى للخدمة يجب أن يقودها القايد أو الشيخ أو الرئيس المعترف به من قبل العشيرة، وعند نهاية العملية التي كلّفوا بها يرجعون إلى أهلهم... المكلفون الوحيدون بالضرائب هم رؤساء العشائر بالنسبة للسلطة الفرنسية.

أما استلام هذه الضرائب فتتولاه طوابير من الصبايحية النظاميين والذين على رؤساء العرب أن يقدّموا لهم الحساب الأول لجبايتهم، وعن طريق الصبايحية النظاميين يعرف القادة العسكريون ما تمّت جبايته والصعوبات التي اعترضتهم..."[1].

من الملاحظ أنّ هذا النظام قد مكّن البايلك من أن يقتصد في دور القوات النظامية من خلال عدم التدخّل إلا في حالة الضرورة، الأمر الذي يقلّد فالي العثمانيين فيه ويثبّته بقوله: "... أرغب ألاّ يظهر الجنود الفرنسيون في مثل هذه التجمعات والعمليّات، فثكنة قسنطينة نفضّل أن تشكّل احتياطياً وأن تقتصر على التأثير بنفوذها المعنوي فقط... يجب أن يقوم الجنود الأهالي في كل البلاد بجميع طرق القمع وكل الإجراءات التي تهدف إلى جمع الضريبة بمفردهم... لقد أخذناهم على عاتقنا لهذا الغرض، وهذه المؤسسة تصبح بدون فائدة لنا إذا كان على جنودنا مراقبة الريف"[2].

المخزن أداة تنفيذية لأوامر الباي في عمق تراب بايلكه يمارس عليه الحكم يكوّن الريف الجزء الأكبر منه، تضع هذه القبائل قسماً من فرسانها قواتا مساعدة للجيش النظامي خلال دورته الجبائية والحملات العسكرية على القبائل المتمردة مقابل بعض الامتيازات، وتتمركز في الأماكن الإستراتيجية لتتكفل بالأمن ومراقبة المراكز المالية والضرائبية.

ذلك ما يشير إليه فالي بالقول: "... أن يُعتمد على فصائل العشائر في حلّها وترحالها عبر البوادي فتنتقل بسرعة عند أوّل إنذار إلى الأماكن التي تحدث فيها تحركات مشبوهة أو الأماكن التي تحدث فيها تمرّدات، كما أنهم يضمنون الجباية وحرية التنقل وأمن القوافل والإمدادات، وحضورهم ضروري في كل مكان، ويحولون دون التجمّعات الخطيرة

---

1. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 27 décembre 1837
2. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 10 décembre 1838

للسكان الذين يجب إبقاؤهم خاضعين ومتفرّقين، بذلك لا يشكلون خطرا على فرنسا..."[1]، كما كانوا يقومون بتطبيق العقوبات على العشائر التي ترفض الخدمة العسكرية.

ويعلّق فايسات على ذلك: "... إذا كانت هناك عشائر ترفض الخدمة العسكرية المؤقتة، وإذا كان الصبايحية الموظّفين من تلك العشائر الذين هم في الحقيقة رهائن لضمان وفاء عشائرهم، فإن الصبايحية النظاميين والقوات المساعدة التي بقيت وفيّة تطبّق العقوبة التي تحدّدها السلطة الفرنسية...."[2].

وكما كان الشأن في السابق عندما يوظف رجال المخزن في جباية الضرائب ويشتركون في الوقت نفسه في التمرّدات لا يأخذون أجراً بل "تُترك لهم الغنائم التي يأخذونها من هذه الغزوات" على حدّ قول فيرو[3]، ففي عهد نيغريي كانت عشائر بني سليمان وسدراتة وأولاد مساهم اعترضت قافلة كانت تمرّ بمجاز عمّار متجهة إلى قسنطينة، ولوضع حدّ لهذه الانتفاضة أرسل الجنرال نيغريي قايد الزمالة ابن علي بن أحمد بمعيّة 450 فارسا من قبيلته لمعاقبة تلك العشائر، وقد انضم إليه في الطريق 650 فارسا ينتمون إلى عشائر أولاد عمار وأولاد وجّانة وأولاد مسعود وأولاد عربي، وهي عشائر لم تعلن خضوعها بعد، فتقدّم على رأس 1600 فارس نحو العشائر المنتفضة التي استنجدت من ناحيتها بالعشائر المجاورة لها، وبعد معركة خاطفة استولى على خيامهم وكل محتوياتها وعلى 500 رأس من الغنم جُلبت إلى قسنطينة، تمّ تقسيم القطيع حسب أعراف المخزن التقليدية إلى ثلاثة أقسام متساوية: أخذ قايد الزمالة حصته، والحصة الثانية سلّمت لإدارة الجيش، والحصة الثالثة أعطيت للقايد سيدي محمد بن لفقون الذي كلّف أتباعه ببيعها لدفع ثمنها للضرائب[4].

وفي بعض الأحيان يمكن جمع قوة عادةً ما لا تكلّف الدولة الفرنسية شيئاً يذكر، فعندما يقوم الفرسان بغزوة طويلة تدفع لهم أجرة، لكنهم مجبرون على العمل مجاناً عندما لا تتجاوز مهمتهم يوماً أو يومين، يقول فالي: "... هذه الطريقة كان يتبعها الحاج أحمد باي، أعتقد أنه من واجبي الأخذ بها لأنها لا تكلف خزينة الدولة..."[5].

تعتبر محلّة الباي بمساعدة قبائل المخزن العمود الفقري لإجبار الرعية على دفع

1. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 27 décembre 1837
2. Vayssettes : Op. Cit., p.171, 172
3. Féraud : Les Zmoul, RSAC, 1868, p.45
4. C.A.O.M. : Valée à Soult : Alger le 31 août 1839
5. Ibid.

الضرائب درءا للعجز العددي لدى الأتراك قصد إبقاء السكان دائماً في حالة خضوع، يذكر "تيدنا" الذي حضر عدداً من الحملات التي قام بها محمد الكبير باي وهران أنّ جيش الباي تميّز بالقوة مؤلف من 15 ألف رجل من قبائل المخزن بينهم 200 تركي فقط. في أثناء هذه الحملة سلبت قوات المخزن 14 أو 19 دوار حيث استولت على 6700 رأسا من الماعز، و500 بعير، و6300 بغل، و720 ثورا وبقرة مع أسر 60 شخصاً أغلبهم من النساء، فبيع قسم من الغنائم والقسم الباقي قسّم بين القبائل التي كوّنت ذلك المخزن[1].

فقد كان بايات قسنطينة بعد عودتهم من هذه الغزوات (المحلّة) على قبائل الإقليم يصادرون قطعان ماشية تصل أحياناً 10000 رأس من الأغنام والأبقار والخيول توزّع على قبائل البايلك لتقوم برعايتها[2]، وفي ذلك الشأن يقول فالي: "... إنّها تفيد العمل العسكري بتوفير قوات مساعدة دون مصاريف تذكر، كما تفيد الإدارة بالمؤن التي توفرها وتساعد على ترعرع القوة الفرنسية، وذلك بإشراك كل أعيان البلاد في المحافظة على السلم والخضوع"[3].

نلاحظ أنّ فالي لم يخرج على المبدأين الأساسيين: الاستعمار الضيّق أي أنه ينحصر في المدن الاستراتيجية، وهذا ما يطلق عليه (colonisation restreinte)، أما خارج هذه المدن فالمخزن هو الذي يضمن السيطرة الشاملة على الوصاية التقليدية (domination universelle).

ب. مؤسسة القيادة

هي وحدة إدارية وسياسية واقتصادية تؤكّد مركزية البايلك، فقد كانت التشكيلات القبلية التي تدور حول مسار البايلك خارج المشيخات المستقلة تشكّل وحدات إدارية وضع على رأس كل منها ضابط تركي أو كرغلي يطلق عليه اللقب الوظيفي "قايد" يدير شؤونها، ومن هنا أطلق على هذه الوحدات اسم قيادة (guiyadat)، وهذه الوحدات أو القيادات يخضع فيها القياد إلى سلطة الباي، وأهم القيادات في بايلك الشرق هي:

1. Boyer : La vie quotidienne, Op. Cit., p.146
2. ACC : PV n° 93 : p.22
3. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 27 décembre 1837

- قايد الحراكتة أو العواسي:

"شكّل الحراكتة تحت حكومة البايلك فرقة قويّة، ويُلبس البايات هذا التكليف أحد أقرب أقربائهم "تمنح لهم امتيازات واسعة"[1]. كان الحاج أحمد باي قايد العواسي قبل أن يصبح باياً، ثمّ جعل هذا المنصب لابنه الذي لم يبلغ سنّ الرشد[2]، وقد تشكلت قبيلة الحراكتة من 32 خروبة.

- قايد الزمول:

هو الآخر شخصية معتبرة بالإدارة الإقليمية للبايلك من حيث أنّه السّند والذرع الواقي للسلطة التركية[3]، قدّر عدد فرسانه بـ 300 خيال، مكّنت القبيلة من 4000 هكتار من أراضي الدولة[4]، يدفع قايد الزمول 5000 بوجو حق تعيين ويدير 22 قبيلة[5].

- قايد عامر شراقة:

تقع أرض قبيلة عامر الشراقة على بعد 30 كم من قسنطينة وشرق مدينة الخروب حالياً، تمتد أرضها على مساحة تقدر بـ 597 هكتارا حسب إحصائية 14 جوان 1867[6]، ويدفع قايد عامر شراقة 1500 بوجو[7] حق تعيين، وتتشكل كنفدرالية عامر شراقة من ست قبائل[8].

- قايد التلاغمة:

تمتد سلطته على الموطن الواقع بين أولاد عبد النور وقسنطينة، على قائدها دفع 2000 بوجو[9] حق تعيين، تقيم قبيلة التلاغمة على مساحة 33000 هكتار، تعدّ القبيلة أكثر من 500 فارس، وتتشكل الكنفدرالية من 22 فرقة[10].

- قايد البرانية:

لقد سميت هذه القبيلة أو الكنفدرالية بهذا الاسم لتشكلها من غرباء، أي من قبائل

1. C. A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838
2. Féraud (Ch.) : R.A., n°16, 1872, p.43
3. ACC PV 283 : p.5
4. Féraud (Ch.) : RSAC, 1869, p.29
5. AMG H 228 : Op. Cit., p.21
6. ACC : PV 283 : Op. Cit.
7. ACC : PV 14 : p.6
8. AMG H 228 : Op. Cit., p.28
9. ACC : PV 14 : Op. Cit., p.8 et suivantes
10. AMGH 228 : Op. Cit.

عربية وبربرية جمّعها البايات، يقع موطن هذه القبيلة على بعد 50 كم جنوب قسنطينة، تبلغ مساحة أرضها 465000 هكتار[1]، تتكون الكنفدرالية من 13 فرقة، و تتقسم إلى أربعة أقسام تسمى خرارب البرانية:

- أولاد يعقوب، أولاد عنان، أولاد عجاز كانوا تحت سلطة قايد الزمول.
- أولاد زايد، أولاد بلقال كان يديرهم قايد البارود.
- المطامطة وأولاد عزيز تحت قيادة الآغا.
- أولاد حملة يتبعون الباي مباشرة[2].

- قايد أولاد عبد النور:

تعتبر هذه القبيلة من أقوى قبائل إقليم الشرق، تتشكل من 30 فرقة جمعها الحاج أحمد باي في ثلاث مشيخات ووضع على رأسها قايدا[3]، يدفع قايدها 3000 بوجو حق تعيين، كان بإمكان القبيلة تجنيد أكثر من 1000 فارس[4].

- قايد ساحل سطورة:

يدفع قائدها 500 بوجو لتعيينه، وكان أولاد بوكدرة هم دائرته[5]، أطلق على هذا الفرع من قبيلة بني مهنّة المخزنية الجوابلية[6].

- قايد أولاد براهم:

كان قائد أولاد براهم يدفع 200 بوجو حق تعيين، تكوّنت دائرة هذه القبيلة المخزنية من أولاد براهم، تشكّلت هذه القيادة من 10 قبائل[7]، أطلق على هذا الفرع من بني مهنّة السواحلية[8].

- قايد ساحل البابور:

يقع ساحل البابور شمال سطيف، وبساحل البابور قيادتين على رأس كلّ منهما قايد كُلف أحدهما بالشرق والآخر بالغرب، يدفع كل واحد منهما 1000 بوجو حق تعيين[9].

1. ACC: PV 93 : p.21
2. ACC: PV 93 : p.23
3. Féraud (Ch.) : RSAC, 1864, p.34
4. AMGH 228 : Op. Cit., p.28
5. AMG H 228 : p.25
6. Féraud (Ch.) : L'histoire de Philippe ville, R.A., 1875, p.99
7. AMG H 228 : Op. Cit.
8. Féraud (Ch.) : L'histoire de Philippe ville, Op. Cit.
9. AMG H 228 : Op. Cit.

- **قايد عامر الغرابة:**

يدفع قايد عامر الغرابة القاطنة قرب سطيف 4000 بوجو حق تعيين، تضم مزروعاته أكثر من 1000 جابدة[1].

- **قايد عامر شراقة:** 6 قبائل.
- **قايد الأوراس:** 12 قبيلة.
- **قايد سكيكدة:** 9 قبائل.
- **قايد زردازة:** عدة قبائل.

كما كانت المدن كانت تؤلف وحدات إدارية أهمّها:

- **عنابة:** ميناء عنّابة أحد الموانئ الهامة للبايلك بها حامية، كان باي قسنطينة يرسل قائداً لإدارة القبائل وعاملاً يعرف بالمركانتي لتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية[2].
- **تبسة:** شكّلت هذه المدينة عمق البايلك في حدوده الشرقية خاصة وأنها تمثّل نقطة التّماس بين حدود البايلك وتونس، سيطرت على الطريق الرابط بين القوافل التجارية لقسنطينة بتونس[3]، بها حامية تتكون من 29 رجلا، يدفع قائدها 500 بوجو حق تعيين[4].
- **زمورة:** كان للمدينة قائد يدفع 500 بوجو حق تعيين وحامية تضم 100 جندي، قدّرت المساحة الإجمالية لأرض هذه القبيلة بـ 21553 هكتارا، تعتبر المدينة بمثابة نقطة ارتكاز في ما يتعلق بالاتصالات ببجاية[5].
- **ميلة:** بها حامية تركية يدفع قائدها 1000 بوجو حق تعيين، يمتدّ موطنها على مساحة 18322,3 هكتارا[6]، وهي نقطة ارتكاز لمراقبة القبائل الجبلية الشرقية.
- **بسكرة:** عاصمة الزاب، تضمن حدود بايلك الشرق من الناحية الجنوبية، حكم هذه المدينة التي يتراوح عدد سكانها بين 1800 و2000 ساكنا قايد، بها حامية تركية أعداد أفرادها 100 جندي[7].

1. Féraud (Ch.) : Histoire des villes, Sétif, RSAC 1872, p.86
2. Derdour (H) : Annaba : 25 siècles de vie quotidienne, T2, Alger, SNED, pp.41, 42
3. ACC: PV 272 : Tebessa, p.2
4. Tachrifat : Op. Cit., p.35
5. ACC: PV 280 : p.21
6. ACC: PV 164 : p.22, AMGH 228, p.29
7. AMG H 228 : Op. Cit., p.16

- **المسيلة:** كان لها قائد يدفع 500 بوجو حق تعيين، بها حامية تركية تتكوّن من 100 جندي، تعتبر نقطة الاتصال بين الصحراء ودار السلطان، وبين دار السلطان وبايلك قسنطينة[1]، لعبت عائلة بن يلّس الكرغلية دوراً هاماً بالمنطقة حيث تقلد أحد أفرادها محمد الصغير بن يلّس قايد المسيلة، وتولّى أخوه أحمد خوجة منصب قايد أولاد دراج بالمسيلة أيضاً، كما تولّى صالح بن أحمد خوجة منصب قايدا على قبيلة عامر الضهارة بناحية سطيف، محمد خوجة قايد على البابور[2]، وكلهم من نفس عائلة بن يلس.

هناك ما يقارب 22 موظّفا برتبة قايد بالإضافة إلى أربعة قياد يشرفون على مدن تبسة، ميلة، زمورة والمسيلة[3].

وكانت القيادات تلعب أدواراً اقتصاديةً وعسكريةً وسياسيةً، نذكر منها:

- **قيادة ميلة:**

هي بمثابة مركز مالي تدعمه دواير السراوية[4] التي استقرت على أراضي عزلية، كما كانت مدعمة بـ 1000 فارس من دواير الآغا ودواير بوصلاح (واد بوسلّة)[5] بحوض فرجيوة التي تشكل نهاية النظام الإداري والخلفي لقيادة ميلة، فهي مجال عازل للقبائل المستقلة الجبلية التي ترفض العلاقة الأساسية بالبايلك وهي دفع الضريبة.

- **قيادة عامر الغرابة (الظهارة):**

استقرت على أراضي عزلية تقدر مساحتها بـ 8815 هكتارا[6]، وهي قيادة مخزنية شكلّت نهاية النطاق الإداري للبايلك من الناحية الغربية مدعّمة بدواير واد الذهب العزلية التي اقتطعت من نفس القبيلة (عامر الغرابة)، كانت تتكفّل بالسّهر والحفاظ على مطاحن البايلك المقامة بواد الذهب ومراقبة زراعة الأراضي البايلكية التي تحرث بأكثر من 1000 جابدة[7].

- **ساحل سطورة من الناحية الشمالية:**

تربط عاصمة القيادة قسنطينة بالواجهة البحرية للبايلك، تمثل قيادة ساحل سطورة

1. Ministre de la guerre TSE F 1840, p.534
2. Féraud (Ch.) : Histoire des villes, Sétif, RSAC 1872, p.86
3. Vayssettes : Histoire de Constantine, RSAC, 1867, pp.266-267
4. Luis Rin : Op. Cit.
5. Ibid., p.130
6. B.O.G.G.A., 1866, p.223
7. AMGH 228 : Op. Cit., p.28

(الأراضي الموجودة بين الحروش وسكيكدة حالياً) التي كانت قيادة قبيلة بني مهنّة العزلية الحزام الجغرافي للبايلك المتمثل في ميناء سطورة الاستراتيجي بمثابة دايرة مخزنية تديرها دواير عدد فرسانها 50 فارسا[1]، إضافة إلى قيادة ساحل سكيكدة المستقرة على أراضي أولاد عطية العزلية المقدّرة مساحتها بـ 73986 هكتارا[2] مدعمة بـ 200 فارس[3]؛ تتكفل بحماية ميناء القلّ أحد الموانئ الهامة للبايلك، ومراقبة الطرق التي تربط البايلك بساحل سكيكدة؛ فهي تمثل المجال العازل للقبائل المستقلة المتمردة في أغلب الأحيان على البايلك.

هناك بعض من القيادات دأبت على لعب دور المخزن بكاملها في صالح السلطات البايلكية منها قيادة قبيلة الزمول وقبائل الدواير وقبيلة الحراكتة، كما مثّلت بعض القيادات نهاية النطاق الإداري للبايلك وفي الوقت نفسه مراكزا مالية مثل قبيلة قرفة التي تعتبر دائرة مالية، يقول ماغلون: "... كلّ القياد الذين تعاقبوا على قيادة قرفة اقتصر عملهم على جمع الضريبة..."[4]. إذن فهذه القيادات مثّلت بعداً جغرافياً واقتصادياً وعسكرياً ونهاية للنظام الإداري للبايلك، كما مثّلت دوائر مالية ومخزنية، حيث اعتبرت المصدر التقليدي لتحصيل الضرائب موفّرة مبالغ مالية عينية ونقدية للبايلك، نلاحظ أنّ الهدف من ربط تلك القيادات هو محاولة ربط المنطقة سياسياً واقتصادياً بمركز البايلك.

- قيادة عقد البايلك:

كان مهر باشا مكلّف بجمع الخيل التي يحتاج إليها البايلك. يجوب بنفسه مضارب القبائل لاختيار أجود الخيول، و كان كل رئيس قبيلة مرغماً على إعطاء فرس (مقاد) يطلق عليه حصان القعدة علامة على الخضوع والطاعة وفقاً للأعراف البايلكية. توزّع الخيول التي تجلب من القيادات على عقد البايلك (Augued Beylik)[5] ويقوم قايد مهر باشا بأخذ بعضها

1. Luis Rin : Op. Cit., p.131
2. B.O. : Op. Cit.
3. Luis Rin : Op. Cit., p.131
4. Maguelonne (J) : Monographie et historique de la tribu des Sellaoua Kherareb, RSAC, 1914, pp.113, 114
5. كان البايات بعد عودتهم من الغزوات على قبائل الإقليم يعودون بقطعان ماشية تصل أحياناً إلى 100000 رأس من الغنم، وفي كل مرة يستولي البايات على قطعان الأغنام والأبقار والجمال والخيول يوزعونها على القبائل ليتكفل بحراستها رعاة أو جلاّبة، وكان هذا الاحتياط يزداد كل سنة، ولم يعد البايات يستطيعون رقابة رعاتهم إلى أن تولى الباي زرق عينه (1771م) حكم البايلك فنظم هذا الاحتياط، وأنشأ إدارة خاصة تسيّر قطعان وأنعام البايلك، وكانت الأراضي المخصصة لرعيها مسماة عقد البايلك (Augued el Beylik)، وتقدر مساحتها بـ 25000 هكتار اقتطعت من أراضي قبيلة أولاد عبد

إلى مدينة الجزائر لحاجات القوات العسكرية؛ فهي احتياط للبايلك والوصاية بالعاصمة. وأهم القيادات التي تموّل البايلك بالخيول هي:

*** دائرة قسنطينة:**

– دواير الزمول التي تقيم في السهول جنوب قريون (دائرة عين مليلة حالياً تابعة لولاية أم البواقي) عن طريق قسنطينة باتنة تملك 1200 حصان.

– قبيلة السقنية تملك 450 حصان.

– قبيلة البرانية تملك 600 حصان.

– قبيلة عامر شراقة تملك 600 حصان.

– قبيلة التلاغمة تملك 550 حصان.

– أولاد عبد النور تملك 6600 حصان.

– فرجيوة تملك 1500 حصان.

– زواغة تملك 400 حصان.

– الواد الكبير تملك 300 حصان.

– زردازة تملك 500 حصان.

*** دائرة سطيف:**

– قيادة ريغة (القبالة) تملك أكثر من 5000 حصان.

– قيادة عامر الغرابة (الظهرة) تملك 3000 حصان.

– العلمة تملك 1600 حصان.

– أولاد نابت يملكون 1250 حصانا.

– الغرازلة يملكون 400 حصان.

– السماشة يملكون 600 حصان.

النور وقبيلة البرانية والتلاغمة والزمول، بالإضافة إلى مروج البحيرة الطويلة؛ التي كانت تقدر مساحتها بـ 1700 هكتار، وكان عقد البايلك تحت رقابة قايد العزيب. ثم قسمت هذه الوظيفة ووزعت على قياد، وهم على التوالي: قايد عزيب الإبل، قايد عزيب البقر، قايد الجلابة، باش بغال، وأخيراً قايد مهر باشا. أنظر:

– AMGH 228 : Op. Cit., p.28
– Féraud (Ch) : Notice sur Ouled Abdenour, RSAC, 1864, pp.250, 251
– ACC PV 93 : p.22 et suivantes.

- عياض يملكون 700 حصان.

وفي مجانة نجد أن الحشم (قبيلة الحشم) لها أكثر من 10000 حصان بسلالة يضرب المثل بضخامتها ونقاوتها.

*** الحضنة:**

نجد للحضنة الغربية أكثر من 2000 حصان ذات الأصل الفريد، والحضنة الشرقية تملك 1000 حصان.

*** باتنة:**

باتنة نقطة التقاء في الميدان السياسي والتجاري يتوافد عليها يومياً أهالي المنطقة والصحراء فحضيت بأهمية كبرى. تملك قيادة باتنة وحدها 1500 حصان، وقيادة بلزمة في الشرق 3500 حصان، وقيادة الأوراس 4000 حصان، تشمل هاتين القيادتين عشاش العمامرة أولاد فاضل وأولاد مومن.

*** دوائر القالة وقالمة:**

تموّن الدوائر الإدارية للقالة وقالمة بعدد كبير جداً من الخيل موزّعة كما يلي:

- الشيابنة وبني عامر تملك 800 حصان.
- أولاد ذياب بالقالة السوارخ والبرايطية يملكون 900 حصان.
- لعشاش يملكون 600 حصان.
- أولاد عنان تملك 700 حصان.
- بني وجانة وبني قطيط ملكون 800 حصان.
- البنايل تملك 5000 حصان[1].

وفيما يخصّ حصان القعدة احتفظ الماريشال فالي بذلك الاحتياط البايلكي لأنه يقدم للسلطة الفرنسية سنوياً ما بين 700 إلى 1600 حصان وأكثر مجاناً.

ونظام القيادة هو النظام الذي تمّ اقتباسه وتحويره من طرف الماريشال فالي ليتماشى مع العهد الفرنسي بالجزائر مثبّتاً ما هو تقليدي من حيث التقسيم الجغرافي، ومقسّما تلك القيادات إلى دوائر واضعاً القياد والشيوخ مباشرة تحت سلطة القادة العسكريين، أمّا بالنسبة

1. Daumas : Les chevaux du Sahara et les mœurs du désert, revue et augmentée avec commentaires par l'Emir Abdelkader, Michel Leroy, Frères littéraires éditeurs, Paris, 1958, pp.224, 225, 226, 227, 229

لأسس التعيينات فقد أصبحت أكثر مركزية، فقد كان الباي يقوم بتعيين القياد، وبموجب المادة الخامسة من قانون القيادة الذي شرّعه الماريشال فالي يتمّ تعيين القياد من طرف الحاكم العام مع خضعهم لسلطته المباشرة بعد أن كان القياد في السابق يقومون بتعيين الشيوخ الذين تسند إليهم إدارة شؤون القبيلة أو العشيرة أو الدواوير، وكان شيوخ القبائل يتم تعيينهم بعد أخذ رأي شيوخ الدواوير، فأصبح تعيين الشيوخ بناءً على اقتراح القايد، إلاّ أنّهم يعينون من طرف قائد المقاطعة، فحسب المادة الخامسة أيضاً: "... أن شيوخ عشائر البلاد التابعة لدائرة القايد يولّون من طرف الجنرال، والقايد هو الذي يقترحهم، ويقومون بتقديم الولاء والخضوع له"[1].

أما بالنسبة لمهام القياد فقد حافظ عليها فالي، وكانت المهمة الأولى لقياد الأوطان في السابق تتمثل في تحصيل الضرائب، لذلك كان القايد منهم يدعى قايد العشور، فخلال حكم أحمد باي كانت المقاطعة مقسمة إلى دائرتين: دائرة الشمال والشرق، ودائرة الغرب والجنوب، على رأس هاتين الدائرتين قايدين لتحصيل الضرائب، وهناك قايد عزل البايلك وقايد رابع تحت اسم قايد الباب مكلف بتحصيل الرسوم على أبواب المدينة.

احتفظ الماريشال فالي بأسماء هذه الوظائف ومهامّها. يقول فالي: "... هذا النظام يتناسب مع عادات البلاد فأمرت باتّباعه..."[2]. كما حافظ على نفس المهام التقليدية، حيث كانت صلاحياتهم تشمل مراقبة القبائل وأحلاف الصف والنّزاعات التي تطرأ بينها. فحسب المادة الرابعة من قانون القيادة أن "القايد هو المسؤول شخصياً على السرقات والفوضى والتمّردات التي تحدث في قيادته"[3]، كما أن صلاحياتهم كانت تشمل الإشراف على الأسواق الأسبوعية في الريف لمراقبة المبيعات وطبيعة البيع والشراء والحصول على الضرائب.

إلى جانب المهام التي أسندت إلى حمودة بن لفقون لمّا عيّن حاكماً على قسنطينة وإقليمها أعطاه فالي صلاحية تعيين القياد والشيوخ حسب العادة القديمة، فاحتفظ بمراسيم التقليد والتشريفات التي كانت سائدة في عهد الحاج أحمد باي، فقد حدّدت المادة التاسعة من مرسوم 30 سبتمبر 1838 ثوب الشرف الذي يتحصل عليه القياد والشيوخ، يقول فالي في هذا الشأن: "... لم أغيّر شيئاً في عادات وعرف البايلك، وظلت مثلما كانت عليه في عهد

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 27 janvier 1838
2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : Alger, 10 mars 1838
3. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 27 décembre 1838

الحاج أحمد باي..."[1]. فقد كان يقوم حمودة بتوزيع البرانس والقنادر باسم فرنسا على أهم الشيوخ والقياد، واستند فالي أيضاً مثل العثمانيين على الأعيان الذين كان يختار منهم القياد، فيقول: "... يضمن مولد وثروة وقيمة الرجال سلطة غير قابلة للنقاش على إخوانهم في الدّين وهكذا فلا يمكن أن يكون ولاؤهم ووفاؤهم لفرنسا محلّ نقاش..."[2]. لذا عمل فالي بعد احتلاله لمدينة قسنطينة أن لا يتمّ تعيين قياد غرباء عن القبائل التي كانوا يديرونها بصفتهم ممثلين للحكم البايلكي السابق.

ومن هؤلاء القياد الذين عينهم حمودة بن لفقون حسب الطريقة التقليدية نجد:

برنوس إلى أحمد بن الشريف شيخ أولاد ريغة.

برنوس إلى الآغا بوزيان بن العلمي.

برنوس إلى ابن هني قايد عامر الغرابة.

برنوس إلى العربي بن عون قايد التلاغمة.

برنوس إلى العربي بن العلي قايد عامر الشراقة.

برنوس إلى ابن العطار قايد ميلة.

برانيس إلى شيوخ الحراكتة.

برنوس إلى قايد العزل.

برنوس وقندورة إلى شيخ زواغة.

برنوس إلى القايد أحمد بن هني.

برنوس إلى قايد أولاد داود.

برنوس إلى قايد سدراتة.

برنوس إلى شيخ سدراتة.

برنوس إلى قايد العشور.

برنوس إلى شيخ ابن عز الدين.

كما تقلّد برنوس التنصيب محمد الصغير بن فرحات بن مراد في منصب قايد على قبيلة "قرفة" الذي كان قائداً عليها في السابق[3]، كما عيّن على قبيلة أولاد عبد النور التي

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 27 décembre 1838
2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838
3. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 27 janvier 1838

جمعها الحاج أحمد باي في ثلاث مشيخات تحت قايد واحد؛ فقسمت إلى سبع مشيخات في عهد فالي، ووضع "قياد" من الأعيان عليها، وهم على التوالي: الحاج أحمد بن زكري؛ وهو من أعيان قسنطينة كانت عائلته تتقلّد منصب باش سيار وباش سايس، ثم من بعده محمد بوعزيز بن قانة أحد أفراد عائلة شيخ العرب، ثم صالح بن بابا أحمد من العائلات التي كانت تتقلد المناصب في قبيلة الزمول[1]، كما قلّد الجنرال نيغريي برنوس القيادة سنة 1839 السعودي بن علاّل الذي كان قائداً سابقاً على قبيلة بني مهنّة السواحلية في عهد الحاج أحمد باي، وعين الشيخ بوروبي قائداً على قبيلة بني مهنة الجوابلية التي كان قائداً عليها سابقاً [2].

كان كلّ أولئك الشيوخ والقياد الذين ذكرناهم أعلاه يتقلّدون نفس المناصب في عهد الحاج أحمد باي الذي كان يختار القياد من بين صفوف العائلات المخزنية الكبرى، فأسند الماريشال فالي إدارة شؤون قبيلة الحراكتة لصالح بن علي بن بوزيد الذي أصبح بموجبه قايداً للحراكتة، كما عيّن أحمد باي بن شنّوف من عائلة بن شنّوف الشهيرة قائداً على الأوراس والزاب الشرقي التي كان شيخاً عليها في السابق.

بذلك تعتبر القيـادة من أهم العناصر الأساسية في مفهومية النظام الفرنسي الجديد وفق منطق فالي المنظّر وقائد الجيش الاستعماري على حدّ السّواء من حيث أنّها تؤكد المركزية التي هي أساس النظام البايلكي.

ج. أراضي العزل

اعتمد الماريشال فالي على "مفهومية مؤسسة أراضي العزل" من حيث أنّ معظم أراضي العزل كانت تمثل دائرة حول عاصمة القيادة قسنطينة، كما تنتشر في المناطق القريبة من مدن الإقليم[3]. تبرز أهمية أراضي العزل في كونها تشتمل على أحسن وأخصب

1. Féraud (Ch.) : Notice sur les Ouled Abdennour, RSAC, 1864, pp.198, 199
2. Féraud (Ch.) : L'histoire de Philippeville, RA, 1875, p.99

3. ففي عنابة توجد أراضي العزل ببحيرة فزازة المحيطة بمدينة عنابة تحت قيادة بلقاسم بن يعقوب.

Féraud (Ch.) : Histoire de Bône, R.A., 1873, p.9

تبسة: كانت أراضي العزل الموجودة بهذه المدينة بيد الأتراك معفية من ضرائب.

Emerit : Les tribus privilégiées, p.41

سيطر أعضاء حكومة الباي على معظم الأعزال وأراضي الدولة بساحل سكيكدة.

أراضي البايلك، وتشمل الملكيات الكبيرة، توجد على أراضي سهلية ذات موقع استراتيجي، تتوفر على مصادر كبيرة من المياه فكانت المصدر الأساسي للحبوب للبايلك والوصاية[1].

كان عزل بايلك قسنطينة تابعاً لقائد الدار حيث كان يسيّر 114 عزل تابعاً للبايلك، كما أن 104 عزلا مخصصة للجباري كانت تخضع لرقابته[2]، يرجع الفضل في تكوين هذه المؤسسة إلى صالح باي[3].

تعود هذه الملكيات المتنوّعة في أصلها إلى الأراضي المصادرة التي كانت ملكاً للقبائل وتمنح للعشائر التي تمدّ البايات بالقوة العسكرية، ذلك ما قام به صالح باي بالنسبة لقبيلة عامر الشراقة التي صادر ثلاثة أرباع مساحتها (597 هكتارا) وجعلها أراضي عزل لدرجة أنها أصبحت تسمى ببلاد صالح مانحا إيّاها لرجال المخزن والأعيان[4]، وقد وقع الأمر نفسه لعديد من قبائل سكيكدة التي صودرت مساحات من أراضيها و منحت لقبيلة بني مهنّة التي رفعت بذلك إلى قبيلة مخزنية[5].

دأب البايات على منح أراضي العزل لكبار موظفي البايلك بصفة راتب لكبار الموظفين فكل موظف يمنح حق استغلال إقطاعات واسعة تضم عدداً من القبائل تتناسب طرداً مع رتبته مقابل ضريبة سنوية، فالخليفة يدير تسع قبائل تدفع له حقوق المناسبة السعيدة أثناء تعيينه ويقبض من شيوخ تلك القبائل حقوق تعيينهم ثمّ يدفع للبايلك 1000 بوجو[6].

من ذلك أنّ 14 عزلاً: بني مهني، بلاد بني غضبان، بني عربون، الطيب بن عايد، بلاد بن بجاوي، العيفة بن سلطان، ابن حصيدة بوسعيد، بلاد ابن عبيد، بلاد ابن زاوي، العباس بن قنطوش، الفلايسي، علي دراج، مسعا كشلي، ابن سعد الله شكّلت جزءاً من قيادة

Féraud (Ch.) : Histoire de Philippeville, p.52

1. إيف لاكوست: المصدر السابق، ص ص188، 189

2. AMGH 228 : p.3, 4

3. Ibid., p.5

4. القشاعي: الريف القسنطيني اقتصادياً واجتماعيا في أواخر العهد العثماني 1792-1837، دبلوم الدراسات المعمقة، الجزائر، 1983، ص129

5. Féraud (Ch.) : Histoire de Philippeville, R.A., 1885, p.99

6. AMG H 228 : p.5

أولاد داود وعلى رأسها وضع شيوخ يتبعون تارة لقايد وتارة لباش سراج وتارة لباش مكاحلي[1]، وأحيانا تمنح للأسر المحلية والمرابطية، فعندما لا يستطيع البايات استغلال بعض المناطق التي تفلت من يد البايلك وبخاصة المناطق الجبلية فدائماً ما يمنحها إلى قسم تابع لتكوين حزام أمني.

حوّلت إقطاعات غنية في بايلك قسنطينة إلى نسل لفقون بصفتها حبوسا، فسبطرت على مساحات واسعة حول المدينة خاصة بين السمندو (زيغود يوسف حالياً) وقسنطينة، يدخل ضمن هذا الصنف أراضي أولاد جبارة ببني ولبان التي منحت للعائلة فاستولت عليها على سبيل التأبيد[2].

والشيء نفسه بالنسبة للمرابط سي بلقاسم بوحجر والشيخ الزواوي والمرابط بغريش بالقل كانوا يتمتعون باستغلال أراضي العزل الممنوحة من البايات لدرجة أنه: "في أواخر القرن الثامن عشر كانت البايلكات الثلاثة محاصرة بهذه الملكيات التي أصبحت مناطق العبور بين المدينة والريف[3]، أما بالنسبة لشيوخ العشائر نجد أن أسرة بن قانة استفادت من أراضي بالسقنية جنوب قسنطينة[4]، ومحمد العربي بن عيسى أخو علي بن عيسى الباش حمبة منحت له أرض عزلية بعامر شراقة[5].

كانت هذه الأراضي بيد السلطة المركزية فاستغلها البايلك أداة لتكوين قوات مساعدة للجيش النظامي، حيث تقيم عليها القبائل المتحالفة مع النظام ممثلة في قبائل الزمول والدواير، كما كانت تمنح لموظفي البايلك والأسر الشريفية المرابطية لخلق قاعدة اجتماعية من هذه العائلات متحالفة مع سلطة البايلك.

العزل مهم جداً في بايلك الشرق، فقد جعل من مقاطعة قسنطينة أول منطقة منتجة للحبوب للبايلك والوصاية[6]، فيبدو عزل قسنطينة بعد إعادة تشكيل عشائر الشرق الجزائري من طرف بجاجة (DEA 1974) شاسعاً جداً، فهو يمتد من الغرب إلى الشرق من حوض

1. Maguelonne (J) : Monographie et historique de la tribu des Sellaoua Kherareb, Op. Cit., p.155
2. Nouschi : Enquête, Op. Cit., p.81
3. Kamel Filali : l'Algérie mystique, Op. Cit., p.13
4. جميلة معاشي، المرجع السابق، ص165
5. ACC PV 14 : p.18
6. إيف لاكوست، المرجع السابق، ص ص188-189

فرجيوة إلى سهل سيبوس (منطقة قالمة) لينزل كشريط ضيّق إلى الشمال نحو سكيكدة وما جاورها[1].

وحسب السيدة بن معطي فإن إحصائية 1867 التي أنجزت تطبيقاً لـ "سيناتوس كونسلت" (Senatus Consulte) تبيّن أن أراضي العزل تمثل 149993 هكتارا لبايلك قسنطينة[2].

فأراضي العزل هي الإقطاعات التي تتواجد حول عاصمة البايلك والمناطق القريبة من المدن الإقليمية[3]، كما تنتشر في المناطق القريبة من مدن الإقليم[4]، وقد ظلت هذه المساحات أراضي بايلكية.

اقتطع البايلك للزمول مساحة تقدّر بـ 14064 هكتارا [5] ضمّت أراضي عزل بلزمة 12982 هكتار وأراضي عزل الزوي التي تقدر بـ 1082 هكتار[6] حتى يستفيد من قوة هذه القبيلة التي كان عدد فرسانها 3000 خيال، "... في كل سنة تصل القبائل الصحراوية إلى الجهات القريبة من عاصمة البايلك قسنطينة؛ فلا يسلم من فسادهم من الحقول المزروعة إلا

1. Abdelkrim Badjadja : Cartographie agraire de l'est algérien à la fin du XIXe siècle, DEA, Constantine, 1974
2. Manouba Benmati : Hamana de la tribu à la révolution agraire, les statuts fonciers dans l'est algérien, approche cartographique, Thèse du 3e cycle, Université Montelier, 1985, p.21

3. أنظر العزل بالمناطق القريبة من المدن الإقليمية.

عزل القالة، أنظر:

Féraud (Ch) : Histoire des villes de la province de Constantine, La Calle, Alger, Assoiciation Bouners, 1877, p.43

عزل عنابة الذي يوجد تحت قيادة بلقاسم بن يعقوب، أنظر:

Féraud (Ch) : Document pour servir à l'histoire de Bone, R.A., 1873

عزل سكيكدة، أنظر:

Féraud (Ch) : Documents pour servir à l'histoire de Philippeville, R.A., 1875

4. ففي غيابه توجد أراضي العزل ببحيرة فزازة المحيطة بمدينة عنابة تحت قيادة بلقاسم بن يعقوب.

Féraud (Ch.) : Histoire de Bône, R.A., 1873, p.9

تبسة: كانت أراضي العزل الموجودة بهذه المنطقة بيد الأتراك معفية من ضرائب.

Emerit : Les tribus privilégiées, p.41

إن أعضاء حكومة الباي كانوا يسيطرون على معظم العزال و أراضي الدولة بساحل سكيكدة.

Féraud (Ch.) : Histoire de Philippeville, p.52
5. Luis Rin : Le royaume d'Alger sous le dernier Dey en 1830, Alger, Adolphe Jourdain éditeur, Alger, 1898, R.A., 1898, p.131
6. ACC PV 283 : (Zmoul), pp.9-11

النزر القليل"[1].

كما كانت هذه القبيلة تقوم بحراسة الممرّات الجبلية لنواحي باتنة وتعمل ليبقى طريق بسكرة مفتوحاً أمام تحركات الحاميات العثمانية، وتشرف عائلة بن سديرة على مراقبة كتلة بلزمة التي تراقب السفوح الشمالية للأوراس، أمّا الجهات الغربية للأوراس فهناك مخزن بن دايخة الذي يقوم بمراقبة القبائل القوية لأولاد سلطان الجبلية[2].

وبذلك تشكل هذه القبائل المقيمة على أراضي العزل حزاماً جغرافياً وأمنياً للبايلك من الناحية الجنوبية. كما كانت تمثل قبيلة قرفة الحدود الفعلية والحزام الجغرافي من الناحية الشرقية، وهي قيادة مخزنية تشكل نهاية النطاق الإداري للبايلك، تدير دائرة مخزنية عدد فرسانها 200 فارس[3]، وهي حزام أمني للبايلك من الخارج، كما ثبّت البايلك بالناحية الشرقية دواير الزناتية على أراضي عزلية اقتطعت من أراضي قرفة كانت مكلفة بالأمن ومراقبة المراكز المالية، فهي شريط حماية من الداخل، وعدد فرسان قبيلة هذه الدواير يقارب 1000 خيال[4].

كما كانت تمنح هذه الأراضي للأعيان وكبار موظفي البايلك. فبوزيان العلمي الذي تولّى منصب آغا الدايرة تحصّل على عزل أخذ تسميته ببلاد بوزيان، وسي بونوارة تحصّل على بلاد أخذت تسميته ببلاد بونوارة. بلد بوسطانجي أطلق عليهم نفس الاسم الكرغلي.

منحت عين حجر، طالة عامر، شال الفتنة، عين لقبال، هنشير الباي إلى سي بلبجاوي قايد الدار من طرف الحاج أحمد باي فكانت أراضي هذا العزل مقتطعة من أراضي عامر الشراقة[5].

لقد كانت مؤسسات المخزن والقيادة والعزل تمثل الأعمدة التي يرتكز عليها النظام البايلكي كبعد جغرافي وإداري وجيوستراتيجي مؤمن للبايلك وعازل للقبائل المستقلة وشبه المستقلة.

1. AMGH 228 : Op. Cit., p.15

2. سعيدوني، المرجع السابق، ص271

3. Luis Rin : Op. Cit., RA 1899, p.132
4. AMG H 228 : p.6
5. ACC PV 14 : p.22 et suivantes.

3. التحولات التي طرأت على المؤسسات البايلكية في عهد الماريشال فالي

في هذا الاتجاه نفسّر القرار الذي اتخذه الماريشال فالي الذي حّول بموجبه أراضي البايلك المحيطة بعاصمة القيادة إلى فرع من الموارد العامّة، هادفا من وراء الاستيلاء على هذه المؤسسة منح فرنسا إمكانية تأسيس مستعمرات استيطانية للمهاجرين الأوروبيين.

كما مسّ هذا القرار أراضي العزل التي كانت في العهد العثماني تستقر عليها قبائل الزمول والدواير، بذلك جرّد هذه القبائل من القاعدة الأساسية التي كانت تعتمد عليها وهي الأرض. وأصدر قرارا آخر أعاد بموجبه تشكيل المخزن، ليس على الطريقة العثمانية وإنّما إنشاء قوات مساعدة خارج القبيلة المخزنية النائية عن التنظيم الفرنسي.

كان الأمر عند فالي لا يتعلق بقبائل المخزن التقليدية بقدر ما يتعلّق باستثمار القيمة الحربية لأولئك الفرسان الذين ينتمون إلى القبيلة، غير أن إدماجهم تمّ عن طريق التّعاقد الحرّ مقابل مرتب يومي مع الاحتفاظ بأسلحتهم وهياكلهم التقليدية خارج الجيوش الفرنسية، وضُمَّت بصفتها قوات مساعدة مثلما كان الشأن في السابق في الصبايحية أو الخيّالة، أو قوات احتياطية في الصبايحية الإضافيين.

وبذلك استعملت هذه القوة من الفرسان قوة مساعدة للجيش الفرنسي وشريطا مؤمنا للاستيطان، كما مس القرار كتائب القبائل، حيث كان هناك بعض القياد برتبة شيوخ أقل شأناً من شيوخ القبيلة المستقلة مثل شيخ قصر الطير، وشيخ الأوراس، وشيخ بلّزمة، وشيخ الحراكتة يمارسون صلاحياتهم بمساعدة فرسان من القبيلة معروفون بالمزارقية فجُرّد هؤلاء الشيوخ من قوتهم وضُمت قواتاً مساعدة للجيش الفرنسي لإضعاف رؤساء الأهالي المحيطين بعاصمة القيادة.

وهكذا تمحور الهدف الاستراتيجي لمشروع الماريشال فالي حول نقطتين أساسيتين استقرّت عليهما جميع المشاريع الاستعمارية اللاحقة: تفكيك القبيلة وإضعاف رؤساء الأهالي.

رابعاً- البعد الاقتصادي والمالي في مشروع الماريشال فالي

إضافة للبعدين الإداري والجغرافي فقد كان لمشروع فالي في بايلك قسنطينة أبعاد اقتصادية هامة تخدم كلها مصلحة الاستيطان الفرنسي في أجود الأراضي البايليكية أو ما كان يعرف بأراضي العزل التي انتزعت من مالكيها لتمنح مجانا أو بأسعار رمزية للوافدين الجدد.

1. مشروع فالي لتوطين المعمّرين بأراضي العزل البايلكية

لعبت الدولة الفرنسية دوراً أساسياً في إقرار وسير النظام الاستعماري، فقد أشرفت على التشريع لانتزاع الأراضي من أصحابها التقليديين وعلى توزيعها على الأوروبيين، ولتحقيق هذا المشروع عملت على افتكاك الأراضي من القبيلة عسفا، بينما تنازلت عنها للأوربيين بسهولة قصوى، فأرض شاسعة مساحتها 600 هكتار مثلاً تم التنازل عنها لمضارب واحد ليست لديه الأموال اللازمة والقصد من فلاحتها.

وهكذا فإنّ الشروط المتنازل بموجبها عن الأراضي لم يحدث الالتزام بها بل بقيت الأرض بوراً وغير مستغلّة في الرّعي، فقبل العهد الفرنسي كان تبوير الأراضي إراحة لها وتجدّد خصوبتها باستغلالها في الرّعي، وبالتالي نلاحظ أنّ الفرنسيين في عهد فالي كسروا الحلقة الفلاحية المكوّنة تسلسلا طبيعيا من: زراعة الأرض –إراحتها– تخصيصها الرّعي لموسم أو أكثر، من خلال منع المعمّرين والمضاربين الأهالي من رعي الأرض المبوّرة من طرفهم، الأمر الذي شكّل عائقا قويا أمام نجاح مشروع الأرض الفرنسي من حيث نقلها مثل الأهالي من العهد العثماني إلى العهد الفرنسي.

كانت الأرض في العهد العثماني تتكون من عدة أنواع:

أ. أراضي العرش

أو الملكية العامة للقبيلة، هذه الأراضي مشاعة بين أفراد القبيلة، غير قابلة للتصرف فيها بأي شكل من الأشكال كالبيع والهبة وغير ذلك[1]؛ أي لا يحق لشيخ القبيلة انتزاعها من

1. العيد مسعود: المجتمع الجزائري في العهد العثماني، ص205

أصحابها إلا في حالة تخلي الأسرة أو هجرتها أو انقراض الذكور من أعضائها، وفي هذه الحالة يعاد توزيع قطعة الأرض على أبناء نفس العائلة[1].

يمتاز الإقليم المستغل من القبيلة بسعته وتخصيص معظم مساحته للرعي، يدخل ضمن هذا النوع من الأراضي معظم أراضي قبائل الشرق الجزائري[2]، فإقليم القبيلة محدود ومقسّم فقط بين أبنائها الأمر الذي يشكّل حق القبيلة على إقليمها المستغلّ بالكيفيات التالية:

- جزء من الأراضي ملكية تابعة للعائلات الكبيرة لا يمكن تحويله إلى ملكية جماعية.
- الأراضي المتروكة للاستراحة بغرض الرعي وتجديد الخصوبة والغابات لا تكون إلاّ في حالة ملكية جماعية.
- الأراضي المزروعة من قبل الفرقة التابعة للقبيلة ملكية خاصة بها حتى الحصاد.

هذه الحالات الثلاث من الملكية الجماعية معترف بها للقبيلة بالتّقادم، كما تعترف بها الحكومة والقبائل المجاورة على حدّ سواء[3].

ب. أراضي الملك

كانت منتشرة في المناطق ذات الكثافة العالية مثل جبال القبائل والمناطق ذات الكثافة المتوسطة مثل فحوص المدن[4]، وأساس الملكية الخاصة قوامه التصرّف فيها بالبيع والشّراء، على أنّ الريف عرف الملكيات الكبيرة الخاصة، تتركّز بالخصوص في أيدي الأرستقراطية من أبناء الأتراك والكراغلة وشيوخ العشائر الكبيرة[5].

وما ميّز هذا النوع من الأراضي عن أراضي العرش هو سياجات تفصل بينها وبين الملكيات الأخرى، يملك أصحابها أحياناً حججاً مكتوبة تثبت ملكياتهم، وهو غير الشائع بالبايلك أيام العثمانيين، فإن الشهرة كانت كافية للشهادة على حق الملكية بالحيازة المتواصلة للأرض، وبالتالي لا يجرؤ أحد على التشكيك في صحة تلك الملكيات غير الموثّقة كتابيا[6].

1. Nouschi : Op. Cit., p.96
2. Ibid., p.96
3. Eugène Daumas : Mœurs et coutumes de l’Algérie, Sindbad, p.34
4. إيف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ص187-191
5. العيد مسعود: المرجع السابق، ص203
6. Nouschi : Op. Cit., p.54

ج. أراضي البايلك

لهذا النوع من الأراضي مصدران من حيث الأصل:

– عبارة عن الأراضي المصادرة والمبتورة العقب، أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها لامتناعهم عن تسديد الضرائب أو عصيانهم لأوامر القيادة[1].

– أو التي يملكها البايات وأسرهم، أو ما يطلق عليها بأراضي الفحص.

نلاحظ أنّ قسماً كبيراً من الأراضي المحيطة بقسنطينة اختيرت لإقامة البايات ومقراً لبايلك الشرق يطلق عليها مصطلح "ملك البايلك"، متأتيةً عن طريق الشّراء، منها مثلاً الباي بوحنك (1159هـ-1747م)؛ الذي تخلّت له أسرة بن جلول عن ممتلكاتها في شعبة الرصاص تعويضاً عن دين[2]، وكان صالح باي يملك أخصب الأراضي منها سيدي محمد الغراب، وعجلات وساقية الروم وغيرها[3]، وخاصة آخرهم الحاج أحمد باي (1826-1837) الذي ارتكز على قوات محلية أكثر من الأوجاق[4].

د. أراضي الوقف

كان قسم كبير من التراث العقاري بين أيدي الفئة القائمة على الشؤون الدينية من حيث الانتفاع والاستغلال تسيّر من قبل شخصية معنوية ذات تنظيم شرعي.

يتأسّس الوقف بواسطة عقد يكرّس ويخصّص شخص ما شيئاً يملكه لصالح شخصية معنوية أخرى (وجه الوقف) تتمتع به، ولكن دون أن تملك الحق في التصرف في هذا الشيء بالبيع والمبادلة أو تحويل الوقف.

كانت مؤسسات الأوقاف تدار منفصلة ومستقلة من قبل وكيل (ناظر) يعيّنه الواقف بموافقة القاضي والعدول، ومن أجله تم تكليفه ليتلقى المداخيل عن الأملاك العقارية وينفقها في الأوجه المحدّدة بوثيقة الوقف.

تتقسم أراضي الحبوس إلى نوعين: وقف خاص، ووقف عام.

---

1. Acte du troisième congrès de l'histoire et de la colonisation du Maghreb : Oran, 26, 27 novembre 1983, Tome 1, Université d'Oran, p.21
2. Vayssettes : Op. Cit., pp.167-168
3. Mercier : Op. Cit., p.298
4. Abdeljalil Temimi : Le Beylik de Constantine, Op. Cit., pp.60-61

– **الوقف الخاص:** يؤول في حالة انقراض وجه الوقف إلى المؤسسات الخيرية التي تشرف على أعمال البر لإعادة توجيهه في وجه آخر وليس للعقب إن وجد إلاّ الإشراف ما لم يتناقض مع وجه الوقف.

– **الوقف العام:** يعود ريعه على المساجد والزوايا أو على العائلات المرابطية وغيرها، فقد كانت الأسر المرابطية تستأثر بالتدريج وبمضي الزمن بريع الأراضي الموقوفة عليها.

كانت أكثر الأراضي الوقفية توجّه إلى المساجد والزوايا بصورة خاصة، فقد قدّرها الفرنسيون بعد احتلال الجزائر عام 1830 بأكثر من سبعة ملايين هكتار بما في ذلك المباني والممتلكات المنقولة كالماشية وغيرها، والوقف معفى من الضريبة.

كانت إدارة الأوقاف تختلف حسب الجهة التي أوقفت عليها تلك الأراضي، فأراضي الزوايا مثلت الكثرة من الأراضي الموقوفة، حيث يديرها وكلاء يعيّنهم شيوخ الزوايا، أما الأراضي الموقوفة على المساجد فقد كانت تتقاسمها إدارتان يعيّن أفرادها من المذهبين المالكي والحنفي بحسب الجهة الموقوف عليها تتولى إدارة شؤون المساجد التابعة لها، فيشرف وكيل أعلى على الأملاك الموقوفة على المساجد التي تتبع دائرة المذهب الذي ينتمي إليه، كما كان لأوقاف كل مسجد ناظر يتبع الباي مباشرة.

وقد قامت سلطات الاحتلال بعد استيلائها على الجزائر بوضع يدها على أملاك البايلك ومن خلالها أملاك الوقف، والجدير بالملاحظة أن الأراضي بجميع أنواعها في إقليم قسنطينة في عهد الماريشال فالي لم يحدث بها أي تغيير باستثناء عنابة وضواحيها القريبة التي ظلت بيد أصحابها من القبائل حتى عام 1841[1].

2. الضرائب

أ. أسس الضريبة بين العهدين البايلكي العثماني والفرنسي من منظور فالي

من العسير ترتيب الضرائب التي كان البايلك يستخلصها من السكان اعتباراً من شدّة تنوّعها، والحقيقة أنها كانت تمثّل تراكماً من أنواع العائدات حُدّدت على مر السنين، وهي متنوعة بتنوّع إطار الذين يدفعونها من الجيش والقبيلة وأصحاب الحرف والوظائف. والملاحظ أن مجموع المحصّل عليه من الضرائب ظلّ يتغيّر باستمرار، ومحلّ مراجعة كلّما

1. André Nouschi : Op. Cit., p.174

تغيّرت موازين القوة بين السّلطة والرعيّة، غير أن الضعيف والأكثر خضوعاً هو الذي يدفع أكثر.

قام حكم البايلك على الولاء والالتزام بدفع الضريبة مع ترك امتيازات القبيلة وعاداتها ضمانا لبقاء ذلك الالتزام[1]، لذلك فالضريبة هي حجر الزاوية في مفهومية البايلك؛ حيث أنّ الضرائب المقدّمة مباشرةً لحكومة الباي تدلّ على الخضوع اللامشروط، وامتناع القبائل عن دفعها يعتبر عصياناً وإعلاناً للثورة[2]، ومن هنا كان البايلك يعمد إلى مركزية الضرائب.

إنّ الضرائب المتمثلة في الدنوش الكبير والصغير توضّح هذه القاعدة، كما توضّح علاقة البايلك بالقبائل، وقد عمل فالي على تكريس هذا المبدأ في إخضاع القبائل إدراكا منه لأهميته؛ حيث يقول: "... إن اشتراط الضريبة هو العلاقة الحقيقية التي تظهر من خلالها السيادة الفرنسية...."[3].

ولم يخرج فالي عن النظام المالي السابق الذي تأسّس عليه نظام البايلك، يقول: "... إن الأمر هنا لا يتعلق بنظام مقنّن لجباية الضريبة ولا باستيراد نظام المحاسبة الفرنسية بل يجب استعارة الأشكال البسيطة المعمول بها في جمع الضريبة، والسماح للقادة باستعمال الوسائل المتعارف عليها... يكفي الإدارة الفرنسية الاعتراف بالشيخ وحده مسؤولا عن الضريبة، ولا تتدخل السلطات الفرنسية إلا حسب قانون البلاد... فهذه الأفكار العامّة نابعة من سلطة الخبرة، فقد أثبتت فعاليتها عند القوى الأوروبية لدى احتلالها البلاد الإسلامية..."[4]، ويضيف:"... لا يمكننا أن نفكر في إعادة بناء مجتمع يعيش على تقاليد ضاربة جذورها في أعماق التاريخ، فيجب أن نقبلها والاستفادة منها من أجل قضيتنا..."[5].

وبذلك لم يدخل فالي أيّ تعديل في النظام المالي الفرنسي المعدّ للجزائر المعتمد في النظام البايلكي العثماني ضمانا لخضوع تلك القبائل التي كانت لا تثق إلا في شيوخها بواسطة جعلها موردا ماليا مستهدفا الخضوع والضريبة بنفس القدر على خلاف العثمانيين.

وبالتالي لم يكن فالي يستطيع الحصول على شيء دون وساطة أولئك الشيوخ، وبخاصة أن المشروع الاستعماري متلاحم مع الاحتياج المالي الفرنسي بفرنسا فضلا عن

1. Boyer : La vie quotidienne, Op. Cit., pp.100, 101
2. Tal Shuval : La ville d'Alger, Op. Cit., p.79 et suivantes
3. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : le 10 octobre 1838 E145
4. Ibid.
5. C. A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, le 27 Décembre 1837 E140

أنّ الجزائر أضحت عبئا متعاظما على الميزانية الفرنسية كما سبق توضيحه بالإحصائيات، فالحل الأمثل في نظر فالي تمثّل في الإبقاء على النظام المالي القديم، يقول فالي: "... وهكذا فإن اشتراط الضريبة هو العلامة الحقيقية التي تظهر من خلالها السيادة الفرنسية التي تتطلّبها السياسة تفيد العمل العسكري بتوفير قوات مساعدة دون كثير مصاريف، كما تفيد الإدارة بالمؤن التي توفّرها وتساعد على ترعرع وازدهار القوة الفرنسية بدون تكاليف تذكر..."[1].

وبعد احتلال مدينة قسنطينة، عُيّن حمودة بن لفقون حاكماً على أهالي إقليم قسنطينة وأسند إليه -إلى جانب المهامّ الأخرى- مهمّة استخلاص الضرائب من أهالي الإقليم مثلما كان الشأن في العهد البايلكي، فطبّق حمودة النظام الذي كان سائداً في العهد الأخير من الحكم البايلكي بإقليم الشرق، وحتى العوائد والضرائب الإضافية التي كانت تستخلص لصالح الباي كان يلزم القبائل بدفعها[2].

وقد قام الماريشال فالي خلال تنظيمه للإدارة بمرسوم 30 سبتمبر 1838 بعد عام من احتلال قسنطينة بإنشاء مجلس يتألف من الخلفوات وشيوخ القبائل يرأسه القائد العسكري للمقاطعة، وأما مجلس الإدارة فقد كان مكلفا بمراقبة واستخلاص الضرائب، وفي هذا الصدد يورد العنتري أن حمودة شرع في تعيين القياد والشيوخ على قبائل الإقليم لاستخلاص الضرائب كما كان الشأن في عهد الأتراك[3].

كما لم يدخل فالي أي تغيير على الضّرائب التي كانت سائدة في عهد الحاج أحمد باي، وإنّ أهم الشروط التي حددها فالي بعد تنصيب القياد والشيوخ أن يتعهدوا بجمع الضريبة ودفعها للإدارة الفرنسية، وأن الرسوم لا تتعدى الرسوم التي كانت تدفعها القبائل للحاج أحمد.

يقول فالي: "... على رؤساء الأهالي والعشائر الموالين لفرنسا أن يتعهّدوا بجمع الضريبة ودفعها للإدارة الفرنسية، أمّا الرسوم فيجب ألا تتعدى الرسوم التي كان يدفعها الأهالي في عهد الحاج أحمد باي..."[4]. لذلك لم يدخل فالي أيّ تعديل في نظام الضرائب

1. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, le 27 Décembre 1837, E140
2. Ernest Mercier : Les idées et les actes du Maréchal Valée, Op. Cit., p.33 et suivantes.
3. محمد الصالح العنتري: فريدة مؤنسة، المصدر السابق، ص ص144، 146
4. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, le 27 Décembre 1837, E140

وأدواته وأنواع الضريبة التي كانت سائدة في عهد الحاج أحمد، علما أنّ الضرائب في عهد الحاج أحمد باي فرضت على الأراضي والمواشي في المقام الأول، والمكوس والرسوم على مختلف النشاطات الحرفية والجمركية في المقام الثاني.

ب. الرسوم على الأراضي

إن رسوم الجمارك من الواردات والصادرات قد حددت بالنسبة للأولى بـ 5%، وبالنسبة للثانية بـ 2%.

*** ضرائب الأراضي**

- ضريبة الحكر والعشور

ضريبة فرضت على الأراضي التي اقتطعت من أراضي القبائل وضمّت إلى أملاك البايلك، ويمثّل الحكر بالنسبة للفلاحين ثمناً للأراضي التي تمّ التنازل عنها للفلاحين ليستغلوها في الزراعة والرّعي في غالب الأحيان[1]، على أن يدفع هؤلاء مقابل استغلالها الحكر والعشور، وهذا النوع من الأراضي البايلكية كان يطلق عليه "أراضي العزل". وكانت هذه الأراضي تمنح لكبار موظفي البايلك ورجال المخزن والأعيان، وتختلف الضريبة لنظام أراضي العزل باختلاف الفئة التي تستغلها وباختلاف المناطق التي تجبى منها.

فبالنسبة لكبار موظفي البايلك نجد أن 14 عزلا التّابعة للبايلك والتي تشكل جزءاً من قيادة أولاد داود المخزنية من قبيلة سلاوة الخرارب، وضع على رأسها شيوخ يتبعون تارة لقايد وتارة لباش سراج وتارة لباش مكاحلي. فعدا الخدمة العسكرية التي هم مجبرون عليها؛ فإن كل الأهالي المستقرين على هذه الأعزال لاستغلالها يدفعون ضريبة سنوية وهي 8 فرنك و95 سنتيم كحكر، وصاعاً من القمح وصاعاً من الشعير وشبكة من التبن على كل جابدة (10 هكتارات)[2].

كما أنّ هناك ستة أعزال من قيادة أولاد داود كانت تطبق عليها ضريبة الجبري، وكانت تمنح للأعيان (الجوابر) على أن يلتزموا بدفع ضريبة تعرف بالجبري وهي ضريبة

---

1. عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، ط1، 1981، ص44

2. Maguelonne (J) : Monographie géographique et historique de la tribu de Sellaoua Kherareb, Op. Cit., p.154

عينية سنوية: أراضي عزل بلاد القشي، مقصبة، بن بوخناسة، وبلاد بن غضبان وبلاد بلبجاوي تدفع كل واحدة منها 25 صاعاً من القمح و25 صاعاً من الشعير كحكر.

وبلاد عزل بن زمولي خضعت بدورها لضريبة الجبري حيث كانت تدفع 6 صاعات من القمح و6 من الشعير[1]، هذا بالنسبة لقبيلة الخرارب سلاوة، وكما أشرنا فإن الضرائب تختلف باختلاف المناطق التي تجبى منها.

وأعيان سكان قبيلة عامر شراقة، كانوا يدفعون في كل سداسي 500 فرنك كحكر، بالإضافة إلى صاع من القمح وصاع من الشعير وشبكة من التبن على كل جابدة محروثة[2]. أما أولاد يعقوب وأولاد عنان وأولاد عجز من قبيلة البرانية الذين استقروا على أراضي العزل والذين شكّلوا فرسان قايد الزمالة فقد كانوا معفيين من الضرائب[3].

وهناك صنف آخر من أراضي العزل هو عزيب الغريب الذي كان تمنح هذه الأراضي للقبائل التي تتكفّل برعاية قطعان البايلك، ويطلق عليها ضريبة البقراج، ولا تدفع قبائل البقراج من الضرائب سوى 10/1 أي صاع من القمح[4] وصاع من الشعير على الجابدة الواحدة كعشور والحكر 10 ريالات.

وأخيراً القيادات المخزنية التي كان يطبق عليها نظام الحكر والعشور مثل قبيلة ميلة، قبيلة أولاد عبد النّور، والتلاغمة والبرانية، وعامر شراقة، وساحل سكيكدة التي استقرت على أراضي العزل فكانت الضرائب التي تجبى منها تختلف باختلاف نظام الأرض وباختلاف المناطق التي تجبى منها.

قام الحاج أحمد باي بعد توليته باياً على إقليم الشرق سنة 1826 بتوحيد هذه الضرائب، فبالنسبة للحكر حدّده بما يعادل 23,85 فرنك لكل زويجة (10 هكتارات)[5]، أمّا العشور؛ وهي ضريبة على الحبوب، فقدّرها بـ 25/1 من المحصول، فعلى كل جابدة دفع صاع من القمح وصاع من الشعير 13 بوجو وربع إضافة إلى ضريبة التبن[6]. أمّا ضريبة الجبري فحددت بـ 12 صاع ونصف من القمح و12 صاع ونصف من الشعير إضافة إلى

1. Maguellonne : Op. Cit., p.154
2. ACC PV 14 : p.22 et suivantes.
3. ACC PV 93 : p.23
4. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي، ص94
5. AMG : H 228 : pp.3, 4
6. Ibid. p.9

ضريبة التبن[1]، وقد فرضت ضريبة العشور على أراضي الملك والعرش.

– الغرامة:

كانت تفرض على المواشي بالنسبة للقبائل التي تعتمد في حياتها أساساً على تربية المواشي مثل قبيلة النمامشة التي تقدم للبايلك 300 رأس من الغنم أو ما يعادلها نقداً، وقد دفع أهالي قبيلة قرفة للبايلك الضريبة السنوية كغرامة؛ بحيث تم التسديد على ثلاث دفعات: الأولى في الشتاء وتعرف باسم الشتوية قدّرت بـ 26000 فرنك، والثانية في الربيع وتعرف باسم الربيعية بلغت 12500 فرنك، والثالثة في الصيف وتعرف باسم الصيفية قدّرت بـ 27500 فرنك[2].

ويمكن أن نقدم قبيلة الحراكتة نموذجاً لهذه الضرائب، فقد كانت تدفع غرامة قدرها 15000 فرنك، وتقدم كل ربيع 1000 رأس من الغنم، وتدفع كحكر 900 بوجو مقابل الأراضي التي تزرعها، ويدفع شيوخها كحقوق تعيين في الصيف 2000 بسيطة (5000 فرنك) وفي الشتاء والربيع 800 بوجو ويقبض القايد من القبيلة الفراح وضيفته[3].

– اللزمة:

كانت تفرض على سكان المناطق النائية كسكان جبال القبائل وسكان الصحراء مقابل السماح لهم بالتردد على الأسواق لشراء الحبوب واستبدالها بمنتوجاتهم، فالقبائل الرحّل التي تأتي لرعي قطعانها في التلّ كانت تقدم للبايلك كمية كبيرة من الزرابي والحياك والخرفان وعددا من العبيد من بلاد السودان علامة على التبعية، وقد حدّدها نوشي حسب إحصاء سنة 1840 بالنسبة لبايلك الشرق كما يلي[4]:

العشور: 400000 فرنك الحكر: 36000 فرنك إلى 72000 فرنك

الغرامة: 600000 فرنك اللزمة: 3000 فرنك

*** علاقة السلطة الفرنسية الضرائبية بالقبائل وفق مفهوم فالي البايلكي**

كانت الضريبة هي التي تحدد علاقة السلطة الفرنسية بالقبائل كما كانت العادة حسب التقسيم الجغرافي الجديد.

1. AMG : H 228, p.4
2. Maguellonne : Op. Cit., p.155
3. AMG : H 228 : p.28
4. Nouschi : Enquête, Op. Cit., p.109

فبالنسبة للمنطقتين الأولى والثانية خلال حكم أحمد باي عيّن قايدان لتحصيل العشور، وكانا معروفين بقايد الشرق وقايد الغرب. ينتقل هذين القايدين إلى مضارب القبائل لمعاينة المحاصيل وتقديرها بالتقريب؛ وهي عملية تفتيشية تبدأ في فصل الحصاد.

وكانت عملية نقل الحبوب المحصلة من العشور موكلة إلى مزارعي البايلك، ويأخذ القياد واحد بوجو عن كل ملكية، و2 بوجو على كل زويجة مزروعة، ويصرف المبلغان المقبوضان لصالح الصبايحية التي تصحب القايدين في مهمتهما المذكورة، كما يستفيد القايدين من الباقي ويسلم القايدان محصولهما إلى الآغا، وعدا الحكر والعشور فإن البايلك يأخذ ضريبة التبن التي كان المزارعون يحملونها إلى مدينة قسنطينة[1]، وهناك قايد ثالث يسمى قايد عزل البايلك مكلف بإدارة ممتلكات البايلك.

يقول فالي: "... هذا التنظيم للجباية يتماشى وتقاليد البلاد... فجزء من الجباية يبقى لرئيس العشيرة المسؤول الأول عن الجباية، وجزء مخصص لدفع رواتب الصبايحية المساعدين... لا يمكننا هدم هذه العادة فهي الرابطة الوحيدة التي تبقي الأعيان مرتبطين بقضيتنا"[2]. ومن الجباية المذكورة فالقايد المكلف بالجباية يحتفظ:

- بربع من الحبوب.
- بنصف من الحكر.

والباقي يدفع إلى خزينة الدولة وينقل من طرف العشائر إلى قسنطينة[3].

وبشأن تكليف القياد وشيوخ القبيلة بجمع الضّرائب يقول فالي: "أما بالنسبة للسلطة الفرنسية فإن استلام الضرائب تتولاه طوابير من الصبايحية النظاميين، والذين على رؤساء العرب أن يقدّموا لهم الحساب الأول لجبايتهم، وعن طريق الصبايحية المنتدبين رسمياً لهذه المهمة يعرف القادة العسكريون ما تمّت جبايته والصعوبات التي واجهتهم[4]... وهذا النظام الذي كان معتمداً في عهد الحاج أحمد باي، يقول فالي، هو نظام بسيط يتناسب مع عادات العرب لذا أمرت بمواصلة اتّباعه..."[5].

1. AMG : H 226
2. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris, le 27 Décembre 1837, E140
3. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 27 janvier 1838, E 134
4. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : 27 décembre 1837, E140
5. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : Alger, 10 mars 1838, E141

أما بالنسبة للمنطقة الثالثة التي استقرت عليها القبائل شبه المستقلة فقد قبل هؤلاء الشيوخ التبعية للبايلك على أساس جباية الضرائب من القبائل المتواجدة بأقاليمهم المنحصرة في الاستفادة من عشر الضريبة، فقد أبقى فالي على استقلالية أولئك الشيوخ محافظا على وضعهم السّابق، مكلّفين قبل كل شيء بجباية الضرائب،

أمّا الخلفاء الذين كانوا شيوخاً على هذه القبائل فالشرط الأكثر أهمية حسب الرسوم هو دفع الضريبة، فالمادة الخامسة من المرسوم تفرض على الخليفيات إلزامية دفع العشور والحكر لحساب فرنسا، يقول فالي: "... يجب عليهم إدخال إجمالي العشور والاشتراك من التّبن داخل المخازن المكوّن من ثلثي الحكر الذي يدفع نقداً يجب أن يصب في الخزينة، وثلث يترك للخليفيات... وعن طريق هذا التخلي لا يحصلون على أيّ حقّ في أيّ معاملة بحيث يتدبّرون كل نفقات إدارتهم...". وهكذا أصبح القياد والشيوخ الكبار يتقاضون مرتباتهم من رعاياهم.

إنّ أهم الشروط التي حدّدها فالي بعد تنصيب القياد لممارسة السلطة على الشيوخ أن يتعهّدوا بجمع الضريبة ودفعها للإدارة الفرنسية، ويجب أن لا تتعدّى الرسوم المقدار الذي كانت تدفعه القبائل للحاج أحمد باي[1]، وأنّ العرب لا يدفعون سوى الحكر والعشور، وهذه الضريبة حدّدها فالي كما يلي:

المادة الأولى من قانون القيادة تنصّ على أنه: "لا يجوز للقايد أن يجبي من السكان إلاّ العشر المتعارف عليه والمتمثل في مقياس عنّابة على كلّ زوج من الثيران إضافة إلى الحق المسمّى الحكر؛ وهو عبارة عن 26 فرنكا و40 سنتيما عن كل زوج من الثيران.

المادة الثانية: "القايد المكلف بجباية الضريبة يحتفظ بـ:

1. ربع الحبوب.
2. نصف الحكر.

والباقي لفرنسا"[2].

يمكن أن تستخلص الضرائب المحصّلة من الحكر والعشور، فقد كانت أملاك البايلك تتكوّن من 114 عزل مكراة من قبل قايد الدار وعائداتها 40000 فرنك و2500 حمولة قمح

1. Mercier : Les idées et les actes, Op. Cit., p.35 et suivantes
2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 27 janvier 1838, E134

ونفس الكمية من الحنطة، وقد خصّص 104 عزل للجباري، وكان على عزل جابدة جباري دفع 12 حمولة من القمح ونفس الكمية من الحنطة، فقد وصل عدد الجابدة جباري المستقلة في الإقليم إلى 225 جابدة جباري، وكان على كل جابدة جباري دفع 2 بوجو لقايد الدار.

أما عائدات الجباري في الإجمال فقد كانت 2812 حمولة ونصف من القمح ونفس الكمية من الحنطة في حين وصلت كمية القش (التبن) الإجمالية على كل الإقليم إلى 10000 حمولة (والحمولة تزن 50 كغ تقريباً).

أما حقوق التعيين فقد وصلت إلى 20000 فرنك، و أمّا كمية الجابدة المستقلة في كل أنحاء الإقليم فقد كان عليها دفع الحكر والعشور المقدّر ما بين 10000 و25 ألف فرنك عن كلّ جابدة تقريباً، ساهمت في هذا الاستغلال 150 قبيلة، وقد بلغت ضرائب الحبوب الصادرة عن العشور المجموع من القبائل والملكيات الخاصة والجباري 20000 حمولة من القمح ونفس الكمية من الشعير[1].

نلاحظ أنّ فالي قد ركّز على الضرائب عنصرا أساسيا في نظام الحكم الفرنسي وفق المفهوم البايلكي وبعده الاقتصادي، إذ قام بإحصاء وجرد كل القبائل التابعة لبايلك قسنطينة وتحديد القيمة الضرائبية لكل واحدة منها مثلما جاء به تقرير "نيال" (Niel) (1839 حيث بلغ عدد القبائل 151 قبيلة التي كانت تدفع الحكر والعشور ولا تتعدى رسومها تلك التي كانت تدفعها في عهد الحاج أحمد باي.

ج. المكوس والرسوم على مختلف النشاطات الحرفية والجمركية

*** جمعيات الحِرَف:**

يقوم بإدارة حق الاستئمار عن كل صنف من الحرف أمين مكلّف بتحصيل رسم الاستئمار من أعضاء الحرفة الواحدة. تراوحت قيمة هذا الرسم ما بين نصف بوجو إلى بوجو واحد على كلّ ورشة وكلّ محلّ تجاري في كل شهر، ويقدم الأمناء تحصيلاتهم لقايد الدار.

إضافة إلى حق الاستئمار يدفع الأمناء للبايلك سنوياً المبالغ التالية:

1. AMG H 228: p.28

1. أمين الحدادين دفع 50 بوجو سنوياً.
2. أمين الصبّانين دفع سنوياً 50 بوجو، علاوة على ضريبة فوق العادة مقدارها 1440 بوجو سنوياً.
3. أمين البرادعية، وكان عليه الإعداد المجاني للبرادع الكافية لبغال البايلك، دفع سنوياً 50 بوجو.
4. أمين السراجين دفع 100 بوجو سنوياً.
5. أمين العطارين فرض عليه واجب مالي قدره 100 بوجو سنوياً.
6. أمين الدباغين كان عليه أن يدفع كل جلود الأغنام التي ذبحت مقابل 150 بوجو خلال ستة أشهر[1].

وحسب فيرو[2]، فإنّ أهمّ الاتّحادات المهنية التي كانت موجودة في قسنطينة غداة الاحتلال هي كالتالي:

- القشّابين: بائعو الملابس بجميع أنواعها.
- الفوَّاكة: بائعو الخضر والفواكه.
- الجلاّبين: بائعو الأنعام، حيث يأتون بها من كل مناطق البلاد.
- النجّارين: صانعو الصناديق بأنواعها والأبواب والنوافذ وكل أعمال النجارة، وكانوا يأتون بالخشب الذي يستعملونه من غابات الأوراس والقبائل، أما الأدوات التي يستخدمونها فتأتيهم من المعامل الأوروبية.
- الحدّادين: صانعو المحاريث والمناجل والفؤوس والمعازق والشكائم للخيول والبغال والرِّكاب.
- السفَّارين: حرفيو النّحاس الذين يصنعون الصينيات والأباريق والفناجين والقداح وكل الأدوات المستعملة لاحتواء السوائل.
- القزادرية: بائعو أدوات الزنك، من اليهود عموماً، يحترفون تشكيل الصفائح المعدنية وصناعة الفوانيس، والأباريق والأوعية.
- التشاقماقجية: صانعو الدروع ومصلحو الأسلحة، كما يصنعون سِريات القذائف التي

1. AMG : H 226 : p.5
2. Féraud : Les corporations de métiers à Constantine avant la conquête française, Revue africaine, n°16, année 1872, pp.452, 453

يضبطونها مع مدافع مستوردة من إيطاليا وإسبانيا وإنجلترا، يوجد صنف منفصل يدعى السرّارين يصنعون من الخشب مقابض البنادق والمسدسات وأغماد السيوف.

– السمَّارين: يصنعون حذوات الخيول والبغال والأحمرة، كما يعالجون الحيوانات المريضة بكيِّها.

– السرَّاجين: صانعو السروج والجبيرات والجعاب والهميانات وحقائب السفر والأحزمة لحمل المسدسات والتّماك (نوع من أحذية الفرسان) والمست (جوارب جلدية)، وتُحرج السروج بالذهب والفضة أو بالحرير على الجلد أو على قطع من القماش أو المخمل، وكان الجلد الأكثر طلباً يأتي من منطقة تافيلالت بالمغرب، أما خيوط الذهب والفضة والحرير المستعملة من طرف الترزي فقد كانت تأتي من مدينة الجزائر أو من تونس. تعتبر هذه الحرفة من أشرف الحرف؛ حيث لا يعاف أبناء العائلات الكبيرة مزاولتها.

– البرادعية: صانع البرادع ولوازمها المكمّلة من الجلد والحلفاء الخاصة بسريجات البغال والحمير.

– الخرَّازين: هم الحذاؤون صانعو أحذية الرجال، وهناك البشماقجية الذين يصنعون البشماق وهو نوع من النعال الملونة تلبسها النساء في البيوت والأفراح، وأخيراً الشبارلية الذين يصنعون أحذية النساء.

– الحوَّاكة: ممتهنو الحياكة التي كانت ذات رواجٍ كبير، حيث كانت النساء تغزلن الصوف، وينسج الرجال أقمشة لصنع سترات وسراويل وألبسة للشتاء.

– الخيَّاطة: يمتهنها خياطون يقومون بتفصيل كل أنواع الملابس سواء من القماش أو من الحرير أو من الصوف، كالسترات الخارجية والداخلية والقفاطين للرجال وللنساء، وغالبية ممتهني هذه الحرفة من اليهود.

– الحفَّافة: يقومون بكل أعمال الحلاقة، كما كانوا يقومون بالحجامة ويقتلعون الأسنان.

– الخرَّاطين: يمتهنون حرفة خراطة الخشب؛ حيث يصنعون أنوال النسيج، ومغازل الخيوط وإطارات الشرفات والنوافذ.

– الغرابلية: صانعو غرابيل الطحين والكسكس، وهي مهنة غير مربحة كثيرا، أهم المواد المستعملة في هذه الصناعة نبتة الأسل (أو السمَار)، جريد النخيل، الجلد، الحرير، وأنواع معيّنة من الأخشاب، وغيرها من المواد.

– الدبَّاغين: المهنة الأكثر ربحاً في قسنطينة، لأن كل الذين زاولوها اغتنوا، يقومون بدباغة جلود الأبقار والماعز والغنم. ويأتيهم قشر الدبغ من غابات الأوراس والقبائل[1].

*** أنواع المكوس والرّسوم:**

– قايد الباب (محصّل المكوس): كان مكس المدينة يصل إلى 20000 بوجو سنوياً في أواخر العهد العثمان بقسنطينة، يشرف على تحصيل على هذا الرسم قايد الباب، يحصل على حقوق نقدية وعينية على بيع السلع والبضائع التجارية التي تدخل المدينة، وقد أعفى القمح والحنطة والعسل والفحم من هذا الرّسم.

– الباش حمار: وهو قايد بغالي البايلك الذين يقومون بنقل السلع والبضائع، يدفع حق تعيينه ويقبض رسم (مكس) على كل بغل يدخل المدينة محمّلاً بالسّلع.

– قايد السوق: يتلقّى قايد السوق أو رئيس السوق رسما (مكس) على كل سلعة أو بضاعة تباع في أسواق المدن و شوارع حرفها[2].

هذا فضلا عن المكوس على السلع والمواشي في أسواق المدن مثل قسنطينة وعنابة، أو مكوس الأسواق الأسبوعية الريفية.

ولضمان دوام تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة المذكورة أعلاه فرض فالي رقابة على مصادرها مكلّفا القياد بضمان تحصيل ما يدخل ضمن إشرافهم من السلطات، فأنشأ مجلس إدارة المقاطعة تحت رئاسة القائد الأعلى الفرنسي ومن نائب المقتصد العسكري والحاكم الأهلي(حمّودة بن لفقون) والخليفات وقايد الدار، مكلّفاً إيّاه باستلام حسابات القياد، وتسجيل العملية الضريبية بكامل معلوماتها المالية على سجل خاص بالضريبة المقبوضة سواءً عيناً أو نقداً والمنابع التي كان يستعملها قديماً قائد المقاطعة (الباي).

وبشأن المؤونة والمواشي الناتجة عن الضريبة فقد كانت تسلّم من طرف القياد إلى الإدارة العسكرية التي تسلّم إيصالات ليقدّموها أمام المجلس، أما المال بالعملة يسلم من طرف القياد إلى الخزينة مقابل إيصالات ليقدمونها أمام المجلس البلدي المكوّن من الحاكم واثنين من أعيان المدينة، يرأسه القائد الأعلى للمقاطعة، وفي غيابه يرأسه المقتصد العسكري

---

1. حول الحرف والحرفيين في قسنطينة، أنظر: قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة ممن أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، إشراف محمد الهادي الشريف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1419هـ–1998م، (غير منشورة).

2. AMG H 226 : p.5 et suivantes

مكلّفاً بقبض الأموال الواردة من مداخيل المدينة والاطلاع على حسابات قايد الباب، والسجل المخصص لتسجيل المداخيل والمصاريف يوضع في صندوق بمفتاحين أحدهما يوضع بين يدي قايد الباب والآخر بين يدي المقتصد العسكري[1].

د. الرسوم المحصّلة على تقلّد الوظائف البايلكية وعلى المتعهّدين التجاريين

كانت تجارة إقليم قسنطينة قبل سنة 1830 متمفصلة مع مدينة الجزائر، ومنذ احتلال المدينة من طرف الفرنسيين تحوّلت بفعل الظروف الاستعمارية المستجدّة نحو تونس، وبعد تأكّد الاحتلال انكفأت داخل الإقليم فتمفصلت مع سكيكدة وعنابة، فقد كان باي قسنطينة يحتكر هذه التجارة، بحيث يشتري البضائع بأثمان منخفضة ويسوقها بضعف الأثمان المشترى بها، وقدّرت قيمة الصّادرات في عهد الحاج أحمد باي بخمسة ملايين بوجو، يعادل بوجو قسنطينة في ذلك الوقت 90 سنتيماً فرنسيا، و قبل سنة 1830 كان يعادل 1,80 فرنك فرنسي[2].

شكّلت المداخيل الضريبية من الرسوم الجمركية والضرائب المباشرة من البريد والسفن فقد قدرت سنة 1845 بـ 14 مليون[3]، وإلى جانب هذه الضرائب الرسمية كانت تفرض على القبائل أنواع من العوائد الملزمة لها:

- **ضيفة الدنّوش:** كان الباي يقدم هدايا للداي في كل ستة أشهر.
- **البشارة:** وتستخلص بمناسبة الأحداث السعيدة كتنصيب الباي في منصبه أو شيوخ القبائل.
- **المهر باشا:** وهي تمثل تقديم كل قبيلة عدداً من الخيول لنقل هدايا الدنّوش إلى العاصمة.
- **المقد:** وتتمثل في عدد من الخيول تفرض على القبائل لدار الباي وموظفيه[4].

استمر "الشيوخ الكبار والقياد في الحصول على حقوق العادة"[5]، بمعنى أن القبيلة تبقى تدفع حقوق الفرح والبشارة للقايد أو الشيخ التي تقدم في الأعياد

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 10 mars 1838, E141
2. AMGH 226 : p.1
3. Rozet et Carette : Op. Cit., p.326
4. AMGH 26 : Op. Cit.
5. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838

والحفلات الرسمية أو أثناء التعيين، كما تبقى تحافظ على حق السخرة أيام الحرث والزرع والحصاد[1].

وكان حمودة بن لفقون أثناء تنصيبه قايداً على قسنطينة يستخلص الضرائب الإضافية التي كانت تستخلص لصالح الباي أحمد ويلزم القبائل بدفعها، وهذه العوائد من الأسباب الرئيسية التي أدت بالصراع بينه وبين الجنرال نيغريي الذي عزله فالي من منصبه كحاكم لإقليم الشرق[2].

– **حق تعيين القياد وشيوخ القبائل (حق البرنوس):** وهي ضريبة يأخذها الباي من الموظفين مقابل تعيينهم، فقد كان يدفع شيوخ القبائل حقوق تعيين تتماشى وأهمية المسؤوليات المناطة لهم. فقياد الحراكتة والنمامشة وشيخ العرب كانت مهامهم في غاية الخطورة، وبالتالي كانت المبالغ المدفوعة للبايلك من قبلهم كحقوق تعيين أكثر مما يدفعها نظراؤهم من القياد والشيوخ، وتصل المبالغ المدفوعة كحقوق تعيين في مجملها إلى 110600 بوجو[3]، يقول فالي: "لقد أعفيت الخليفيات والقياد من دفع كل حق تنصيب (تولية)، واعتقدت أنه لكرامة فرنسا التخلي عن هذا العرف، وأرغمت فقط الخليفيات كدليل تبعية على منح الملك حصانا وسرجا..."[4].

وباستثناء حقوق التنصيب فقد ثبّت فالي العوائد المتعارف عليها:

– **البشارة:** تستخلص بمناسبة الأحداث السعيدة كتثبيت الباي أو القايد أو شيخ القبيلة في منصبه.

– **المشاير:** ضريبة تؤخذ على المشايخ ذوي الأهمية.

علاوة على ذلك ما تقدّمه بعض القبائل من سمن وعسل وحطب إلى الباي وكبار الموظفين، وقد كانت هذه الضرائب والعوائد تدفع عيناً ماعدا الحكر فيدفع نقداً.

بذلك لم يمس فالي هرمية سلطة المؤسسات البايلكية السابقة (خليفة، قايد، شيخ) التي اقتبست من نظام الحاج أحمد باي؛ والتي أوكلت لها في السابق جباية الضرائب؛ حيث

---

1. أنظر الدراسة التي قدمها د. فيلالي كمال في ما يخص العوائد وفاعليتها في ربط جهاز البايلك:
Filali Kamel : Le don épine, Op. Cit., p.23
2. Mercier : Les idées et les actes de Valée, Op. Cit., p.35 et suivantes
3. AMG H 226 : p.10
4. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838

احتفظ بوظائف هؤلاء الشيوخ كما كان في العهد السابق مكلفين قبل كل شيء بجباية الضرائب، وخلاصة القول أن سلطات الاحتلال وعلى رأسها الماريشال فالي لم تدخل أي تعديل في نظام الضرائب وأدواته التي كان يجرى بها في عهد الحاج أحمد باي.

خامساً- البعد الاجتماعي والسياسي في مشروع الماريشال فالي

في عهد الماريشال فالي حدثت جملة من التحوّلات في كلّ من البعد السلطوي والجغرافي والإداري والاقتصادي والمالي، فقد كان لفالي التصوّر البايلكي العثماني للبعد الاجتماعي–السياسي في حكم العثمانيين للجزائريين، وظّفه بشأن الأهالي حتى يستجيب لإقامة النظام المدني الفرنسي الجديد، اعتباراً من أن الجزائريين ظلوا على الدوام منذ بداية الحكم العثماني يحكمون بالوصاية من ممثليهم المباشرين الذين أخذوا صوراً وتسميات مختلفة: القبيلة وشيوخها، المشيخة وأنواعها.

1. توظيف فالي لنظام المشيخة العسكرية والمرابطية

نلاحظ من دراسة التوزيع الإقليمي لقبائل المنطقة الثالثة أنها مؤطّرة من الناحية الاجتماعية–السياسية داخليا بأسر وعائلات كبرى كالمقراني بمجانة، وأولاد بن عاشور بفرجيوة إلى غير ذلك من الأسر التي كان يتوارث أفرادها منصب شيخ منذ العهد الحفصي حلقات وصل بين رعاياهم والسلطات الإقليمية الجهوية ضمانا للطاعة والولاء[1].

وحسب ابن المبارك فإن العثمانيين في بداية استيلائهم على إقليم قسنطينة 1572 عملوا على الإبقاء على المشيخات المستقلة داخل الإقليم موزّعين الأدوار بينها وبين رموز هذه الزعامات: "... ومنذ ذلك الوقت بقيت العادة أن الباي إذا أتته خلعة الولاية يلبسها هو الأول ثم يبعث بها إلى شيخ العرب وبعده إلى شيخ الحنانشة ويعرف وظيف الحنانشة بوظيف القفطان لأن ولايتهما كولاية الباي..."[2].

ففي سنة 1647 عمدت السلطة العثمانية إلى استدعاء شيوخ تلك العائلات الكبرى على التوالي: الأحرار سادة الحنانشة في الشرق وأولاد مقران في الغرب بالمجانة وأسرة بوعكاز سادة الصحراء لارتداء قفطان التوليّة وهو توظيف رسمي من البايلك[3].

وكانت الأرياف بصفة رسمية وفعلية تخضع لأولئك الشيوخ الذين توارثوا حكمها

1. العيد مسعود: المجتمع الجزائري في العهد العثماني، رسالة جامعية لم تطبع، ص90

2. أحمد بن المبارك: المصدر السابق، ص55

3. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.280

وتقاسموا السلطة مع النظام البايلكي الذي لم تكن له سلطة يمارسها على الأفراد، بل كان يتعامل مع شيوخ هذه القبائل لأن السلطة تظلّ دوماً لشيخها وولاء الشيخ أو عداؤه يعني ولاء القبيلة أو عداؤها[1]. كما كان شيوخ هذه الأسر يعتمدون على أيّ قبائل تقع تحت نفوذهم، فشيخ الحنانشة كان يدير 16 قبيلة، وشيخ العرب بن قانة وهو رئيس عرب الصحراء كان يدير 13 قبيلة، يكوّنون منها قوات تابعة لهم خاصة بهم بفضلها فرضوا نفوذهم على مناطق شاسعة.

ونظراً لعظمة وقوة هذه القبيلة العسكرية فغالباً ما تعيش مستقلة ذاتيا عن السلطة المركزية فيمنحها البايلك نفوذاً على المناطق التي تستقر بها وعلى القبائل المجاورة لها، تأخذ الضرائب باسمه مقابل تزويده عند الحاجة بالقوة العسكرية، أما ما عدا ذلك فإن البايلك لم يكن يتدخل في شؤون القبيلة.

2. المشيخة قاعدة النظام البايلكي والفرنسي (نظام المشيخة العسكرية والمرابطية)

أصبح للأسر العريقة التي كانت تؤطّر القبيلة العرقية أو المرابطية بالريف تأثيرا على سلطة البايلك، وبلغت أوجها في القرن الثامن عشر جراء ضعف السلطة المركزية البايلكية حتّى أضحت منافساً سياسياً قوياً، ولم يعد في مقدور البايلك الاعتماد على الجيش الذي نقص عدده، وأصبحت نظرية الاستبداد بالسلطة بعدم إشراك الغير بها نظرية متجاوزة، بينما كانت في السابق أحد شروط الاستقرار[2]، وأن نفوذ السلطة الفعلي مرتبط بمستوى علاقاتها بهذه المشيخات، فبواسطتها تقوى إذا رضيت وتضعف إذا سخطت دون أن تتخطّى وساطتها وتربط علاقات مباشرة مع الأفراد[3].

وبالتالي لم يعد باستطاعة البايلك الحفاظ على الأمن وضمان استمراريته إلا باقتسام المداخيل الضرائبية مع رؤساء هذه الأسر والعشائر الكبرى. كما أن البايلك، لتوسيع نفوذه، اعتمد على مبدأ المصاهرة كعامل سياسي-اجتماعي أساسي لربط مصير القيادات المحلية

1. عبد الله العروي: مرجع سابق، ص73

2. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.280

3. Babes, Leila : Tribus ; structures sociales et pouvoir politique dans la province de Constantine sous les Turques, Faculté de droits et de sciences politiques, Aix Marseille, 1984, p.45

بالسلطة، تمثل في اقتران الحكام الأتراك بنساء أهليات من رؤساء العشائر والقبائل الكبرى، وأصبحت السلطة تأخذ بعين الاعتبار هذا العامل في تولية البايات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى جعل هذا الانفتاح المغرض تلك الأسر ترى بدورها أنها ممثلة في السلطة البايلكية عن طريق أصهارها[1].

اقتصر فالي على ما هو تقليدي، فحافظ على المشيخات الوراثية قاعدة النظام البايلكي، يقول: "... فالقوة التركية التي كان الحاج أحمد باي أحد ممثليها كانت تستفيد من الانقسامات التي فرضها القانون أو القوة في البلاد... فالعشائر لا تبقى منعزلة عن بعضها في كل الأمور...فالخوف من العدو المشترك والمصالح التي جمعت بينها كونت مجموعات صغيرة أو كبيرة تحت إشراف قادة أقوياء فرضوا نفوذهم وحكمهم على مناطق شاسعة في الإقليم... داخل هذا النوع من الدوائر السياسية كان الشيوخ رؤساء العشائر يمارسون خضوعاً معترفاً به، وهذه الممارسة تفيد البايلك... إنه مرخّص لكم تمديد العهدة لمن ترون فيه الثقة وأن تسندوا لهم نفس السلطات في الدوائر والأقاليم التي كانوا يشرفون عليها قبل سقوط قسنطينة..."[2].

سهر فالي على عدم تعيين شيوخ غرباء عن هذه القبائل التي كان يرتكز عليها نظام الحاج أحمد باي؛ وقد ثبت هؤلاء الشيوخ وأطرهم في الإدارة الفرنسية، وسماهم خلفاء على الأراضي التي كانوا شيوخاً عليها، وعهد بكل مقاطعة إلى خليفة يعمل تحت أوامره قياد وشيوخ، يقول فالي: "... لقد فضّلت لقب خليفة على لقب الباي لأنه يحدّد التبعية التي يحظى بها أصحابها تجاه فرنسا وتجاه القائد الأعلى للمقاطعة، وكذلك لا يعطي هذا اللقب على الأقل رفعة ولا ادعاءات ولا أية تكاليف لن تتمكن حكومة الملك من قبولها... الخليفيات كما تشير أسماؤهم مساعدين لقائد المقاطعة...".

أبقى فالي على تلك المشيخات وعمل على تأطير شيوخ تلك الأسر وفقاً للنظام التقليدي الذي كان سائداً قبل دخول الفرنسيين، يقول: "... لقد وضعت حدوداً للاحتلال في

1. وهذا ما يكشفه ابن المبارك بعد خروج صالح باي عن طاعة السلطة واغتيال ابراهيم باي من طرف أتباعه، فعين حسين بوحنك على رأس البايلك؛ إذ بعث الباشا إلى حسين باي وكساه الخلعة وولاه على قسنطينة فخرج مسرعاً، وكذلك كان بينه وبين المقارنية صهر، وبينه وبين شيخ العرب. ولما وصل إلى المقارنية نهضوا معه جميعهم وبخاصة خدامهم، وبعث إلى شيخ العرب فلقيه بجنوده العربان وجميع الدواوير وأهل البادية حتى اجتمع عليه جيش عظيم.

2. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Valée : Paris le 27 décembre 1837

منطقة القالة وسطورة وقسنطينة وخصصته بإدارة مباشرة، أما باقي الإقليم فقسمته إلى قيادات كبرى ممنوحة إلى إقطاعيين كبار..."[1].

وبموجب القرار الثاني من مرسوم 30 سبتمبر 1838، قسَّم فالي الإقليم إلى أربع مقاطعات يرأس كلاًّ منها خليفة، سمي الأول خليفة الساحل الذي تشمل سلطته جميع القبائل الكائنة شمال قسنطينة حتى منطقة عنابة شرقاً ومنطقة جيجل غرباً، وقد عين على هذه المقاطعة أحد أعيان المدينة هو ابن عيسى الباش حمبة القائد الأعلى للجيش في عهد الحاج أحمد باي، والثاني سمي خليفة فرجيوة الذي تشمل خليفيته منطقتي ميلة وسطيف، وتمتد إلى الغرب عبر واد بوصلاح، عين خليفة على المقاطعة ابن الحملاوي آغا الزمالة للحاج أحمد باي سابقا[2].

وبتعيينه كل من بن عيسى والآغا بن الحملاوي في منصبين كبيرين يكون قد استمال أعوان الحاج أحمد باي المقرّبين لتجريده من ركائزه الأساسية، وعين بوعزيز بن قانة آخر ممثل لهذه الأسرة كشيخ عرب على المنطقة الصحراوية في مطلع عام 1839[3]، وعين أحمد المقراني آخر ممثل لعائلة المقراني يوم 24 أكتوبر 1838 خليفة على مجانة[4]، كما عين أحمد بوعكاز شيخ فرجيوة آخر ممثل لهذه العائلة خليفة على فرجيوة بدلاً للآغا ابن الحملاوي[5]. أما مدينة قسنطينة عاصمة المؤسسات الإقليمية المركزية فقد وضعت تحت سلطة حمودة بن لفقون برتبة خليفة تحت القائد العام العسكري للمقاطعة، بذلك يكون الماريشال فالي قد حافظ على القبيلة المستقلة سلطة محلية.

3. المحافظة على القبيلة المستقلة كسلطة محلية

تشكل القبيلة وحدة سياسية جامعة لكل المؤسسات المنظمة والمؤمنة للمجتمع، عمل البايلك على استثمارها بأن جعل منها القوة الحربية الوحيدة التي يستند عليها، فحافظ الماريشال فالي على سياسة البايلك التي كانت القبيلة فيها بمثابة المعلم الاجتماعي–

1. C. A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : Constantine, 4 octobre 1838, E143
2. Mercier (E) : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.468, 469
3. Bouaziz Bengana : Le Cheikh el Arab, Etude historique sur la famille Bengana, Alger, 1930
4. Robin : L'insurrection de la grande Kabylie en 1871, Alger, 1901, pp.96, 98
5. Féraud : (Ferdjioua), pp.90, 93

السياسي، والتي حاول من خلالها العثمانيون بسط نفوذهم وإدارة الأهالي خارج بؤر حكمهم في المدن.

بذلك لم يهدّم الماريشال فالي الهياكل السياسية لعدد من الأسر المترأّسة للقبيلة، والتي كانت تحكم بعض الجهات قبل دخول الفرنسيين، واستُخدمت كما كان الشأن في السابق دون أن يجردها من حكمٍ درجت عليه في حكم القبائل قبل دخول الفرنسيين، كما حافظ على امتيازاتها الاقتصادية التي كانت تتمتع بها أثناء الحكم العثماني.

أ. حرية القبيلة في تعيين وتجديد وإقالة شيوخها

لم يكن الحكم البايلكي يمارس عملية الإشراف على القبائل كمجموعات، فقد بقيت السلطة الفعلية داخل القبيلة المستقلة دوماً لشيوخ تلك الأسر المتزعّمة للقبيلة، فكان لهم نظام شبه فدرالي تحت أسرة واحدة يتوارث أبناؤها السلطة ولهذه الأسرة الحرية في اختيار شيخها، كما كانت للقبيلة الحرية في تعيين وتجديد وإقالة شيوخ القبائل التابعة لها[1].

ب. المحافظة على التسمية الأصلية للقبيلة الأم (السلطة الرمزية والعرقية للقبيلة)

إذا كانت هناك عائلة قوية بثرواتها وعصبتها العسكرية فإنّها توفّر الحماية لعائلات أخرى ليست لها علاقات ولا روابط دموية، بفضل هذه الاتحادات تصبح هذه الأخيرة مرتبطة بالعائلة الأم وتحمل اسمها[2].

1. مع بداية استيلاء العثمانيين على إقليم بايلك قسنطينة تم الاتفاق بين قبيلة الذاودة وخير الدين (936هـ-1529م) على عدم المساس بما تحت أيديهم من الأراضي والحقول التي كانت تابعة لهم في عهد الحفصيين، أولاً، وثانياً، احترام اختيارهم بأنفسهم لأمرائهم. وهذا الاتفاق هو الذي يرسم ويحدد علاقة السلطة البايلكية فيما بعد بالأسر التقليدية بالإقليم طوال العهد العثماني. وتبرز هذه الاستقلالية في تقسيم السلطة مع هذه الأسر ورؤساء العشائر الكبرى؛ حيث يذكر "غوفيون" (Gouvion) أن باي قسنطينة بعد ارتدائه قفطان التولية المرسل من الداي الذي يرمز إلى السلطة والتبعية يرسله إلى شيخ العرب الذي يرسله بدوره إلى شيخ الحنانشة الذي يرسله بدوره إلى أولاد مقران. أنظر: محمد خير الدين: مذكرات محمد خير الدين، مطبعة دحلب، ج1، الجزائر، 1984، ص ص441، 442

Gouvion (Marthe, Edmound), Kitab Ayane el Mouhariba, Op. Cit., p.34

2. أنظر مقدمة ابن خلدون، المصدر السابق

الفصل الثاني عشر في أن الرياسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم.

الفصل السابع في أن البيت والشرف للموالي والاصطناع إنما هو بمواليهم لا بأنسابهم، ص ص103، 104، 105، 106

هكذا وقبل الاحتلال كانت قبيلة شيخ العرب الأم في الجنوب تنضوي تحت تسميتها الأصلية إحدى عشرة قبيلة بدوية، وكانت قبيلة الحنانشة في الجهة الشرقية للبايلك تنضوي تحت تسميتها الأصلية ستة عشرة قبيلة يحكمها شيخ من أسرة الأحرار الحنانشة[1].

إن النسب الأبوي يهيمن على مجتمع القبيلة المستقلة وتنعكس هذه العلاقات القرابية في مستوى المجال الجغرافي والاجتماعي–السياسي.

تستند هذه الأسر إلى الشرعية الدينية في نطاق الشريفية، ويمثل كل من الشرق والغرب المرجعية التاريخية لأنساب رؤساء القبيلة المستقلة، يتجسد الانتساب الحقيقي أو الوهمي في شجرة النسب الراجعة أحيانا إلى الخلفاء الراشدين[2].

وأحيانا كثيرة يرجعون نسبهم إلى شرفاء المغرب؛ مما يضفي مشروعية تاريخية على تاريخ جماعة القبيلة المستقلة[3].

تظهر رابطة النسب الشريف في تسلسل الأجداد لدى رؤساء العائلات من خلال تمسكهم بنقاوة الدم، وهذه الرابطة لا تساهم فقط في إنشاء القبيلة بل تساهم بدورها في إبقاء ذلك المجتمع متحداً مما يزيد التلاحم الداخلي والوحدة ضد كل غريب[4].

كما أنها شرط يمكّن القبيلة من المحافظة على النظام الحربي للقبيلة التي يعتمد عليها الشيخ. تضع هذه الرابطة القبيلة بشكل دائم في اتجاه معارض لقبائل أخرى تختلف عنها في التسمية، وإن رابطة الدم ليست التضامن الاجتماعي فقط، وإنما هي شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يقدم لشيخ العائلة الأرستقراطية قوة عسكرية يعتمد عليها في

---

1. AMG H 228 : p.13

2. أنظر شجرة نسب هذه الأسر:

– شجرة نسب الأحرار الحنانشة ترجع نسبها إلى عمر بن الخطاب، وأسماء الشيوخ الذين توارثوا السلطة (المشيخة) على القبيلة.

Féraud (Ch) : R.A., 1874, pp.394, 396

– شجرة نسب أسرة المقراني التي ترجع أصولها إلى علي بن أبي طالب، وأسماء الشيوخ الذين توارثوا السلطة (المشيخة) على القبيلة.

– شجرة نسب عائلة بن قانة ترجع أصولها أيضاً إلى علي بن أبي طالب.

Bengana Bouaziz : Cheikh el arabe, une famille de grands chefs sahariens (les Bengana), éditions Soubiron, Alger, 1920, pp.4, 5

3. الدكتور محمد نجيب بوطالب: دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتور، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، ط1، بيروت، يونيو 2002، ص ص106، 107

4. Eugène Daumas : Op. Cit.

تدعيم وتوسيع نفوذه، وليس لشيخ العائلة من قوة إلا في الحد الذي يبقى فيه مندمجاً بالقبيلة الأم التي تسانده[1].

يشكل هذا النسب أو الانتماء اكتساب قيم مضاعفة تُمكِّن هؤلاء الشيوخ من بسط نفوذهم على القبائل التابعة لهم، وممارسة سلطة دينية ودنيوية، وتعطي العائلة شهرة وولاء روحي لبقية العائلات المشكلة لهذه القبيلة[2]، فهذه المنظومات الرمزية أدوات لفرض السيادة وإعطائها صفة المشروعية لتساهم في هيمنة هذه العائلات[3].

الواقع أن القبيلة حقيقة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية؛ حيث تسود روح الجماعة مؤلفة الرابطة السائدة المرتكزة على الانتماء للجد المشترك، فصفات التضامن والتوازن الاجتماعي والتكامل بين عائلات وفرق القبيلة هي السائدة، وتقديم الجماعة على الفرد هو الهدف الأول، كما أن الأرض لها صلة بالقبيلة من حيث دور القبيلة في تنظيم الحياة والعمل وتحديد المهام داخل القبيلة، وقد ظلت جميع القرارات الهامة تتخذ ضمن إطار القبيلة الأم.

ج. إقليم القبيلة

عدد أفراد القبيلة وحدة سياسية واقتصادية بقدر السّواء اعتبارا من أنّ هذا المبدأ يؤدي إلى نتيجة متصلة بالإقليم حتميا من خلال تجليّ العلاقات القرابية في المجالين الجغرافي والاجتماعي– السياسي، أخذا بالاعتبار أن القبيلة في ممارسة حياتها الاجتماعية–السياسية تكسب المكان (المجال الجغرافي) قيمة يتهيأ لغير المتبصر من المؤرخين أنّ "المكان أكسب القبيلة قيمة من حيث استراتيجيته" مع تسميته بـ "عبقرية المكان"، بينما الأمر هنا يتعلق بفعل الإنسان الاجتماعي–السياسي في مكان يتغير باستمرار لضرورة الكسب والمعاش، فالقبيلة أصلا تعني في مدلولها الاجتماعي "مجموعة من الناس يتنقّلون باستمرار في حركة أزلية".

فللقبيلة كامل السلطة على ترابها، والإقليم المستغل من قبلها محدود ومقسم بين

---

1. إيف لاكوست: العلامة ابن خلدون، ترجمة الدكتور ميشال سليمان، ط2، دار ابن خلدون، 1978، ص ص136، 137

2. سالم لبيض: وثيقة من الأصول الشريفية لقبائل المغرب، المجلة التاريخية العثمانية، العدد 15، 16، أكتوبر، نوفمبر 1997، ص ص367، 398

3. Pierre Bourdieu : Langage et pouvoir symbolique, éditions Fayard, Paris, 1889, pp.205, 206

أبنائها قسمة انتفاع متراتب بتراتب أفراد القبيلة وعلى أساسه يقوم العدل وتقاسم الثروة في القبيلة. يمتاز الإقليم المستغل من القبيلة بسعة وتخصيص معظم مساحته للرعي، ولا تزرع منه إلا مساحات قليلة لسد حاجات القبيلة من الحبوب والعلف، ويدخل ضمن هذا النوع من الأراضي معظم أراضي القبائل والعشائر الكبرى بالشرق الجزائري.

حافظت القبيلة على طابع نشاطها الرعوي فوق إقليمها الذي مارسته منذ بدء وجودها حتى دخول الفرنسيين إقليم قسنطينة، تتجلى هذه الظاهرة خصوصاً في رؤساء العشائر والقبائل بالمناطق الصحراوية[1] والمناطق السّهبية[2]، حيث كانت هذه القبائل المستقلة مترحّلة تنتقل طلباً للكلأ والماء، فكانت تقوم برحلتي الشتاء والصيف وفق حركتين متميزتين: أولاً، التنقل على مسافات قريبة داخل أراضي القبيلة في الشتاء[3]، وثانياً، التنقل على مسافات بعيدة عن مواطن استقرارها إلى مناطق الزاب أو الهضاب العليا، وهي الحركة المسمّاة اصطلاحا بـ "الانتجاع".

د. الإتاوة القبلية

حدث أن حكمت قبائل قوية قبائل أقلّ قوّة منها عبر فرض الإتاوات عليها، فاتخذت تلك العلاقات عدة أشكال: التحالف، الحماية، الإخضاع، حتى أصبحت الضريبة رمز تمايز في المجتمع القبلي بين العائلة السيدة صاحبة الملك والقبائل التابعة لها، فكانت أهم مسؤولية يتكفّل بها شيوخ هذه العائلات هي جباية الضرائب التي تنحصر في الاستفادة من عشرها، إلا أنّ هؤلاء الشيوخ كانوا يتمتعون بالحرية في تقدير الإتاوة التي كانوا يجمعونها من الأسر والقبائل التابعة لهم دون تدخّل السلطة المركزية. وقد توصلت هذه المشيخات القوية بسبب

1. تتوضح هذه الظاهرة خاصة عند أسرة بن قانة وأسرة الدواودة التي كانت تقيم قبائلهم شتاءً بالزيبان، وتنتقل صيفاً إلى التل؛ حيث تقيم على أراضي التلاغمة وأراضي الزمول والسقنية القريبة من عاصمة الإمارة.
أنظر خير الدين محمد، المرجع السابق، ص41

AMG H228 : p.12

2. وقبيلة الحنانشة قد أطلق عليها فيرو الجمهورية الرعوية؛ وهذا لاشتداد ظاهرة البداوة بها، وتنتقل صيفاً إلى سهول قالمة وقرفة وسوق أهراس.

Féraud : Les hrars, p.22

3. سلطنة بن جلاب كانت تتجمع القبائل التابعة لها شتاءً في عاصمة الإمارة، وتعود للترحال مع بداية الربيع؛ حيث كانت مراعيها منتشرة بين سوف وورقلة.

سكناها وانعزالها ونفوذها لها اليد الطولى على الموارد الاقتصادية والجهوية على حساب المداخيل الضريبية البايلكية[1].

فبعض الكنفدراليات المستقلة القوية قد جمعت هذه الثروات بمعزل عن السلطة، من ذلك أن مداخيل جباية المقراني كانت أعلى من تلك التي تعود إلى بايلك قسنطينة المقدرة في سنة 1725 بـ 120000 pest. كما يذكر حسن الوزان أن إمارة بني جلاب في نهاية العهد الحفصي كانت الضرائب التي تدخل لعاصمتهم 130000 دينارا، لا يدفع منها حكام المدينة إلى السلطة المركزية إلا 50000 دينار.

والمورد المالي أساسه القبائل، ولم تكن هذه القبائل تثق إلا في شيوخها، وبالتالي لم يكن العثمانيون ومن بعدهم الفرنسيون-على رأسهم الماريشال فالي- يستطيعون الحصول على شيء منها دون وساطة شيوخها، ولكي يضمن فالي استمرارية هذا المورد من أرياف البايلك احترم استقلالية هؤلاء الشيوخ.

فالشرط الأكثر أهمية من مرسوم 30 سبتمبر 1838 كان دفع الضريبة، والمادة الخامسة تفرض على الخليفيات إلزامية دفع العشور والحكر لحساب فرنسا، يقول فالي: "يجب عليهم إدخال إجمالي العشور والاشتراك من التبن داخل المخازن، ويجب أن يصب ثلثا الحكر الذي يدفع نقداً في الخزينة، وثلث يترك للخليفيات، وعن طريق هذا التخلي لا يحصلون على أي حق، ويتدبرون كل نفقات إدارتهم"[2].

وهكذا تم تعيين هؤلاء الخلفاء لتمثيل السلطة الفرنسية في مقاطعتاهم بنفس الشروط السابقة الذكر، وقد تخلت هذه العائلات عن مقاومة الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر مقابل احتفاظها بقيادتها وصلاحياتها وامتيازاتها، وانحصر دورهم في استخلاص الضرائب التي يحتفظون بجزء منها لفائدتهم ويسبغون الشرعية على النظام القائم، ويلعبون دور الوسيط بينهم وبين الأهالي.

هـ. الوظائف والمناصب والتولية التقليدية

شكلت المشيخات المستقلة لقوتها العسكرية والاقتصادية وبعدها الجغرافي ونفوذها

1. Féraud : Le Sahara, Op. Cit., p.202
2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838, E145

القوي على القبيلة خطراً على السلطة المركزية[1]، ولإضعاف هذه المشيخات عمد البايلك إلى مركزية المناصب والألقاب واستعمال أفراد العائلة الواحدة في الإدارة البايلكية وتوارثها للمناصب. وهكذا فالبايلك عن طريق احتكار القوة ومركزية المناصب كان يحدث تغييرات في البنية التجزيئية للقبائل المستقلة جاعلا من هذه المناصب محل تنافس يمنحها لأي عائلة أو فرع منها الأكثر خضوعاً والأكثر نفوذاً[2].

---

1. وبخاصة مع بداية استيلاء العثمانيين على الإقليم، وتمثل ذلك في ثورة أحمد بن الصخري (1047هـ-1637م) التي شاركت فيها أهم الأسر الحاكمة ببايلك الشرق تحت زعامة قبيلة الدواودة الشهيرة؛ حيث انضمت إليها أسرة المقراني بقوتها تحت زعامة بتقة بن ناصر، وأسرة الحنانشة بزعامة خالد بن ناصر. وكادت هذه الثورة أن تقضي على الحكم البايلكي بإقليم الشرق.

– Féraud (Ch.) : Epoque de l'établissement des turcs à Constantine, in R. A., 1866, p.180
– Berbrugger (A.) : Note relative à la révolte de Bensakhri, in R. A., 1866, p.340

2. وهكذا استعمل البايلك هذه المناصب والألقاب لتفكيك الروابط التي تتمسك بها القبيلة، ويتجلى هذا في قبيلة الحنانشة بعد وفاة خالد بن ناصر (1646م) الذي شارك مع شيخ العرب في الثورة؛ حيث عمل البايلك على تفتيت هذه القبيلة داخلياً؛ فمنح المشيخة، على غير العادة، للإبن الأصغر للشيخ خالد بن ناصر وهو منصر بدل الإبن الأكبر نصر. وبذلك قسم البايات هذه الأسرة إلى فرعين متحاربين؛ فرع منصر وفرع نصر، وكان كل فرع يعمل على الإبقاء على المشيخة بين أبنائه. وكذلك الشأن بالنسبة لأسرة المقراني التي قسمت بدورها إلى عدة فروع؛ فقد كانت هذه الفروع المتناحرة والمتنازعة حول المشيخة في عهد مصطفى الوزناجي (1209هـ-1794م) هي: أولاد الحاج، أولاد عبد السلام، أولاد القندوز. فكان الباي يشجع هذه الصراعات على المشيخة بإرسال ثلاثة قفاطين إلى الشيوخ الثلاثة، وكذلك بالنسبة لعائلة الدواودة بجنوب الإقليم التي خلق لها البايات منافساً قوياً تمثل في عائلة بن قانة التي لا تنتمي إلى أية عائلة بالمنطقة تنافسها في منصب شيخ العرب. وأصبح التنافس حاداً على هذه الألقاب إلى حد أن شيوخ الفروع لهذه القبائل يقدمون الهدايا الكثيرة من أجل الحصول عليه من البايات.

عاشت أسرة بوعكاز بن عاشور في بداية عهد صالح باي (1184هـ-1771م) نفس أسلوب الأسر الأخرى حيث مُزِّقت داخلياً أيضاً؛ حيث عمل الباي على ضرب بلقيدوم بلحاج بأبناء عمومته، فتقرب من عمه مقورة بوطغان وساعده في الاستيلاء على المشيخة؛ وبذلك انتقل الحكم من فرع الابن الأكبر للأسرة إلى الأصغر، وانقسمت الأسرة إلى فرعين؛ يعمل كل فرع على الاحتفاظ بالمشيخة بين أبنائه. وأصبح التنافس حاداً على هذه الألقاب إلى حد أن شيوخ الفروع لهذه القبائل يقدمون الهدايا الكثيرة من أجل الحصول عليها من البايات.

– Bengana (Bouaziz) : Cheikh el arabe, Op. Cit.
– Féraud (Ch.) : Note historique sur la province de Constantine, in RSAC, (Bordj Bouariridj), 1871-1872
– Féraud (Ch.) : Les hrars seigneurs des Hanancha, R. A., 1874
– Féraud (Ch.) : La sahara de Constantine, Notes et souvenirs d'Adolphe Jourdain, Alger, 1881
– Babes, Leila : Mythes d'origine et structure tribales dans le Constantinois sous la domination turque, Essai sur le fondement du pouvoir politique, Thèse de Doctorat 3ème cycle, Université d'Aix-en-Provence, Marseille, 1984
– Féraud (Ch.) : Ferdjioua Zouara, in R. A., 1878, pp.8, 9, 10

والحقيقة أن الماريشال فالي، تحت شعار المحافظة على العرف، احتفظ بالألقاب والوظائف، يقول: "... كنت قد احترمت العرف والعادات القديمة التي رسّخها الشعب..."[1]، غير أنّه لم يبدل بل عمل على إبقاء الألقاب والوظائف القديمة مثل شيخ العرب، خليفة، قايد، شيخ لقوله: "... احتفظت بالألقاب والوظائف... بجانب الخليفيات وضعت شيخ العرب وقايد الحراكتة والنمامشة..."[2].

والمناصب والألقاب لا تمنح إلا للعائلات الكبرى في العهد البايلكي، وهذه المناصب والألقاب وراثية وتبقى في نفس العائلة، فاستمر الماريشال فالي في هذه التولية التقليدية؛ فشيخ العرب ينتمي إلى عائلة بن قانة، وشيخ المقرانيين ينتمي إلى عائلة آل مقران.

و. مراسيم التقليد والتشريفات

لم يكن يتمّ تعيين البايات إلا بتلقي القفطان من الكتّان المذهّب من الباشا ويطغان (yataghan) من الذهب وفرمان التعيين، مع منحه امتياز نقش خاتم أو طابع من الذهب.

إن الاستعمال الرمزي لقفطان التّنصيب المرسل من طرف الباشا يجعل اليولداش (الإنكشارية) ملتحمين بنظام البايلك، ويذكر الباي بأنّه داخل شعار وإشارة التبعية.

كما يتلقى رؤساء القبائل الكبرى القفطان رمز السلطة المطلقة في مقابل حقوق التنصيب وهي رمز الولاء والتبعية للنظام البايلكي في حفل بعاصمة البايلك، حيث يقدّم الباي القفطان إلى رؤساء القبائل الكبرى[3]، وهم على التوالي: الأحرار سادة الحنانشة في الشرق، أولاد مقران في الغرب بالمجانة، وأسرة بوعكاز سادة الصحراء ليؤكّد إبقاءهم في وظائفهم قوادا للمخزن، فيظفرون بامتيازات خاصة منها الحق في استعمال الخاتم أو الطابع المذهب، وأثناء تعيينهم يعطيهم الباي القفطان، وترافقهم الفرقة الموسيقية التابعة للبايلك من القصر حتى مقار إقامتهم، كما كان لهم امتياز استعمال رايات وأعلام خاصّة بهم، وموسيقيين يعزفون لهم الألحان في أوقات فراغهم[4].

القفطان يثبت رمزياً مفهوم التنصيب، ويتم التأكيد بواسطته البيع الرمزي للوظائف،

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838, E145
2. Ibid.
3. Kamel Filali : Le don épine dorsale, Op. Cit., p.9 et suivantes.
4. AMG H 228 : Op. Cit., p.14

وهو بالتالي إجراء رسمي فاتح للشرعية، كما يتلقّى شيوخ القبائل الصغرى القندورة رمز السلطة، ويحصلون في المقابل الاعتراف بسلطتهم، فالقفطان يمثل عقداً بين البايلك ومختلف القبائل التي يمثل شيوخها رعاياهم، وحسب ابن المبارك: "أن الباي إذا أتته خلعة الولاية يلبسها هو الأول، ثم يبعثها إلى شيخ العرب، وبعده إلى شيخ الحنانشة، ويعرف وظيف الحنانشة بوظيف القفطان لأن ولايتهما كولاية الباي..."[1].

احتفظ فالي بمراسيم التقليد والتشريفات، فالمادتان الثانية والثالثة من مرسوم 30 سبتمبر 1838 تنظم التشريفات تقليدا منفعيا للمراسيم البايلكية، يقول فالي: "... يحتل شيخ العرب الصف الأول من قادة المقاطعة وهو صاحب الحق في قفطان الشرف، وهذا بموجب النظام المكرّس، ويأتي بعده قايد الحنانشة... هذه المناصب موروثة..."[2]. والمادة التاسعة من المرسوم تحدد ثوب الشرف الذي يتحصل عليه مختلف قادة الأهالي، يقول فالي: "... لم أغير شيئاً في عادات وعرف البايلك، وظلت مثلما كانت عليه في عهد الحاج أحمد باي... الخليفة يحصل على القندورة الكحلة، قايد الحراكتة وعامر الشراقة يتحصلان على القندورة، أما شيخ العرب وقايد الحنانشة فيتحصلان على القفطان..."[3].

أما بالنسبة لحقوق التنصيب (حقوق البرنوس) فقد كان للباي حقوقا في تولية المناصب، وكل موظفي الحكومة على كلّ منهم دفع واجب قفاطينهم، وهو رمز الارتباط بالسلطة البايلكية، يدفع القياد والشيوخ حقوق تعيين تتماشى وأهمية المسؤوليات المناطة بهم، فقواد (قياد) الحراكتة والنمامشة وشيخ العرب المدفوعة من قبلهم كحقوق تعيين أكثر مما يدفعها القادة الآخرين.

فشيخ الحنانشة كان يدفع مقابل تعيينه 10000 بوجو، وشيخ العرب يدفع حقوق تعيينه المقدّر بـ 20000 بوجو، ولكنه أعفي من هذه الحقوق في عهد الحاج أحمد باي لما استجد من ظروف، وشيخ أولاد مقران يدفع 10000 بوجو مقابل تعيينه[4].

وخلافاً لما كان معمولاً به فإن الماريشال فالي ألغى ما كان يسمى حق البرنوس، يقول: "... وقد أعفيت الخليفيات والقياد من دفع كل حق تنصيب (تولية) اعتقادا مني أن

1. AMG H 228 : Op. Cit, p.15
2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838, E145
3. Ibid.
4. AMG H 228 : Op. Cit., p.28

كرامة فرنسا تقتضي التخلّي عن هذا العرف، وأرغمت الخليفيات كدليل تبعية تقديم حصان وسرج فقط..."[1].

ز. المقد

كان قايد مهر باشا مكلّفاً بجمع الخيل التي يحتاج إليها البايلك، فيجوب بنفسه مضارب القبائل لاختيار أجود الخيول، وكان على كل رئيس قبيلة إعطاء فرس (مقاد) يطلق عليه حصان القعدة علامة الخضوع والطاعة وفقاً للأعراف البايلكية، توزع الخيول التي تجلب من القيادات على عقد البايلك (Augued Beylik)[2].

يأخذ قايد مهر باشا بعضها إلى مدينة الجزائر لحاجات القوات العسكرية المركزية قدّرت ما بين 600 و700 حصان. في ما يخص حصان القعدة احتفظ الماريشال فالي بهذا الاحتياط البايلكي لأنه يقدم للسلطة الفرنسية سنوياً ما بين 700 و1600 حصان مجاناً.

ح. امتيازات الطبقة الأرستقراطية العسكرية والشريفية المرابطية

ساعد استعمال أفراد العائلة الواحدة في الإدارة البايلكية مع توارثها للمناصب الإدارية والسياسية والعسكرية وحتى الدينية في الحفاظ على امتيازاتها وأهّلها لأن تلعب دوراً سياسياً هاماً في الحكومة الإقليمية. مع ملاحظة أن هناك مزواجة بين الامتيازات والوظائف

1. AMG H 228 : Op. Cit., p.28

2. كان البايات بعد عودتهم من الغزوات على قبائل الإقليم يعودون بقطعان ماشية تصل أحياناً إلى 100000 رأس من الغنم. وفي كل مرة يستولي البايات على قطعان الأغنام والأبقار والجمال والخيول يوزعونها على القبائل يتكفل بحراستها رعاة أو جلابة، وكان هذا الاحتياط يزداد كل سنة، ولم يعد البايات يستطيعون رقابة رعاتهم، إلى أن تولى الباي زرق عينه (1771م) حكم البايلك فنظم هذا الاحتياط، وأنشأ إدارة خاصة تسير قطعان وأنعام البايلك، وكانت الأراضي المخصصة لرعيها مسماة عقد البايلك، وتقدر مساحتها بـ 25000 هكتار اقتطعت من أراضي قبيلة أولاد عبد النور وقبيلة البرانية والتلاغمة والزمول، بالإضافة إلى مروج البحيرة الطويلة؛ التي كانت تقدر مساحتها بـ 1700 هكتار، وكان عقد البايلك تحت رقابة قايد العزيب. ثم قسمت هذه الوظيفة ووزعت على قياد، وهم على التوالي: قايد غريب الإبل، قايد عزيب البقر، قايد الجلابة، باش بغال، وأخيراً قايد مهر باشا.

أنظر:

– AMG H228 : Op. Cit., p.28
– Féraud (Ch) : Notice sur Ouled Abdenour, RSAC 1864, pp.250, 251
– ACC PV 93 : p.22 et suivantes.

والمناصب والألقاب وهو النظام الغالب حتى سنة 1830 الذي شمل الأراضي التابعة للأسر الأرستقراطية العسكرية، أولاً، وثانياً، الأسر الشريفية المرابطية بالريف.

*** الأسر الأرستقراطية العسكرية:**

تسير الملكية من طرف السلطة وتمنح لفضاءات تأثير من الأعيان، ويتم تملك الأرض من طرف تلك الأسر عن طريق الامتياز والشراء وتحويل ملكيات العزل إلى ملكيات خاصّة، وسمح استعمال أفراد العائلة الواحدة وتوارثها للمناصب لهذه الأسر بمضاعفة أملاكها العقارية وبروزها كفئة إقطاعية بالريف.

كان البايلك يتنازل عن أراضي العزل كامتياز لرؤساء العشائر الكبرى، حيث تقطع لهم الإقطاعات الواسعة بضواحي عاصمة البايلك والمدن الإقليمية كإقطاع استغلال تستفيد منه هذه الأسر، وسرعان ما تتحول هذه الإقطاعات إلى ملكيات خاصة، حيث تحصلت عائلة بن قانة من طرف البايات على أراضي واسعة منها أراضي عزل الفسقية القريبة من قسنطينة، وكامتياز منح عزل بني زنداي وتوسة وأولاد سلاّم إلى عائلة الحنانشة، كما كانت تشتري هذه المشيخات من البايات فضاءات واسعة لتشكل مناطق شاسعة. فأولاد عبد النور عن طريق الشراء كسبوا لفائدتهم الكثير من السهول العزلية الواقعة بين قسنطينة وسطيف.

وكانت الضريبة مصدراً حقيقياً للثروة فكان الشيوخ يتمتّعون بكل حرية في تقدير الضريبة التابعة لهم، كما كان شيوخ هذه الأسر يستغلون جزءاً من أراضي القبيلة لصالحهم؛ فهذه الفئة التي تقيم في الريف تتقاسم غالبية إنتاج الأرض والجباية مع النظام البايلكي.

*** الأسر الشريفية المرابطية:**

بخلاف الأملاك البايلكية وأملاك الأسر الحضرية كانت أملاك الأسر العسكرية والشريفية المرابطية أساساً ريفية، تكوّنت ثروتهم مع مرور الزمن بعيداً عن مراكز الحكم، فالتملك للأرض من طرف هذه الأسر كان عن طريق الأملاك الموقوفة على زواياهم، وكان في الغالب يديرها شيوخ هذه الزوايا.

وقد اتسعت هذه الأملاك الموقوفة حيث أخذ عدد من هذه العائلات تستأثر بريعها وتحويلها إلى ملكيات خاصة[1]، فإلى جانب الأملاك الموقوفة على زواياهم كانوا يجمعون

1. Babes, Leila : Mythes d'origine et structure tribales dans le Constantinois sous la domination turque, Essai sur le fondement du pouvoir politique, Thèse de Doctorat 3ème cycle, Université d'Aix-en-Provence, Marseille, 1984

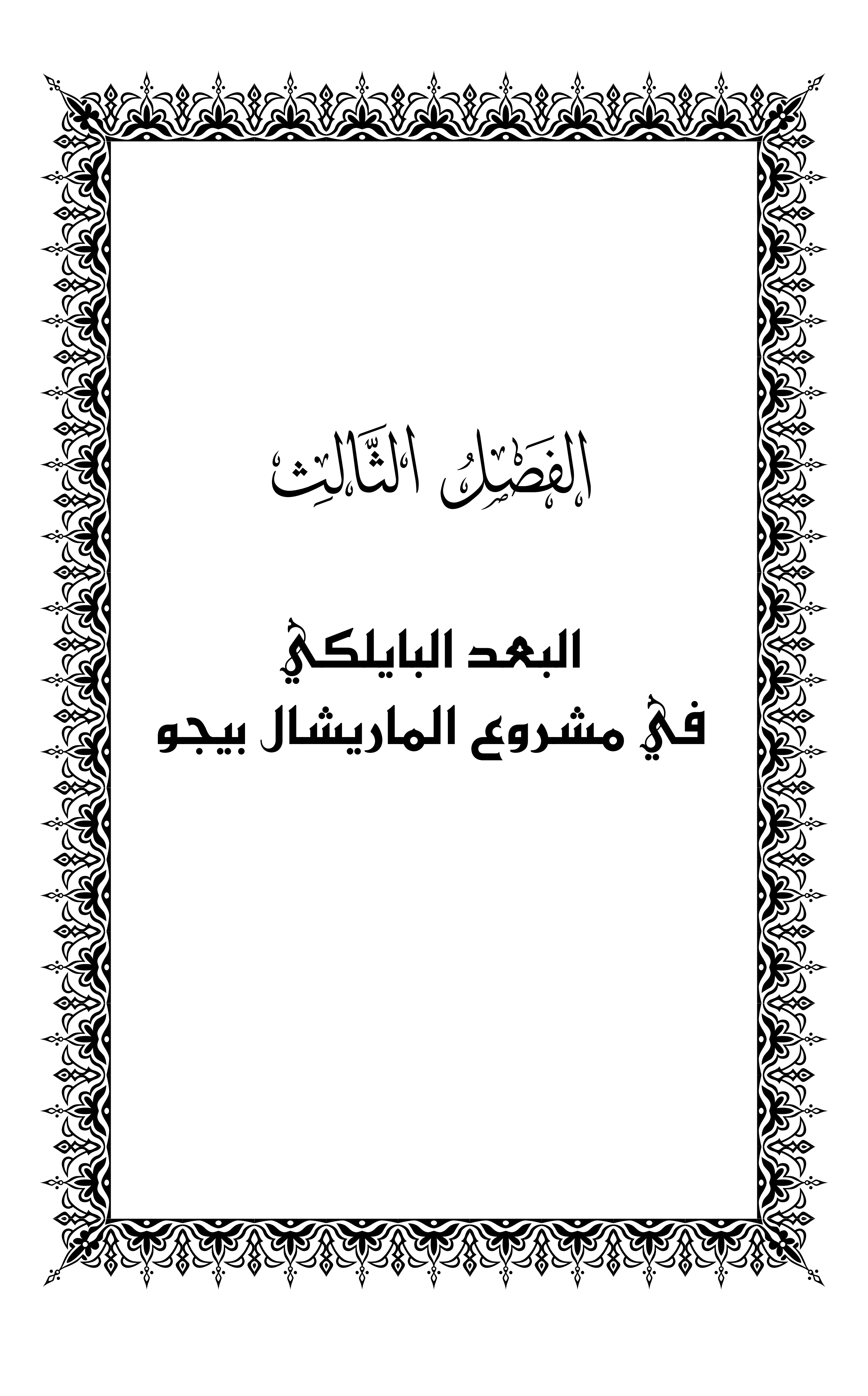
الضرائب بمعزل عن السلطة.

فتحصل آل بن علي الشريف على ضرائب العشور لحسابهم الخاص على عدد معتبر من القبائل خاصّة برباشة، فيما يضمن آل المقراني بصفة حرّة الاقتطاعات على 38 قبيلة تعترف بزعامتهم على القبائل الصغرى، أنّهم يأخذون العشور لحسابهم الخاص على بني عمران وبني سيار وبني قايد، وبني أحمد... . كما كان شيوخ هذه الأسر المرابطية يتحكمون بشكل مباشر أو غير مباشر في مراقبة مختلف المنابع والموارد الاقتصادية، خاصّة في المناطق المستقلة وشبه المستقلة التي تفلت من يد السلطة. تقاسمت الكنفدراليات المرابطية في القرن الثامن عشر بالخصوص المحاور الكبرى للقوافل.

وقد سمح لهم التحكّم في محاور القوافل ومفترقات الطرق المحلية الحصول باحتكار المعاملات، فكلّ شيء مرهون بإرادتهم ويباع تحت أبصارهم من حماية القوافل إلى جمع الضرائب.

إن كل هذه الوظائف مستمدة من تأثيرهم الروحي، وإن تراكم الثروة بهذه الأقاليم سمح بظهور الإقطاعية المرابطية والعسكرية التي أخذت على عاتقها تجميع القبائل وتشكيل الكنفدراليات القبلية، كما أن الأسر المدنية نظراً لامتيازاتها لعبت دوراً أساسياً في تثبيت سلطة البايلك بالمدن.

وهكذا وليدعم الماريشال فالي سيطرته على الأهالي وأساساً سكان الأرياف اعتمد على الأعيان ورجال الدين، وحافظ على هياكلهم التقليدية وامتيازاتهم؛ وهي الأعمدة التي كان يرتكز عليها النظام القديم، فمقابل ما يتمتعون به من امتيازات يسبغون الشرعية على النظام الفرنسي الجديد، ويلعبون دور الوسيط بينه وبين الأهالي كما كان الشأن في السابق.



الفصل الثالث

البعد البايلكي
في مشروع الماريشال بيجو

أولاً- البعد السلطوي في مشروع الماريشال بيجو

أثبتت سياسة الماريشال فالي التي اتبعها في قسنطينة نجاعة استثمار البعد البايلكي في المشروع الاستعماري، ولا يعني إزاحة الماريشال فالي من على سدة الحكم في الجزائر فشل مشروعه وإنما كرست فقط اختلاف وجهات النظر الفرنسية فيما يخص تسيير المستمرة خصوصا بعد الانتصارات التي حققتها القوات الفرنسية على الأرض.

1. استمرارية النظام البايلكي في مشروع الماريشال بيجو

لما تولى الماريشال بيجو الحكم بقي يسير على الخط والمبادئ التي سطرها فالي في مشروعه الاستعماري المعدّ للجزائر الذي استهلّ تطبيقه بمقاطعة قسنطينة.

ولاستبدال النظام القديم اعتمد بيجو على نظام الأمير عبد القادر بدل نظام الحاج أحمد باي في عهد الماريشال فالي لأنّه أكثر مركزية معتمدا على نفس الأسس التي ارتكز عليها الماريشال فالي، وهي المركزية والجيش والأعيان، وفكرة الدمج والاستيطان.

ولتثبيت النظام المدني اعتمد على نفس الأبعاد البايلكية، إلا أنّ البعدين الجغرافي والإداري تجاوزا البعد البايلكي؛ وهذا بتنظيمه للكنفدراليات شبه المستقلة (المشيخات). وقد حافظ بيجو على نفس النهج الذي سطره الماريشال فالي من قبله نظرياً، فشرع بيجو في تطبيقه في إطار النّظام المدني.

أ. الإبقاء على مفهومية البايلك في التقسيم الجغرافي

أبقى بيجو على التقسيم الجغرافي الذي كان قد ارتكز عليه فالي، المتمثل في فكرة الاستيطان والدمج، والقبيلة أساس المجتمع؛ مقسماً الجزائر بموجب أمرية 15 أفريل 1845 إلى ثلاث مقاطعات التي ستؤلف الولايات الثلاث، وضع على رأس كل منها قائداً عسكرياً، كما ارتكز على تثبيت فكرة الدمج والاستيطان في تقسيم البايلك حسب النظام التقليدي؛ فقسم المقاطعة إلى ثلاثة أنواع من المناطق:

1. المنطقة المدنية؛ التي يؤلف فيها السكان الأوروبيون عدداً كافياً، ويسودها القانون المدني وقسمت إلى بلديات ومحافظات مدنية.

2. المنطقة المختلطة؛ وتخضع لنظام انتقالي، وأغلب سكانها من الأهالي ويديرها موظف عسكري فرنسي، قد تم فيها تعيين قياد تركزت مهامهم في حفظ الأمن وتحصيل الضرائب.
3. منطقة عربية تحت الحكم العسكري، ولا يستطيع الأوروبيون أن يستقروا فيها إلاّ بتسريح من الحاكم العام يخضعون للحكم العسكري[1].

ب. الاعتماد على الجيش (النظام العسكري)

ارتكز الماريشال بيجو اسوة بسابقه فالي على مبدأ المركزية التي اقترحها الجنرال نيغريي من قبل على الماريشال فالي، المتمثّلة في عدم استبدال مركز البايلك التقليدي قسنطينة بعاصمة أخرى، علما أن التفكير في استبدال مركز البايلك خطر على استقرار السلطة الإقليمية الفرنسية بالجزائر.

أهم ملمح في شكل الحكم تبناه بيجو هو الاعتماد على المركزية والجيش، وهي أحد العناصر الأساسية في مفهومية البايلك، فكان بيجو يؤمن بضرورة نظام عسكري غير مباشر، فكافة الزعماء الأهالي من قمة إلى قاعدة السلطة اقتبست من نظام الأمير: خلفاء، باشاغوات، قياد، شيوخ بسطاء مشكلين القسم السفلي، لقد كانوا عناصر تنفيذ لأوامر السلطة العسكرية الفرنسية التي كانت تتمتع بالقيادة الكاملة.

يقول بيجو: "... ففي خلال قرن ربما لن يكون هناك نظام حكم للأهالي أكثر فعالية من النظام العسكري..."[2]، لأنه ومنذ 1830 ظلت السلطات العسكرية تمسك بزمام إدارة العرب العليا، وفي فترة الامتداد والتوسع داخل البلاد ظل العسكريون يتحكمون في إدارة الشؤون السياسية وتنظيم المناطق بعد إخضاعها، وحسب بيجو فإنّ السلطة العسكرية تتماشى مع العقلية الأهلية مثلما تتماشى مع واقع الأمن الفرنسي.

يبرز هذا في رده على رجال النظام المدني: "... أو تعتقدون فعلاً أن هذا الشعب الفخور للغاية، المحارب للغاية، الجانح بسرعة للثورة... والذي يحكمه أناس هم في الوقت نفسه إداريون محاربون! أو تعتقدون أن مثل هذا الشعب يمكن احتواؤه وقيادته من قبل

1. Charles-André Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, Op. Cit., pp.216, 217
2. C.A.O.M. : Bugeaud au Duc Monlomoreny : 2EE10 : 4 octobre 1844

إداراتيكم وقانونكم المدني... ليس لدينا أي ادعاء بأن يكون لدينا سداد الرأي أزيد من ذلك الذي نجده لدى رجال النظام المدني، بيد أنّنا سنفترض كما أعتقد أنّه باستطاعتنا أن يكون لدينا مثل ذلك، وأن نتفوّق عليهم بامتلاكنا أمرا تعوّدنا على القيادة وتأديب الناس [وهو أمر] ضروري لحكم الجيوش والعرب..."[1]، واحتفظت السلطة العسكرية في كل مكان، حتى في مدن الساحل وضواحيها، برقابة على الإدارة الأهلية.

ج. الاعتماد على الأعيان

سجّل مرسوم 30 سبتمبر 1838 بدوره بداية العلاقات الفرنسية برؤساء الأسر والعشائر الكبرى التي تتزعم القبيلة بإقليم قسنطينة؛ حيث أقر هذا المرسوم رؤساء الأسر والعشائر الكبرى الوراثية كالمقراني بالمجانة، وابن عاشور بفرجيوة، وابن قانة بالجنوب وسماهم خلفاء على الأراضي التي كانوا شيوخاً عليها،.

واقتصر الماريشال بيجو مثل فالي على مراعاة أشكال التأطير الموروثة والاستناد على العائلات العريقة التي كانت تتمتع بسمعة حقيقية لدى ذويها من المسلمين إدراكاً منه لما تمارسه من تأثير على المجتمع، فقد كان يقول بأنه "يجب في كل عمل وضع زعماء تابعين للسلطة الفرنسية لتنظيم الدفاع والحكم باسمنا بمثابة مبدأ لإخضاع القبائل".

وقد كانت هذه القناعة تستند إلى فكرة وجوب ضم الرجال المهمين إلى جانب فرنسا، وذلك ليس فقط بالنظر إلى الخدمات التي يسدونها ولكن تفادياً لانضمامهم إلى الخصم، يقول بيجو: "إذا تركت ذوي التأثير الذي يمتلكونه بفضل ولادتهم أو صفاتهم الشخصية خارج الإدارة فإنّهم سيصيرون بالضرورة أعداء للمحتل... بتوظيفهم سيكونون أقل خطورة"[2]، كما أن "كل العرب يطالبون بأصوات عالية بزعماء مسلمين، وإن ذلك شرط أساسي للحصول على انصياع منهم، وأشعر كل يوم بازدياد الحاجة إلى ضرورة حكم العرب بالعرب..."[3]، كما أنه يجب أن يكون "اختيارنا للموظفين في مناصب الخليفة والباش آغا يتم من العائلات

1. Bugeaud : L'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête, Paris, 1842, pp.41, 42
2. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2E10 : 19 octobre 1842
3. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : 2EE14 : 27 avril 1847.

ذات التأثير القوي والنفوذ الواسع..."[1].

وبذلك ظل بيجو يسير على نفس الاتجاه الذي خططه الماريشال فالي في مقاطعة قسنطينة، فأبقى في مقاطعة الغرب على رجال هذه الأرستقراطية التقليدية الحربية والإدارية وسمّاهم خلفاء، وأصبحوا يعيّنون من طرف السلطة الفرنسية مع احتفاظ هذه العائلات بامتيازاتها وتوليتها التقليدية للمناصب والوظائف، وضُمَّت كقبائل مخزنية، وأصبحوا يسبغون الشرعية على النظام الفرنسي، ويلعبون، كما كان الشأن في السابق، دور الوسيط بينه وبين الأهالي.

فعائلة "سيدي العريبي" التي تعتبر أقدم عائلة في عمالة وهران، والتي أدارت منطقة "مينا" والشلف السفلى خلال فترة الأتراك وحتى عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر؛ نجدها منضوية تحت نفس القيادة خلال العقدين التاليين بتعيين آخر ممثليها سي بن عبد الله ولد سيدي العربي، خليفة، ومن بعده شخصيات أخرى من نفس العائلة تقلدت وظائف القيادة (قايد) مثل محمد ولد عبد الله وقدور بن علي ولد سيدي عبد الله.

وبشرق عمالة وهران نجد أيضاً عائلة بومدين التي تضاهي عائلة العريبي من ناحية تأثيرها السياسي والاجتماعي على القبائل الموجودة بنفس المنطقة، ويمثل ابن علي بومدين زعامة اولاد بومدين الذي كان يتقلّد آغوية الأصنام في عهد الأتراك، فأسندت الأغوية بعد الاحتلال إلى ابنه الأكبر مصطفى، وأصبحت تتوارث وظائف القيادة شخصيات من نفس العائلة.

وداخل عمالة وهران دائماً تعتبر عائلة "لبحايتية" أهم قبيلة لدى قبيلة الدواير؛ التي تعتبر أقدم عائلة في المخزن طيلة القرن التاسع عشر، وابتداءً من مصطفى ابن اسماعيل زعيم هذه العائلة الذي كان آغا في بايلك الغرب في الفترة التركية، ومنذ 1835، وبعد خضوع دواير الزمالة إلى قوات الاحتلال عين مصطفى بن اسماعيل على رأس مخزن وهران، تعتبر هذه العائلة من أوسع العائلات عدداً والتي احتلت مناصب قيادية كبرى في الغرب الجزائري خلال العهد الفرنسي.

وفي جنوب القطاع الوهراني، برزت أهم عائلات كانت ذات نفوذ واسع داخل القبائل خلال الفترة التركية وخلال العهد الاستعماري التي توارثت مناصب القيادة وهي أولاد قادي،

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE2 : 18 juillet 1842

وأولاد صافي بن أحمد، وبني يحيى، وأولاد سيدي الشيخ[1].

د. تبني نظام الأمير عبد القادر كبديل للنظام البايلكي

لاستبدال النظام البايلكي التقليدي تبنى الماريشال بيجو نظام الأمير عبد القادر بدل نظام الحاج أحمد باي في عهد الماريشال فالي.

لما عُين بيجو عام 1840 وتسلّم مقاليد منصبه في 3 فبراير 1841 حاكما عاما على إيالة الجزائر شرع في تنظيم المقاطعة الشرقية، اتّضح له أنّه لا جدوى من اعتماد التنظيم الفرنسي، وأنه يجب الاقتباس من شكل تنظيم البلاد لدى السلطة السابقة، وأنه لم يبق سوى الرجوع إلى الماضي الأهلي، يقول بيجو: "لم يكن لدينا ما يكفي من الوقت الضروري للتجديد، وحتى وإن توفر لدينا الوقت فإنه من اللازم علينا الإعراض عن ذلك حتى لا نزيد من الصعوبات المتنوعة القائمة بيننا وبين العرب، لن نقدر إذن القيام بأي شيء أكثر حكمة من إبقاء أو منح البلاد المحتلة مؤخراً نمطاً يعرفه الأهالي..."[2].

لقد بدا لبيجو أنّ تنظيم الأمير عبد القادر "منسجم تماماً مع طبيعة العرب"[3] بل الأكثر أهلية لكي يمرر عبره سلطة الفرنسيين يقول: "لم يكن للنظام العثماني أية أسس غير النزوات والتعسف... حضارتنا ترفضه والسكان يمقتونه ولا يمكنني الحديث عنه، أما تنظيم الأمير عبد القادر فإنه يستند إلى معرفة حقيقية بالمناطق وعلاقات القبائل فيما بينها والمصالح المختلفة. وباختصار، يبدو لي أنه من الواجب الاحتفاظ بهذا النظام بالاستناد إلى معرفة كبيرة بالرجال و الأمور..."[4].

بذلك ثبّت الوظائف وأسماءها (خليفة، قايد، شيخ) بعدما أضاف إليها بعض المفردات من تنظيم إدارة الأمير مثل الآغا والباشاغا والآغا المستقل.

1. أنظر إبراهيم مهديد: الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن التاسع عشر، الرأسمالية الاستعمارية، إشكالية الاندماج الاجتماعي، مجلة الجزائر الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد 4، جانفي-أفريل 1998، مجلة I، II، ص 78 وما بعدها.

2. Bugeaud : Exposé de l'état actuel de la société arabe du gouvernement et de la législation qui la régit, Imprimerie du gouvernement, novembre 1844, in 8e avant propos.
3. Ibid.
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE5 : 17 décembre 1843

لقد أقام الأمير عبد القادر نظام دولته (الزمالة)* وشكل حكمه من المفهومية المؤسساتية البايلكية؛ حيث حافظ على التقسيمات الإدارية وعلى التقاليد العسكرية العثمانية[1]، متبنيا المركزية ومعتمداً على المخزن والأعيان التي هي أحد العناصر الفاعلة في مفهومية السلطة البايلكية.

وقد ركّز جميع السلطات بيده "فكان السيد المطلق في القيادة العامة للقوات النظامية وغير النظامية"[2]، يساعده موظّفون اشتقت أسماؤهم من النظام الموروث[3] يحملون اسم خوجة يتلقون كتابياً كل الأوامر التي تصدر منه، ومستشارين خصوصيين له، وهم على التوالي: سيدي محمد بن عبد الرحمن، سيدي الحاج محمد الخروبي، سيدي مصطفى بن الحوسي، وفضلاً عن هؤلاء الخوجات نجد مع الأمير دوماً:

محمد ولد الحاج علي: باش شاوش الأمير (رئيس تنفيذ الأحكام القضائية)، عدة بن فخرة: خزندار الأمير، وسيدي بن عبو بن مصطفى القاضي. وهؤلاء الموظفون يعينون من طرف الأمير، ويختار عادة من أفراد عائلته أو من العائلات الكبرى ذات التأثير والنفوذ[4]. كما

*. الزمالة: يطلق اسم الزمالة على تلك المدينة السيارة التي كانت أحياؤها تسمى المحلة بالنسبة لما هو مخصص لعائلات الأجناد والدائرة؛ هي خيام مخصصة لعائلات الأعيان. أما عدد سكانها فإن المؤرخين اختلفوا حولها؛ فمنهم من يقدره بـ 200000 نفس. وحسب تشرشل أنه كان يزيد عن 20000 نسمة، فالدوائر التي كانت خيامها تختلف عدداً كانت موزعة على أربعة مخيمات واسعة، وكل دائرة تعرف مكانها، وكل رئيس له مركز معين ووظيفة معروفة، "ولم تزل تزداد كميةً واتساقاً وارتباطاً حتى صارت ملجأ عظيماً وحصناً أميناً... وقد عين لحراستها وحماية أحوازها أربعة قبائل من العرب وفرقة كثيرة العدد من العسكر النظامي ممن اطلع على هذه المدينة وترتيبها عرف ما كان عليه الأمير من الآراء المصيبة والتدابير العجيبة.

أنظر: – تحفة الزائر، المصدر السابق، ص410

– هنري تشرشل: حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبوالقاسم سعد الله، تونس، 1974، ص199

– محمد العربي الزبيري: الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، المؤسسة الوطنية للطباعة، سبتمبر 1982، ص159 وما بعدها.

1. عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1999، ص123

2. Ministre de la guerre, 15 décembre 1839, Situation historique à la partie de la province d'Oran soumise à l'Emir et Hadj Abdelkader, p.1

3. ظلت المصطلحات والألفاظ المستعملة في النظام العثماني متداولة في نظام إدارة الأمير؛ حيث نجد كلمة خوجة، باش شاوش، خزندار، طوبجي، وهو جندي في فرقة المدفعية، باش طوبجي، وهو ضابط في فرقة المدفعية، وآغا وهي رتبة عسكرية.

أنظر حرب (أديب): التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص ص82، 83

4. Ministre de la guerre : Op. Cit., p.8

ارتكز على فكرة البايلك في جعل القبيلة أساس المجتمع الريفي، علماً أن اتحادات القبائل كانت تشكل من الناحية الإدارية أغوات أو وحدات إدارية يخضع فيها الآغا إلى سلطة الباي، وهو النظام الفعال الذي حافظ عليه الأمير، فكانت أراضي دولته مقسمة إلى ثماني مقاطعات: تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، مجانة (برج بوعريريج)، بسكرة (الزيبان)، حمزة (البويرة)، الصحراء الجنوبية الغربية[1].

وضع الأمير على رأس كل مقاطعة* خليفة[2] أي دائرة محدودة قسمت هي الأخرى إلى آغوية، كل واحد يجمع عدداً من القبائل، قسم الآغوية إلى قيادات؛ وهو التنظيم المستنبط من فكرة الأوطان البايلكية[3].

- **الآغا:** هو الضامن للقبائل أمام الخليفة بالتبعية؛ فالقبيلة حافظت بعد إخضاعها لسلطة الأمير على تنظيمها في بايلك الغرب، وأحدث الأمير تغييرات تمثلت أساساً في الآغوية وهي مجموعة قبائل ثائرة تحت لواء ديني ضد الاستعمار الفرنسي، وكان عدد المقاتلين في كل الآغاويات تقريباً متماثلاً، وإن كانت بعض الآغاويات أقل عدداً من المقاتلين فإن قيمتهم الحربية القتالية تتخطى ذلك الفارق العددي[4].

---

1. أيف لاكوست وآخرون: المصدر السابق، ص256

*. تطلق بعض الوثائق الفرنسية على كلمة المقاطعة؛ بايلك .Ministre de la guerre, Op. Cit

2. كان الأمير يعين هؤلاء الخلفاء بنفسه، ويختارون من بين أفراد عائلته. فكان إقليم مليانة تحت الخليفة محمد ولد سيدي مبارك، والمدية تحت حكم الخليفة بركان، وإقليم معسكر وإقليم تلمسان فقد كانا تحت حكم كل من الخليفة حاج مصطفى بن ناجي والخليفة بوحامدي.

أنظر حول الموضوع Marcel Emerit بشأن أسماء خلفاء الأمير الذين كانوا على رأس هذه المقاطعات، والتشكيلة العسكرية التي كانت تحت نفوذهم.

L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Editions Larousse, Paris, 1951, pp.275, 276 et suivantes.

3. إيف لاكوست: المرجع السابق، ص256

4. ظلت القبيلة قوة مسلحة وقوة اقتصادية في عهد الأمير، ويسجل لنا بهذا الصدد كل من دوماس وإيمريت اسم كل قبيلة مرفوقاً بعدد خيولها من الفرسان المشاة الذين يمكن تجنيدهم عند الحاجة. وقدم دوماس (Daumas) معلومات هامة حول القبيلة وقوتها من الناحية الاقتصادية فيرد أن موارد الحرب موجودة بتلمسان وتاقدمت وسيدي محمد بن يحيى بسهل غريس، وتوجد 450 مطموراً مملوءة بالقمح والشعير. وللأمير عبد القادر نفس القدر بتليوات بالقرب من القلعة لدى بني سبيح، وبوغريشة بالقرب من منابع مليانة لدى بني جرار، وبني بغدادي ولدى بني عامر بواد الفضة. كما أن الميلود بن عراش المشرف على هذه المطامير قام بإصلاح مطامير ومخازن هائلة بالأصنام. أما قطعان الأبقار موجودة بمازونة على نهر الشلف، أما الجبال فهي لدى بني هاشم بالجبال ما وراء سهل غريس، وأيضاً بعتبة (Atba) لدى بني عباس، والقبائل

– **القايد:** تتشكل الآغاويات دائماً من عدة قبائل، كل قبيلة تحت سلطة قايد معين، يعين الآغا القايد على القبائل التي يتراوح عدد فرسانها بين 100 و200 فارس، يعين الخليفة باقتراح من الآغا القياد بالنسبة للقبائل الكبيرة. يمثل القايد السلطة المباشرة لكل قبيلة؛ فهو الذي يراقب الشرطة والأسواق، وهو الذي ينقل للعرب البدو الأوامر التي تصدر مباشرة أو غير مباشرة من الآغا، ولكل قايد خليفة في حالة غيابه يعمل مساعداً له أو مستشاراً في المناسبات الكبرى[1].

– **المخزن:** يوجد بكل آغوية قسماً من القبائل أخذ اسم المخزن واسماً آخر يسمى الخاضعين الذي يدعم سلطة الآغا ، يتمتع مخزن كل أغوية بامتيازات، وكانت القبائل التي تشكل المخزن لا تمنح أراضي وإنما تدعم الآغا بفرسانها مقابل أن لا تدفع الضرائب إلا في الحدود الدنيا، يستحوذ المخزن على الغنائم حينما يقوم بالغزوات معوضاً مصاريف الحرب والضرائب التي يدفعها، كما تجدر الإشارة إلى أن كل آغاوية بها مخيم مخزن يستقر في أماكن يمكن فيها مراقبة مخزن أغوية أخرى والالتفاف عليه في حالة تمرده على السلطة[2].

– **حقوق التنصيب:** من أجل ضمان منصب داخل دواليب السلطة كان موظفو الدولة في العهد البايلكي مجبرون على شراء قفطانهم الذي يمثل شراء رمزيا لوظائفهم رمزا للتبعية والولاء للنظام، فكان الآغوات والقياد في دولة الأمير، كما كان الشأن في السابق، يقدمون مبالغ معينة يوم استلامهم مناصبهم؛ فواحد بوجو عن الخيمة الواحدة بالنسبة للآغا، 2 بوجو عن الخيمة الواحدة بالنسبة للقايد[3].

بذلك يمكن القول أن الأمير اعتمد على المركزية والمخزن والأعيان، وهي دعائم السلطة البايلكية، ولعل اعتماد الأمير على الأسس البايلكية في تأسيس دولته (دولة الزمول) هو الذي أقنع بيجو وأتباعه في ما بعد بالاقتناء من الأدوات الأيديولوجية التي أقرها وحكم

المجاورة وقطعان الأغنام فهي معتبرة أيضاً، أما الخيل والبغال التابعة للأمير فهي مقدرة بخمسة أو ستة آلاف فهي موزعة بين المدية ومليانة ومغنية والشلف وتلمسان. أما موارد الأمير هي موجودة بالشرق أكثر من الغرب، وبالتالي فإن القبيلة كانت بحق قوة اقتصادية.

– Georges Yver : Correspondance de Capitaine Daumas Consul à Mascara, 1837-1839, Alger, Adolphe Jourdain, 1912, pp.582, 583, p.608

– Marcel Emerit : Op. Cit., p.337 et suivantes.

1. Ministre de la guerre, Op. Cit., pp.4, 5, 6
2. Ibid.
3. Correspondance de Capitaine Daumas, Op. Cit., pp.283, 284

بها العثمانيون لمدة 300 سنة.

لم يكن للأمير أصول تركية ولا انتماء للمذهب الحنفي، وعلى الرغم من معرفته لأرض الواقع وانتمائه للحضارة العربية الإسلامية إلا أنه لما أراد أن يؤسس دولته لم يجد بداً من الخضوع والاقتباس من المفهومين المؤسساتي والأيديولوجي للبايلك، ومادام الأمير عبد القادر لم يجد مفردات سياسية جديدة ولا نظم إدارية غير تلك التي أسسها العثمانيون وعملوا من خلالها على التنظيم والسيطرة على المجتمع، فبيجو لم يجنح عن هذا الاقتباس في إرساء معالم دولته الجديدة، وهكذا يقرر بيجو بأنه من الواجب الاحتفاظ بنظام الأمير[1].

- **القبيلة في دولة الأمير:** لقد شكلت القبيلة عبر التاريخ المغربي الملجأ الحصين للفرد من حيث أنّها مثّلت التضامن القبلي ووسيلته الدفاعية الأساسية ضد أي شكل من أشكال القهر المسلط عليه من الخارج، هذا التنظيم القبلي الذي قامت عليه دولة الأمير هو الذي عزز قوته؛ إذ قسم المقاطعات إلى دوائر وكانت هذه الدوائر تشتمل على قبائل تحتوي كل قبيلة على بطون وعشائر، لكل قبيلة قائد، وعلى كل بطن وعشيرة شيخ.

قام الأمير بتجميع القبائل داخل هذا الإطار الهرمي وهو اختراع يبرز كفاءة وعبقرية الأمير لتشكل القبيلة قاعدة القيادة.

كنموذج للقبيلة العسكرية تقدم الدراسة التي قام بها المستشار العسكري بمعسكر دوماس[2] المعاصر للأمير عبد القادر مقتصرا على قيادة سيدي مصطفى بن ناجي نموذجاً صهر الأمير وخليفته على أهم منطقة في القطاع الوهراني، وهي المنطقة الشرقية الذي تنتهي سلطته فيها من واد الفضة مشتملة على سبع تقسيمات هامة:

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre, 2 EES : 17 octobre 1843

2. أوجان دوماس Eugène Daumas: وهو من الرجال المتحمسين للمشروع الاستعماري في الجزائر، وهو ليس بالمؤرخ ولا الأنثروبولوجي، ولكن خريج مدرسة سان سير كضابط حرب، ثم إرساله إلى الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال. وقد قاد عدة محلات عسكرية لاسيما في منطقة القبائل رغم تعيينه كسفير لدى الأمير عبد القادر بعد معاهدة التافنة 20 ماي 1838، ثم عين سنة 1841 من طرف بيجو كرئيس للمكاتب العربية، ثم أصبح على رأس لجنة الشؤون الجزائرية ثم عين لقيادة ما يسمى بالفرقة الرابعة لقناصة الجزائر، وعين فيما بعد من طرف بيجو كرئيس للشؤون الجزائرية ثم عضو مجلس الدولة ونائب لدى الإمبراطور نابليون الثالث.

Georges Yver, Correspondance de Capitaine Daumas, Op. Cit., p.582 et suivantes.

أنظر أيضاً: Marcel Emerit : Op. Cit., p.377 et suivantes

- آغا الغرابة.
- آغا المجاهرة.
- آغا بني هاشم الغرابة.
- آغا بني هاشم الشراقة.
- قايد السدامة Sadamas.
- قايد طليتة.
- آغا الشرق.

يقع تحت حكم كل من هؤلاء الأعيان، إن جاز لي القول، عدد من القبائل يديرها ويقودها في الحرب ويجعلها تدفع الضرائب. يحدد بيجو كيفية حكمه للأهالي كما يلي: "يجب علينا أن نحكم العرب مباشرة، و لكن من علٍ وليس انطلاقاً من الدواليب لنؤدي بذلك أجمل دور... نحن محكمة الاستئناف الكبرى، نترك للزعماء الأهالي سوء السمعة المرتبط بالتنفيذ اليومي لأوامر السلطة العليا..."[1].

هذا ملمح هام في التنظيم الإداري للأهالي الذي تبناه بيجو كافة الزعماء الأهالي من قمة إلى قاعدة هرم السلطة التي اقتبست من نظيراتها لدى الأمير خلفاء، باش آغوات، أغوات، قياد، شيوخ بسطاء يشكلون القسم السفلي التابع لنظام حكم العرب، لقد كانوا عناصر تنفيذ لأوامر السلطة العسكرية التي كانت تتمتع بالقيادة الكاملة بطريقة عملية، بفضل ضباط الشؤون العربية التي ينصاع إليها أعيان الأهالي.

يقول بيجو[2]: "... إن إدارة العرب واحدة في كل المقاطعات الثلاث مع فروق بسيطة للغاية... إنها إدارة الفرنسيين المباشرة بمعية زعماء عرب بألقاب شتى كوسطاء على هرم الصرح نجد قادة المقاطعات ورؤساء الدوائر العسكرية، وفي التفاصيل نجد ضباط المكاتب العربية الذين يصدرون أوامرهم عند كل فرصة للخلفاء..."[3].

الجدير بالملاحظة أن البعد الجغرافي والإداري في عهد الماريشال بيجو تجاوز ما كان عليه في عهد الماريشال فالي؛ حيث أصبح يشمل الكنفدراليات شبه المستقلة.

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre, 2EE6 : 6 août 1845
2. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre, 2EE6 : 18 août 1845
3. C.A.O.M. : Bugeaud à un intendant militaire : ACCA 2EE12, Laise, 20 mai 1845

2. مرتكزات سياسة بيجو الاستعمارية

أ. فكرة الاستيطان والدمج للسيطرة على أراضي العزل البايلكية

سيطرت فكرة الاستيطان والدمج على سياسة مشروع بيجو بعد تقلده السلطة، فقد بدأ بتطبيق القانون المدني –كما أشرنا سابقاً– في المنطقتين الأولى والثانية على أراضي البايلك، وعمل على استبدال النظام القضائي الإسلامي شيئاً فشيئاً بالنظام المدني، إلا أن العائق الذي وقف في وجه تطبيق هذه الفكرة هي الملكية العقارية الجماعية للقبيلة، وكانت القبيلة هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها دولة الأمير عبد القادر ونظام الكنفدراليات شبه المستقلة، علما أنّ بيجو كان يدرك جيداً أنّ ذلك المجتمع القبلي يمثل عائقاً في مواجهة سلطته، وبقاؤه على حاله له أن يشكل كياناً مستقلاً، وللوصول إلى هدفه الأساسي هو بتطبيق سياسة الدمج أولاً، ثم الاستيطان. تمثلت هذه السياسة بشأن الدمج في:

- الإضعاف التدريجي لسلطة رؤساء الأهالي.
- تسريع تفكّك القبيلة وتشكيل المكاتب العربية للإشراف على العملية ومتابعتها.

أمّا بشأن الاستيطان، أي التركيز على أرض القبيلة للتحكّم فيهما وصولا إلى الهدف النهائي لتأسيس الملكية العقارية الفردية الأوربية إفساحا للمجال أمام الأوروبيين للتغلغل داخلهما، هذا ما طرحناه في تنظيم الكنفدراليات وإنشاء المكاتب العربية أو ما يعرف بالتنظيم الجديد للبايلك. إلا أن المشكل الذي واجهه في الاستيطان هو أنه لا توجد داخل القبيلة مفهوم الملكية الخاصة للأرض؛ والتي يمكن تناقلها بالبيع والشراء لأن الطابع الجماعي لملكية الأرض هو الغالب، علاوةً على أن عامل الشيوع والشفعة وقف عائقاً أمام الانقسام. لذلك يطرح بيجو طريقة الاستعمار التي يجب اتباعها في الاستيلاء على أراضي العرش محاولاً رصد الانعكاسات والآثار التي سوف تنجر عن هذا الاغتصاب.

يقول بيجو: "لم يكن الاستعمار يستطيع الامتناع عن المساس بطريقة أو بأخرى بأراضي الأهالي، من هنا جاءت ضرورة حل هذه المسألة الصعبة... في حقيقة الأمر أننا في أغلب الأحيان تجاهلنا الجانب الأهلي في مشاريع الاستعمار، وكنا نناقش الأمور وكأن العرب غير موجودين... يبدو كأننا نظن أنه ليس علينا إلا أن نترعرع على أرض خالية وخصبة، ونفكر كما لو كان العرب غير موجودين، أو كما أنه ليس من الأسهل إلا أن

نتجنب أذاهم"[1]. "لنقل بصراحة إن هذا الحماس في الاستعمار ليس في محله... لم نفكر تماماً في الشعب العربي والصعوبات التي يمكن أن تواجهنا بسبب تقاليده القتالية والدينية... نفكر كما لو كان أن الأرض أخليت تماماً ووضعت تحت تصرفنا... لقد فكرنا أحياناً في الشعب العربي: ولكن لنقل له، وليسمح لنا بهذا التعبير التافه الذي يعبر بدقة عن الموضوع: "ابتعد من هنا لآخذ مكانك"[2].

ويقول أيضا: "وفي حالة أخرى أُهملت بشكل خطير مصلحة الأهالي، بينما المصلحة السياسية تقتضي أن تحل بحذر مشكلة التواجد الأوروبي، أو بمعنى أدق إدخال شعب جديد وأخذ جزء من أراضيه...". أدرك بيجو أنّه مهما كان الحل المتبع في هذا الميدان سيتسبب في عدم رضا الأهالي: "... من البديهي أن العرب لا يمكنهم أن يروا إلا بسخط كبير إدخال سكان جدد مهما يكونوا، ولهذا فمن المؤكد أنه مهما فعلنا بالاستعمار، فإننا سنثير لديهم مخاوف وبالتالي التمرّد علينا..."[3].

وضع كلوزال قبل الماريشال فالي وهو من المناصرين للاستعمار الاستيطاني يده على ملكيات كبيرة في وقت مبكر حين كان حاكماً على الجزائر، وحاول أن يجعل من المتيجة مركزاً للوافدين الأوروبيين من عامة الناس، وقد تدفقت عليها موجات من شداد الآفاق حيث لم يكن بين هذه المجموعات الأوروبية أي انسجام؛ فقد كان يوجد بها الفرنسيون الأصليون والسويسريون والأوروبيون الشماليون، لكن الأوفر عدداً كان يأتي من أوربيي البحر الأبيض المتوسط ومن بين هؤلاء الأسبان بكثرة في وهران وضواحيها، والإيطاليون والمالطيون في شرق البلاد[4].

يتعرض بيجو في مشروعه الاستعماري للمعطيات الأساسية لمسألة الأرض: أهم المسائل التي تمس الأهالي وهي ناتجة عن الاستعمار المتوجّه إلى الريف الذي يصيب الأهالي بالطريقة الأكثر ضرراً، المعبّر عن خصوصية الاستعمار الفرنسي الجوهرية النّابعة من الطبيعة الحقيقية للمعمّرين الأوربيين، الفرنسيون منهم بالخصوص؛ حيث يقول: "يتميز فتح الجزائر عن فتوحاتنا الأخرى بأوروبا، في أوروبا عندما نحتفظ بمقاطعات استولينا عليها

1. Bugeaud : De la colonisation de l'Algérie, p.3
2. Bugeaud : Quelques considérations de notre établissement sur trois questions fondamentales en Algérie, p.65
3. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre, 2EE6 : 1 décembre 1845, pp.375, 376
4. Rozet et Carette : L'Algérie, Op. Cit., pp.208, 209

لم تكن لدينا الرغبة في إدخال شعب جديد وسطها، ولا نريد أن نأخذ جزءاً من أراضيها لإعطائها لعائلات أجنبية تختلف في العادات والدين.

أما في الجزائر فعلى العكس من هذا، لهذا فإن كل الحواجز تقف أمامنا"[1]، "... إذن لا يتعلق الأمر في هذا المجال بالنسبة للسكان الأهالي بالخضوع للأجانب أو قوانين جديدة فحسب، بل يتعلق الأمر بمسألة تمس وجودهم، هل يمكنهم البقاء على أراضيهم... إذا أحس المهزوم بكراهية شديدة تجاه الفاتح؛ فبديهي أن ذلك يكون عندما يرى الأرض التي ترقد تحتها رفاة والديه تنتزع منه..."[2].

كان الاستعمار بالنسبة لبيجو والحكومة وكذلك الأوروبيين الذين جاءوا إلى الجزائر ودفعوا بمئة ألف جندي وخوض معارك والتضحية بالمال والرجال لا يرضون بتعويض سلطة الأمير بخلفاء، فكانوا ينظرون إلى الاستعمار على أنه التتويج للفتح، "إن الاستعمار من أكبر الوسائل لاستغلال الغزو والفتح، ووسيلة أساسية لدعمه"[3].

ولم تتوقف سياسة بيجو عند الاستعمار بل تعدته إلى الدمج، أي تطبيق القوانين الفرنسية، فقد كان يهدف من وراء هذه السياسة إلى ضمان الأمن والاستقرار في البلاد بين المعمّرين والأهالي للحيلولة دون حدوث ثورات من خلال التأثير على الروح القتالية للعشائر، يقول بيجو: "يجب أن نسعى بكل الوسائل الممكنة إلى إدماج العرب ومشابهتهم لنا، وتغيير عاداتهم تدريجياً، خلطهم في مجتمعنا وجعلهم يستفيدون من كل المزايا التي نتمتع بها[4]... يجب في الخلاصة إدخالهم في استعمارنا وإدارتهم كلما سمحت الظروف بذلك كما ندير الفرنسيين"[5]. فالإدماج المرغوب فيه لدى بيجو يستجيب لإرادة ضمان السكينة العامة والإنقاص من خطورة الانتفاضات، وإضعاف النزعة القتالية للعشائر من خلال قوله: "إشراكهم في استعمارنا وإدماجهم، هذه هي الوسائل التي تجعل الانتفاضات نادرة، وتعوِّد العرب، شيئاً فشيئاً، على عاداتنا"[6]، "إنها أكثر سياسة من أي شيء آخر، وبالتالي أكثر ضمانة. من الأفضل بالتأكيد خلط العرب معنا من أن نضعهم في منطقة ونحن في أخرى.

1. Bugeaud : Circulaire du 17 septembre 1844
2. Richard (Ch.) : Du gouvernement arabe et l'institution qui doit l'exercer, Op. Cit., p.22
3. Proclamation du 22 février 1841, 2EE1 : p.33 et suivantes
4. Bugeaud : Quelques considérations de notre établissement sur trois questions fondamentales en Algérie, Op. Cit., p.75
5. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre, 2EE6 : 1 décembre 1845
6. Ibid

بتفريقهم نحطم لديهم قوة الجماعة وقوة الوطنية؛ فالخلط لديه فائدة أخرى هي تحسين عاداتهم وفلاحتهم"[1].

3. توظيف الأعيان والقضاة الأهلي في سياسة بيجو الاستعمارية

أ. الأعيان

عندما تم احتلال مدينة قسنطينة حاول الفرنسيون أن يحكموا الأهالي حكما مباشرا دون إشراك الأعيان مثلما فعلوا في عنابة وسكيكدة مستغلين ظروف الأهالي الاقتصادية عقب احتلال المدينة.

يذكر مارسيي أن الماريشال فالي حينما عاد إلى قسنطينة وأصدر قراراته المنظمة للإدارة [30 سبتمبر 1838] اتخذ قراراً سرياً يحظر على الأوروبيين حق الإقامة في قسنطينة، وقد أثار هذا القرار سخط المعمرين، كما أثار سخطهم وضعهم تحت إدارة يتولاها المسلمون، فهم من ناحية كانوا يحسون بالمهانة وهم الغزاة المنتصرون.

ومن ناحية أخرى كانوا لا يرضون أن توضع قيود تحد من مطامعهم وقد جاءوا لاستثمار الانتصارات التي حققها جيشهم[2]. ويبدو أن الجنرال نيغريي الذي تولى القيادة العسكرية في الإقليم في الفترة الواقعة بين 28 سبتمبر 1838 و27 يوليو 1839 قد انحاز إليهم وأصبح يشاطرهم الرأي، بل أنه كان يعارض سياسة الحكم غير المباشر تلقائياً، فاتفقت رغبته مع رد الفعل الذي أحدثته لديهم سياسة فالي، لأن المشهور تاريخياً أن الجنرال نيغريي كان من أنصار الحكم المباشر.

كان الصراع بين الماريشال فالي والجنرال نيغريي حاداً بسبب تعارض نظرتيهما إلى السياسة المسطّرة للاستعمار، حتّى أنّ هذا الصراع اتخذ مظهراً غير مباشر؛ إذ كان الحاكم حمودة بن لفقون هو الواجهة التي تمثل فيها ذلك الصراع بين النظرتين السياسيتين المتباينتين لفالي ونيغريي، فما أن تولىّ هذا الأخير منصبه قائدا عسكريا لإقليم قسنطينة في عهد بيجو حتّى أخذ في محاربة الحاكم حمودة بن لفقون وتلفيق التهم له مرة بالخيانة للقضية الفرنسية، ومرة بسرقة أموال الإدارة، وثالثاً باستغلال السلطة، إلى غير ذلك من التهم التي

1. C.A.O.M. : Bugeaud au général de Rué, 2EE12 : 4 mars 1846
2. Ernest Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.470

وجهها له، وكان يرسل التقرير تلو الآخر للحاكم العام الفرنسي بالجزائر الماريشال فالي يؤكد فيها هذه التهم ويندد بتصرفات حمودة مديناً إياه بالخيانة[1]، بل كان ينتظر أن يصدر الماريشال فالي قراراً بخلعه وتقديمه للمحاكمة.

غير أن موقف فالي كان على العكس من ذلك، يقول فالي في إحدى رسائله إلى وزير الحرب: "يبدو على الجنرال نيغريي عدم الرضا على سلوك الحاكم العام، فقد أعلمت سعادتكم بتأسيس مجلس مكلف بفحص شؤون تسيير المقاطعة.

والتقارير التي أنجزها هذا المجلس تكشف لنا أن الحاكم حمودة تلقى دون أن يعلم الجنرال عدة مبالغ صادرة من ممتلكات البايلك، وأنه استعملها لأغراضه الشخصية، فسيدي محمد لا ينكر هذا ولكن يقول أن السلطة التي خولناها له تجعله يستعمل عدداً كبيراً من الأعوان من كل نوع، وأن التمثيل لمنصبه الحالي يتطلب أن يتلقى خدمات ومبالغ ضرورية لمواجهة مختلف هذه المصاريف، وأنه من هذا الجانب لم يتجاوز الحدود المطلوبة"[2].

ففي الوقت الذي كانت تنهال على فالي تقارير تفيض بالتهم الخطيرة في حين كان الحاكم حمودة يتلقى الرسائل المشجعة من الماريشال فالي يعرب له فيها عن ثقته المطلقة ويستشيره في تعيين بعض شيوخ الإقليم قائلاً له: "إنك الرئيس الأعلى لعرب قسنطينة وإن الذين يعلنون خضوعهم من شيوخ القبائل لا بد أن يبرهنوا على احترامهم لك بما يشرفك، وهو السبيل الوحيد للحصول على مساندة فرنسا ومساعدتها لهم في أملاكهم وأشخاصهم"[3].

غير أن الجنرال نيغريي أصدر أمراً بوقف حمودة عن أداء مهامه ووضعه تحت الإقامة الجبرية مما جعل الماريشال فالي يعزله عن منصبه كقائد عسكري لإقليم قسنطينة، ثم عين بدله الجنرال "غالبوا"، كما نقل عدداً من الضباط الذين اعتبروا عناصر متواطئة مع الجنرال نيغريي، وقد سارع فالي إلى زف الخبر إلى حمودة[4].

وما كاد الجنرال غالبوا القائد الجديد يصل إلى قسنطينة حتى بادر بإطلاق سراحه وأعاد اعتباره وصحبه معه لاستعراض القوات العسكرية في مهرجان كبير بالكدية، وأحاطه

---

1. Ernest Mercier : Les idées et les actes du Maréchal Valée, RSAC 1900, pp.104, 117
2. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre, Alger, mars 1838
3. Ernest Mercier : Les idées et les actes du Maréchal Valée, Op. Cit., p.110 الرسالة الرابعة
4. أنظر الرسائل التي تبادلها فالي مع حمودة بن لفقون. رقم 6، 7، 8 Ibid., pp.114, 115, 116

بهالة من العظمة أثناء الاستعراض[1].

بعد عزل فالي تولى بيجو مقاليد السلطة في 3 فبراير 1841 فسارع إلى زيارة قسنطينة في مارس 1841، وكان أول قرار اتخذه هو إعادة الجنرال نيغريي إلى قسنطينة كقائد عام للإقليم[2]، وهذا لا يعني رد الاعتبار للجنرال نيغريي فقط، وإنما يعني أيضاً تعديل السياسة الفرنسية . كان أول عمل قام به الجنرال نيغريي بعد عودته إلى قسنطينة هو عزل الحاكم حمودة بن لفقون، ثم إلقاء القبض على ابن عيسى خليفة الساحل، والآغا بن الحملاوي خليفة فرجيوة؛ إذ اتهم الأول بالخيانة والاتصال بالأمير عبد القادر، كما اتهم الثاني بتزييف النقود[3]،.

وبهذا يكون نيغريي تخلص من الأعمدة الثلاثة التي كانت ترتكز عليها الإدارة الأهلية، وبالقضاء على ممثلي العائلات الكبرى بقسنطينة يكون قد تبنى المركزية التي هي إحدى العناصر الأساسية للنظام البايلكي، وأصبح الحاكم العسكري للإقليم تتركز بيديه جميع السلطات. وأهم القرارات الإدارية بين سنتي 1841 و1844، هي:

صدرت قرارات هامة تتصل بالنظام الإداري لتثبيت النظام المدني بالمنطقة الأولى التي يشملها البعد السلطوي، أهمها:

أولاً- كان أخطر القرارات التي صدرت في عام 1841 هو القرار الذي ينص على إلغاء مجلس الشيوخ العرب الذي كان يطلق عليه المجلس البلدي؛ والذي كان يتألف كله من أعيان الإقليم، وإلغاء منصب الحاكم حمودة بن لفقون.

ثانياً- تأليف لجنة تحت إشراف الحاكم العسكري الأعلى للإقليم تتمتع بسلطات واسعة، وتتكون اللجنة من:

- الحاكم العسكري الأعلى للإقليم.
- الحاكم المدني.
- نائب المعتمد العسكري للشؤون المالية.
- ضابط الشؤون العربية.
- موظف الشؤون المالية المكلف بقسم الضرائب العربية.

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.467
2. Ibid., p.490
3. Ibid., pp.491, 492

وقد نص على أن الحاكم العسكري الأعلى للإقليم أن يعين ثلاثة أعضاء من الأهالي في اللجنة يتمتعون برأي استشاري فيها، ولكن ليس لهم حق التصويت.

ثالثاً- إنشاء محافظة مدنية في مدينة سكيكدة.

رابعاً- إنشاء محافظة مدنية بمدينة قسنطينة، فأصبحت بذلك مدينة قسنطينة تتبع في كل ما يتصل بالإدارة المدنية شعبة إدارة الداخلية بمدينة سكيكدة، وإنشاء المحافظة المدنية بقسنطينة يبدأ بظهور الموظفين بها.

خامساً- إنشاء محافظة للشرطة.

سادساً- إنشاء وظيفة ضابط عسكري يشرف على قسم الشؤون العربية[1].

تلك هي أهم القرارات التي صدرت في العامين الأولين لتولية بيجو حاكماً عاماً على الجزائر، فإذا أضيف إليها القرارت الأخرى التي تتصل بالنظام العقاري والقضاء ندرك مدى التطور الذي حدث في تسيير الإدارة الأهلية تجاه الإدارة المدنية.

يمكن القول أن تلك القرارات قد قضت إلى حد كبير على الإدارة الأهلية، وهو ما يتفق مع سياسة الاحتلال الكامل والحكم المباشر.

وفي عام 1843-1844 صدرت عدة مراسيم منها مرسوم يدعم الإدارة المدنية ويوسع سلطاتها. وفي الوقت نفسه يقضي على البقية الباقية من نظام الإدارة الأهلية. فقد كان من بين ما تضمنه المرسوم إلحاق الموظفين الإداريين من الأهالي؛ مثل الأمين وشيوخ هيئات الحرفيين؛ بالإدارة المدنية المباشرة، ويمارسون تحت رقابتها المباشرة مختلف الاختصاصات التي أوكلت إليهم، أو التي تسند إليهم في المستقبل، يمارس الحاكم العسكري الأعلى للإقليم، وكذا اللجنة الإدارية السلطات التي خولها لها التشريع الخاص بالجزائر.

هذا بالإضافة إلى قرارات أخرى محلية تتعلق بإعادة تنظيم المكتب العربي وإنشاء إدارة لمقاطعة قسنطينة تندرج في إطار المنطقة المختلطة، ويتألف موظفوها من مدير وضابط لدفع مرتبات المخزن، وموظفين اثنين للترجمة، وضابط صف للنسخ، وكاتب عربي، ووكيل الضياف وشاوش، وحددت اختصاصات هذه الإدارة، كما صدرت قرارات أخرى لضبط سير المصالح الحكومية من بينها التعليم العمومي[2].

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.496, 497
2. Ibid., pp. 505, 506

وبالرغم من أن قسنطينة استقبلت عدداً من الموظفين المدنيين الأوروبيين، فقد احتفظت بإدارة خاصة، ذلك لأنها تشكل جزءاً من المناطق المختلطة، بينما نجد عنابة وسكيكدة وجيجل وبجاية قد عين فيها رؤساء للبلديات. وقد أدت جميع هذه الإجراءات التي جعلت الجزائر تخرج تدريجياً من النظام الاستثنائي الذي اتبع منذ الغزو إلى نتيجة أولى تتمثل في الحد من السلطة المطلقة للحاكم العام، كما أدت إلى إخضاع أعمال الإدارة العسكرية للرقابة.

وفي 24 مارس 1844 صدر قرار بإنشاء الحامية بقسنطينة، وهو يشكل إضافة بالحياة البلدية؛ فتكونت فرقتان من المليشيا وشعبة للمطافئ، وبحلول عام 1845 زودت قسنطينة بجزء من مؤسساتها المدنية[1]، وفي 17 فبراير 1846 عين السيد "لوبان" (Laubane) نائب مدير للداخلية، وفي 18 فبراير 1846 صدر قرار بإنشاء وظيفة مفتش الاستعمار الاستيطاني، وقرار آخر بتاريخ 15 أفريل ينص على إنشاء إدارة للطرق والجسور تحت سلطة باش مهندس، وأخيراً صدر في 19 مارس قرار وزاري بإنشاء كرسي عمومي للعربية، وافتتح باب المسابقة لهذا الغرض[2].

يتبين من المراسيم والقرارت السابقة أن بيجو عمل منذ أن تقلد منصبه كحاكم عام على الجزائر، على تزويد البلاد بجهاز إداري من الأوروبيين، فاستكملت قسنطينة في عام 1846 أجهزتها الإدارية، وهو النظام المدني الذي كان يتطلع إليه المعمرون.

ب. القضاء

استمر النظام القضائي المعمول به في العهد العثماني وهو السلطة التي يرجع إليها المسلمون في كافة قضاياهم، وقد استمر هذا الوضع طوال حكم الماريشال فالي أما الجرائم ذات الخطورة على سلطة الاحتلال فقد كانت تشكل لها مجالس حرب، ولما خلفه الماريشال بيجو وبدأ في تطبيق النظام المدني بالمنطقة الأولى للتقسيم الجغرافي للإقليم اعتمد على فكرة البايلك التي ترتكز على المركزية وازدواجية القضاء، وسنعرض هذه المسألة وفق التفريعات التالية:

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.507, 509
2. Bugeaud : Exposé de l’état actuel, Op. Cit., p.513

1. تشريعات وقوانين مركزية للتعيين والتجديد والإقالة للقضاة:

فالقضاة الأهليون حسب التنظيم التقليدي للقضاء الإسلامي يتوزعون إلى قسمين، القضاة من جهة وحكم المخزن من جهة ثانية، كانوا يختارون من المتعلمين أو الطلبة لأنهم كانوا مكلفين بإصدار أحكام للقضايا المعروضة عليهم وفق الشريعة الإسلامية النابعة من القرآن والسنّة النبوية الشريفة[1].

2. الخليفيات:

يوجد في كل قبيلة إلى جانب الخليفة أو القايد أو الباشاغوات المكلفون بالمهام الإدارية القاضي الذي ينظر في المسائل المتعلقة بالشرع الإسلامي كان يعين في السابق من طرف شيخ القبيلة، بالنسبة لعائلة المقراني حسب القانون الجديد فالقبائل التي كان يديرها الخليفة مباشرة كان القاضي هو محمد الصغير بن سيدي السعيد، وقيادة أولاد ماضي التابعة للمقراني التي كان قائداً عليها الصغير محمد بورنان كان القاضي سي عبد الله بن غرّاس[2]، وكانوا في السابق يعينون من شيخ العائلة، فأصبح تعيين هؤلاء القضاة يتم باقتراح من الخليفة من طرف الدائرة الإقليمية، فالخليفة كان عليه تقديم كل المعلومات اللازمة للمنصب حول أخلاق المترشح وإثبات تضلعه وكفاءته عن طريق إجماع بعض العلماء[3].

والقاضي لا يخضع لمبدأ التجديد الدوري وهي خصوصية يشرحها بيجو: "فدائرة المتعلمين التي يُختار منها ضيقة جداً، ومن الأفيد أن يبقي في مناصبهم كل الذين اختيروا لعلمهم أو تجربتهم أو ارتقائهم في مرتبة قاضي"[4].

عند تولية الوظيفة يستلم القاضي خاتم بالمجان من السلطة الفرنسية، وإذا كان لا يخضع للتجديد فإن خلعه لأسباب سياسية أو أخلاقية، يقول بيجو: "الذين تتم الإشارة عليهم بجهلهم أو مأجوريتهم أو عدم استقامة سلوكهم أو معارضتهم للحكومة الفرنسية يصبحون موضوعاً للخلع من الوظيفة"[5].

وإلى جانب الإمامة والتدريس كان العلماء في العهد البايلكي يحتكرون القضاء

1. Bugeaud : Exposé de l’état actuel, Op. Cit., p.67

2. صالح فركوس: المرجع السابق، ص312

3. Bugeaud : Exposé de l’état actuel, Op. Cit., p.67
4. Circulaire du 5 février 1844
5. Ibid.

والإفتاء، وكان الجزء الأكبر من إيرادات العلماء يأتي عن طريق الأوقاف، فأول عمل قام به بيجو هو أنه في عام 1843 أصدر مرسوماً تنص مادة منه على تكليف مصلحة الدومان للاستيلاء على أملاك الأوقاف[1].

وبعد تجريدهم من هذه الأملاك أضحوا مجرد موظفين تابعين للسلطة المركزية يتلقون مرتباتهم من رعاياهم، فالقاضي حسب النظام الجديد لا يتلقى راتباً بل ثمن العقود المكتوبة يكون مصدر دخله الوحيد[2]، أما عن عدد القضاة الذين يجب توليتهم فإنه لم يعد كل قائد دائرة إقليمية يمكن تعيين عدد من القضاة في كل خليفية حسب عدد السكان وعادات العشائر[3].

3. تشكيل الهيئة القضائية للمخزن والمناطق المدنية:

تتشكّل الهيئة القضائية للمخزن من صنفين مختلفين من الأعضاء: صنف فرنسي مكون من ضباط، الضابط المكلف بالشؤون العربية، قائد الدائرة، القائد الأعلى للقسم، والحاكم نفسه، وصنف عربي مكون من القايد والآغا والخليفة. يمكننا أن نلاحظ هنا أن الجهة الفرنسية في هذا النظام القضائي المخزني لها الحق المطلق في مراجعة كل الأحكام التي يصدرها الخلفاء والأغوات والقياد[4]، هذه الامتيازات نوع من التوجه إلى تعويض أعيان المسلمين بسلطات فرنسية أو رجال دين أهالي موالين للسلطات الفرنسية.

هكذا تشكلت الهيئة القضائية كالتالي: قضاة فرنسيون وقضاة مسلمون في المناطق المدنية، ضباط فرنسيون وقادة أهليون من جهة، وقضاة مسلمون من جهة ثانية في المناطق العسكرية، هؤلاء هم القضاة الذين يقاضون الأهالي في مختلف الشؤون المتنازع عليها.

4. صلاحيات الهيئة القضائية:

ارتكز البايلك على المركزية في ازدواجية القضاء، فقد كان الأتراك والأهالي لا يتقاضون أمام محاكم واحدة، كذلك لم تكن تنفرد جهة قضائية معينة بالنظر في القضايا. فكانت جهة الاختصاص تختلف باختلاف القضايا، فبالنسبة للقضايا المدنية كانت تنظر فيها المحاكم الشرعية ويسمى الحكم الذي تصدره بحكم الشرع، ويصدر القضاة الأحكام في

---

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.505
2. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.68
3. Ibid., p.69
4. Ibid., p.83

جميع القضايا المدنية، أما بالنسبة للقضايا الجنائية والإدارية فيتولى النظر فيها قواد الأوطان، ويسمى الحكم الذي تصدره حكم المخزن، فتبنى بيجو فكرة البيالك التي تعتمد على المركزية وازدواجية القضاء.

فبالنسبة للمناطق المدنية:

أولاً- إذا حدثت ضجة في مكان ما في المنطقة الخاضعة للحكم المدني، وإذا كانت القضية تمس القضاء الجنائي فإن للمحاكم الفرنسية النظامية لوحدها حق الاختصاص، وأن القضاة الفرنسيين دون مساعدة أي مسلم يتخذون القرار.

ثانياً- إذا كانت المنطقة مدنية ولا يوجد بها إلاّ الأهالي فإن الحكم يصدر من القضاء الإسلامي.

ثالثاً- إذا كانت في القضية أطراف أوروبية فإنها تحال أمام قضاة فرنسيين فتتم المحاكمة وفق القوانين الفرنسية.

أما المناطق العسكرية التي لا تخضع للقضاء المدني بسبب العلاقات الثلاثية بكل من القاضي والمخزن ومجالس الحرب، إضافةً إلى السلطة العليا للحاكم العام، فعندما يُقدم المتهمون في هذه المناطق أمام القضاء يمكن التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى: عندما لا تعني القضية إلا الأهالي وحدهم؛ فهناك قضاء تكون الصلاحية فيه إما لاختصاص القاضي أو حكم المخزن[1].

الحالة الثانية: إذا كانت الجنحة لا تمس إلا مصالح أشخاص أو ملكية، ولم تكن ذات طابع سياسي، فللقاضي اختصاص الحكم[2]، فليس للقاضي حق فرض غرامة ولكن يمكن تقرير تعويض عن الأضرار للجهة المتضررة[3].

بالنسبة لكل المسائل المدنية أو الدينية البحتة مثل أمور الزواج والطلاق والمهر والإرث والوصية والبيع والشراء؛ فإن القاضي المسلم في هذه المناطق العسكرية وحده مختص بها[4]. أما إذا كانت القضية لها صبغة سياسية أو تمس الأمن العام فإن صلاحيات القاضي تتوقف لصالح حكم المخزن.

1. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., Op. Cit., p.84
2. Ibid., pp.84, 85
3. Ibid., p.86
4. Ibid., pp.85, 86

إن الجرائم السياسية المتعارف عنها كجرائم سياسية، العلاقات أو التراسل مع العدو، الجوسسة، الخيانة، إتلاف الممتلكات الحكومية، رفض الطاعة للسلطات الرسمية، إثارة الانتفاضات، السرقات في الأماكن العمومية كالأسواق، السرقات في الطرق الكبرى، السرقات باستعمال السلاح، انتهاك حرمة المنازل، سرقة السلاح، سرقة الخيل أو أشياء أخرى تابعة للحكومة، صنع العملة المزورة، الهجوم على المسافرين أو القوافل، الاغتيالات المرتكبة لأسباب سياسية، المساس بالنظام العام، محاولة الهجوم أو شتم أحد أعوان السلطة العمومية...[1].

5. السلطات السياسية: الخليفة، الباشاغوات، القياد:

تحاكم السلطات الأهلية التي تنتمي إلى المخزن (الخليفة، الباشاغوات، القياد) بصفة عامة من الطرف الفرنسي بالمخزن، وفي ما يخص الشؤون ذات الصلة السياسية أو أمن البلاد، فالقادة العسكريون يمكنهم توقيف هؤلاء بأنفسهم أو الرجوع إلى الجنرال قائد المقاطعة، أما إذا كان الأمر يتعلق بأعوان بسطاء (شيوخ) فبالإمكان مثولهم أمام مجالس حرب الدائرة بطلب من قائد القطاع العسكري فإن الجنرال قائد الدائرة هو الذي يبتّ في الأمر.

هناك حالة تم توقعها حيث الحاكم وحده له الحق البت نظراً للسلطات التقديرية المخولة له يمكن أن يرتكب خطأ فادح من طرف قادة هامين (خليفة، باش آغا) من دون "أدلة مطلقة لإدانته"[2]، ولتجنب مخاطر الحكم بالبراءة من طرف مجالس حرب فإن للحاكم العام الحق في المنفيين إلى جزر سانت مرغريت[3].

عدا هذه الحالات، فإن الأهالي يبقون تابعين لقضاتهم المسلمين.

6. القضايا التي يكون فيها الفرنسيون طرفاً:

عندما تكون المسائل تمس المصالح الفرنسية سواء كانت جنحة أو كان الاتهام موجهاً للفرنسيين والأهالي أو للفرنسيين وحدهم من قبل الأهالي تفقد المحاكم الإسلامية كل أهليتها لصالح القضاة الفرنسيين في هذه الحالات[4].

وبالنسبة للشؤون المدنية البحتة بين الأوروبيين والأهالي فإن القائد الأعلى العسكري

1. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., pp.85, 86
2. Ibid., p.87
3. Ibid.
4. Ibid.

بوصفه قاضي هو الذي يحكم.

في حالة الجرائم والجنح التي يكون فيها أهالي وأوروبيين متورطين فإن الحكم يرجع إلى مجالس الحرب[1].

7. أنواع العقوبات بالنسبة للأهالي:

في المناطق المدنية فإن الحاكم لا يمكنه تسليط عقوبات ضد الأهالي غير العقوبات التي تنص عليها القوانين الفرنسية[2].

أما في المنطقة التي لا تخضع للحكم المدني (المناطق العسكرية) فإن العقوبات العادية التي يصدرها حكم المخزن أبقيت كما كانت في عهد الأتراك وعددها ثلاثة:

- الجلد (الضرب بالعصا).
- الغرامة.
- الإعدام.

– الضرب بالعصا (الجلد) والذي كان يطبق على أوسع نطاق في العهد العثماني تم إلغاؤه بناءً على رغبة الملك من أجل الاستنطاق ولكن أبقي كعقوبة[3].

– الغرامة: أقر بيجو هذا المبدأ ولكن قرر تنظيمه. فكان منشور الكبير المؤرخ في 12 فيفري 1844 الذي وصفه بقانون الأهالي (code de l'indigénat) وضع التشريع الخاص بالغرائم أو الخطية؛ حيث حدد المنشور النسبة التي تعود لهذه السلطات من المبالغ المالية، كما أمر بتسجيل مبالغ الغرامات وأسماء المخالفين وأسباب الغرائم في سجل خاص مراقب من طرف القادة الفرنسيين[4]. حجم الغرائم المفروضة يتناسب مع مكانة السلطة المكلفة بفرضها.

1. الشيوخ لم يكن لهم صلاحية تحديد الغرامة.
2. القياد كان لهم حق فرض غرامات تصل إلى 5 دورو، وهذا لمن يرفض المثول أمام العدالة أو يرفض الطاعة أو يشتم أعوان السلطة أو خطب تدعو إلى العصيان أو فوضى في الأسواق أو الاستيلاء على جزء من أملاك الغير أو المساس بالأخلاق العامة.

---

1. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.87
2. Ibid.
3. C.A.O.M. : 2EE12, 6 juin 1846
4. Agéron : Principes de colonisation de législation, Op. Cit.
– Circulaire du 12 février 1844

3. الآغا له الحق في فرض غرامة تصل إلى 10 دورو، وهذا لرفض المساهمة أو التماطل في دفعها أو رفض تنفيذ أحكام القاضي أو الغياب في أثناء التجمعات الحربية، أو فوضى في العشائر أو الاعتداء بالضرب على أعوان أهليين أو سرقات أو إخفاء مسروقات.

4. الخليفة أو الباشاغا: يمكن للخليفة أو الباشاغا فرض غرامات قد تصل إلى 20 دورو من أجل اتصالات بالعدو، إطعام وإيواء أعوان العدو، إيواء الهاربين من الجندية، إيواء المجرمين، بيع وشراء غير قانونيين للأسلحة والذخيرة.

5. القادة العسكريين: لهم الحق في فرض غرامات تصل إلى 20 دورو. هذه الغرامات المرتفعة تطبق على الانتفاضات، السرقات التي تمس الأسلاك النظامية، التزوير، أو سرقة الأختام من السلطة لتزوير وصناعة العملة المزورة.

القادة الفرنسيون يمكنهم فرض الدية أو حق الدم الذي يحدده القضاة المسلمون في حالة اغتيال مسلمين، كما أنهم يراقبون ويرفعون أو يخفضون مبالغ الغرامات التي تفرضها السلطة الأهلية.

أمرية 17 جويلية 1843 التي بموجبها خصت لمجالس الحرب لوحدها حق إصدار عقوبة الإعدام، وفي أمرية 1 أفريل 1842 التي تخضع تنفيذ الإعدام إلى رخصة من الملك أو على الأقل من الحاكم العام[1].

وبذلك ارتكز بيجو في تطبيقه القانوني على مبدأ المركزية وازدواجية القضاء التي هي أحد العناصر الأساسية في مفهومية البايلك.

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre, 2EE6, 23 juillet 1847

ثانياً_ البعد الجغرافي والإداري في مشروع الماريشال بيجو

شمل مشروع الماريشال بيجو (1840-1848) بالمنطقة الأولى القضاء على الإدارة الأهلية بقسنطينة، وتجسيد النظام المدني على أراضي العزل، ودمج القضاء.

أما بالمنطقة الثالثة فقد عمل على تعميم نظام القيادة مع سن تشريعات مركزية لتعيين وإقالة الخلفاء ورؤساء القبائل العسكرية والشريفية المرابطية، والعمل على القضاء على القوة العسكرية الأهلية، وتحجيم الضرائب المفروضة على الزعامات المحلية قصد إخضاعها ثم احتوائها.

1. خصوصيات المشروع الجديد لتنظيم البايلك

أ. خصوصيات تنظيم المنطقة الثانية

مثلت المنطقة الثانية مجالاً جيوستراتيجياً يعتمد على القيادة والعزل والمخزن لذلك اعتمد الماريشال فالي على نفس القوات المساعدة كما كان عليه الحال في عهد بايات قسنطينة والمشكَّلة أساساً من فرسان المخزن وفرسان أسر السلطة، هذا بالنسبة للفرسان، كما اعتمد طريقة الحاج أحمد باي في ما يخص مشاة القبائل التي كانت تُجنَّد عند الحاجة، وتم تأطيرها في الإدارة الفرنسية خارج القبيلة وبعيدة عن التنظيم العسكري الفرنسي مقابل أجرة.

واتبع الماريشال بيجو نفس الخط الذي رسمه سلفه الماريشال فالي برفض تكوين فرق عسكرية أهلية نظامية، فكان حذراً في كل ما يتعلق بالمسائل العسكرية كأطروحة عامة: "لا أعتقد أنه من حسن السياسة الإبقاء لدى الشعب الذي قمنا باحتلاله على الروح القتالية التي يتميز بها، بل على العكس أنه من واجبنا إضعافها... ذلك أن هذه الغريزة يمكن أن يوجهها ضدنا"[1]. وكان يسعى دائماً للإبقاء على التفوق العسكري الفرنسي، وهذا التفوق يكمن في فوضى وعدم تنظيم الأهالي، كما كان يعتقد أنه من الخطورة تنظيمهم وانضباطهم: "يفتقد هذا الشعب الانضباط والتنظيم والتكتيك العسكري، فهل من الحكمة تزويده بهذه العناصر التي تنقصه؟"[2]، "بينما انتفاضه يمكن أن يؤدي إلى

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE6, 13 décembre 1844
2. Ibid.

خذلان"[1]، على حد تعبيره، ويذهب إلى أن أساس القوة الفرنسية يكمن في مشاتها؛ لذلك كان ينتقد الجنود المشاة الأهالي الذين كانوا يتشكلون من فصائل القبائل، والذين تدفع لهم أجور عالية على الرغم من تخلفهم الواضح في الحرب والعمل[2].

غير أن البعض كما يدعي من أن هؤلاء يشكلون صلة بيننا وبين العشائر[3]، إلا أن الماريشال بيجو اعتبر أن هذه الفرق ليست لها أية قيمة سياسية؛ ذلك أن الجنود المشاة المنخرطون في صفوفنا هم من حثالة الشعب العربي[4]، لم يكونوا سوى عامّة دون أي تأثير يذكر، لهذا اقترح إلغاء المشاة الأهالي وتعويضهم بفرق فرنسية[5]، إلا أن الحاكم بيجو لم يحصل على رغبته من الحكومة، فعمل على أن تبقى الأمور كما كانت عليه لتغطية النفقات العسكرية والسماح له بالاكتفاء بالعدد، وبقيت فرقة المشاة كما كانت عند وصوله إلى الحكم.

أما بالنسبة للفرسان فكان بيجو لا يخشى شيئاً من خطورة الخذلان، بل على العكس يقول: "إن كل فارس يخدمنا يعد نقصاناً في صف العدو، ونحن في حاجة ماسة إلى فرسان من الأهالي وهذا لتعويض خسائرنا من الخيل والرجال، كما أن القوات المساعدة الأهلية تسمح لنا بالاكتفاء بالعدد وعدم طلب الدعم في هذا السلاح. هذا من الناحية العسكرية، ومن وجهة النظر السياسية فإن الأفضلية تظهر، على عكس المشاة، كان الفرسان الذين يملكون أحصنتهم وتجهيزاتهم ينتمون إلى فئة مرتفعة من المجتمع، وهم في الغالب رجال ذوي قيمة حقيقية ولديهم اعتبار في العشائر"[6].

وهكذا فإنه بمقاطعة قسنطينة بالخصوص تعدّ لنبالة الأهلية من بينهم أعضاء من أهم العائلات[7] ومن القياد ومن الشيوخ ومن كبار العشائر الذين أسرعوا في إخضاعهم لنا. والخوف الذي يسبب لبيجو العداء نحو فرق أهلية منظمة هو أساساً الخوف من رؤية أناسٍ محاربين بالفطرة لكن غير منضبطين يتحولون جراء الاحتكاك بالقوات الفرنسية إلى جنود منضبطين وتعلمين لمناهج الفرنسية وقادرين على الانتفاضة وإلحاق الضرر بالتفوق التكتيكي العسكري الفرنسي، منه نستنتج الحذر السياسي تجاه الأهالي.

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE4, 30 juillet 1843, p.184 et suivantes
2. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE3, 1843
3. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE4, 30 juillet 1843
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE6, 13 décembre 1844
5. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE4, 30 juillet 1843
6. Ibid.
7. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE2, 27 mars 1842

واعتقاده بأن أمن الفرنسيين كان يمنعه من تسليح الأهالي وتعليمهم الطرق الفرنسية دفعه إلى أن يوضح هذا في إجابته للدوق دومال بالقول: "أنه سيأتي يوم تعوض فيه قواتنا بقوات أهلية"، فأجاب بيجو: "حسب رأيي أن هذا اليوم لا يجب أن يأتي أبداً، وأن الحيطة ألاّ نسلم أمرنا للأهليين، وأنه لا يجب أن يكونوا أكثر قيمة من قواتنا على أكبر تقدير"[1].

ب. كيفية تنظيم القوات الأهلية (القوات المساعدة)

اتبع بيجو نفس المبادئ التي اتبعها الماريشال فالي في دمج القوات الأهلية المساعدة، فالفرسان الذين نسميهم فرسان المخزن أو الخيالة أو الصبايحية كلهم منعزلين تماماً عن التنظيمات العسكرية الفرنسية، يقيمون في عشائرهم مع ذويهم وإخوانهم، يتسلحون ويلبسون بنفس الكيفية ويحاربون تحت قادتهم الطبيعيين، ولا يختلفون عن أي فارس أهلي إلا بالأجرة التي يتلقونها مقابل القتال بجانب القوات الفرنسية، "لذلك ليس هناك مانع من تنظيمهم بهذه الطريقة بصورة مستقرة وكيفما نريد، بل بالعكس، ببعض المال نستطيع أن ندعم قوتنا دون خطورة لأننا في النهاية لم نقم إلا باجتذاب ما كان نحونا... وما كان موجوداً هم مشاة أهليون ملحقون، ولكن ما يجري على الفرسان يجري عليهم".

هناك مكسب سياسي لهذا التنظيم، فدفع أجر للمساعدين الأهليين عبارة عن ضرب عصفورين بحجر واحد؛ فمن جهة هذا الإجراء السياسي يقف في وجه إغراءات الأعداء، ومن جهة أخرى، وبتأثير عكسي، يربط العشائر بنا، بحيث لا نربح عدداً فقط بالنقصان وبندقية بالزيادة[2]، لكن نربح كذلك كل الزبائن المرتبطين بالقرابة والصداقة مع من ربحناه، وفي الحقيقة بهذه الطريقة نكون قد نظمنا مخزناً دون أن نجعل منه قوة مستقلة فقط بجعله في خدمتنا؛ وذلك لمصلحتنا الكبرى"[3]. حسب تصريحات الماريشال بيجو.

إن هذا التنظيم، كما يرد من خلاله، يسمح لنا بإبقاء الفارس العربي في عشيرته، مما يجمد التأثيرات ويسمح بإبقاء الصلة وثيقة بيننا وبين العشائر[4]، وإن وجود هذه الأعداد الكبيرة في خدمتنا في مختلف المناطق تمثل مكسباً من الناحية العملية... نحن نمتلك في عين

1. C.A.O.M. : Bugeaud au Duc d'Aumale : 2EE13, p.200, 10 janvier 1844
2. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE8, p.100, 22 avril 1841
3. Ch. Richard : Du gouvernement arabe et l'institution qui doit l'exercer, Alger, 1848, p.94
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE1, 10 janvier 1841

المكان وسيلة لإجهاض أية انتفاضة وذلك بقوات تعرف المكان جيداً وتدفعها مصلحتها للرد بفعالية وقوة[1]. لقد اعترف بيجو في هذا السياق بالخدمات الهامة التي توفرها القوات المساعدة. ومن جهة أخرى فإنها قوات حفظ أمن، قوات عسكرية محضة تقوم في عين المكان بدور شرطة الجباية؛ وهو عمل يومي شاق ما كان يمكن القيام به من دون خطورة تشتت القوات الفرنسية.

بالإضافة إلى هذا، فإن الخدمات الكبيرة يمكن الحصول عليها بمصاريف أقل بأجرة دائمة ولكن غير ذات أهمية، فحسب مرسوم 1843 حدد أجرة فرسان المخزن بـ 0,50 فرنك يومياً، وواحد فرنك يومياً للخيالة، أما أجرة الصبايحية فحدت بـ 1,30 فرنك يومياً[2]. وهذا مكسب في ظل استراتيجية فرنسية تتجه دائماً إلى التخفيض من الاعتمادات العسكرية نظراً لعجز الميزانية.

فالصبايحية كانوا الأوائل الذين خضعوا لتنظيم رسمي بأمريات 1841 التي أنشأت منها سلك فرسان منظم، حيث قال بيجو بأنه "لا يجوز التقليل من أهمية الفرسان وعدم إجبارهم على الخضوع لانضباط وحياة متناقضة مع تقاليدهم"[3]. وحيث لم يكن هناك سلك منظم طلب ترخيصاً من الحكومة لتشكيل حسب الأهمية العسكرية والسياسية والاستفادة من استعداد الأهالي[4].

وصدرت أمرية بتاريخ 7 ديسمبر 1841 تنظم سلك الفرسان الأهليين تحت اسم الصبايحية، أكملت بأمرية أخرى في 21 جويلية 1845 حولت بموجبها الفيالق العشرون إلى ثلاث فرق واحدة لكل مقاطعة، وتضع الصبايحية تحت قيادة عقيد أو مقدم فرنسي أو صف ضابط أهلي، فنصف رتب ملازم ومساعد ترجع للأهليين، وأمرية 1845 تعطيهم إمكانية الحصول على رتبة نقيب[5]، وكانت وحدات الصبايحية موزعة على جميع النقاط الاستراتيجية للمقاطعة الشرقية، ففي سنة 1850 كانت على النحو التالي:

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE10, janvier 1844, EE12
2. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : 2EE16, février 1843
3. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE2, 4 mars 1842
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE3, 21 août 1842
5. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE6, 17 octobre 1845

الرتبة	المكان	العدد
الأولى	قسنطينة، سكيكدة، جيجل	268 فارسا
الثانية	سطيف، برج بوعريريج، بوسعادة	177 فارسا
الثالثة	تبسة، عين البيضاء	179 فارسا
الرابعة	قالمة، سوق اهراس، مجاز الصفا	178 فارسا
الخامسة	بولحجر، عنابة، القالة، الطارف	169 فارسا
السادسة	عين التوتة، باتنة، بسكرة	... فارسا[1]

بالنسبة لهذه القوة العسكرية كان الماريشال فالي قد وضع لانخراطها ودمجها ضمن القوات الفرنسية شروطاً؛ حيث "يسند هذه المهمة للعشائر التي كانت مكلفة بها وقت الأتراك"[2].

أما الماريشال بيجو فقد حافظ على القبائل المخزنية التقليدية مثل قبائل ميلة، والتلاغمة، ووادي الزناتي؛ هذا بالنسبة لشرق الإقليم، كذلك قبيلة الصحاري التي كانت تشكل مخزن عائلة بن قانة التي كانت تزود السلطات الاستعمارية بحوالي 400 فارس، وأصبحت تشكل القوة الرئيسية لسلطات الاحتلال بجنوب الإقليم. وبمقتضى مرسوم مؤرخ في 16 سبتمبر 1843 أدمجت هذه القوة في السياق الاستعماري، وكانت مهمتها بالدرجة الأولى تدعيم رؤساء الأهالي الذين كانوا يتبعون السلطات الفرنسية[3].

أما بالنسبة لمقاطعة وهران فإن الدواير والزمالة كوّنوا القاعدة الأساسية للتنظيم الجديد. وبموجب قرار 16 سبتمبر 1843 منحوا الإطار الرسمي فانتقل عددهم بسرعة من 700 إلى ألف فارس، ثم دعموا بجيرانهم الغرابة؛ وبذلك بلغ عددهم 1500 فارس. أما مقاطعة الجزائر حيث لعبت عشيرة غريب دور الزمالة والدواير، فإن عدد فرسان المخزن حدده قرار 16 سبتمبر 1843 بـ 390 فارس موزعين على الجزائر والبليدة، وقد بلغ عددهم في نهاية سنة 1843، 1600 فارس[4].

1. محمد شرفي: الطريقة الرحمانية ودورها في المقاومة الوطنية ضد الاستعمار 1830-1881، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1996-1997، ص18

2. Bugeaud : L'Algérie de moyens, Op. Cit., p.3

3. صالح فركوس: المرجع السابق، ص ص33، 34

4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : ACGA 2EE3, 15 septembre 1842

بمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 سبتمبر 1843 أنشئت فرقة الخيالة، وهذا النظام أصبح رسمياً، وهم فرسان من العشائر وغالباً ما كانوا يختارون من العائلات الكبرى التي مارست القيادة، وهكذا تم تكوين المخزن من الصبايحية والخيالة، ورغم كون الفرسان يسيّرون من طرف قادة أهالي إلا أنهم كانوا تابعين للسلطة المركزية الفرنسية، فهو عبارة عن قوات محلية موجهة أكثر من قوات مخزن لحفظ النظام.

إن رؤساء الأسر الكبرى كان لكل منها مخزناً، فقبيلة الحشم هي القوة العسكرية لعائلة المقراني، وقبيلة الصحاري هي القوة المخزنية لعائلة بن قانة، وقبيلة مولت هي القبيلة المخزنية لسلطة بن جلاب. كانت لهذه الأسر القوية قوات من القبائل تحت نفوذها تكوّن منها قوات عسكرية تابعة لها، وبفضلها فرضوا نفوذهم على مناطق شاسعة، كما كانت تشتغل ضد كل من يحاول التملص من دفع الضرائب من القبائل، وكانت تكون الحرس الخاص للخلفاء، وبفضلها حافظت القبيلة المستقلة على استقلالها، فعمل بيجو على تجريدهم من هذه القوة وإخراجها من دائرة نفوذهم، فنقلت قبيلة الصحاري من قيادة بن قانة وضمها إلى قيادة مقران[1].

وأحدث تغييراً جذرياً في تنظيم قبيلة الحشم لعائلة المقرانيين وذلك بتعيين ستة عشرة شيخاً على تلك القبيلة العسكرية، وأخضعت للضرائب تحت إشراف المكاتب العربية[2]، كما أخرجت قبيلة مولت من بني جلاب وأصبحت تحت قيادة مبارك بن الطيب، أما واحة تماسين فأصبحت تابعة للقائد العسكري لدائرة بسكرة، وأصبح هؤلاء الخلفاء لا يحق لهم أن يكونوا جيشاً مستقلاً نظامياً ويترأسون فقط قيادات القوات المساعدة التي تتلقى منهم بدورها مرتباً، وكل ما لديهم الحق فيه هو تعيين الشواش والخدم. أما القيادة الحقيقية والإشراف فكانت من اختصاص المكاتب العربية، وحددت مهامهم في القيام باستدعاء قوم القبائل[3].

بهذه الطريقة كون مخزناً خارج القبيلة المخزنية بعيدة عن التنظيم العسكري الفرنسي، ولم يكن قوة مستقلة علن التنظيم المركزي الفرنسي.

لقد ارتكز فالي، ومن بعده بيجو، على المركزية التي اقترحها الجنرال نيغريي من قبل

---

1. Commandant Séroka : Le sud constantinois, in R.A. 1912, pp.431, 43

2. أنظر صالح فركوس: المكاتب العربية، المرجع السابق، ص324

3. C.A.O.M. : 10H19 : Renseignements historiques et géographiques du cercle de Biskra, 7 décembre 1845

على الماريشال فالي في عدم استبدال مركز البايلك قسنطينة بعاصمة إقليمية أخرى. كان نيغريي، كما أشرنا سابقاً، يرى بأن استبدال مركز البايلك التقليدي هو خطر على استقرار السلطة الإقليمية الفرنسية بالجزائر بشرق الإقليم؛ خاصة وأن كل القبائل الكبيرة العريقة تتمركز حول قسنطينة؛ والتي تستقر على أخصب الأراضي الممتدة من الشرق إلى الغرب؛ والتي جعلت من مدينة قسنطينة في العهد البايلكي مستودع الحبوب للدار المدنية والعسكرية للباي، والوصاية بالعاصمة.

أشار نيغريي أن التجربة العثمانية كشفت عن وجود مشاكل ناتجة أساساً عن تعدد المشيخات المستقلة الطامحة إلى تأسيس شبه نظم فدرالية مستقلة عن البايلك. إن هذه المشيخات القبلية كانت تدار تحت سلطة شيوخ أقوياء؛ والتي سيطرت على حكم الإقليم مدة طويلة دامت أكثر من خمسة قرون، وأخضعت لسلطانه عدداً كبيراً من القبائل كونت منها قوة عسكرية عززت بها نفوذها[1].

كما أن هذه المشيخات، لقوتها الاقتصادية وبعدها الجغرافي ونفوذها على القبيلة، كانت تشكل خطراً على استقرار السلطة المركزية بقسنطينة. وبخاصة أن استعمال النقد قليل بين قسنطينة وأحوازها؛ فغالباً ما تكون النقود مستعملة في المدن فقط، حتى أن أغلب المعاملات التجارية تتم بالتبادل المباشر بين قبائل الجنوب؛ الذين يحملون منتجات أرضهم، وبين عرب المدن؛ الذين يبادلونهم بمنتوجات صناعاتهم.

في المقابل أن الأمر يترتب عنه أن تجوع المدينة في حالة انقطاع علاقات القبائل بها[2]؛ علماً بأن الملكيات الكبيرة الزراعية هي ريفية بيد شيوخ إقطاعيين؛ الذين سبق لهم أن كونوا مناطق نفوذ هامشية مثل اولاد عز الدين بزواغة، واولاد بن عاشور بفرجيوة في حدود القبائل الصغرى[3]، والمقراني بالحدود الغربية. وما يجب خشيته هو إفلات هذه المشيخات الهامشية شبه المستقلة التي تشرف على القبائل من رقابة الإدارة الفرنسية، ويمكن أن تكون

1. Augustin Bernard: Une lettre du général Négrier au Maréchal Valée, in RSAC, t.XIX, 1837, p.24
2. Gouvernement des turcs, Mémoires du Commandant Niel, 1839, pp.3, 4
3. لقد كانت هذه المنطقة إقطاعاً لعائلة بن عاشور لردح من الزمن، وكان من بين أبنائها شيخ فرجيوة السابق، الحاج أحمد بوعكاز بن عاشور، الذي حكم لمدةٍ تزيد عن ثلاثين سنة؛ وهو الذي طالما قدم الدعم للجيوش الفرنسية التي عملت في القبائل الصغرى. أنظر Eugène Vayssettes : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.119

عائقاً أمام العلاقات الدائمة بين قسنطينة وقبائل الإقليم. وشيئاً فشيئاً تتقوض السلطة المركزية بقسنطينة، ولا تصبح عاصمة إلا اسمياً[1].

والذي يجب خشيته أيضاً هو أن القوة والنفوذ كانت بيد السلطات المحلية سواء كانت دينية الأصل أو عسكرية قبلية أو مزدوجة؛ والتي اتحدت في شكل فدرالي تحت إمرة الأمير عبد القادر ؛ مما أعطى له قوة غير معهودة في المقاومة[2].

وهكذا لم يكن بداً للماريشال فالي والماريشال بيجو، من بعده، إلا الخضوع لهذا التصور الجيوستراتيجي الذي رسمه الجنرال نيغريي؛ وهو الاعتماد على المركزية لإضعاف هذه المشيخات المستقلة.

ج. خصوصيات تنظيم المشيخات المستقلة (المنطقة الثالثة)

لما خلف الماريشال بيجو الماريشال فالي شرع في إرساء قواعد تنظيمية جديدة مقتبسة من نظام الأمير عبد القادر لإدارة الأرستقراطية التقليدية التي كانت تؤطر القبيلة بأنواعها العسكرية العرقية والمرابطية الشريفية.

والحقيقة أن الخلفاء رؤساء القبيلة العرقية العسكرية كانوا يتمتعون بسلطات واسعة مالية وردعية وإدارية، ويحكمون مناطق شاسعة؛ إلا أن بيجو يرى بأن هذه المناطق الشاسعة لا يمكن أن تبقى بيد شيخٍ واحد. فكان يهدف من وراء هذا التنظيم التقليص من نفوذ رؤساء هذه الأسر ذات التأثير على المجتمع والمنافس السياسي للسلطة الفرنسية.

بدأ يعمل على سن تشريعات تحد من سلطات رؤساء القبيلة شبه المستقلة؛ وهذا لإحداث شرخ في كتلة القبيلة ركيزتهم الأساسية. هذا الشرخ الذي تستطيع السلطات الاستعمارية النفاذ منه لتأسيس الملكية الفردية في الأقاليم الجديدة، ولتوسيع الاستيطان (الحكم المدني) والتغلغل داخل القبيلة. فالمشروع الجديد هو تكملة للمشروع الاستعماري للماريشال فالي الذي كان قد سطره للمنطقة الثالثة.

كان بيجو يرى ضرورة تكملة تنظيم الكنفدراليات أو المشيخات المستقلة؛ وذلك

1. Gouvernement des turcs, Mémoires du Commandant Niel, 1839, pp.3, 4

2. قداش، محفوظ: جيش الأمير عبد القادر : تنظيمه وأهميته، ترجمة حسن بن مهدي، مجلة الثقافة، عدد 75، ماي-جوان 1983، ص33

للإسراع في تفكيك الكيان الاجتماعي؛ وهو القبيلة؛ الذي ظل صامداً على الصعيد العسكري، وكان يعتبر القبيلة هي القوة العدوانية، وهي مهد التوتر والتمرد. ولذلك لم يكن يهدف إلى تنظيم الأقاليم بقدر ما كان وسيلة سياسية لسحق النسيج الاجتماعي المتمثل في القبيلة. ويمكن تلخيص هذا الهدف، أولاً، في إضعاف شيوخ هذه الأسر الكبيرة، وثانياً، تفكيك القبيلة[1].

وللوصول إلى ذلك قام بإجراءات تشريعية للحصول على تنظيم يلغي هؤلاء الخلفاء، ويحولهم إلى مجرد موظفين تابعين للسلطة المركزية. وتشمل هذه الإجراءات تشريعات جديدة حدت من سلطة الخلفاء:

1. إعادة تنظيم الكنفدراليات (تنظيم المقاطعات).
2. إنشاء المكاتب العربية.
3. إجراءات تشريعية حدت من سلطة الخلفاء.
4. اعتماد النظام المالي للأمير.
5. تثبيت المراسيم والتشريفات البايلكية التقليدية.
6. قيادة شيخ العرب بجنوب الإقليم نموذجاً.

2. إعادة تنظيم الكنفدراليات (تنظيم المقاطعات)

لقد قسم المقاطعات إلى دوائر، وأحدث تغييراً في الدوائر التي يرأسها الخلفاء؛ فقسمها إلى قيادات متوسطة، ومنح هذه القيادات الجديدة إلى أعيان الأسر العريقة التي ارتكز عليها النظام البايلكي: "إن اختيار الموظفين في مناصب الخليفة والباش آغا يجب أن يتم من العائلات ذات النفوذ الواسع حتى يستطيع هؤلاء من خلال هذه المزايا إحكام مراقبتهم على الرعية"[2]. وكان يرى أن عملية التفكيك هذه من الأجدر، كما يقول، أن تتم ببطء، والأليق أن تؤطرها قيادات بشرية تكون على دراية بالشؤون الأهلية، وأخيراً سن تشريعات للتقليص من نفوذ رؤساء الأسر التقليدية[3].

1. Piquet : L'Algérie française, Paris, A. Colin, 1930, p.120
2. Broglie, A de : Une réforme administrative en Afrique, Paris, du Minierey, 1860, p.21
3. Ibid., p.23

أ. هيكلة المقاطعات

قسّم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات يحكم كل منها ضابط يساعده مكتب عربي للشؤون العربية ويمثل كل مقاطعة قسماً عسكرياً (Division) هي:

1. قسم الجزائر (Division d’Alger)، وتضم ستة فروع عسكرية (Subdivision) تتمركز في مدن الجزائر، بليدة، المدية، أمرال (Amrale)، مليانة، أورليانفيل (Orleansville).

2. قسم وهران (Division d’Oran)، ويضم خمسة فروع تتمركز في مدن وهران، معسكر، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان.

3. قسم قسنطينة، ويضم أربعة هي:

أولاً: فرع قسنطينة

- دائرة قسنطينة.
- دائرة سكيكدة.
- دائرة جيجل.

ثانياً: فرع باتنة

- دائرة باتنة.
- دائرة بسكرة.

ثالثاً: فرع سطيف

- دائرة سطيف
- دائرة بوسعادة
- قيادة برج بوعريريج.
- دائرة بجاية.

رابعاً: فرع عنابة

- دائرة عنابة.
- دائرة القالة.
- دائرة قالمة[1].

ب. تأسيس المكاتب العربية

عند احتلال الجزائر ظلت السلطة العسكرية تمسك بزمام إدارة العرب العليا، وأصبحت على رأس المقاطعات والدوائر التي أحدثت إلى أن هؤلاء الضباط السامين الذين يملكون هذه المقاطعات والدوائر كانوا دائماً منشغلين بالمسائل العسكرية مما حال دون تفرغهم للشؤون الأهلية التي كانوا يجهلون عنها كل شيء مما تسبب في عدم مقدرتهم على

1. St. Jean d’Angely (Regneaud de) : Raport adressé à Mr le Président de la République par le ministre de la guerre sur le gouvernement et l’administration de tribus arabes de l’Algérie, Imprimerie nationale, Paris, 1951, p.15

تسيير أمورها[1].

وهنا أدرك بيجو ضرورة: "تشكيل نظام يضم ضباط متخصصين في إدارة القبائل الخاضعة إلى جانب احتفاظهم بمهامهم العسكرية"[2]، لذا عمل على أن يكون لدى هؤلاء من القادة ضباط وصف ضباط لهم دراية بالقضايا الأهلية: "يجب تشجيع الضباط الذين عكفوا على دراسة اللغة العربية وتفرغوا لحكم الأهالي"[3]، وانتهى إلى إنشاء هيئة متميزة منهم "هيئة مكاتب الشؤون العربية".

*** هيئة مكاتب الشؤون العربية:**

عندما شرع بيجو في الاستيلاء على أراضي دولة الأمير عبد القادر أنشأ أجهزة تراقب رؤساء الأهالي، فأصدر مرسوماً في 16 أوت 1841 يعيد إدارة الشؤون الأهلية من جديد بإقليم مدينة الجزائر التي ألغيت في سنة 1839.

ويشرف مدير هيئة المكاتب العربية على الخلفوات والقياد والشيوخ، وأوكلت هذه الهيئة إلى وزارة الحرب تحت الحكم المباشر للحاكم العام: "يكون لمدير الشؤون العربية فقط، وباسم سلطة الحاكم العام، الحق في إصدار الأوامر إلى السلطات الأهلية"، "ويكون مسؤولاً عن إقامة علاقات وسيطة بين السلطات الفرنسية وبين القبائل غير الخاضعة والخارجة عن حكم الفرنسيين، وسيكلف بجمع كل المعلومات الضرورية التي تساعد على تحقيق السياسة الفرنسية أو نجاح عملياتها العسكرية، وهذا ما سيكون من اختصاص الضباط وصف الضباط الذين سيكتسبون معارف تخص الشؤون الأهلية، ويحدث ارتباط شبه رسمي بينهم وبين الأهالي خاصة في تلك المناطق التي تتحقق فيها سيادة القوات الفرنسية، ولكن دون أن يحمل هؤلاء الضباط ألقاباً وسلطاتهم واضحة ومحددة"[4].

*** تنظيم المكاتب العربية:**

وقد أصبحت الصفة الرسمية على هذا النظام بموجب الأمرية الصادرة في 1 فبراير 1844 حددت لوائح المهام والصلاحيات، وتم التعهد بهذه المكاتب العربية إلى ضباط من الجيش، ثم تقسيم الأراضي المحتلة إلى ثلاثة أقسام (مقاطعات) يحكم كل منها ضابط

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE4, 23 juillet 1842
2. A de Broglie : Op. Cit., p.61
3. C.A.O.M. : Bugeaud à Lamoricière : 2EE16, 20 août 1844.
4. Bulletin officiel : 16 août 1841, article II, III

عسكري يساعده مكتب فرعي للشؤون العربية.

وقسم كل قسم إلى أقسام فرعية واسعة إلى مدن تتناسب تقريباً مع تنظيم الدوائر التي أنشئت فيما بعد.

ويوجد بكل قسم فرعي مكتب يشرف على الشؤون العربية من الدرجة الأولى يقوده عقيد يعين قياد القبائل باقتراح من المكتب العربي. يتألف كل قسم فرعي من عدة دوائر تتناسب مع خلافات الأمير، ثم تزويد الدائرة بمكتب عربي من الدرجة الثانية يقوده عسكري فرنسي برتبة ملازم أو نقيب، وحينما تكون الدائرة واسعة تزود بمكاتب عربية مساعدة. يضم كل مكتب عربي بالدائرة رئيس مكتب يساعده ضباط أقل رتب وقاضي وكاتب فرنسي (صف ضابط) وكاتب عربي ومترجم وشاوش؛ أي عدد محدود لا يتجاوز العشرة، لكنهم مختلطون في تشكيلتهم[1].

يتناسب هذا التدرج الإداري للمكتب العربي مع نظيره لدى رؤساء الأهالي. الخليفة والباش آغا المستقل يتبعون القيادة العسكرية العامة ويعينهم الملك. إن الأغوات الموجودين على رأس الأغويات التي تنقسم إلى ثلاث مراتب باقتراح من الخليفة أو الباش آغا يتلقون أوامرهم من القيادة الفرعية، أما شيوخ القبائل يعينهم العقيد قائد القسم الفرعي، ويتبعون لقادة الدوائر. أما شيوخ القبائل الصغيرة فيعينهم قادة الدوائر ويتبعون إليه بواسطة قيادة القبائل الكبرى[2].

*** مركزية القرار:**

يقول بيجو: "وحسب المراتب العسكرية فإن ضباط المكاتب العربية يخضعون للقائد العسكري الذي يكون له وحده إعطاء الأوامر وإمضائها والاتصال برئيسه المباشر تبعاً لقواعد التدرج في المسؤوليات"[3].

"إن القائد العام هو الذي يحكم العرب الذين هم تحت سلطته القضائية... والضابط المكلف بالشؤون العربية لا يكون سوى وسيط له"[4].

والمكتب العربي في نظر الماريشال بيجو ليست له سلطة بذاتها، وتبقى قيادة أركان

1. Arrêté du 1 février 1844 : article VI, VII, VIII et IX.
2. Arrêté du 1 février 1844 : article X et XI.
3. Arrêté du 1 février 1844 : article VI, VII, VIII et IX en 1846
4. C.A.O.M. : Bugeaud à Reveu : 2EE10, 21 avril 1844

الحرب مكلفة بالشؤون العربية أمام الحاكم العام ولا تخضع إلا لأوامره وتعمل باسمه. وبهذه الطريقة التنظيمية المركزية فإن القادة يمكنهم أن يتغيروا باستمرار في حين تبقى الأجهزة الإدارية ثابتة[1].

*** مهام المكاتب العربية:**

إن ضباط المكاتب العربية هم ضباط للمعلومات والأخبار. فدور المعلومات والأخبار التي يجمعونها كان له تأثيره ونتائجه الهامة خاصة في بداية الاحتلال أين كان من الضروري معرفة كل شيء عن الأهالي. فقبل عملية الإخضاع كان على ضباط المكاتب العربية الاستعلام عن القبائل الثائرة والشخصيات التي يمكن أن تقدم مساعدات وخدمات من أجل إقامة علاقات مع الفرنسيين والتحضير لتوسيع رقعة الغزو والاحتلال. أما المهمة الأساسية لهؤلاء الضباط هي الاستكشاف. فالضباط ينتقلون باستمرار إلى مناطق البلاد؛ حيث يترددون على الأسواق ويتعاملون مع السكان والزعماء، ويسجلون العادات والتقاليد والسلطات السياسية المتداولة، ويدونون كل ملاحظاتهم الجغرافية والتاريخية[2].

وبذلك مهدوا لتأسيس ما يعرف بالدراسات الإحصائية، والخرائط الضرورية لتنظيم حكم القبائل، بالإضافة إلى ذلك كانوا يقومون بتقارير سياسية وإدارية بانتظام: "إنني أعتبر أنه من الأهمية الكبرى استقبال التقارير المقدمة من طرف خمسة عشر من الممثلين عنا؛ يقدمون حوصلة وفية لكل الأحداث المستجدة في البلاد، هذه الأخبار والمعلومات تكون بمثابة مذكرة يومية عن كل الأحداث المختلفة بطريقة تمكن من جلب اهتمام السلطات العليا بهدف تعريفهم بتأثير هؤلاء الضباط المباشر والفوري، ففي كل مكتب عربي سيكون هناك سجل يقسم إلى عدة أوراق وذلك حسب عدد القبائل الموجودة وذلك بطريقة تمكنهم من تدوين كل القرارات والإجراءات التي تخص العرب بشكل مختصر ومنظم... وهذا يقدم لنا معلومات عن نشاطات السكان العرب يسهل لنا بشكل أكبر معرفتنا باحتياجاتهم لمثل هذه الهيئات سواء بالنسبة لهم أو بالنسبة لنا"[3].

بالإضافة إلى كون ضابط المكتب العربي شخص إداري فإنه يلعب دور الوسيط بين السكان والزعماء الأهالي من جهة، والقيادة العسكرية من جهة أخرى، وذلك بفضل

1. A. Ruigel : Les bureaux arabes de Bugeaud, Op. Cit., p.32
2. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., pp.79-80
3. Circulaire du 26 janvier 1844 : moniteur algérien du 20 février1844

المعلومات التي يتحصلون عليها، ولمعرفتهم العامة بالأماكن التي يقيمون فيها، والشخصيات التي تعمل تحت رقابتهم. ومن ثم فإنه يمكنهم تقديم الاقتراحات وتقديم التقارير بذلك لرؤسائهم المباشرين، لكن القرار الحاسم لا يعنيهم وليس من اختصاصهم؛ فالأوامر تعطى وتملى عليهم حسب تدرجهم في المكاتب العسكرية من الحاكم العام، قادة المقاطعات والدوائر؛ وذلك تبعاً لأهمية الحالات المعروضة وذلك بشكل قرار فوري أو عادي ليس عليهم إلا ترجمة تلك الأوامر وتبليغها للزعماء الأهالي وأمرهم بتنفيذها، بل على هؤلاء الضباط السهر على تطبيق الأوامر ومراقبة تطبيقها في جميع فروع الإدارة الأهلية حيث يكون لهم دور أعوان منفذين لأوامر القيادة العسكرية.

ومن اختصاصهم أيضاً أنه في حالة الضرورة يقومون بالطلب من زعماء الأهالي باستدعاء قوم القبائل [المخزن] ليأخذوا أو ليتسلموا بأنفسهم مهام القيادة[1]، كما ينبغي عليهم الإشراف على السير الحسن لقوات المخزن وتأمين حصولهم على مرتباتهم بانتظام[2].

كما أنهم يمارسون رقابة شاملة على السكان الأهالي المشبوهين منهم أو الموظفين منهم. إلى جانب دور الشرطة الذي يقومون به، فإن ضباط المكاتب العربية أسندت إليهم مهام قضائية؛ فقد كان لهم الحق في سماع وتلقي الشكاوى والدعاوى المقدمة من الأهالي وكذلك من طرف الفرنسيين في المناطق المختلطة[3]، والإطلاع على المسائل والقضايا الجنائية الخطيرة للأهالي، كما أنه لديهم الحق في مراجعة الأحكام الصادرة من قبل القياد والأغوات والخليفة.

أما فيما يخص الشؤون المالية والضرائب فإنهم يأمرون القادة بتقسيط بين الدوائر والقيادات والأغاليك. وابتداء من سنة 1845 بدأوا في مراقبة عملية توزيع الضرائب على كل خيمة؛ حيث كانت إلى غاية هذا التاريخ توكل لزعماء الأهالي دون غيرهم، وبالتالي فقد أشرفوا منذ ذلك على عمليات الجباية وجمعها وتسجيل المبالغ المدفوعة[4]، كما يقومون بتنفيذ غرامات الحرب المفروضة كعقاب على القبائل الثائرة من طرف القياد والقادة العسكريين.

وأخيراً فإنهم كانوا مكلفين بتنظيم أعمال السخرة داخل القبائل بالاتفاق مع أعيانها[5].

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE5, 11 avril 1844
2. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.78
3. Ibid., p.78
4. Emerit : Les saints simoniens en Algérie, Op. Cit., p.143
5. Circulaire du 15 novembre 1844.

ج. إجراءات تشريعية بشأن صلاحيات رؤساء القبائل (الخلفاء)

*** تعيين وإقالة الخلفاء:**

عمل بيجو على توظيف رؤساء الأسر المحلية وتأطيرهم في الإدارة الفرنسية وفقاً للنظام التقليدي الذي كان سائداً قبل دخول الفرنسيين: "وذلك لاستتباب الأمن والمحافظة على النظام الذي كان موجوداً"؛ والذي اقتبس من نظام الأمير وهو نظام الخليفة والباشاغا والآغا المستقل والآغا العادي والقايد وأخيراً الشيخ.

فالأرياف كانت تخضع بصفة فعلية لسلطة هؤلاء الشيوخ رؤساء القبيلة المستقلة؛ فكانت لها الحرية في اختيار شيوخها، كما كان لهؤلاء الشيوخ الصلاحيات الكاملة في اختيار القياد والشيوخ التابعين لمناطقهم. ولإضعاف هؤلاء الشيوخ عمد بيجو إلى مركزية المناصب والألقاب، واستعمال أفراد العائلة الواحدة في الإدارة الفرنسية وتوارثها للمناصب، وربط هذه الوظائف والمناصب بالامتيازات، كما كان الشأن في السابق.

بعد مجيء بيجو، رأى أن الوسيلة الوحيدة للتقليص من نفوذ الخلفاء هو الانفراد بالسلطة من خلال النظام المركزي. لقد حافظ هؤلاء الخلفاء على استقلاليتهم في عهد الماريشال فالي، وأن بداية توظيف هؤلاء القادة في الإدارة الفرنسية بكيفية منتظمة وبشكل دائم جاءت من طرف بيجو[1]، وأذن له بمبادرة التطبيق وزير الحرب آنذاك حيث كتب إلى بيجو قائلاً: "إنه لا يوجد لحد الآن أي قانون يحكم تعيين رؤساء قادة القبيلة"، لقد تبين للوزير أنه حان الوقت لتغيير هذه الوضعية؛ "في المستقبل كل تعيين لأحد المناصب الثلاثة الخليفة، الباش آغا، الآغا المستقل سوف تصدر عن الموافقة الملكية[2].

أما القادة ذوي الدرجة الأقل فقد ظلت تحت حكم الحاكم العام، فأصبح كل تعيين للأغوات والقياد وكل المسؤولين الصغار يتم من طرف حكام المقاطعات، أما تعيين الخلفاء فيتم من طرف الملك[3].

فيما يتعلق بكيفية التعيينات فقد قرر أن تتم بشكل إداري هرمي بكيفية عادية، والقرار الأخير يرجع إلى السلطة الفرنسية: "على قادة الأهالي القيام بالتعريفات (تقديم الاقتراحات)

1. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : ACCA 2EE15, mars 1842.
2. C.A.O.M. : Ministre de la guerre à Bugeaud : ACC AE, 2 avril 1842
3. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE3, 14 septembre 1842

ونحن التعيينات"[1].

وكان القصد من هذا البرهنة لقادة القبيلة بأنهم تحت سلطة القادة العسكريين الفرنسيين، وهكذا أصبحت تعيينات الخلفاء والباشاغوات والأغوات المستقلين الذين لا توجد سلطة محلية من الأهالي فوقهم، تتم من طرف القادة العسكريين الذين يحولون الموضوع للحاكم العام الذي يحول التعيين بدوره لرغبة الملك[2]، أما بالنسبة لتعيين الشيوخ المقلدين (رؤساء الفرق) فيتم من طرف السلطة الفرنسية ولكنهم تحت رقابة القياد، وهذا يعني أن للقياد دور في تعيينهم[3].

وفيما يتعلق بالإقالة فقد قرر أن تتم بنفس صيغة التعيين الهرمية بعد موافقة السلطة المركزية الفرنسية شرط أن تتم بسرعة. لقد نص منشور 12 جانفي 1844 على أنه في الحالة المستعجلة يكون للتباطؤ كارثة حقيقية، وعلى القياد المحليين أن يأخذوا بالمبادرة في تطبيق القرارات وإيقاف الخلفاء والبشاغوات والأغوات المستقلين بسرعة فائقة؛ نفس الشيء بالنسبة للقياد[4].

وهكذا قضى على استقلالية القبيلة المستقلة سواء العسكرية العرقية منها أو الشريفية في اختيار شيوخها بمركزية التعيين والإقالة، كما انتزعت صلاحيات اقتراح القياد والشيوخ من هؤلاء الخلفاء ليصبح من اختصاص حكام المقاطعات؛ بحيث يتم تعيين كل الأغوات والقياد وكل المسؤولين الصغار (الشيوخ المقلدين) من طرف حكام المقاطعات باقتراح من المكاتب العربية؛ الذين كانوا يطبقون السياسة المفروضة من الحاكم العام[5].

*** مهام الخلفاء:**

لقد حدد الماريشال بيجو مجال النفوذ والسلطة لهؤلاء الخلفاء. فزيادة على مهمة المراقبة التي كان يمارسها كل واحد على الآخر وفقا لمنصبه فإن الماريشال بيجو قد خول لهم وظائف أخرى، فبالرغم من اختلاف رتبهم فإن لهم نفس السلطة على الأهالي، فالقضية تحدد في رقعة النفوذ؛ فكل حسب رتبته[6].

1. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : ACCA 2EE15, mars 1842
2. Circulaire du 12 janvier 1844 : p.54
3. Ibid., et Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.66
4. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : 2EE15
5. 7 juillet 1842.
6. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.53

وبالنسبة للخلفاء والباشاغوات والأغوات المستقلين فإن الاختلاف في الألقاب والرتب تحل على المساحة التي يحكمونها وكذلك على الرواتب التي يتقاضونها. فالأغوات هم تحت إمرة الخلفاء، ولكن في حالات عليهم أن يتعاملوا مباشرة مع السلطة الفرنسية دون وساطة، وكذلك مهمتهم إيصال الأوامر إلى من هو أقل منهم من حكام الأهالي[1].

*** جمع الضريبة:**

يقول بيجو: "إن الحكومة الفرنسية تريد استثمار النظام القبلي مقابل السماح للموظفين الأهالي الحصول على جزء من الضرائب مثلما كان معمولاً به خلال الحكم التركي ودولة الأمير" فبدأ بتحجيم الخلفاء فيما يخص الضريبة بمعنى تجريد هؤلاء الخلفاء من الامتيازات التي ورثوها من عهد الماريشال فالي وهو الحصول على ثلث الضريبة. وبموجب أمرية 7 جانفي 1845 أصبح تعيين هؤلاء الخلفاء يتم عن طريق الفرنسيين، على أن يحتفظوا بعشر الضريبة بدل الثلث، كما أن الضرائب على المخالفات التي كانوا يستخلصونها أصبحت تضم إلى خزينة الدولة، وقد اعتاد الخلفاء الاحتفاظ بها.

*** تثبيت المراسيم والتشريفات البايلكية التقليدية للخلفاء:**

لقد كانت هناك تشريفات خاصة بهؤلاء الشيوخ في النظام القديم. فقرر بيجو الاحتفاظ بهذه التشريفات وإعطاء صورة مذهلة لهذه التعيينات التي تؤثر على الذهنيات وتكريس وجودها؛ لأن الشعوب قليلة التحضر كما يقول في حاجة إلى تلك المراسيم والاحتفالات المذهلة.

ومن جهة ثانية فإن مراسيم التقليد تلك تورط القادة الأهالي وتجعلهم يعترفون جهراً، كما يرد، بوجودنا وسلطتنا عليهم وخضوعهم لنا. إن منشور 12 جانفي 1841 قد أعطى صورة رسمية للتعيينات والمراسيم الاحتفالية بحيث يقوم الحاكم العام بتقليد الباشاغوات والأغوات والخلفاء، ويقوم حكام المقاطعات بتقليد الأغوات والقياد.

إن مراسيم التقليد هذه يجب أن تكون وفقاً للتقاليد البايلكية؛ يعطى البرنوس مجاناً للحكام المقلدين بالإضافة إلى ختم الذي يعطى أثناء التقليد ويسحب أثناء الإقالة.

*** التولية التقليدية:**

فالمناصب والوظائف لا تمنح في العهد البايلكي إلا للعائلات الكبرى، وتبقى في نفس

1. Bugeaud : Exposé de l’état actuel, Op. Cit., p.59

العائلة. فاستمر اختيار الموظفين والقيادات من صفوف هذه العائلات الكبرى: "يجب اختيار الموظفين في مناصب الخليفة، الباشاغا والآغا المستقل من بين العائلات ذات التأثير القوي والنفوذ الواسع"[1]. فمنصب شيخ العرب لعائلة بن قانة، وخليفة مجانة لعائلة آل مقران، وخليفة فرجيوة لعائلة بن عاشور، وهذه المناصب وراثية لا تزول إلا بموت صاحبه أو إقالته أو استقالته[2].

كان للباي حقوق في تولية المناصب وكل الوظائف، وكل موظفي الحكومة عليهم واجب دفع قفطانهم وهو رمز الارتباط بالسلطة البايلكية، وخلافاً لما كان معمولاً به في العهد البايلكي فإن بيجو نهج عكس ذلك؛ حيث ألغى ما كان يسمى حق البرنوس وهذا على جميع المستويات، ولكن مرسوم فبراير 1844 ينص على أن كل تعيين يفرض على صاحبه دفع حصان.

فيما يخص حصان "القعدة" الذي كان يرمز للتبعية والخضوع وفق الأعراف البايلكية التقليدية[3]، احتفظ به لأنه يقدم للسلطة الفرنسية ما بين 1000 و1200 حصان، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإنه يجرد القبائل من مادة ضريبية تعطى للحكام مجاناً[4].

*** القضاء:**

منحت نفس المهام القضائية التي كانت في العهد البايلكي السابق، حيث كان دور هؤلاء في القضاء مهماً لأنهم يعرفون القوانين الخاصة بالأهالي، كما كانوا يصدرون العقوبات إزاءهم وفق القوانين التقليدية، ويراقبون الأحكام الخاصة بالأهالي الصادرة عن القياد والقضاة الذين يحكمون تحت سيادتهم[5]، إلا أن الأحكام الجنائية كان المكتب العربي له الحق في مراجعة الأحكام الصادرة عن القياد والأغوات والخلفوات[6].

1. Circulaire du 12 janvier 1844 et Exposé de l'état actuel de la société arabe, Op. Cit., p.66
2. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : ACCA 2EE15, 7 janvier 1842
3. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.63
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE5, 21 janvier 1845
5. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.59
6. Ibid., pp.55, 56

3. هيكلة البايلك بقيادة بيجو

أ. قيادة شيخ العرب بن قانة جنوب إقليم قسنطينة نموذجا

لما أعاد بيجو تنظيم الكنفدراليات من جديد قسم هذه الدوائر إلى قيادات متوسطة، وهذا بعد سن تشريعات مركزية قلصت من سلطة الخلفاء، وشكَّل مكاتب عربية لتأطير هذه القيادات كان الغرض من ذلك هو تفكيك القبيلة المستقلة، لأن القبيلة هي أساس وركيزة هؤلاء الخلفاء. وقد تمت هذه العملية على جميع أقاليم الخلفاء ببطء وتدرج؛ وهذا ما خضعت له قيادة شيخ العرب بجنوب إقليم قسنطينة؛ التي كانت سلطتها مبسوطة على المناطق الصحراوية التابعة لدائرة بسكرة[1].

إن الاسم الذي يطلق على القبيلة الأم هو نفسه الاسم لعائلة من العائلات المكونة والمؤسسة للقبيلة؛ فهذه فرضته على العائلات الأخرى التي ليست لها علاقات دموية. بفضل هذه الاتحادات تصبح هذه الفرق أو العائلات مرتبطة بالقبيلة الأم عن طريق الولاء أو الجوار وتحمل اسمها[2].

تستند هذه العائلات التي تتزعم القبيلة على الشرعية الدينية في نطاق الشريفية، فرابطة النسب الشريف لهذه العائلات تظهر في تسلسل الأجداد وعدد رؤساء العائلات الكبرى من خلال تمسكهم بنقاوة الدم. رابطة النسب الشريف هذه هي شكل من أشكال التنظيم السياسي التي تساهم في إبقاء هذا المجتمع متحداً، كما تقدم لشيخ العائلة صاحب الرياسة قوة عسكرية يعتمد عليها في توسيع نفوذه في المجال الجغرافي والضرائبي، ويعطي لشيخ العائلة الحق في ممارسة سلطة دينية ودنيوية على القبيلة من القبائل التابعة له[3]. وتظهر هذه العلاقة الدموية في مستوى المجال الجغرافي.

ب. المراحل التي اتبعت في تفكيك القبيلة الأم:

خلال شهر ديسمبر 1845 قسمت هذه المشيخة إلى قيادات متوسطة لما لها من تأثير ونفوذ. وبموجب هذا القرار قسمت إلى ست وحدات كالتالي:

---

1. Bengana Bouaziz : Famille de grands chefs sahariens, p.84

2. أنظر مقدمة ابن خلدون: المصدر السابق، الفصل الثاني والسابع، ص ص103، 104

3. إيف لاكوست: العلامة ابن خلدون، المصدر السابق، ص ص136، 137

1. قيادة البدو تحت إدارة شيخ العرب.
2. قيادة سي مقران.
3. قيادة أولاد جلال تحت إدارة الشيخ محمد الصغير.
4. قيادة تقرت وسوف تم إسنادها إلى عبد الرحمن بن جلاب.
5. قيادة جبل شرشار تحت إدارة محمد بن الطيب من عائلة بن ناصر المرابطية.
6. قيادة أولاد صاولة تم إسنادها إلى فرعين من عائلة بن شنوف؛ أحمد بن شنوف وأحمد بن بوعبد الله[1].

وبذلك عمل بيجو على تحطيم هذا النظام العتيق؛ فقام بتفكيك القبيلة الأم وإبعاد القبائل التي تربطها رابطة الدم أو الجوار أو الحلف؛ حيث حدد عدد الوحدات الجديدة التي تقوم على أنقاض القبيلة الأم المفككة وهذا بتغيير نوعية الأعيان والتمثيل السياسي على مستوى الأشخاص لإضعاف العناصر الأرستقراطية، وتكسير ذوي النفوذ أصحاب الهالة العرقية والدينية، واستبدالهم بعناصر مجردة من السلطة المعنوية والعرقية، وخلق قيادات على أنقاض القبيلة المفككة غير متحدة في قبائلها؛ فأخرجت أولاد دراج، وأولاد زيان، وبني سويف، وبني فراح، وأولاد سحنون بالقنطرة والبرانيس وكذلك قبيلة الصحاري المخزنية[2]. وكل هذه القبائل كانت تحت قيادة عائلة بن قانة، وضمت إلى المرابط سي أمقران؛ فأنشئت له قيادة غير متحدة في قبائلها[3]. وبذلك عمل على تفكيك رابطة الدم والجوار والحلف؛ التي هي عنصر أساسي لقيام القبيلة المستقلة.

إن قبائل البدو الرحل كانت تشكل القوة الأساسية لشيخ العرب، وكان عددها إحدى عشرة قبيلة[4]. وفي 23 جويلية قسمت القبيلة إلى فرعين:

1. قيادة الغرابة الشراقة، أسندت إلى علي بن قيدوم بن قانة.
2. قيادة الغرابة، أسندت إلى أحد المقربين من العائلة.

---

1. J. A. Seroka : Le sud constantinois, p.432
2. Bouaziz Ben Gana : Op. Cit., p.103
3. Seroka : Op. Cit., p.431
4. AMG H 228 : p.14

ج. خلق قيادات متوسطة غير متحدة في قبائلها

في سنة 1850 أعيد مرة أخرى تنظيم هذه الدائرة، حيث قسمت قيادة شيخ العرب إلى قيادات متوسطة غير متحدة في قبائلها تابعة للسلطة المركزية الفرنسية وأصبحت كالتالي:

القيادات	**القياد**
بسكرة	سي محمد الصغير بن علي بلقيدوم بن قانة

أولاد نايل أولاد زكري (وهي قبائل كانت تابعة لعائلة المقراني) فأصبحت تحت قيادة سي الحاج بن محمد بن قانة

البدو الغرابة	سي أحمد بلحاج بن قيدوم بن قانة
البدو الشراقة	سي علي بلقيدوم بوعزيز بن قانة
الزاب الشرقي أحمر خدو بني سليمان	أحمد باي بن شنوف
جبل شرشار	سي محمد بن الطيب بن ناجي

أولاد زيان وهي قبيلة كانت تابعة لعائلة المقراني وأصبحت تحت قيادة سي دراجي بن محمد بلحاج بن قانة.

كانت لهذه الأسرة قبائل تحت نفوذها تكوِّن منها قوات عسكرية تابعة لها، وبفضلها فرضت نفوذهم على مناطق شاسعة، واعتمدت عليها في استقلاليتها. فعمل بيجو على تجريدها من القوة وإخراجها من دائرة نفوذها؛ فأخرجت قبيلة الصحاري من قيادة بن قانة وضمت إلى قيادة أمقران. وبذلك أصبح هؤلاء الخلفاء (ومنهم شيخ العرب) لا يحق لهم أن يكوِّنوا جيشاً مستقلاً نظامياً، ويترأسون فقط قيادة القوات المساعدة التي تتلقى منهم بدورها مرتباً؛ وكل ما لديهم الحق فيه هو تعيين الشواش، أما القيادة الحقيقية والإشراف فكانت من اختصاص المكاتب العربية وحددت مهامهم في القيام باستدعاء القبائل.

نتيجةً لهذا التفكيك تم تحجيم الضريبة بالنسبة لشيخ العرب؛ وهذا ابتداءً من عام 1846. فقبل هذا التاريخ كان الشيخ يتقاضى ثلث الضريبة من الزاب الشرقي، ولكن حين انفصلت قبائل هذه المنطقة أصبحت تحت قيادة سي أحمد باي بن شنوف، وأحمد باي بوعبد الله لم يعد يتقاضى سوى 4% من ثلث الضريبة، في حين انتقلت البقية (6%) إلى

رؤساء الأهالي[1].

وعن طريق المركزية خلق بيجو نظاماً إدارياً للقضاء على كل مقاومة من طرف القبيلة التي كانت تمثل الشعب، وأفرغت الهياكل التقليدية من محتواها ولم يبق لها معنً سوى المحافظة على التشريفات التقليدية البايلكية؛ فقضى على استقلالية القبيلة وأصبح تعيين الخلفاء يتم من طرف السلطات الفرنسية على أن يحتفظوا بعشر الضريبة بدل الثلث، وتجريدهم من القوة العسكرية. وبذلك فكك وجرد القبيلة من مقوماتها الأساسية وخلق قيادات على أنقاض القبيلة المفككة ولكنها غير متحدة في قبائلها، وبذلك تحول شيوخ الأسر الكبرى بأرياف البايلك من حكام مستقلين إلى مجرد موظفين يحملون لقب الخليفة، الباش آغا، الآغا.

وبذلك يكون بيجو قد أكمل المشروع الاستعماري الذي سطره الماريشال فالي بالنسبة للمنطقة الثالثة التي استقرت عليها المشيخات شبه المستقلة، وأصبح البعد الجغرافي والإداري للسلطة الفرنسية يتجاوز المنطقة الثانية بالنسبة للنظام البايلكي؛ وهذا بعد تفكيك القبيلة المستقلة وذلك تمهيداً وتحضيراً لإقامة النظام المدني. وهكذا أصبحت القيادة وحدة إدارية واقتصادية وعسكرية بدل الخليفيات، وإحدى المبادئ الأساسية المركزية للنظام الفرنسي الجديد.

د. وزن مؤسسة أراضي العزل الجغرافي والإداري

تعتبر أراضي العزل مجال جيوستراتيجي للبعد الجغرافي والإداري، وتدخل في إيديولوجية البايلك لأنها تقوم على اقتطاع أجود الأراضي للقبائل والأسر الموالية للسلطة؛ وبذلك كانت من أهم الأسس التي ترتكز عليها سلطة البايلك.

وأراضي العزل هي الإقطاعات التي توجد حول عاصمة البايلك والمناطق القريبة من المدن الإقليمية، وقد ظلت هذه الأراضي بايلكية. والملاحظ أن الأراضي بإقليم قسنطينة ومنها أراضي العزل ظلت بيد أصحابها من القبائل حتى سنة 1841؛ وهي بداية فترة الماريشال بيجو.

1. صالح فركوس: المرجع السابق، ص238

وبذلك لم يتخذ الماريشال فالي أي إجراء بالنسبة لمختلف أنواع الأراضي، إلا أنه وضع الخطوط العريضة للمشروع الاستعماري الاستيطاني المستقبلي الذي ظل يسير عليه خلفه الماريشال بيجو. فبموجب قرارات 30 سبتمبر 1838 أبقى الماريشال فالي على نفس التقسيم الجغرافي التقليدي للبايلك، إلا أنه ارتكز فيه على فكرة الدمج والاستيطان لاستبدال النظام البايلكي بالنظام الفرنسي الجديد فقسم البايلك إلا ثلاث مناطق:

المنطقة الأولى: وهي منطقة النفوذ المدني. أرض استعمار متجهة إلى الاندماج نحو نظام مدني وفق القانون الفرنسي تكون في المستقبل بيد المعمرين؛ وهي المنطقة التي تشمل القالة، وسطورة، وقسنطينة.

المنطقة الثانية: أرض استعمار مستقبلية يكون فيها الحكم ثنائياً. فالأوروبيون الذين يمثلون الأقلية تكون إدارتهم على النمط المدني، أما الأهالي فيسيرون على النمط العسكري.

المنطقة الثالثة: التي يسكنها الأهالي فيطبق عليها النظام العسكري[1].

ولقد حدد الماريشال فالي بعد التقسيم الجديد للبايلك بأن الاستعمار تكون بدايته بالمنطقة الأولى التي تشمل القالة، سكيكدة، قسنطينة، ولا يمكن خلال المرحلة الأولى تجاوز هذه المنطقة دون ترخيص من الحكومة[2]. وارتكز على فكرة العزل لتثبيت الاستيطان والدمج بهذه المنطقة، فعمد بعد احتلاله لمدينة قسنطينة في الاستيلاء على مؤسسة أراضي العزل التي أصبحت من الموارد العامة؛ والتي تمنح لفرنسا إمكانية تكوين مستوطنات ومنحها بالمجان للأوروبيين[3].

لم يخرج الماريشال بيجو عن النمط الذي رسمه الماريشال فالي سواء بالنسبة للتقسيم الجغرافي الجديد، أو بالنسبة لتبنيه مركزية أراضي العزل واستعمالها كأداة لتثبيت النظام المدني بالإقليم.

كانت منطقة أراضي العزل تمتد من الغرب إلى الشرق من حوض فرجيوة إلى سهل سيبوس (منطقة قالمة وعنابة) لينزل كشريط ضيق إلى الشمال نحو سكيكدة وما جاورها[4]. حسب النشرة الرسمية (Bulletin officiel) فإن أراضي العزل التي استقرت عليها معظم

1. C.A.O.M. : Valée au ministre de la guerre : 4 octobre 1838
2. C.A.O.M. : Valée à Molée : Alger, 9 février 1838
3. C.A.O.M. : Valée à Molée : 4 octobre 1838
4. Ibid.

القيادات وقبائل المخزن تشكل دائرة لعاصمة الإقليم تتمثل في:

قبيلة عامر شراقة	1558 هـ	منطقة موية (ميلة)	4185 هـ
عزل عنابة	14430 هـ	36 عزل قسنطينة	29729 هـ
60 عزل قسنطينة	5527 هـ	سواحلية أولاد عطية	37986 هـ
أولاد عبد النور	18625 هـ	منطقة قرفة	51147 هـ
زواغة عبد النور	9168 هـ	عامر الظهرة	8885 هـ
62 واد الزناتي	43188 هـ	العلمة مسالة	4593 هـ
أولاد جبارة	11383 هـ	البرانية	3340 هـ
منطقة سقنية	3900 هـ[1].		

وبالنسبة للمنطقة الأولى كانت قد شهدت منذ عام 1835 أوروبيين استولوا على ضيعات زراعية بايلكية تقع في الضواحي القريبة جداً من المدينة. وفي سنة 1844 يبدو أن المنشآت الزراعية بعنابة قد استغلت، وقد أورد شاهد عيان بأن الجنرال "أوزار" (Uzer) وعدداً من الضباط العسكريين أسسوا هم أيضاً مزارع خاصة بهم بهذه المنطقة[2]. ولعلهم فعلوا ذلك اقتداءً بالماريشال كلوزال المناصر للاستعمار الاستيطاني؛ إذ أنه وضع يده على ملكيات بايلكية كبيرة في وقت مبكر حينما كان حاكماً عاماً للجزائر[3].

لقد سبق أن ذكرنا أن ضآلة تطبيق مراسيم 1844 و1846. فمنذ صدور هذه المراسيم كانت مواطن استقرار الأوروبيين في الضواحي المباشرة للمدن الكبرى؛ وهكذا وفي سنة 1845 بلغ عدد المزارع الخاصة بالأوروبيين التي ثبتت على أراضي العزل في مدينة سكيكدة وقسنطينة 259 مزرعة[4].

ولقد بدأ التفكير الجاد في الاستعمار الاستيطاني في إقليم قسنطينة ابتداءً من سنة 1846، وقد أنشئت عدة قرى بمنطقة سكيكدة على أراضي البايلك التي انتقلت إلى حيازة الأوروبيين. ففي 6 أفريل 1846 تم تأسيس قرية سانت شارل (Saint Charles) على بعد 17 كم من مدينة سكيكدة، وقد خصصت لهذه القرية مساحة تقدر بحوالي 1400 هكتار

1. B.O.G.G.A. : 1865-1866-1867-1868
2. André Nouschi : Op. Cit., p.23
3. Agéron : Op. Cit., p.23
4. André Nouschi : Op. Cit., p.191

انتزعت من الأراضي العزلية لقبيلة بن مهنة المخزنية؛ حيث استقرت عليها خمسة عشر عائلة أوروبية[1]. وفي 16 أفريل 1846 أنشئت قرية "روبارفيل" (Robertville) على بعد 24 كم جنوب مدينة سكيكدة قدم إليها 100 معمر، وقدرت مساحة تلك القرية بـ 2500 هكتار أخذت من قبيلة ثابتة المخزنية[2]. وفي نفس السنة أنشئت قرية غاستونفيل (Gastonville) على مساحة 300 هكتار انتزعت من قبيلة بن مهنة حيث قدم إليها حوالي 600 معمر[3].

في ربيع 1846 وضع القائد العسكري الأعلى لقسنطينة الجنرال "بيدو" خطة للاستعمار الاستيطاني في المنطقة الأولى، كان ينوي من ورائها أن يمنح للاستعمار الاستيطاني الأوروبي مثلثاً كبيراً من الأراضي في شمال قسنطينة تكون تتمته في عنابة وتمتد قاعدته من قسنطينة إلى سكيكدة على مساحة تقدر بـ 60 ألف هكتار على أراضي العزل. ولكن بيجو عارض هذه الخطة لأنها تتطلب نفقات ضخمة كما تتطلب جهداً بشرياً يتجاوز إمكانية الاستعمار في هذا العهد. وقد اقترح بيجو على بيدو هذا المشروع في حجم متواضع؛ فقد كان بيجو يفضل تخصيص سهل الصفصاف بالقرب من سكيكدة للاستعمار الاستيطاني[4].

وفي عام 1846 منح عدد من الرأسماليين أجزاء كبيرة من أراضي واد الصفصاف؛ غير أن المساحات الضخمة من الأراضي التي منحت لهم تركوها بوراً في البداية أو أجروها للعرب الذين استمروا في زراعتها. هذا بالإضافة إلى أن وزير الحربية قد أعد قراراً بتاريخ 11 فبراير 1847 لحصر قبيلة بني مهنة في الضفة اليسرى لواد الصفصاف، ومنح الاستعمار الاستيطاني من واد الصفصاف ألف هكتار[5].

وسوف يحتل سهل الصفصاف في المنطقة الأولى وخصوصاً بمنطقة سكيكدة بوجهٍ عام مكان الصدارة في الاستعمار الاستيطاني. أما منطقة قسنطينة فإنها لم تعرف الاستعمار في هذه الفترة على نطاق واسع. يقول مارسيي في هذا الصدد: "منذ سنوات عديدة بذلت محاولات جادة للاستعمار الاستيطاني في ضواحي مدن الجزائر ووهران وعنابة وسكيكدة؛ وذلك بإنشاء العديد من القرى.

1. Féraud : Histoire de Philippeville, Op. Cit., p.112
2. Ibid. p.119
3. Ibid.
4. Nouschi : Op. Cit., pp.194, 195
5. Ibid.

أما في قسنطينة فلم تجرِ أية تجربة من هذا النوع. فمن الواضح أن سلطات الاحتلال لم تكن تريد إنشاء الاستعمار الاستيطاني فيها؛ فإنشاء عدد من البيوت المنعزلة لا يرى الإنسان في ضاحيتها سوى بعض المزارع العسكرية التي أنشئت بعضها للاستعمال الخاص بالجيش ورجال السلطة.

وأخيراً انعقد عزم الإدارة على البحث عن الجهات الصالحة لآفاق مثل هذه القرى؛ فوقع اختيارها على تلال عين الباي ودرعان وعين يعقوب في المدن. وقد شكلت لجنة بمقتضى قرار جويلية 1846 كلفت بالبحث عن الجهات الصالحة لإقامة مراكز الاستعمار[1].

وبذلك أصبحت أراضي العزل من أهم المبادئ الجيوستراتيجية في مفهومية النظام الجديد الفرنسي. وهذا يعني أن الأوروبيين استطاعوا في خلال سنوات من حكم الماريشال فالي وكذلك بيجو بالرغم من القيود وقرارات الحظر أن يمتلكوا نصف بنايات المدينة.

هذا بالنسبة للأوروبيين كأفراد، أما بالنسبة للحكومة الفرنسية في عهد بيجو أصبح لها في قسنطينة أراضي تابعة لأملاك الدولة (الدومان Domaine). وقد قامت الإدارة بحيازة الأراضي بوضع اليد على أملاك الحبوس (الأوقاف) وأراضي البايلك، هذا إلى ما وراء أراضي العرش، وقيل أن مراسيم 1844 و1846 لم تكن قابلة للتطبيق كما صرح بذلك الموظفون الفرنسيون الذين عينوا لحصر الأراضي وتطبيق المراسيم[2].

هـ. وزن مؤسسة القيادة الجغرافي والإداري

* نظام القيادة:

هو النظام الذي عممه الماريشال بيجو على جميع أنحاء القطر؛ حيث قسم هذه الدوائر إلى قيادات متوسطة غير متحدة في قبائلها، ووضع القياد والشيوخ مباشرةً تحت القادة العسكريين للدوائر والفروع تابعين للسلطة المركزية. وكان القياد في السابق هم الذين يعينون الشيوخ؛ فأصبح تعيينهم يتم من طرف رؤساء الدوائر بناءً على اقتراح المكاتب العربية. أما بالنسبة لمهام القياد فقد حافظ عليها، وكانت المهمة الأولى لقياد الأوطان في السابق تشمل تحصيل الضريبة؛ فاحتفظ الماريشال بيجو بأسماء الوظائف ووظفها، كما حافظ على نفس

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit. pp.513, 514
2. Nouschi : Op. Cit., pp.177, 178

المهام التقليدية؛ حيث كانت صلاحياتهم تشمل مراقبة القبائل، كما كانت صلاحياتهم تشمل الإشراف على الأسواق.

فإلى جانب المهام التي أسندت إليهم كان القياد الشيوخ يعينون حسب العادة القديمة، فاحتفظ بمراسيم التقليد والتشريعات التي كانت سائدة في العهد البايلكي، واستند بيجو مثل العثمانيين على الأعيان الذين كان يختار منهم القياد.

*** علاقات القيادة بالسلطة الفرنسية:**

لقد قسم بيجو الكنفدراليات شبه المستقلة في المنطقة الثالثة إلى قيادات متوسطة غير متحدة في قبائلها، ووضع القياد والشيوخ تحت القادة العسكريين يخضعون للحاكم العسكري بقسنطينة مما يدعم المركزية. وأصبحت القيادة تشكل وحدات اقتصادية وإدارية وسياسية تشمل جميع إقليم البايلك.

أصبح بموجب القانون المركزي الذي وضعه بيجو يقع اختيار القياد من العائلات التقليدية التي تتمتع بالتأثير على الجميع في العهد العثماني. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد بجنوب شرق عمالة قسنطينة عائلة بن بوزيد التي تعتبر من أكبر العائلات المخزنية التي تزعمت قبيلة الحراكتة.

وبعد رجب بن علي بن بوزيد الذي يعتبر آخر ممثل للعائلة تحت آخر باي لقسنطينة؛ وهو الحاج أحمد باي؛ حتى عقد الأربعينات من القرن التاسع عشر، نجدها منضوية بنفس القيادة خلال العقدين التاليين؛ حيث عُيِّن صالح بن بوزيد قائداً على المنطقة في عهد الماريشال فالي، وخلفه في عهد بيجو في القيادة أخوه الحاج محمد بن بوزيد، وتقلد عدد من أفراد هذه العائلة مناصب القيادة. فعلي بن العربي بن بوزيد أُسنِدت له قيادة أولاد خنفر وأولاد عمارة، وسي بوضياف بن الحاج بن صالح بن بوزيد عُيِّن عام 1851 قايداً لفرقة قسنطينة وقايداً للخروب[1].

وقُلِّد علي بن العربي وسام وردة ضابط فرقة الشرف (la rosette d'officier de la légion d'honneur)، كما نال أحد أبناء عمومته محمد الشريف بن رجب بن بوزيد صليب الفارس لفرقة الشرف.

ومن الشخصيات التي لعبت دوراً في تثبيت النفوذ الفرنسي من هذه العائلة بن بوزيد

1. Gouvion (Marthe et Edmont) : Kitab Aayane Al Mouhariba, Op. Cit., p.78

سي محمد بن الحاج صالح بن علي الذي تقلد منصب قايد عين الشرفة وشطاب، ثم آغا عام 1878، وساهم في تكوين قوم تونس، ونال مقابل خدماته الوسام الاستعماري وسيلة تونس (La médaille coloniale tunisienne)[1]. وفي جنوب عمالة قسنطينة برزت عائلات ذات نفوذ كبير في القيادة داخل القبائل والأسر الواسعة، نذكر منها على سبيل المثال عائلة بن قانة، وعائلة بن ناصر سيدي ناجي، وعائلة بن شنوف.

تعتبر عائلة بن قانة من أهم العائلات بهذه المنطقة الجنوبية، ويمثل بوعزيز بن قانة العائلة الذي كان عليها شيخاً في عهد العثمانيين، وعُين خليفة في عهد الماريشال فالي، ثم أُسندت في عهد بيجو القيادة لأفراد هذه العائلة؛ فعُين سي محمد الصغير بن علي بلقيدوم قايداً على بسكرة، قيادة أولاد نايل وأولاد زكري لسي الحاج بن محمد بن قانة، والبدو الشراقة لسي أحمد بلحاج بن قيدوم بن قانة، والبدو الغرابة لسي علي بوعزيز بن قانة[2].

وفي المنطقة الجنوبية دائماً عرفت عائلة بن حسين بخنقة سيدي ناجي بكونها عائلة دينية ذات تأثير واسع على الزاب الشرقي، ويعتبر سيدي مبارك أحد أقطاب هذه العائلة، وبعد وفاته خلفه ابنه محمد الطيب بن حسين بن أحمد بن ناصر آخر ممثل لهذه الأسرة في العهد العثماني؛ الذي عُين من طرف بيجو في أفريل 1842 قايداً على منطقة شرشار.

واستمرت هذه القيادة داخل العائلة حيث خلفه أحمد بن محمد الطيب بن حسين ناصر قايداً على جبل شرشار حتى سنة 1863، ثم من بعده سي محمد الأزهر بن أحمد بن ناصر على نفس المنطقة حتى سنة 1901، ومن بعده سي رشيد بن أحمد بن ناصر تقلد لقب خليفة على جبل شرشار[3].

وفي المنطقة الجنوبية دائماً تعد عائلة بن شنوف بلباي من أعرق العائلات بالشرق الجزائري. ورغم محاولات بايات الشرق التقرب منها إلا أنها رفضت منصب شيخ، وظلت في استقلالية تامة عن النظام العثماني، ولقد زاد نفوذهم وتأثيرهم بتحالفهم مع عائلة الدواودة.

وبرز آخر ممثل للعائلة في أواخر الحكم العثماني أحمد باي بن شنوف بلباي الذي عينه الماريشال فالي على الأوراس والزاب الشرقي. واستمرت نفس التولية التقليدية لهذه العائلة في عهد الماريشال بيجو؛ فعين سي ميهوب بن أحمد باي بن شنوف بلباي قايداً على

1. Gouvion : Op. Cit., pp.79, 81
2. C.A.O.M. : F80 441 : Cercle de Biskra, Paris le, 10 août 1850
3. Gouvion : Op. Cit., pp.47, 49, 51

الأوراس بعد تعيين والده آغا في الأربعينيات[1].

وفي نفس الفترة أسندت قيادة بني بوسليمان إلى سي مصطفى بن أحمد باي بن شنوف بلباي، وقيادة أحمر خدو لسي الهاشمي بن أحمد باي بن شنوف بلباي. وبعد أن توفي سي ميهوب بن أحمد باي بن شنوف بلباي في تكوت سنة 1884 تاركاً أربعة أبناء هم سي علي باي، وسي بوحفص، وسي صالح، وسي بوبكر.

- سي علي بن ميهوب بن شنوف بلباي تم تعيينه سنة 1885 قايداً على بني بوسليمان وأحمر سي صالح بن ميهوب بن شنوف بلباي قايداً على تكوت ثم آغا.

- سي صالح بن ميهوب بن شنوف بلباي قايداً على تماروت، وسي الحاج الهاشمي بن علي باي بن شنوف بلباي قايد أولاد الرشاش.

- سي أحمد باي بن بوحفص بن شنوف بلباي قايداً على زلاطو بعد أن كان شيخ تكوت في سنة 1910.

- سي بوبكر بن ميهوب بن شنوف بلباي شيخ مشوش[2].

- خدو، ثم عُيِّن آغا على أولاد الرشاش قبل أن يصبح باش آغا.

أما في الناحية الغربية فتعتبر عائلة بوضياف من أهم العائلات النافذة في القيادة والسلطة قبل وخلال الاحتلال الفرنسي بمنطقة الحضنة، وامتازت بتأثيرها القوي ودورها البارز في التحكم في المنطقة خلال الفترة العثمانية من خلال علاقاتها بعائلة المقراني بمجانة، قبل أن تقوم فرنسا باستغلالها في قيادة مناطق الهضاب العليا والزيبان ومناطق أخرى من الجزائر الشرقية[3].

وبعد احتلال فرنسا لمدينة الجزائر قد سارعت هذه العائلة من خلال آخر ممثليها وهو بوضياف بن بوراس إلى تقديم الولاء للسلطة الفرنسية في سنة 1831، وتولى قيادة منطقة المسيلة في سبتمبر 1841 في عهد الماريشال بيجو من طرف الجنرال نيغريي. وكانت مناصب القيادة التي تسلمها أفراد هذه العائلة خلال الاحتلال الفرنسي كثيرة، ولها امتداد في المسيلة والمنطقة الشرقية، وعبر فترات طويلة من الزمن.

1. Gouvion : Op. Cit., pp.8, 9
2. Ibid., pp.10, 12, 19
3. ACMMB 127, (Dossier Boudiaf)

*** عيّنة من التشريعات المركزية الفرنسية التي سنّت في عهد بيجو لتعيين وتجديد وإقالة القياد:**

أصبح بموجب القانون المركزي الذي وضعه الماريشال بيجو في ما يتعلق بموضوع التعيينات فقد قرر أن تتم بشكل هرمي بكيفية عادية وأن القرار الأخير يرجع إلى السلطة الفرنسية: "على قادة الأهالي القيام بالتعيينات[1]؛ حيث يتم تعيينهم من قائد القسم بترشيح من قائد الفرع المسؤول المباشر على تنفيذ أوامر القائد العسكري للقسم الذي توجه إليه من طرف المكاتب العربية أو عن طريق رؤساء الأهالي[2].

وفيما يتعلق بالإقالة فقد قرر بيجو أن تتم صيغة التعيين الهرمية بعد موافقة السلطة الفرنسية، فإذا كان تعيين الخلفاء والأغوات والباشاغوات لا ينتهي إلا بموت صاحبه فإن الأمر يختلف بالنسبة للقياد والشيوخ المساعدين لهم الذين يتم تجديد عقدهم كل سنة. وخلافاً لما كان معمولاً به في وقت العثمانيين الذين كانوا يعينون القياد بالمقابل فإن السلطة الفرنسية انتهجت عكس ذلك حيث ألغت ما كان يسمى بحق البرنوس[3].

كما ذكرنا أنه أعطى صورة رسمية للتعيينات والمراسيم التشريفية حيث يتعين على رؤساء الأقسام والفروع العسكرية أن يعينوا بأنفسهم القياد؛ وذلك وفقاً للتقاليد البايلكية "يعطى البرنوس مجاناً للقياد المقلدين بالإضافة إلى ختم الذي يعطى أثناء التقليد ويسحب أثناء الإقالة"[4]. والقياد لا يتلقون مرتباً بل يتلقون نسبة من الضرائب التي يجمعونها[5].

*** الشيوخ:**

بالنسبة لتعيين الشيوخ المساعدين للقياد (رؤساء الفرق) فيتم من طرف السلطة الفرنسية. قايد الفرع هو الذي يعين الشيوخ المساعدين للقياد باقتراح منهم[6]، ويتبعون قادة الدوائر العسكريين، أما شيوخ القبائل الصغيرة فيعينهم قادة الدوائر ويتبعون إليه بواسطة قيادة

---

1. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : ACCA 2EE15, mars 1842
2. St Jean d'Agely (Renaud de) : Rapport adressé à Mr. Le Président de la République par le ministre de la guerre, Op. Cit., p.15 et suivantes
3. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : ACCA 2EE15, 7 juillet 1842
4. Luis de Baudicour : La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Op. Cit., p.24
5. – Circulaire de 12 janvier 1844
   – Exposé de l'état : Op. Cit., p.66
6. St Jean d'Agely : Op. Cit.

القبائل الكبرى[1]. ويتمتع الشيخ بالصلاحيات التالية:

- يسوي الخلافات المتعلقة بفلاح الأرض في فرقته.
- يساهم في عمليات تحديد الضريبة والغرامة.
- يوفر حيوانات النقل لخدمة القوافل العسكرية.
- يمارس قسطاً من المراقبة البوليسية على أفراد فرقته.
- ينظر في جميع القضايا الهامة على مستوى الدوار والفرقة.
- يكون مجموع الأعيان مجلس الجماعة[2].
- تتمثل مهمتهم في تطبيق القرارات والدفاع عن مصلحة قبيلتهم أثناء جمع الضرائب[3].

*** مهام القياد:**

بالنسبة لمهام القياد فقد حافظ عليها كما كانت في العهد البايلكي، فقد كانت لهم مهام مدنية وتضامنية وعسكرية:

– المهام المدنية: في حالة السلم كانت مهمتهم إيصال أوامر السلطة إلى ما هو أقل منهم من شيوخ الفرق والدواوير الذين يشرفون عليهم والمتمثلة في جمع الضرائب والغرامات المالية[4]، كما كانت لهم مهام قضائية و جبائية.

– القضاء: يوجد في كل قبيلة إلى جانب القايد المكلف بالوظائف الإدارية القاضي الذي ينظر في المسائل المتعلقة بالشرع الإسلامي ويعينه القائد العسكري للفرع على أن يكون ضليعاً في علوم الشريعة ومتحصلاً على شهادة[5].

وكان دورهم مهماً لأنهم كانوا يعرفون القوانين الخاصة بالأهالي الصادرة عن شيوخ وقضاة تحت سيادتهم، ودورهم في هذا المجال محدود وبخاصة في المناطق العسكرية التي لا تخضع للقضاء المدني؛ فيخضع القضاء في هذه المناطق لعلاقات ثلاثية لكل من القاضي والمخزن (القياد) ومجالس الحرب.

فعندما لا تعني القضية إلا الأهالي وحدهم وليست ذات طابع سياسي فقد تكون

1. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.66
   – arrêté du 1 janvier 1844.
   – article VI, VII, VIII et IX
2. St Jean d'Agely : Op. Cit., p.17
3. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : 2EE15
4. Ibid.
5. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., pp.65, 66, 83

الصلاحية للقاضي أو حكم المخزن[1].

أما إذا كانت القضية ذات صبغة سياسية أو تمس الأمن العام فإن صلاحية القاضي تتوقف لصالح المخزن أو مجالس الحرب. ويمكن ملاحظة أن الجهة الفرنسية وحكم المخزن في كل من المناطق المدنية والعسكرية لها الحق المطلق في مراجعة الأحكام التي يصدرها القياد[2]. وللقايد الحق في أن يصدر أحكاماً على كل أشكال المخالفات والنزاعات التي تتعارض مع القانون المدني والشعائر الدينية مهما كانت بسيطة في منطقته، وله أن يصدر عقوبات بالتغريم قد تصل إلى 25 فرنك، كما كانوا يراقبون ويراجعون الأحكام الخاصة بالأهالي الصادرة من شيوخ وقضاة تحت سيادتهم[3].

– **الضرائب:** كانت المهمة الأولى لقياد الأوطان في السابق تتمثل في تحصيل الضرائب، فظلت سلطتهم كما كانت في السابق توزيعها على كل قبيلة ومراقبة جمعها، ويكون القياد خلال الدورة الجبائية مرفوقين بشيوخ الفرق المكونة للقبيلة[4].

– **المهام العسكرية:** إن الوظيفة الأساسية للقياد فقد تتمثل في الدور البوليسي داخل القبيلة. فالسلطة الفرنسية والمكاتب العربية تسهر على حفظ النظام، أما في ما يخص تنفيذ هذه القوانين التي تتعلق بشؤون الأهالي من طرف رؤساء الأهالي القياد ، فكان يوجد في كل قبيلة أيضاً إلى جانب القياد شرطة الأهالي التي تتكفل بمهمة مساعدة القياد في تطبيق القوانين: "قواتنا لا تتدخل في المهام التي تضطلع بها الشرطة، شرطة الأهالي، إنما تتدخل في حالة حدوث ثورة"[5]. فالجيش عبارة عن أداة إخضاع وليس مكلفاً بهذه المهام التي ستبقى من اختصاصات وصلاحيات القياد والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

– **الأمن الداخلي للقبيلة:** القياد يتحملون جزءاً كبيراً من مهام المراقبة تجاه الأجانب الذين يعبرون المناطق التي يشرفون عليها، كما يمكنهم إيقاف كل شخص من الأهالي يتضح أنه مشبوه، كما لا يترددون في احتجاز كل من تواجد في مكان خارج مقر إقامتهم ولا يحمل وثيقة تمنح لكل فرد من الأهالي يتواجد خارج مقر إقامته تعذر عليه الحصول على ضمان

1. Bugeaud : Exposé de l'état, Op. Cit., pp.55, 56

2. أنظر بتوسع فصل القضاء. Ibid., p.89

3. St Jean d'Agely (Renaud de) : Op. Cit., p.19
4. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.56
5. C.A.O.M. : Bugeaud à Lamoricière : 2EE17, 1 octobre 1844

من طرف أعيان الأهالي[1].

– **طرق المواصلات والجسور:** تعتبر الطرق والمواصلات شرطاً أساسياً لاستتباب الأمن وإخضاع التمردات، ومن هنا فإن توفير الأمن أحد المهام الأساسية لشرطة الأهالي القوة السيادية للقياد، كما أن كل قبيلة تسهر على حفظ الأمن عبر الطرق المارة بأراضيها، وكذلك حماية الجسور الموجودة ضمن مجالها الترابي[2].

ويصرح بيجو قائلا: "أريد أن تسند هذه الحراسة –حراسة الطرق والجسور– للقبائل فقط؛ وبذلك تكون خارج المسؤولية الفرنسية"[3]. يجب الإقرار بأن المواصلات تساهم في الأمن: "في هذا الوقت لم تكن موجودة بالبلاد (الجزائر) قوات الدولة لتقوم بدور الشرطة في حفظ النظام، وإنما ذلك يتم اعتماداً على رؤساء القبائل، وكذلك على القبائل نفسها التي أنشأت بعض مراكز المراقبة"[4].

– **مراقبة الأسواق الأسبوعية (رئاسة السوق):** يجب ضمان مراقبة الأسواق التي تقام أسبوعياً في أغلب القبائل: "أنا حريص كثيراً على إرسال الجنود الفرنسيين، ولكن لاستعمالهم في مهام أخرى –حربية– دون استعمالهم في مراقبة الأسواق لأن مراقبتها هي من مهام رؤساء القبائل"[5]. إن مهمة المراقبة هذه أخص بها القياد[6].

– **المسؤولية الجماعية:** ومما يلفت النظر أن بيجو عمد إلى إقرار مبدأ المسؤولية الجماعية التي كانت تؤخذ على الأتراك. في جوان 1844 وجه إلى الحكام العسكريين المنشور التالي الذي يضع على عاتق الأغوات والقياد والشيوخ مسؤولية السرقات وأعمال اللصوصية التي ترتكب في مناطقهم أو يجد مرتكبوها ملجأ لدى القبائل التابعة لهم، وينص على تطبيق مبدأ الغرامات الجماعية على هذه القبائل في حالة عدم اكتشاف السارق والمسروقات خلال ستين يوماً من تاريخ وقوع الحادث[7].

*** إشراف المكاتب العربية على القيادات:**

إن القيادة الحقيقية والإشراف كانت من اختصاص المكاتب العربية التي تطبق

1. Circulaire sur la police territoire arabe : 22 juillet 1846
2. C.A.O.M. : Bugeaud à Négrier : 2EE8, 19 mars 1841,
3. C.A.O.M. : Bugeaud à Charon : 2EE9, 27 septembre 1842
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE5, 29 septembre 1843
5. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE2, 20 septembre 1842
6. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.94
7. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.506

السياسة المفروضة من الحاكم العام؛ فهي التي كانت تسهر على تطبيق الأوامر في جميع فروع الإدارة الأهلية. تقوم بطلب من زعماء الأهالي باستدعاء قوم القبائل (المخزن) ويتسلموا بأنفسهم مهام القيادة[1]. كما أسندت لها مهام قضائية؛ فكان لها الحق في سماع وتلقي الشكاوى والدعوات المقدمة من الأهالي، ولها الحق في مراجعة الأحكام الصادرة من القياد[2].

أما فيما يخص الشؤون المالية والضرائب فإنها هي التي تأمر بتقسيطها بين الدوائر. وابتداءً من سنة 1845 بدأت في مراقبة توزيع الضرائب على كل خيمة؛ حيث كانت إلى غاية هذا التاريخ توكل إلى زعماء الأهالي وبالتالي فقد أشرفت منذ ذلك الوقت على عمليات الجباية وجمعها وتسجيل المبالغ المدفوعة[3]. كما كانت تقوم بتنفيذ غرامات الحرب المفروضة كعقاب على القبائل الثائرة، وأخيراً كانت مكلفةً بتنظيم أعمال السخرة بالاتفاق مع أعيانها[4].

هذا ملمح في التنظيم الإداري الجديد للأهالي الذي تبناه الماريشال بيجو. كان الوعماء الأهالي من قمة إلى قاعدة هرم السلطة التي اقتبست من نظيرتها لدى الأمير (خلفاء، باشاغوات، آغوات) قياد وشيوخ بسطاء يشكلون القسم السفلي. لقد كانوا عناصر تنفيذ لأوامر السلطة المركزية العسكرية التي كانت تتمتع بالقيادة الكاملة وبطريقة عملية بفضل ضباط الشؤون العربية التي ينصاع إليها قادة الأهالي[5].

و. وزن مؤسسة المخزن الجغرافي الإداري

*** رفض تكوين فرق عسكرية أهلية:**

لقد اعتمد الماريشال فالي على نفس القوات المساعدة التي كان يعتمد عليها بايات قسنطينة والمشكَّلة أساساً من فرسان المخزن وفرسان أسر السلطة. هذا بالنسبة للفرسان، كما اعتمد طريقة الحاج أحمد باي في ما يخص مشاة القبائل التي كانت تُجنَّد عند الحاجة، وتم تأطيرها في الإدارة الفرنسية خارج القبيلة وبعيدة عن التنظيم العسكري الفرنسي مقابل أجرة.

واتبع الماريشال بيجو نفس الخط الذي رسمه سلفه الماريشال فالي برفض تكوين فرق

---

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE5, 11 avril 1844
2. Ibid.
3. Emerit : Les saint simonien en Algérie, p.140
4. Circulaire du 15 novembre 1844
5. C.A.O.M. : Bugeaud à un intendant militaire : 2EE12, 20 mai 1845

عسكرية أهلية نظامية؛ فكان حذراً في كل ما يتعلق بالمسائل العسكرية كأطروحة عامة: "لا أعتقد أنه من حسن السياسة الإبقاء لدى الشعب الذي قمنا باحتلاله على الروح القتالية التي يتميز بها، بل على العكس أنه من واجبنا إضعافها... ذلك أن هذه الغريزة يمكن أن يوجهها ضدنا"[1].

وكان يسعى دائماً للإبقاء على التفوق العسكري الفرنسي، وهذا التفوق يكمن في فوضى وعدم تنظيم الأهالي، كما كان يعتقد أنه من الخطورة تنظيمهم وانضباطهم: "يفتقد هذا الشعب الانضباط والتنظيم والتكتيك العسكري، فهل من الحكمة تزويده بهذه العناصر التي تنقصه؟"[2]. بينما انتفاضه يمكن أن يؤدي إلى خذلان[3]، على حد تعبيره، ويذهب إلى أن أساس القوة الفرنسية يكمن في مشاتها؛ لذلك كان ينتقد الجنود المشاة الأهالي الذين كانوا يتشكلون من فصائل القبائل؛ والذين تدفع لهم أجور عالية على الرغم من تخلفهم الواضح في الحرب والعمل[4].

غير أن البعض كما يدعي من أن هؤلاء يشكلون صلة بيننا وبين العشائر[5]، إلا أن الماريشال بيجو اعتبر أن هذه الفرق ليست لها أية قيمة سياسية؛ ذلك أن الجنود المشاة المنخرطون في صفوفنا هم من حثالة الشعب العربي[6]، لم يكونوا سوى بروليتاريا دون أي تأثير يذكر؛ لهذا اقترح إلغاء المشاة الأهالي وتعويضهم بفرق فرنسية[7]، إلا أن الحاكم بيجو لم يحصل على رغبته من الحكومة؛ فإنه عمل على أن تبقى الأمور كما كانت عليه لتغطية النفقات العسكرية والسماح له بالاكتفاء بالعدد.

وبقيت فرقة المشاة كما كانت عند وصوله إلى الحكم[8]. أما بالنسبة للفرسان فكان بيجو لا يخشى شيئاً من خطورة الخذلان، بل على العكس يقول: "إن كل فارس يخدمنا يعد نقصاناً في صف العدو، ونحن في حاجة ماسة إلى فرسان من الأهالي وهذا لتعويض خسائرنا من الخيل والرجال، كما أن القوات المساعدة الأهلية تسمح لنا بالاكتفاء بالعدد وعدم

---

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE6, 13 décembre 1844
2. Ibid.
3. C.A.O.M. : 2EE4, 30 juillet 1843
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE3, 162. 1843
5. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE4, 184, 30 juillet 1843
6. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE6, 13 décembre 1844
7. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE4, 30 juillet 1843
8. Ibid.

طلب الدعم في هذا السلاح.

هذا من الناحية العسكرية، ومن وجهة النظر السياسية فإن الأفضلية تظهر، على عكس المشاة، كان الفرسان الذين يملكون أحصنتهم وتجهيزاتهم ينتمون إلى فئة مرتفعة من المجتمع، وهم في الغالب رجال ذوي قيمة حقيقية ولديهم اعتبار في العشائر"[1]. وهكذا فإن مقاطعة قسنطينة بالخصوص النبالة الأهلية تعد من بينهم أعضاء من أهم العائلات[2] ومن القياد ومن الشيوخ ومن كبار العشائر الذين أسرعوا في إخضاعهم إلينا[3].

فما هو الخوف الذي يسبب لبيجو العداء نحو فرق أهلية منظمة؟ هو أساساً الخوف من رؤية أناسٍ محاربين بالفطرة لكن غير منضبطين يتحولون جراء الاحتكاك بالقوات الفرنسية إلى جنود منضبطين ومتعلمين المناهج الفرنسية وقادرين على الانتفاضة وإلحاق الضرر بالتفوق التكتيكي العسكري الفرنسي؛ ومنه نستنتج الحذر السياسي تجاه الأهالي.

واعتقاده بأن أمن الفرنسيين كان يمنعه من تسليح الأهالي وتعليمهم الطرق الفرنسية، ويوضح هذا في إجابته للدوق دومال الذي قال: "أنه يأتي يوم تعوض فيه قواتنا بقوات أهلية"، فأجاب بيجو: "حسب رأيي أن هذا اليوم لا يجب أن يأتي أبداً، وأن الحيطة ألاَّ نسلم أمرنا للأهليين، وأنه لا يجب أن يكونوا أكثر من ثمن قواتنا على أكبر تقدير"[4].

*** كيفية تنظيم القوات الأهلية (القوات المساعدة):**

لقد اتبع نفس المبادئ التي اتبعها الماريشال فالي في دمج القوات الأهلية المساعدة. فالفرسان الذين نسميهم فرسان المخزن أو الخيالة أو الصبايحية كلهم منعزلون تماماً عن التنظيمات العسكرية الفرنسية؛ يقيمون في عشائرهم مع أهاليهم وإخوانهم، يتسلحون ويلبسون بنفس الكيفية ويحاربون تحت قادتهم الطبيعيين، ولا يختلفون عن أي فارس أهلي إلا بالأجرة التي يتلقونها مقابل القتال بجانب القوات الفرنسية؛ "لذلك ليس هناك مانع من تنظيمهم بهذه الطريقة بصورة مستقرة وكيفما نريد، بل بالعكس، ببعض المال نستطيع أن ندعم قوتنا دون خطورة لأننا في النهاية لم نقم إلا باجتذاب ما كان نحونا"، وما كان موجوداً هم مشاة أهليون

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE4, 30 juillet 1843
2. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE2, 27 mars 1842
3. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE3, 30 août 1842
4. C.A.O.M. : Bugeaud au Duc d'Aumale : 2EE13, 10 janvier 1844

ملحقون، ولكن ما يجري على الفرسان يجري عليهم.

هناك مكسب سياسي لهذا التنظيم. فدفع أجر للمساعدين الأهليين عبارة عن ضرب عصفورين بحجر واحد؛ فمن جهة هذا الإجراء السياسي يقف في وجه إغراءات الأعداء، ومن جهة أخرى، وبتأثير عكسي، يربط العشائر معنا؛ بحيث لا نربح عدداً فقط بالنقصان وبندقية بالزيادة[1]، لكن نربح كذلك: "كل الزبائن المرتبطين بالقرابة والصداقة مع من ربحناه. وفي الحقيقة بهذه الطريقة نكون قد نظمنا مخزناً دون أن نجعل منه قوة مستقلة فقط بجعله في خدمتنا؛ وذلك لمصلحتنا الكبرى"[2]. حسب تصريحات الماريشال بيجو.

إن هذا التنظيم، كما يرد من خلاله، يسمح لنا بإبقاء الفارس العربي في عشيرته، مما يجمد التأثيرات ويسمح بإبقاء الصلة وثيقة بيننا وبين العشائر[3].

إن وجود هذه الأعداد الكبيرة في خدمتنا في مختلف المناطق تمثل مكسباً من الناحية العملية. نحن نمتلك في عين المكان وسيلة لإجهاض أية انتفاضة وذلك بقوات تعرف المكان جيداً وتدفعها مصلحتها للرد بفعالية وقوة[4]. وقد اعترف بيجو في هذا السياق بالخدمات الهامة التي توفرها القوات المساعدة. ومن جهة أخرى فإنها قوات حفظ أمن، قوات عسكرية محضة تقوم في عين المكان بدور شرطة الجباية؛ وهو عمل يومي شاق ما كان يمكن القيام به من دون خطورة تشتت القوات الفرنسية.

بالإضافة إلى هذا، فإن الخدمات الكبيرة يمكن الحصول عليها بمصاريف أقل بأجرة دائمة ولكن غير ذات أهمية. فحسب مرسوم 1843 حدد أجرة فرسان المخزن بـ 0,50 فرنك يومياً، وواحد فرنك يومياً للخيالة، أما أجرة الصبايحية فحددت بـ 1,30 فرنك يومياً[5]. وهذا مكسب في ظل استراتيجية فرنسية تتجه دائماً إلى التخفيض من الاعتمادات العسكرية نظراً لعجز الميزانية.

فالصبايحية كانوا الأوائل الذين خضعوا لتنظيم رسمي بأمريات 1841؛ والتي أنشأت منها سلك فرسان منظم. حيث قال بيجو بأنه "لا يجوز التقليل من أهمية الفرسان وعدم

---

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE8, 22 avril 1841
2. Ch. Richard : Du gouvernement arabe et l'institution qui doit l'exercer, Op. Cit., p.94
3. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE1, 10 janvier 1841
4. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE10, janvier 1844
   2EE12, p.79, 5 avril 1846
5. C.A.O.M. : Bugeaud à Bedeau : 2EE16, février 1843

إجبارهم على الخضوع لانضباط وحياة متناقضة مع تقاليدهم"[1].

وحيث لم يكن هناك سلك منظم طلب ترخيصاً من الحكومة لتشكيل حسب الأهمية العسكرية والسياسية والاستفادة من استعداد الأهالي[2].

وصدرت أمرية بتاريخ 7 ديسمبر 1841 تنظم سلك الفرسان الأهليين تحت اسم الصبايحية، وهذه الأمرية أكملت بأمرية أخرى في 21 جويلية 1845 حولت بموجبها الفيالق العشرون إلى ثلاث فرق؛ واحدة لكل مقاطعة. ويوضع الصبايحية تحت قيادة عقيد أو مقدم فرنسي أو أهلي؛ فنصف رتب ملازم ومساعد ترجع للأهليين، وأمرية 1845 تعطيهم إمكانية الحصول على رتبة نقيب[3]. وكانت وحدات الصبايحية موزعة على جميع النقاط الاستراتيجية للمقاطعة الشرقية.

– فرقة المخزن:

بالنسبة لهذه القوة العسكرية، كان الماريشال فالي قد وضع لانخراطها ودمجها ضمن القوات الفرنسية شروطاً؛ حيث "يسند هذه المهمة للعشائر التي كانت مكلفة بها وقت الأتراك"[4].

وحافظ الماريشال بيجو على القبائل المخزنية التقليدية مثل قبائل ميلة، والتلاغمة، ووادي الزناتي؛ هذا بالنسبة لشرق الإقليم، كذلك قبيلة الصحاري التي كانت تشكل مخزن عائلة بن قانة التي كانت تزود السلطات الاستعمارية بحوالي 400 فارس، وأصبحت تشكل القوة الرئيسية لسلطات الاحتلال بجنوب الإقليم. وبمقتضى مرسوم مؤرخ في 16 سبتمبر 1843 أدمجت هذه القوة في السياق الاستعماري، وكانت مهمتها بالدرجة الأولى تدعيم رؤساء الأهالي الذين كانوا يتبعون السلطات الفرنسية[5].

أما بالنسبة لمقاطعة وهران فإن الدواير والزمالة كونوا القاعدة الأساسية للتنظيم الجديد. وبموجب قرار 16 سبتمبر 1843 منحوا الإطار الرسمي فانتقل عددهم بسرعة من 700 إلى ألف فارس، ثم دعموا بجيرانهم الغرابة؛ وبذلك بلغ عددهم 1500 فارس. أما

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE2, 4 mars 1842
2. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE3, 21 août 184
3. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE6, 17 octobre 1845
4. Bugeaud : L'Algérie et des moyens, Op. Cit., p.3

5. صالح فركوس: المرجع السابق، ص ص33، 34

مقاطعة الجزائر حيث لعبت عشيرة غريب دور الزمالة والدواير، فإن عدد فرسان المخزن حدده قرار 16 سبتمبر 1843 بـ 390 فارس موزعين على الجزائر والبليدة. وقد بلغ عددهم في نهاية سنة 1843، 1600 فارس[1].

– فرقة الخيالة:

بمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 سبتمبر 1843 أنشئت فرقة الخيالة، وهذا النظام أصبح رسمياً؛ وهم فرسان من العشائر وغالباً ما كانوا يختارون من العائلات الكبرى التي مارست القيادة. وهكذا تم تكوين المخزن من الصبايحية والخيالة، ورغم كون فرسان يسيرون من طرف قادة أهالي إلا أنهم كانوا تابعين للسلطة المركزية الفرنسية؛ فهو عبارة عن قوات محلية موجهة أكثر من قوات مخزن لحفظ النظام.

إن رؤساء الأسر الكبرى كان لكل منها مخزناً، فقبيلة الحشم هي القوة العسكرية لعائلة المقراني، وقبيلة الصحاري هي القوة المخزنية لعائلة بن قانة، وقبيلة مولت هي القبيلة المخزنية لسلطة بن جلاب. وكانت لهذه الأسر القوية قوات من القبائل تحت نفوذها تكون منها قوات عسكرية تابعة لها، وبفضلها فرضوا نفوذهم على مناطق شاسعة، كما كانت تشتغل ضد كل من يحاول التملص من دفع الضرائب من القبائل، وكانت تكون الحرس الخاص للخلفاء.

وبفضلها حافظت القبيلة المستقلة على استقلالها، فعمل بيجو على تجريدهم من هذه القوة وإخراجها من دائرة نفوذهم؛ فنقلت قبيلة الصحاري من قيادة بن قانة وضمها إلى قيادة مقران[2]، وأحدث تغييراً جذرياً في تنظيم قبيلة الحشم لعائلة المقرانيين وذلك بتعيين ستة عشر شيخاً على تلك القبيلة العسكرية، وأخضعت للضرائب تحت إشراف المكاتب العربية[3].

كما أخرجت قبيلة مولت من بني جلاب وأصبحت تحت قيادة مبارك بن الطيب، أما واحة تماسين فأصبحت تابعة للقائد العسكري لدائرة بسكرة، وأصبح هؤلاء الخلفاء لا يحق لهم أن يكونوا جيشاً مستقلاً نظامياً ويترأسون فقط قيادات القوات المساعدة التي تتلقى منهم بدورها مرتباً، وكل ما لديهم الحق فيه هو تعيين الشواش والخدم. أما القيادة الحقيقية

---

1. C.A.O.M. : Bugeaud au ministre de la guerre : 2EE3, 15 septembre 1842
2. Commandant Séroka : Le sud constantinois, Op. Cit., pp.431, 43
3. أنظر صالح فركوس: المكاتب العربية، المصدر السابق، ص324

والإشراف فكانت من اختصاص المكاتب العربية، وحددت مهامهم في القيام باستدعاء قوم القبائل[1].

وهكذا فبهذه الطريقة كوّن بيجو مخزناً خارج القبيلة المخزنية بعيدا عن التنظيم العسكري الفرنسي، ولم يكن قوة مستقلة علن التنظيم المركزي الفرنسي.

ويبدو أن الماريشال بيجو قد فهم التحولات الجديد التي كان يعرفها إقليم قسنطينة في هذه الفترة وقد سارع وفق هذه التطورات لتنفيذ مشروعه الاستعماري.

1. C.A.O.M. : 10H19 : Renseignements historiques et géographiques du cercle de Biskra, 7 décembre 1845

ثالثاً- البعد الاقتصادي والمالي في مشروع الماريشال فالي

بدأ التنظيم الجديد للبايلك بتطبيق النظام المالي المتبع من طرف الأمير عبد القادر بمعنى تخصيص عشر الضرائب المحصل لكل من الخليفة والباشاغا والآغا المستقل[1]، وعن طريق هذا النظام المالي تم ضبط مرتبات هؤلاء الخلفاء الذين يعتبرون أعلى سلطة للإدارة الأهلية حيث تم تخصيص مبلغ 18000 فرنك لرتبة خليفة، أما الموظفين برتبة باشاغا وآغا من الدرجة الأولى فخصص لهم مبلغ يتراوح ما بين 8000 و10000 فرنك، في حين الموظفين برتبة آغا من الدرجة الثانية فخصص لهم مبلغ 6000 فرنك، أما الموظفين برتبة آغا من الدرجة الثالثة فخصص لهم مبلغ 4000 فرنك، بذلك أصبح هؤلاء الخلفاء حسب التنظيم الجديد مجرد موظفين تابعين للسلطة المركزية يتلقون رواتباً مقابل ما يقومون به من أعمال[2].

1. النظام العقاري

أ. الأراضي

كانت الأراضي في العهد العثماني تنقسم إلى عدة أنواع:

- أراضي العرش أو الملكية العامة للقبيلة.
- أراضي الملك.
- أراضي البايلك أو أراضي الحكومة بما فيها أراضي العزل.
- أراضي الوقف.

كانت هذه الأراضي في إقليم قسنطينة باستثناء عنابة وضواحيها بيد القبائل حتى عام 1841 وهي بداية فترة حكم الماريشال بيجو[3]. وفي عام 1843 صدر مرسوم ينص بتكليف مصلحة الأملاك بالاستيلاء على أملاك البايلك وأملاك الحبوس[4].

إن أملاك البايلك كانت تتألف من الأراضي المصادرة وكذلك من الأراضي التي

1. Arrêté de 3 septembre, 17 janvier 1845
2. Louis de Beaudicour : La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Op. Cit., p.446
3. André Nouschi : Enquête, Op. Cit., p.174
4. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.505

يملكها البايات أو أسرهم، ونوع ثالث من أراضي البايلك يسمى أراضي العزل، قدرت بـ 7 ملايين هكتار[1]؛ التي طبق عليها النظام المدني.

ب. أراضي العرش

هذه الأراضي كانت مشاعة بين أفراد القبيلة غير قابلة للتصرف فيها بأي شكل من الأشكال؛ كالبيع والهبة وغير ذلك[2]؛ أي لا يحق لشيخ القبيلة حق الانتزاع من أصحابها إلا في حالة تخلي الأسرة أو هجرتها أو انقراض الذكور من أعضائها، وفي هذه الحالة يعاد توزيع حصة الأرض على أبناء نفس العائلة[3].

إن الإقليم المستغل من القبيلة الذي يرتكز على أرض العرش يمتاز بسعته وتخصيص مساحة للرعي، ويدخل في هذا النوع من الأراضي معظم أراضي قبائل الجزائر[4].

إن إقليم القبيلة محدود ومقسم فقط بين أبنائها (حق القبيلة على إقليمها).

1. هذه الأراضي بها ملكيات تابعة للعائلات الكبرى ولا تتحول إلى ملكية جماعية.
2. الغابات والأراضي المتروكة للاستراحة والرعي هي في حالة ملكية جماعية.
3. الأراضي المزروعة من قِبل الفرقة أو العائلة التابعة للقبيلة هي ملكية خاصة حتى الحصاد.

هذه الملكية معترف بها للقبيلة عن طريق القِدم، كما تعترف بها السلطة البايلكية، وكذلك تعترف بها القبائل المجاورة[5].

ج. مميزات أراضي العرش

*** عدم الانقسام (قانون الشيوع والشفعة):**

الجدير بالملاحظة أن النمط العام للمليكة العامة للقبيلة يتصف بصفة هامة بحالة عدم الانقسام (l'indivision)؛ سواء بين نفس العائلة أو بين الفِرق المشكلة للقبيلة.

1. العيد مسعود: المرجع السابق، ص ص202، 209
2. المرجع السابق، ص205

3. Nouschi : Op. Cit., p.96
4. Ibid.
5. Eugène Daumas : Mœurs et coutumes de l'Algérie, Op. Cit., p.34

إن نمط ملكية القبيلة هذا يجعل أعضاء القبيلة يشعرون بأنهم مرتبطون ببعضهم البعض عن طريق قطعة الأرض التي تشكل المشترك المادي؛ يمارسون نشاطهم داخلها من تربية المواشي والزراعة. كل ذلك يتم ضمن إطار محدود (حق القبيلة على إقليمها)[1].

انطلاقاً من هذا لا تظهر الملكية الفردية داخل الملكية القبلية؛ أي أن أي فرد لا يستطيع بيع الأرض لأنها خاضعة لقانون الشيوع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى في ما يخص الأفضلية في بيع الأرض. فعندما تريد إحدى العائلات بيع حقها يدخل في هذا الميدان ما يُعرف بحق الشفعة التي هي آلية في الفقه الإسلامي المالكي تنص على استمرار القبيلة، وتعمل على إبعاد كل غريب. وقانون الشفعة يتناقض مع القوانين الفرنسية؛ إذ يمنع التداول للأرض خارج القبيلة.

كان المجتمع الجزائري قائماً على التنظيم القبلي الذي يستند إلى الملكية الجماعية غير القابلة للتقسيم والتي تشكل وحدة سياسية لحماية القبيلة. وكان بيجو يدرك أن هذا المجتمع القبلي يمثل عائقاً في مواجهة سلطته لتوسيع الاستيطان والدمج في الأقاليم الجديدة للنفاذ داخل القبيلة لتأسيس الملكية الفردية؛ فكان يرى ضرورة الإسراع في سحق هذا النسيج الذي ظل صامداً. وللوصول إلى هذا الهدف ركز على قضيتين أساسيتين:

أ. إضعاف رؤساء الأرستقراطية التقليدية.

ب. تفكيك القبيلة.

يعتبر بيجو أول من وضع هذه الفكرة موضع التطبيق أثناء مقاومة الأمير عبد القادر وتنظيم الكنفدراليات؛ وهي التركيز على الملكية العقارية الجماعية المتعلقة بأراضي العرش من أجل السيطرة على القبيلة[2].

فعمل بيجو، كما ذكرنا سابقاً، على تحطيم النظام القديم؛ حيث قسم الكنفدراليات القبلية إلى قيادات متوسطة وغير متحدة في قبائلها، وقام بتفكيك القبيلة الأم وإبعاد القبائل التي تربطها بها صلة الدم والحلف، ومنح هذه القيادات إلى الأعيان الذين كان يرتكز عليهم النظام القديم، كما قام بتغيير نوعية الأعيان على مستوى الأشخاص، وسن تشريعات مركزية

---

1. بن اشنهو عبد اللطيف: تكوّن التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة دور التنمية الرأسمالية في الجزائر 1930-1960، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص28

2. Lacheraf (Mostafa) : L'Algérie, nation et société, éd. Maspero, Paris, 1975, p.92

للإقالة والتعيين عند سلطة هؤلاء الرؤساء، وأطر هذه القيادات بقيادة عسكرية لمراقبتها؛ وهي المكاتب العربية. وبذلك وصل إلى تنظيم جديد يلغي هؤلاء الوسطاء رؤساء القبيلة، ويجعل منهم مجرد موظفين تابعين للسلطة المركزية تحت وصاية المكاتب العربية.

كان بيجو يهدف من خلال هذا النظام إلى فتح الباب أمام المعمرين، وتأسيس الملكية الفردية بعد إضعاف وتفكيك القبيلة وتجريدها من السلاح، إلا أن المشكل الذي واجهه بعد تنظيم الكنفدراليات أنه لا يوجد داخل القبيلة مفهوم الملكية الخاصة. وهنا طرح بيجو طرق الاستعمار التي يجب تجنبها أو اتباعها في الجزائر للحصول على الأرض من أصحابها التقليديين وتكوين الملكية الفردية داخل أراضي العرش. وهنا يتعرض بيجو إلى الصعوبات التي تواجه الاستعمار في هذه المسألة الخطيرة؛ حيث يقول: "إنه في حقيقة الأمر، وفي أغلب الأحيان تجاهلنا الجانب الأهلي... وإننا نناقش الأمور وكأن العرب غير موجودين. لنقل بصراحة أن هذا الحماس للاستعمار ليس في محله، ولم نفكر في الشعب العربي والصعوبات التي نواجهها بسبب تقاليده القتالية"[1].

وللحصول على أراضي العرش يطرح الماريشال بيجو ثلاث سياسات للاستعمار وكيفية الحصول على أرض العرش من أصحابها التقليديين.

*** سياسة الترحيل التدريجي والإبادة:**

كان يرفض الترحيل التدريجي الذي كان يراه خطيراً من حيث نتائجه. لقد ندد بصراحة بـ: "بقعة الزيت الشهيرة، حلم رجال ذوي اعتبار كبير"؛ والتي مفادها أن الاستعمار "مثل بقعة الزيت يجب أن تمتد بتأني دافعة العرب أمامها[2]. أين يذهب هؤلاء العرب الذين تدفعهم بقعة زيتكم؟ إن لم يكن إلى العشائر المجاورة؟ نعم، سينقلون إليهم عداءهم الشديد تجاهنا، وسيعملون على اقتسام همومهم معهم، وسيفهمونهم أن نفس المصير في انتظارهم آجلاً أم عاجلاً. سيرون الطرد العام أو التدريجي. من لا يقبل على حمل السلاح؟ لنقل ذلك دون إطالة، إنها الحرب المستمرة إلى غاية إبادة الأهالي أو الغزاة"[3]. الاستحالة المادية والسياسية للترحيل الجماعي تبدو جلية، فلم نهزم العرب إلا بتكبد المشاق الكبيرة: "فكيف

1. Bugeaud : Quelques considérations de notre l'établissement sur trois questions fondamentales en Algérie, p.65
2. Ibid., p.78
3. Ibid.

يمكننا إجبارهم على مغادرة البلاد؟" "ترحيل العرب دفعة واحدة إلى القفار واحتواؤهم فيها عمل أكثر استحالة من الأولى"[1]. أما الحل السريع الآخر؛ أي الإبادة الكلية؛ فإن بيجو لم يكن يقبل به، وقد أبدى الملاحظة التالية: "نتكلم عن الإبادة فهي ضد تقاليدنا"[2].

*** مشاركة الأهالي في الاستعمار:**

يقول بيجو: "نريد أن نستقر جنباً إلى جنب. استعمار العرب للأرض واستعمار الأوروبيين لها"؛ لأن هناك أهمية سياسية استعمارية لإدخال العرب في استعمار الأرض وإشراكهم في جميع ضمانات ومزايا مجتمعنا[3].

كانت هذه الأفكار التي صدرت عن بيجو مرة أو مرتين، بل طوال مراسلاته الرسمية مع الوزير أو مع شخصيات أخرى، "سياسة جيدة يجب علينا أن نعمل بالأفعال على التخفيف من الحساسية والمخاوف التي يسببها بشكل طبيعي احتلالنا، يجب التخفيف من عدم رضا العرب؛ وذلك باستفادتهم من مزايا حالتنا الاجتماعية والفلاحية المتقدمة"[4].

وجزء من المبالغ المالية التي تم التصويت عليها في الميزانية من أجل الاستعمار يستغل لبناء قرى للعرب، أو على الأقل مساعدتهم في هذه البناءات، وكذا تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة. سنضع في الخط الأول سقي الحقول والبساتين، والجسور والطرق والمسالك... إلخ.

بهذه النظرة فإن بيجو أكد بصفة خاصة على تثبيت العرب باستعمال، خصوصاً في المناطق التي مسها الاستعمار الأوروبي؛ حيث يمكن تجريدهم من بعض أراضيهم يؤدي إلى عدم الاستقرار باستمرارية. المزايا التكتيكية للتثبيت جلية: "فالعشائر التي تتحرك غالباً تصبح مستقرة وتحت رحمة قواتنا على الأقل في أملاكها، ثم أنه بإمكاننا أن نتوقع فقدانها مع مرور الزمن لعاداتها الترحالية التي لا تخدم النظام بصفة خاصة، فيجب تحويلهم إلى ملاكين لإعطائهم طعماً للحياة المستقرة والزراعات المعتنى بها، كما يجب مساعدتهم على البناء بالخشب والحديد مما يربطهم بالأرض، ويعطيهم فيها مصالح دائمة وثابتة تجعلهم أقل

1. Bugeaud : Quelques considérations de notre l'établissement sur trois questions fondamentales en Algérie, Op. Cit., p.78
2. Circulaire du 5 décembre 1845
3. ACC 2EE1 : 14 mars 1844
4. Bugeaud : Quelques considérations de notre établissement sur trois questions fondamentales en Algérie, Op. Cit., p.78

استعداداً للانتفاضات"[1].

إجراءات تتمحور على مستويين: بالنسبة للعشائر المنتصبة على أراضيها فيجب أن تعطى لها عقود الملكية[2] ومساعدات لدفعهم إلى البناء[3]، أما بالنسبة للأهالي الذين سلبت منهم أراضيهم، فإن بيجو لرغبته الشديدة في الاستعمار وتثبيت العرب، ذهب إلى حد تثبيتهم على أراضي الدولة نفسها. وفي حالة عدم كفايتها على أراضي الملاك الكبار من أوروبيين وأهالي ينبغي حسبه توزيع الأراضي على العائلات مع عقودها في انتظار العقود النهائية عندما تبنى بمساعدتنا مساكن بالحجر[4]. لكن سياسة الاستعمار وتثبيت العرب التي تتطلب مصاريف وربما تؤدي إلى التنازل عن أراضي الدولة؛ فالمسألة المطروحة هي أنه لم يكن له الدعم الضروري من الحكومة، كما أن مشاريعه للاستعمار أثارت معارضة قوية. فإن المشاريع التي قدمها بهدف الاستعمار العربي كانت لها كل الحظوظ كي لا تعرف التطبيق الفعلي.

إن سياسة التضييق على الأهالي التي تنطلق في مشروع بيجو الاستعماري سوف تتحكم في السياسة العقارية للاستعمار سواء في عهد الجمهورية الثانية أو الإمبراطورية الثانية حتى سنة 1860، وبعدها تطرح سياسة مشاركة الأهالي في الاستعمار؛ وهي ما يطلق عليه بالمملكة العربية.

*** سياسية التضييق على الأهالي:**

بما أننا من جهة لا نستطيع ولا نريد ترحيل الأهالي ولا إبادتهم، ولكن من جهة أخرى نقرر تأسيس مستعمرات. فقد كان يفكر في تطبيق سياسة تمتاز بالمرونة والتي يمكن أن تتماشى مع الواقع. "يا جنرال، أظن أني قد قلت لكم عدة مرات أن اعتقادي السياسي ليس ترحالهم، وإنما إشراكهم في الاستعمار، وليس تجريدهم وطردهم إلى أرض أخرى وإنما التضييق عليهم في الإقليم الذي يملكونه عندما يكون هذا الإقليم كبيراً لعدد سكان القبيلة"[5].

---

1. Bugeaud au général de Rué :
– ACCA 2EE12 : 4 mars 1846
– Circulaire du 19 février 1845
Bugeaud : ACCA 2EE9, 17 avril 1843, p.164
2. Bugeaud au général de Rué : ACCA 2EE12, 4 mars 1846, p.14
3. Bugeaud : ACCA 2EE6, 3 septembre 1845, p.292
4. Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE6, 3 septembre 1846, p.292
5. Circulaire du 19 janvier 1847

هذه العبارات؛ إشراك في الاستعمار، والتضييق عليهم في الإقليم الذي يملكونه، حسب بيجو، التضييقات يمكن أن تتراوح بين الثلث إلى سدس الأراضي لكل عشيرة[1].

لقد شهدت الفترة الواقعة بين 1841 و1846 إجراءات هامة في الميدان العقاري؛ وخاصة بعد صدور مراسيم 1844-1846 التي تمس أراضي العرش. فهذه المراسيم كانت ترمي إلى هدف أساسي يتمثل في زيادة مساحة الأراضي لفائدة الاستعمار على حساب الملكية الجماعية للقبيلة، وقد جاءت هذه المراسيم لتضفي صفة الشرعية على الاغتصاب؛ فأثارت قضية إبراز عقود الملكية وقضية الأراضي غير المزروعة بدعوى أن عدداً كبيراً من أراضي العرش هي من أراضي الدولة، بيد أن القبائل لم يكن لديها عقود تثبت بها الملكية، كما أن الأراضي التي لم تكن تزرع إما مخصصة لأراضي الرعي أو متروكة للراحة لمدة سنتين أو أكثر حسب النظام التقليدي الذي كان يتبعه الفلاحون.

إن مراسيم 1844-1846 كانت قد أثارت قلق السكان الشديد سواء بالنسبة للقبائل التي لم تكن تملك عقد ملكية؛ وهي كل قبائل أراضي العرب والتي كانت تترك قطعاً من أراضيها للراحة لمدة معينة، أو بالنسبة للقبائل التي تكرس حياتها على الخصوص لتربية المواشي طالما أن أراضي الرعي أصبحت طبقاً للمراسيم آنفة الذكر من أراضي "الدومين" (domaine)[2].

ويتضح مما سبق أن الأراضي لم ينتقل منها إلى حيازة المعمرين إلا جزء من أراضي العزل في منطقة الساحل، أما البنايات فقد انتقل منها جزء كبير مما أدى إلى تقسيم المدينة إلى حيين.

2. الضرائب

وكما فعل بيجو في تنظيم الأهالي عمد على الإبقاء على التنظيم المالي للأمير عبد القادر بدل نظام الحاج أحمد باي، إلا أنه بقي يسير عل نفس الخط ومبادئ مشروع الماريشال فالي؛ حيث كانت الجزائر الاستعمارية تستمد مواردها من جباية الضريبة من الأهالي.

---

1. Bugeaud : Quelques considérations de notre établissement sur trois questions fondamentales en Algérie, Op. Cit., p.76
2. Nouschi : Op. Cit., pp. 176, 177

والمشكل الاستعماري متلاحم مع المشكل المالي، وحكم الجماعات الأهلية بأقل الرجال والنفقات أصبح ضرورة، وحكومة على الطريقة الفرنسية تمثل خسائر فادحة، كما أشرنا سابقاً؛ لأن الأمر هنا لا يتعلق بنظام مقنن لجباية الضريبة ولا باستيراد نظام المحاسبة الفرنسية، بل الاعتماد على الأشكال المتعارف عليها.

وصرح بيجو قائلاً: "لقد كنت أقول ومازلت إن الشروع في تنظيم الضرائب العربية حسب الأفكار ومبادئ المحاسبة المطبقة على الجباية الفرنسية غير مناسب"[1].

والخلاصة التي تفرض نفسها طبيعياً "هي من الصعب جداً تشبيه الضريبة العربية بالضريبة الفرنسية"[2]، ويجب الامتثال "للعرف فيما يخص الضرائب وتحديدها وتحصيلها"[3].

وبذلك استمر يرتكز على نفس أسس حكم البايلك وهي المركزية والمخزن والأعيان، وبالتالي لم يحدث أي تغيير على أنواع الضريبة التي كان يجرى بها في العهد البايلكي، ولا أي تعديل على الجهاز الذي كان يتولى تحديد وتحصيل الضريبة؛ أي الإبقاء على هرمية سلطة الأمير التي كانت تتولى جباية الضريبة المقتبسة من نظام البايلك، واختيارهم من الأسر التقليدية مع المحافظة على امتيازاتها وتوليتها التقليدية خلافاً للأمير عبد القادر، وإدخال بعض التعديلات على مصادر الدخل ونسبة الضرائب حتى تتماشى مع المشروع الاستعماري لمجابهة مقاومة الأمير وإجهاض بناء دولته.

وينطلق التحليل هنا من مؤسسة البايلك المالية قبل الاحتلال؛ أي في العهد البايلكي.

أولاً. ما هي أنواع الضرائب؟

ثانياً. ما هو الجهاز الذي يتولى تحديد وتحصيل الضريبة؟

إذن، ما هي الاقتباسات والتعديلات التي أدخلها الأمير عبد القادر على أنواع الضريبة وجهازها حتى يستجيب مع مشروع بناء دولته؟

ما هي الاقتباسات والتعديلات التي أدخلها الماريشال بيجو على نظام الأمير؟ وكيف أدمجت هذه المؤسسة في المشروع الاستعماري لإجهاض دولة الأمير؟

1. HI Deville : Le maréchal Bugeaud, T. III, p.136
2. Bugeaud au ministre de la guerre : 15 octobre 1846
3. Bugeaud à Bedeau : ACCA 2EE16, 21 juin 1842, pp.159, 160

أ. اختيار نظام الضرائب

*** تبني الأمير عبد القادر والماريشال بيجو للتنظيمات المالية العثمانية:**

لقد كانت الضرائب في العهد البايلكي تفرض على الأراضي والمواشي في المقام الأول. وتنقسم إلى أربعة أقسام: العشور، والحكر، والغرامة، واللازمة.

إن النظام الضرائبي العثماني بصفة عامة لم يكن يعطي مصداقية للحكم التركي في أذهان الأهالي؛ لذا فضل الأمير عبد القادر الرجوع إلى نظام أكثر تماشياً مع النظام الإسلامي. فألغى ضريبتي الغرامة واللازمة، وجعل العشور؛ أي عشر المحصول من الحبوب، والزكاة ضريبة تتغير على المواشي[1].

ولما تولى بيجو الحكم أبقى على النظام المالي للأمير، إلا أنه أعاد تنظيم الإدارة وأصبح من يتولى شؤون الضرائب موظف فرنسي[2]. وقد ظل شيوخ القبائل والخلفوات والأغوات والقياد يتولون في عهد الأمير عبد القادر مباشرة استخلاص الضرائب، إلا أن بيجو أنشأ أجهزة تراقب هؤلاء الرؤساء وهي المكاتب العربية التي أصبحت تشرف وتراقب عملية جمع الضرائب[3].

وكما فعل في تنظيم الأهالي، قرر الإبقاء على أنواع الضرائب التي كانت سائدة في عهد الأمير عبد القادر في العشائر التي أصبحت تحت سيطرة الفرنسيين. إن أهم الشروط التي حددها بيجو بعد تنصيب الخلفوات والأغوات والقياد والشيوخ أن يتعهدوا بجمع الضريبة ودفع نفس الضريبة التي كانت تدفع للأمير[4].

فالعشور بالنسبة للحبوب، والزكاة فيما يخص المواشي التي كانت تستخلص من الخيول والجمال والأبقار كما كانت العادة في عهد الأمير؛ حيث حددت:

رأس واحد عن كل 100 من الغنم،

رأس واحد عن كل 40 من البقر،

رأس واحد عن كل 40 من الإبل،

1. Ch. André Julien : Histoire de l'Algérie contemporaine, 1827-1871, 2ème édition, Paris, PUF, 1979, p.184
2. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.470, 490
3. Bugeaud à Carette d'après Emerit : Le Sen en Algérie, p.143
4. Bugeaud à Baragey d'Hillieso : ACCA 2EE8, 12 mai 1841, p.108

ويتم الدفع عيناً، والمكتب العربي يحدد الثمن[1].

هذه الإجراءات شملت الأراضي التي كان يسيطر عليها الأمير عبد القادر بمقاطعة الغرب والوسط، أما بالنسبة لمقاطعة قسنطينة فعندما انتقلت من أيدي الحاج أحمد باي عهد الماريشال فالي في الإبقاء على النظام المالي البايلكي؛ فاستمر الماريشال بيجو في اتباع ما كان موجوداً، وقرر أن يأخذ حكراً ثابتاً على أساس 20 فرنك واتباعه في كل الجزائر[2].

فإلى جانب الضريبتين الأساسيتين الكبيرتين؛ الحكر والعشور أبقى أيضاً على ضريبة اللازمة التي كانت تفرض على المناطق النائية كسكان الصحراء، وجبال القبائل. فالأولى، وحسب التقليد، كانت تدفع على مشترياتها التي تتسوق بها في التل ضريبة تدفع نقداً.

وقد كانت تقدر بـ 50 فرنك سنوياً لكل رأس من الإبل و25 فرنك لكل خروف[3]، وكذلك بالنسبة لقبائل جرجرة التي ظلت مثل السابق تدفع اللازمة، وقدرت في سنة 1848 بالنسبة لقبيلة بني العباس 45,84 فرنك، وبالنسبة لقبيلة مجانة 105,34 فرنك، وبني عيدل 43,33 فرنك[4].

وهكذا تبنى بيجو نظاماً فيما يخص الضرائب على الأراضي والمواشي أقرب إلى النظام البايلكي منه إلى نظام الأمير عبد القادر؛ الذي يأخذ من عشائر الصحراء العشور والزكاة بصفة مباشرة[5].

وكانت ضريبتا العشور والزكاة تدفع عيناً ما عدا الحكر الذي يدفع نقداً، ولكن بيجو كان يريد تحويل هذه الضرائب العينية إلى ضرائب بالعملة، لكن التقليد العام وندرة العملة لدى الأهالي وقفت أمامه.

وهكذا جاءت أمرية 17 جانفي 1845؛ والتي تنظم رسمياً النظام الضريبي؛ نص فيها على أن "الضريبة التي يدفعها العرب رغم تحديدها بالعملة يمكننا، وهذا بترخيص من الحاكم العام، تحصيلها عينياً". فقد بقي العشور تحت حكم بيجو ضريبة عينية، ويرى بعض المزايا للإبقاء على هذا التقليد: "نحتاج إلى حبوب لمؤسساتنا الداخلية، وبما أننا ننقل العشور إلى

1. St Jean d'Angely « Renaud de » : Op. Cit., p.15, 24
2. Bugeaud à Négrier : ACCA 2EE13, 6 août 1843, p.153
3. صالح فركوس: المرجع السابق، ص238
4. نفس المصدر، ص300
5. Circulaire du 6 août 1845

مخازننا فإن هذا يعفينا من مصاريف نقل معتبرة"[1].

وعلى العكس من هذا، فإن بيجو اهتم بتحويل الزكاة العينية إلى زكاة بالعملة، لأن العرف بالنسبة للزكاة العينية لم يكن له نفس قوة العشور، ذلك أن أكبر المفسرين حسب الشريعة الإسلامية يسرحون صراحة بتحويل الزكاة إلى عملة[2]، وأصبح هذا الإجراء المتخذ بالنسبة للزكاة مطبقاً بشكل واسع، إلا أن هذا لم يدفعه إلى توسيع هذا إلى العشور فاستمر دفعه عيناً، "فيما بعد يمكننا أن نعمم هذا إلى العشور، لكن أعتقد أن في الوقت الحالي الإبقاء على الحال كما هو"[3].

إلى جانب هذه الضرائب الرسمية كانت تفرض على القبيلة أنواع من العوائد ملزمة بها:

1. ضريبة المعونة:

استحدث الأمير ضريبة تدعى بالمعونة أصبحت القبيلة ملزمة بها وموظفي رؤساء الأهالي، وهذا لتغطية تكاليف الحرب الكبيرة ضد الفرنسيين. وكانت القبائل تدفعها حسب الأقاليم ممثلاً نواحي المدية، ومليانة، وجهات الشرق (التيطري والشلف) 250000 ريال بوجو، قبيلة فليتة 150000 ريال بوجو، هاشم الغرابة 20000 ريال بوجو، هاشم الشراقة 20000 ريال بوجو[4].

2. ضريبة حق البرنوس:

حافظ الأمير على المصدر الضريبي بالإضافة إلى إلزامية دفع المعونة. إن الخليفة والآغا والقايد والشيخ وهم رؤساء القبيلة يعينون من طرف الأمير لمدة سنة ومجبرون على دفع قفطانهم ودفع المعونة. خلافاً لما كان معمولاً به في دولة الأمير فإن بيجو نهج عكس ذلك، فقد ألغى ما يسمى بضريبة المعونة وحق البرنوس وهذا لجلب القبائل؛ حيث يرى أنه من غير اللائق أخذ هذه المعونة؛ وبخاصة أنها كانت ثقيلة جداً على العشائر، وأدت إلى إبعادها عن مقاومة الأمير[5]، كما ألغى حق البرنوس وهذا على جميع المستويات.

1. Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE4, 24 août 1843, p.229
2. Ch. Richard : Du gouvernement arabe et de l'institution qui l'exerce, Op. Cit., p.47, 48
3. Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE4, 24 août 1843, p.229
4. أنظر سعيدوني: المصدر السابق، ص53
5. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.98

إن الخليفة والآغا والقايد رؤساء القبيلة الذين كانوا يديرون تلك المقاطعات يشكلون سلماً إدارياً موحداً؛ حيث كانت الأوامر تتدرج من الخلفوات إلى الآغوات ومنهم إلى القياد وأخيراً الشيوخ محافظاً الأمير عبد القادر على هرمية السلطة البايلكية.

3. ضريبة الحق في الأسواق الأسبوعية وحق السخرة:

كما أن الأمير وبيجو أبقيا على الحق في الأسواق الأسبوعية التي كان يجمعها القياد، وكذلك على الحق في السخرة التي أطلق عليها الأمير التويزة، وهي حرث وزرع وحصاد أراضي الدولة بالمجان[1].

4. الغرامة (الخطية):

حافظ كل من الأمير وبيجو على مصدر معتاد في العهد البايلكي؛ وهي ضريبة الغرامة التي كانت تفرض على القبيلة. بالنسبة للأمير كانت تدفع نقداً وعيناً على القبائل التي تقف في وجهه؛ مثلاً أن الغرامات التي فرضت على قبائل السبخة بمنطقة الشلف الأسفل بلغت 500 دورو و100 بندقية و100 حصان[2].

ولقد كانت هذه الضرائب هائلة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أن السلطات الفرنسية فرضت في عام 1843 غرامة حربية على قبائل زردازة تقدر بحوالي مليون فرنك، كما فرضت في نفس السنة غرامة حربية على قبائل الدوغ والحنانشة قدرت بمليوني فرنك[3]. أما بالنسبة للعقوبات (الخطية) التي كان يصدرها المخزن فقد أبقى عليها كل من الأمير وبيجو؛ وهي ثلاثة: الجلد (الضرب بالعصا)، والغرامة (الخطية)، والإعدام. فالشيوخ لم يكن لهم صلاحيات تحديد الغرامة، وأما القياد فلهم أن يصدروا غرامات قد تصل إلى 50 فرنك، والخليفة يمكن أن يفرض غرامة 100 فرنك[4].

5. ضريبة عزل البايلك:

كان استغلال أراضي البايلك يتم من طرف الأهالي، على أن يدفع مقابل هذا الاستغلال الحكر والعشور، فاستغل كل من الأمير وبيجو هذا المصدر الذي اعتمد عليه

---

1. Circulaire du 15 novembre 1844
2. La conte V et autre l'Algérie passé et présent : Editions sociales, 1960, p.274
3. Nouschi : Enquête, Op. Cit., pp.173, 180
4. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.190
   St. Jean, Op. Cit., p.19

البايلك، فأصبحت هذه الأراضي تحرث وتزرع مقابل أجور يتم دفعها للمزارعين[1].

أما بالنسبة لبيجو، فقد أبقى على ما سنه الماريشال فالي الذي اتخذ قراراً حوَّل بموجبه أراضي البايلك إلى فرع من الموارد العامة، وأبقى على وظيفة قائد عزل البايلك الذي كان مكلفاً بإدارة ممتلكات البايلك، ويدفع المداخيل المخصصة من هذه الممتلكات للخزينة الفرنسية، وحافظ على ضريبة الحكر التي حددت في عهده بـ 20 فرنك[2]، وأبقى كل من بيجو والأمير على حق السخرة؛ حيث أن القبائل تقوم بحرث وزرع وحصاد أراضي البايلك بالمجان[3].

6. عامل التركات الحرة:

كما اعتمد على مصدر آخر كان يعتمد عليه البايلك هو موظف التركات الحرة؛ الذي يقوم بجمع تركات الأشخاص الذين لم يتركوا ورثة، وكان على موظفي التركات الحرة دفن الموتى وتوزيع الصدقات على المعوزين والفقراء، وتلحق التركات المستخلصة من المصدر بأملاك الدولة. أبقى الأمير على هذا المصدر الذي يقوم بنفس المهام التي كان يقوم بها البيت المالجي ويلحق مردود هذا المصدر ببيت المال[4].

7. رسوم الأسواق والحقوق الجمركية:

إن المصدر الأول هو الأرض، وفي المقام الثاني تأتي الرسوم على الأسواق والحقوق الجمركية التي تعتبر من المداخيل الرسمية التي يعتمد عليها النظام البايلكي.

وفي هذا الصدد يذكر أبو القاسم سعد الله أن التجارة الخارجية كانت بيد أجنبية؛ ففي إقليم الشرق مثلاً كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع بامتيازات كثيرة منها تصدير الحبوب والقمح والجلود، وقد شاركهم في هذا أيضاً اليهود. فبكري وبوشناق اللذين حصلا على تصدير الحبوب منذ القرن التاسع عشر، وأصبحت دار بوشناق وبكري تسيطران على التجارة الخارجية.

وكان الباشا يشتري الإنتاج من الفلاحين بأبخس الأثمان ويبيعه لليهود الذين يعيدون بيعه بأثمان مرتفعة في مرسيليا؛ كذلك بالنسبة للتجارة الداخلية فقد كانت بيد الجزائريين إلى

1. بسام العسلي: الأمير عبد القادر الجزائري (1807-1883)، دار النفائس، بيروت، 1916، ص53
2. Bugeaud à Négrier : 10 septembre 1841, ACCA 2EE13, pp.8, 9, 10
3. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.98
4. سعيدوني: المصدر السابق، ص256

بداية القرن التاسع عشر حيث أصبحت هي أيضاً بيد اليهود بإذن الباشا[1].

لقد أبقى الأمير على المداخيل التي كانت معتادة في العهد العثماني واحتكارها مثل العثمانيين؛ أي احتكار تصدير المواد الأولية، ومنع أي تصدير أية بضاعة أو إنتاج بدون رخصة منه، كذلك منع الفلاحين وأصحاب الأرض ومربي الماشية من بيع إنتاجهم مباشرة إلى التجار الأجانب، أو تسويقه إلى المراكز الفرنسية. فكان يشتري المحاصيل الزراعية والمواشي وكلاء الأمير بأثمان منخفضة ويعاد بيعها بأضعاف الأثمان؛ حيث أن قنطار القمح كان يشتريه الوكلاء بـ 16 فرنك ويعاد بيعه إلى الأجانب بـ 36 إلى 40 فرنك، كما كان يستخلص قياده حق الأسواق سواء في المدن أو في الأسواق الأسبوعية[2].

واستغل بيجو نفس الدخل لمختلف الرسوم للأسواق التي كانت في العهد العثماني؛ فأبقى بالنسبة للمدن على قايد الباب الذي كان يتكفل بتحصيل المكوس على مختلف السلع والبضائع التي تدخل المدن، وحددت بـ 5%. ولقد قدم لنا فيليكس أنطوان سنة 1845 إحصائيات على أهم السلع والبضائع التي تدخل أسواق كل من قسنطينة وعنابة وسطيف، وكذا العرب المترددون عليها.

الجدول[3]:

المدينة	قمح (هكل)	شعير (هكل)	أغنام (رأس)	صوف (كغ)	جلود بقر	قماش	العرب المترددون
قسنطينة	40139	31193	24284	498911	22084	195577	495899
عنابة	92754	26069	12181	138000	9662	37701	76575
سطيف	2056	4922	7860	12940	14603	14603	118590

كما أبقى على حق الأسواق الأسبوعية التي كان يجمعها القياد في العهد السابق، وأهم هذه الأسواق حسب تقرير المجلس العام لمقاطعة قسنطينة لعام 1859:

يعتبر سوق مدينة قسنطينة مهماً في ما يتعلق بالحبوب والصوف، وأقل أهمية في

1. أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص156، 157، 159

2. سعيدوني: المصدر السابق، ص ص254، 255

3. Felix (A) : Constantine centre économique, Marché de grain et tissus camilles et fourrure, Toulouse, France, p.55

المواشي، والزيت، والزبدة، والصابون. ويجتمع يومياً[1].

كما كانت تجتمع أسواق أسبوعية في الريف، وأهمها:

سوق السبت بالخروب على بعد 16 كم جنوب قسنطينة؛ وهو سوق معتبرٌ جداً. فلا يتمون جزارو قسنطينة إلا منه، ويرتاده جزارو باتنة وسطيف، ويشتري منه تجار البقر القطعان التي يبيعونها غرب المنطقة وصولاً إلى الجزائر العاصمة.

في شهر ماي المنصرم قيمنا أعداد المواشي الداخلة إلى السوق؛ فكانت 12000 خروف، و1500 عجل، و70 حصان، و130 بغل.

والسلع المعروضة هي: الماشية الموجهة للجزارة وللاستعمال الفلاحي، والصوف، والزبدة، والقطران، والزرابي والأقمشة الآتية من الجنوب، والأنسجة الخاصة بالخيام، والتليس، والتمور... إلخ، أما الحبوب فشبه منعدمة.

سوق الإثنين في السمندو [زيغود يوسف]، على بعد 28 كم من مدينة قسنطينة، وسوق الثلاثاء في بيزو [ديدوش مراد] على بعد 14 كم شمال المدينة. لا يحتويان تقريباً على المواشي والحبوب، ولكنهما مهمان على الصعيد الإداري حيث تُتداول فيه الأخبار وتُعقد فيه الصفقات.

سوق الأحد في سطيف. مهم جداً؛ حيث يرتاده جزءٌ كبيرٌ من سكان منطقة القبائل للتزود باللحوم. وتوجد به الماشية، والبهائم الموجهة للعمل وللركوب، والحبوب، والزيت، والزبدة، والفواكه الجافة، والصابون، والأقمشة المحلية.

سوق بجاية. ويجتمع يومياً بالقرب من المدينة. ويذهب إليه سكان منطقة القبائل ليعرضوا فيه كمياتٍ كبيرةٍ من الزيت، والصابون، والفواكه الجافة، وقليلاً من الصوف، ولا توجد به ماشيةٌ تقريباً. كما يجتمع سوقٌ آخر كل خميس على أبواب المدينة يعرض فيه القمح، والشعير، والفول، واللحوم، والدجاج والجوز.

سوق فيليبفيل (سكيكدة حالياً)؛ وهو يوميٌ تُباع فيه المواشي والحبوب الموجهة للاستهلاك.

سوق الجمعة بالحروش؛ وتباع فيه الماشية، والحبوب في فصل الخريف، والزيوت،

---

1. Conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1859, Rapport du préfet, Administration des populations indigènes, Marchés, p.203

والصابون.

سوق الأربعاء في جيماب [عزابة]؛ الذي كان مقصوداً جداً قبل إنشاء سوق الأحد في المنطقة العسكرية. ورغم ذلك فقد احتفظ ببعض الأهمية. وتباع فيه نفس السلع الموجودة في الحروش.

سوق الثلاثاء بقالمة؛ وهو واحدٌ من أهم أسواق المقاطعة، ولقد تناقصت أهميته شيئاً فشيئاً بإنشاء أسواقٍ أخرى، وأيضاً بتزايد عدد مربي الماشية في بعض المناطق. وهو سوق يختص في تجارة المواشي والحبوب.

سوق الخميس بسوق اهراس.

بونة، سوق المدينة اليومي.

يتوجه جزارو بونة إلى قالمة وسوق اهراس للتمون بالجزء الأكبر من الماشية التي يحتاجونها.

وسوق القالة اليومي لا تباع فيه سوى الحبوب والزيوت التي تستقدم بكميات كبيرة من إيالة تونس.

باتنة: السوق اليومي للمدينة[1].

أما المداخيل الإقليمية وهي الرسوم التي كان يستخلصها الأمير من أنواع الضرائب من الجزائر نفسها فقد قدرها "ليون روش" في سنة 1825:

1500000 فرنك ذهبي، وما يكفي من الحبوب لمدة سنتين في المطامر، 2000 جمل، 800 بغل، 1000 حصان منها 700 خاصة بالفرسان المحاربين، 300 خيمة قديمة تتسع كل واحدة منها لإيواء 33 رجلاً مع 800 طن من البارود الخام وما يتطلبه من رصاص بالإضافة إلى 800 بندقية و2000 طن من الحديد و200 طن من النحاس و100 طن من الكبريت، وكميات أخرى من الجبس المهيئة للاستعمال[2]. أما المداخيل الإقليمية في عهد الماريشال بيجو فقد قدرت حسب "روزي" و"كاريت" بـ 6 ملايين فرنك، وتفاصيل هذه المداخيل لسنة 1845 هي كالآتي:

---

1. Conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1859, Rapport du préfet, Administration des populations indigènes, Marchés, Op. Cit., pp.203-205
2. Léon Roche : La situation du sultanat en 1839, cité par Emérit, L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Op. Cit., p.275, 276

منتجات غابية 20.000

منتجات البناء 1.876.000

رسوم صيد المرجان 130.000

القسط النسبي المدفوع من طرف تجار التعدين بموزاية 1.300

بيع الغنائم المأخوذة من العدو 50.000

الزكاة والمستحقات العربية 4.100.000

المجموع .... **6.077.300**[1]

*** عمليات تحديد وتوزيع وتحصيل الضرائب:**

ظل رؤساء القبيلة في عهد الأمير عبد القادر من خلفوات وباشاغوات وأغوات وقياد وشيوخ يتولون استخلاص الضرائب كما كانوا في العهد العثماني. فكان شيوخ القبائل يضعون قوائم المساهمين في جمع الضريبة والعشور والزكاة، بينما القياد يطلب منهم ضبط القوائم؛ وهذا اعتماداً على مساحة الأرض ونوعية المحصول وتقديمها للأغوات للاحتفاظ بها. وتتم عملية جمع العشور في فصل الحصاد.

أما الزكاة فتجمع في الربيع، وتتم عملية نقل العشور والزكاة من طرف رجال القبائل إلى أماكن معينة لتسليمها للأغوات، ومن ثم تُشحن إلى المطامير العامة أو مخازن الدولة[2]. أما الخلفاء فكانت تتلخص مهامهم في مراقبة عملية توزيع وتحصيل الضرائب؛ حيث يقومون بتقارير تقدم للأمير، ويساعد هؤلاء الخلفاء في جولتهم عادةً فرق نظامية وفرسان يطلق عليهم الصبايحية[3].

1. Rozet et Carette : L'Algérie, Firmin Didot frères, éditeurs, Paris, 1850, pp.321-326

2. أغلب هذه المطامير العامة التي كان يعتمد عليها الأمير بالمدن الداخلية، كذا قرارات سبدو، وسعيدة، وتازرة وقدامة وبوغار.

– ناصر الدين سعيدوني: المصدر السابق، ص252

3. كان الأمير يتساهل في عملية الدفع ولا يشترط النقود؛ فكان يقبل بدلها المواد الاستهلاكية والبغال والإبل والخيول بالإضافة إلى الماشية التي يستخلصها من الزكاة ويستفيد من ذلك كله. يستخدم الخيول للفرسان، ويستخدم الإبل والبغال في عملية النقل والإمداد، أما المواد الاستهلاكية فقد كانت تقدم للحبوس، وما تبقى من قطعان الماشية فيتولى القياد تخصيص المراعي له واستئجار رعاة للمحافظة عليه كما كان الشأن في العهد البايلكي.

– بسام العسلي: الأمير عبد القادر الجزائري (1807–1893)، دار النقاش، بيروت، ط3، ص93

*** المركزية، المكاتب العربية:**

ما إن تولى بيجو الحكم حتى أعلن: "يجب استهداف رفع المداخيل الضريبية، وسيكون هذا أهم دور تقوم به حكومتنا"[1]. فمبلغ الضرائب العربية والتي لم يصل في سنة 1840 إلى حد 300000 فرنك ارتفع في نهاية حكومة بيجو إلى ثلاثين مليون ونصف أي حوالي 16 مرة أكثر[2]. وكان يرى أن الضرائب لا يتم تقسيمها إلا بصورة تقريبية معتمدة على تقديرات ومقارنات. وفي ظل هذا الغموض "فإن منتوج العشور والزكاة كانت تحت حكم الأمير أكثر منه تحت حكمنا"[3]؛ وهذا راجع دائماً حسب رأيه إلى بناء المعلومات على معطيات مغلوطة: "والآن بعد أن خضع 6/5 من الجزائر لحكمنا فقد آن الأوان لبدء عملٍ طويل، وسيكون هذا من أسس سيطرتنا"[4].

وعلى هذا الأساس أنشأ أجهزة تراقب رؤساء الأهالي الذين كانت توكل إليهم جباية الضرائب في عهد الأمير؛ وهي المكاتب العربية التي أصبحت تشرف على تحديد الضريبة وتوزيعها[5]. وقد حددت مهام هذه المكاتب في المرحلة الأولى بأن يستعلموا لدى السلطات الأهلية ولدى المخازنية:

- عدد السكان في كل عشيرة وفرقة ودوار.
- منتوجات كل عشيرة وعدد فرسانها.
- الضرائب التي كانت للأمير والأتراك.

ومديرية الجزائر عليها مركزية المعلومات، ووضع الإحصاء العام؛ حينها يصبح من السهل علينا، كما يقول بيجو، "فرض ضريبة على كل قبيلة حسب منتوجاتها، ويأخذ عشر متوسط هذه المنتوجات... وحينها تكون الضريبة مستقرة، والكمية معروفة لدى الجميع"[6].

وابتداءً من سنة 1845 بدأت المكاتب العربية في مراقبة عملية تحديد وتوزيع الضرائب؛ حيث كانت إلى غاية هذا التاريخ توكل لزعماء الأهالي (الخليفة، الباشاغا، ...)

- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1982، ص219

1. Bugeaud à Négrier : ACCA 2EE13, 1 mars 1840, p.144
2. Moniteur algérien du 20 avril 1844
3. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.102
4. Op. Cit., pp.140, 141
5. Bugeaud à Carette, d'après M. Emerit : Les Saint-simoniens en Algérie, p.143
6. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.142

دون غيرهم؛ وبالتالي فقد أشرفوا من هذا الوقت على عمليات تحديد الجباية وجمعها وتسجيل المبالغ المدفوعة، كما كانوا يقومون بتنفيذ الغرامات المفروضة على القبائل التي ترفض دفع الضريبة، وأخيراً فإنهم كانوا مكلفين بتقييم أعمال السخرة داخل القبائل"[1].

*** الإبقاء على هرمية سلطة الأمير للجباية:**

بعد تنصيب المكاتب العربية، أبقى بيجو على هرمية سلطة الأمير التي كانت توكل إليها جباية الضريبة (الخليفة، الآغا، ...). ففي فترة الزرع كان كل قايد قبيلة، بمساعدة شيوخها، يقوم بتقييم الأراضي المزروعة، كما كان الشأن في عهد الأمير، ثم يرسل بهذا التقييم إلى رئيس المكتب العربي[2]. واعتماداً على تلك الإحصائيات التي تقدم للمكاتب العربية تقوم الحكومة بتحديد الضرائب المفروضة على كل عشيرة؛ الزكاة في الربيع والعشور في الصيف. وبتقدير التحديد تقوم السلطة الفرنسية بإخبار قادة الأهالي، خلفاء وباشاغوات وآغوات، وتأمرهم بالقيام بالجباية[3].

إذن فإن فرض الضريبة وجمعها على عكس تحديدها كانت من الأمور المسندة لرؤساء الأهالي؛ أي المكلفون الحقيقيون بجمع الضريبة هم رؤساء الأهالي، أما بالنسبة للسلطة الفرنسية فإن تحديد الضريبة تتولاه المكاتب العربية، وعلى رؤساء الأهالي أن يقدموا الحساب لهذه المكاتب. وكما كانت العادة في العهد البايلكي للقيام بهذا يقوم الخليفة والباشاغا والآغا بإرسال المخازنية إلى كل دوار لجمع الضريبة لمساعدة القياد والشيوخ، وكان فرسان المخزن الذين يساعدون القياد لهم الحق في "الضيفة" والعلفة لهم ولجنودهم، وكان من مصلحة عدم التماطل في الدفع؛ لأن هذا يؤدي، كما كان في عهد الأتراك، إلى إطالة مدة حضور المخازنية، أو أن السلطة ترسل المدد الذي سيرعى في حقولهم ومراعيهم على حسابهم[4].

*** تثبيت المركزية وهرمية سلطة جباية الضرائب في النظام المالي للأمير:**

لقد كان الهدف من تبني نظام الأمير عبد القادر من الماريشال بيجو هو الوصول إلى الإدارة المباشرة التي تلغي هؤلاء الوسطاء وتحوّل رؤساء الأهالي إلى مجرد موظفين.

1. Circulaire du 15 novembre 1844
2. Saint Jean d'Angely : Op. Cit., p.18
3. Bugeaud : Exposé de l'état actuel, Op. Cit., p.104
4. Circulaire du 17 septembre 1844

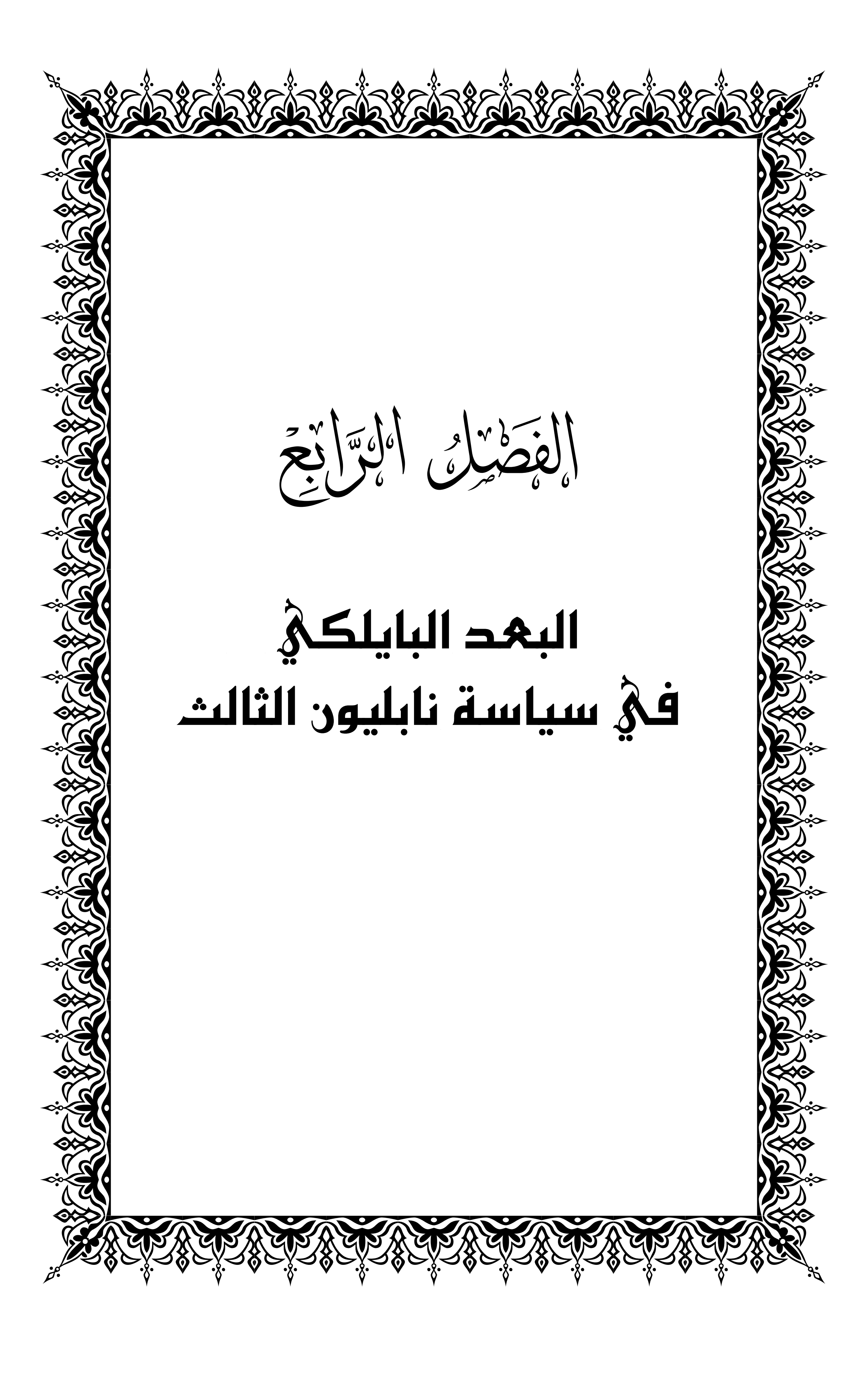
"إن الحكومة الفرنسية تريد استثمار النظام القبلي مقابل السماح للموظفين الأهالي الحصول على جزء من الضرائب مثلما كان معمولاً به خلال الحكم التركي ودولة الأمير"[1].

لقد قام الأمير بتخصيص رواتب لرؤساء القبيلة الذين يشرفون على جباية الضريبة؛ فخصص للخليفة 110 دورو شهرياً، وصاع من القمح يومياً، وبعده يأتي حكام المقاطعات من الأغوات والقياد خصصت لهم عشر الضريبة مما يحصلونه من الضرائب وذلك نقداً أو عيناً[2]. وبدأ بيجو بتطبيق النظام المالي المتبع من طرف الأمير عبد القادر؛ بمعنى تخصيص عشر الضرائب المحصل عليها لكل من الخليفة والباشاغا والآغا المستقل من العشور والزكاة[3].

وعن طريق تطبيق النظام المالي للأمير أصبح تعيين هؤلاء الخلفاء يتم عن طريق الفرنسيين، وتم أيضاً ضبط مرتبات هؤلاء رؤساء الأهالي الذين يعتبرون أعلى سلطة أهلية؛ حيث تم تخصيص راتباً سنوياً للخليفة قدره 12000 فرنك، أما راتب الباشاغا فـ 5000 فرنك. وهناك ثلاث درجات من الأغوات؛ 1200 فرنك، و800 فرنك، و300 فرنك[4]. أما القياد والشيوخ فيأخذون جزءاً من الضريبة التي يستخلصونها من الأهالي؛ فالقايد يتقاضي العشر سواء بالنسبة للحكر أو العشور، والشيوخ يحصلون على 2 فرنك مقابل كل جابدة[5].

إن هؤلاء كانوا موظفين يعينون من العائلات المخزنية التقليدية لمدة سنة ولهم رواتب؛ فانسلخوا عن نظام الامتيازات خلافاً لما كان عليهم أسلافهم في النظام القديم، ولم يفكروا يوماً في استقلالهم ولا في جعل حكمهم وراثياً[6]، عكس ما ذهب إليه بيجو حيث اعتمد على العائلات الموالية التقليدية وتبقى المناصب فيها وراثية لا تزول إلا بموت صاحبها أو استقالته أو إقالته، وبذلك حافظ بيجو على أهم العناصر الأساسية لأسس حكم البايلك وهي المركزية والمخزن والأعيان.

1. Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE2, 10 juillet 1842, p.217
2. بسام العسلي: المصدر السابق، ص39
3. Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE2, 1843, p.218
4. St Jean d'Angely (Regnaud de) : Op. Cit., p.24
5. Bugeaud au ministre de la guerre : ACCA 2EE2, 1843, p.220
6. إيف لاكوست: المصدر السابق، ص255



الفصل الرابع

البعد البابلكي
في سياسة نابليون الثالث

أولاًــ المرحلة الأولى 1848–1860

كان لتغيير نظام الحكم في فرنسا تأثير مباشر على الجزائر، إذ أن هذه المستعمرة تحتل مكانة مرموقة في المشاريع الفرنسية، ولكن السؤال المطروح هنا، هل استمر البعد البايليكي في هذه المرحلة؟ وما هي مظاهر ذلك؟

1. تولي نابوليون الثالث

تقلد لويس نابليون في 4 نوفمبر 1848 منصب رئاسة الجمهورية الثانية، وهو أول انتخاب عام بفرنسا، وتم انتخابه لمدة أربع سنوات. وفي 4 نوفمبر 1852 صدر قانون أعاد الإمبراطورية في 23 ديسمبر 1852، وبدأت الإمبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث صاحب مشروع المملكة العربية.

الإبقاء على مظاهر التشريفات البايلكية 1848-1860

لا شك أن السلطات الاستعمارية قد تعمقت في دراسة وفهم ذهنيات القادة الأهالي الذين لم يكن يهمهم سوى تحقيق مآربهم الشخصية والحفاظ على بعض النفوذ الرمزي في القبائل.

ومع توسع الاحتلال الاستيطاني في مقاطعة قسنطينة بدأ القادة الأهالي يحسون ببعض القلق، وهو الأمر الذي حاولت السلطات الفرنسية استدراكه عبر تنظيم بعض الرحلات السياحية لأبرز القادة الأهالي ففي سنة 1852 نظمت رحلة إلى باريس لباشاغا شلاطة بن علي الشريف عاد بعدها منبهرا بمظاهر المدنية الفرنسية وحرر رحلته في جريدة المبشر الدعائية[1].

وحافظت الإدارة في هذه الفترة على بعض مظاهر التشريفات في تعيين القياد عبر لبس القفطان بما له من هالة رمزية لدى هؤلاء القادة.

1. Charles Farine : A travers la Kabylie, Edition Ducrocq, Paris, 1865, p.249

كما استمرت بعض مراسيم الضيفات البايليكية تؤدى أمام القادة العسكريين الفرنسيين[1] وكانت استعراضات الخيالة هي الأخرى إحدى أبرز مظاهر التشريفات البايلكية القديمة التي أبقت عليها الإدارة لما لها من بعد رمزي[2]، ولم تسع لإلغائها رغم ضغوط المستوطنين في المجالس البلدية خصوصا بعد اندلاع ثورة الباشاغا المقراني وفقدان الثقة في القيادات الأهلية.

2. تحويل سلطات القبائل من الشيوخ والقياد إلى المكاتب العربية

جاء نظام المكاتب العربية كسياسة لتعويض البايلك العثماني، وكان المكتب العربي يضم عددا قليلا من الموظفين، فهناك ضابط يرأس المصلحة يساعده ضابطان وكاتب فرنسي وخوجة ومترجم وشاوش، وفي سنة 1867 أضيف طبيب[3].

ويتمتع المكتب العربي بسلطات واسعة، فمن الناحية الإدارية يراقب سلوك رؤساء العرب، ويقترح إقالتهم أو تعيينهم، ويسوي الخلافات بين القبائل على المستوى القضائي. فالضابط قاضي على كل القبائل المدنية، ويراقب القاضي العربي في ممارسته لمهامه، أما القضايا الجنائية فقد كانت من شأن الحاكم العسكري.

كما كانت لضابط المكتب العربي صلاحيات مالية؛ فهو الذي يحدد الضريبة على كل قبيلة التي يسلمها له القايد أو الشيخ، ويرسلها إلى الجهات الرسمية[4]، وهو أيضاً مدير التعليم والشؤون العربية بدائرته، وله صلاحيات عسكرية؛ حيث يقود القوم ويضمن مؤونتهم، ويقودهم في العمليات العسكرية[5].

1. Vayssettes : Une promenade dans la Grande-Kabylie, simples notes de voyage, impr. de Carrère aîné Rodez, 1858, p.4
2. J. J. Clamageran : L'Algérie : impressions de voyages (17 mars-4 juin 1873) ; suivies d'une Etude sur les institutions kabyles et la colonisation, Germer-Baillière, Paris, 1874, p.198
3. Claude Callot : Les institutions d'Algérie durant la période coloniale 1830-1862, OPU, Alger, 1987, pp.39, 41
4. أنظر المكاتب العربية في البعد الاقتصادي والمالي عند الماريشال بيجو.
5. للتوسيع أنظر فصل إنشاء المكاتب العربية وسلطاتها في عهد الماريشال بيجو.

استثمار أراضي العزل البايليكية لتوسيع الاستيطان

إن الاحتياط العقاري الهام الذي استغله الاستيطان في الشرق الجزائري قد نتج الجزء الأكبر منه من صنف مميز من أملاك البايلك يدعى أملاك العزل؛ وهو يمثل أجود الأراضي.

وكان استغلال هذه الأراضي يتم بشكل دائم خاصة عبر أجيال متعاقبة تعمل في الفلاحة بشكل جماعي، وقد ظلت هذه الأجيال ملتصقة بالأرض، فالإدارة الاستعمارية لم تتردد في إبقاء أكثر من نصف العائلات التي ظلت متواجدة عند إجراء عمليات الإحصاء لإنشاء مراكز الاستيطان.

وهكذا فإن فلاحي أراضي العزل، أولئك الذين سلبت منهم هذه الأراضي والذين استقروا على مقربة من نطاقات الاستيطان قد جابهوا معيشة قاسية، وأصبحوا من تلك الفترة فصاعداً كخماسة للأوروبيين، هذه الحالة تسارعت وعمت بتطبيق عمليات السيناتوس كونسولت بتهديم البنية التقليدية؛ وهكذا فإن تطبيق زراعة الحبوب حسب التقاليد السابقة لم يعد ممكناً لأن استراحة الأرض اللازمة وإعادة تشكيل التربة لم يعد ممكناً كما كان الأمر سابقاً، كما أن المردودية ستتقلص بشكل رهيب. ونفس الأمر بالنسبة لتربية الماشية التي اصطدمت بنقصان المساحة الضرورية[1].

فالاستحواذ على الأراضي وسلبها من أصحابها يندرج حسب المناطق لممتلكات الملك، فالكثير من المنظرين الاستعماريين يؤكد هذا التوجه الجائر استيلاء السلطة على ملكيات الأهالي الخاصة؛ فهذا طوكفيل يقول: "إدارتنا خربت واستباحت الكثير من المدن الأهلية، وفعلت بها ما لم تفعله جيوشنا الغازية. فالعديد من ملكيات الأهالي الخاصة نهبت...، وفقد الكثير من الملاكين الأهالي سندات وشهادات أملاكهم بمجرد تسليمها للإدارة بقصد مراجعتها والتأكد من صحتها. ففي مدينة الجزائر افتكت الأراضي من مالكيها الأصليين ومنحت للأوروبيين... وأرغمت قبائل وبطون قبائل أخرى على ترك أراضيها دون ذنب مقترف"[2].

1. Sari Djillali : L'éviction des paysans des terres azels dans le Constantinois, Majallet ettarikh, 1er semestre, Centre national d'études historiques, Alger, 1980, pp. 48, 54
– Rapport du préfet, Conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1859, Concessions, pp.122, 123
2. Tocqueville : Op. Cit.

لقد ظل البرلمان الفرنسي متردداً بشأن البت في مسألة الملكية الجماعية، ولكنه استبعد استيلاء الدولة على أراضي القبائل التي لا تملك عقود الملكية، وحرص على تبني النظام القديم؛ إلا أنه قسم الأراضي إلى أراضي ملك، وهي الملكية الخاصة؛ أي أراضي الملك، وملكية عامة يسميها فيما بعد أراضي العرش.

وبدأ في تطبيق قوانين 1844-1846 في عهد الماريشال بيجو على الأراضي المخصصة لنظام الرعي والاستراحة التي كانت واسعة، وشهدت أراضي القبيلة تناقصاً تدريجياً؛ ويعني اختناق القبيلة[1].

وقد شهد عهد الجمهورية الثانية قانون 1851 لإنكار الملكية الخاصة للأراضي الجماعية. وبناءً على التقسيم الجديد للأرض (أراضي الملك، وأراضي العرش)، وبالنسبة لأراضي العرش، أعطى القانون السلطة العامة للدولة؛ أي حق للسلطة المدنية على أراضي العرش، وقد بني هذا القانون على فكرة أن الأرض في بلاد الإسلام ملك لله، وعليه فإن للدولة الحق في الاستحواذ على أراضي المغلوبين؛ أي أن الملكية الخاصة لا وجود لها في الجزائر إلا في المدن وأحوازها، وما عدا ذلك فلم تكن الأرض ملكاً لأحد؛ أي أن هذه الأراضي المشاعة ليست ملكاً لأي شيخ، لا لشيخ القبيلة ولا لشيخ الدوار، ولا للباي ولا للداي، وليس لهؤلاء إلا حق الانتفاع وإدارتها.

وهكذا لم يكن للقبيلة حق ملكية الأرض التي تستغلها، بل لها حق الانتفاع بها، بينما للدولة الفرنسية الوريث للدولة التركية حق ملكية جميع أراضي العرش، واعتبرت الضريبة على الأرض التي كانت تدفعها القبائل بمثابة بدل الإيجار، وهكذا فرضت هذه الفكرة إقامة القبائل في كانتونات بعدما منحتها الدولة قسما من أراضي العرش مقابل التخلي عن أراضي للاستعمار[2].

لقد بدأت سياسة نابليون بالجزائر سنة 1852 بفكرة الاستيطان: "إنه توجد في مواجهة مرسيليا على الضفة الأخرى من المتوسط مملكة واسعة ينبغي إدماجها في فرنسا"[3]، وذلك من خلال برنامجه "إدماج الجزائر بفرنسا عن طريق مؤسسات قارة ومشروعات إعمارية

1. عدي الهواري: المرجع السابق، ص63
2. نفس المرجع.
3. Warnier (A) : L'Algérie devant l'empereur, éd. Challamel, Paris, 1865, p.75

كبرى وحكومة قوية منسجمة"[1]. وهذه هي الفكرة التي ارتكزت عليها سياسته خلال هذه المرحلة.

سُجل ازدياد عدد المستوطنين في عهد الإمبراطورية منذ 31 ديسمبر 1846 إلى غاية 31 ديسمبر 1850؛ حيث ارتفع عدد الأوروبيين من 11507 معمر إلى 24672 معمر، ليصبح هذا الرقم 33997 معمر في 31 ديسمبر 1856[2].

منذ سنة 1853 زادت المناطق المدنية بشكلٍ ملحوظ بالنسبة لمقاطعة قسنطينة، وفي سنة 1858 ازدادت اتساعاً وأصبحت أكثر أهمية؛ حيث دخل عدد كبير تحت السلطة المدنية القضائية، وفي سنة 1861 حصل توسع جديد للإقليم المدني. في شهر سبتمبر 1858 لم يكن سوى عدد قليل من السكان الخاضعين للسيطرة المدنية.

بموجب القرار الوزاري لـ 26 أكتوبر 1858 الذي ينص على إخضاع عرب دائرتي بونة وفيليبفيل للسلطة المدنية؛ والذي لم يتم تنفيذه نهائياً إلا ابتداءً من 1 جانفي 1859، كما تبعه أيضاً رفع محافظتي سطيف وقالمة المدنيتين إلى ولايتين ثانويتين، وإنشاء محافظتين مدنيتين هما باتنة وجيجل.

وقد كان النظام القديم يفصل بين القيادات ونظام الكنفدراليات، وابتداءً من عهد الجمهورية الثانية أصبحت الحدود الحقيقية تتحدد بين النظام المدني والنظام العسكري. فحسب التعليمات الوزارية الصادرة في 13 سبتمبر 1858 يصبح إقليم الدائرة الجديد محدوداً في الشرق بخط يمتد من إقليم القالة حتى إقليم سوق اهراس؛ تاركاً الشريط العريض للحنانشة تحت المراقبة العسكرية. ومن سوق اهراس يمتد الحد من الشرق إلى الغرب تاركاً الجنوب، كإقليم عسكري، سهل تاملوكة وسلاوة.

وانطلاقاً من تلك النقطة يقسم ذلك الحد الزمول تاركاً البرانية إلى الجنوب بما فيهم التلاغمة والجزء الشمالي لأولاد عبد النور ليتصل بإقليم سطيف؛ ثم يصعد نحو الشمال الشرقي مخلفاً على اليمين الإقليم المدني الحالي لسطيف، ويتجه نحو الشمال ليضم ميلة ويتصل بوادي الكبير، ثم وادي السمندو ليصل إلى ساحل فيليبفيل عبر الحد الغربي الحالي للدائرة، تاركاً إلى اليسار، تحت الإدارة العسكرية، جميع القبائل القبائلية الخاضعة حديثاً،

1. Warnier : L'Algérie devant l'empereur, Op. Cit., p.57
2. Nouschi : Op. Cit., p.190, 238

وتسمح هذه الحدود بإضافة 1238000 هكتار و207755 أهلي إلى الدائرة[1].

خارج هذه المراكز السكانية، وفوق أراضي العزل، تم إنشاء العديد من المزارع. وبلغ عددها حوالي 241 مزرعة:

هكذا كانت وضعية الاستيطان بالنسبة للأراضي الممنوحة في 1858.

ومنذ ذلك الحين حصلت التغيرات التالية:

1. إنشاء قرى لمبلاش، الخروب، اولاد رحمون وقرفة في وادي بومرزوق. وذلك طبقاً لقرارات 6 أوت المنصرم (1859).

2. اقتراح إنشاء مركز سكاني خامس في المنطقة المسماة مجيبة، في وادي بومرزوق أيضاً، طبقاً لقرارات 6 أوت.

3. تم القيام بدراسات من طرف لجنة خاصة من أجل إنشاء مركز عين شرشار، في منطقة جيماب (عزابة)، ويشرف التخصيص على الانتهاء.

4. تم إصدار الأمر للقيام بدراسات مماثلة في المنطقة المسماة جندل أو رفايعة.

وعليه:

تم تسليم 202 قطعة جديدة بشرط الفسخ على مساحة تساوي 5475 هكتار.

تم تحرير 196 قطعة قديمة بشرط الفسخ. وتمثل كلها في سنة 1859 مساحة حرة تقدر بـ 4649 هكتار.

بالنسبة لجيجل، ما زالت كل أراضي المدينة الجديدة تنتظر التسوية؛ حيث تم إصدار أمر بإعداد مخطط المسح والتعرف على جميع الأجزاء المشغولة. هذا العمل الذي شُرع فيه منذ شهور قد شارف على الانتهاء، وسيتم إعداد الوثائق وتسليمها[2].

وخلاصة القول أن الحدود التي كانت تفصل بين القيادات ونظام الكنفدراليات قد تلاشت، وابتداءً من عهد نابليون في الجمهورية الثانية أصبحت الحدود الحقيقية تفصل بين الإقليم المدني والإقليم العسكري.

---

1. Conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1859, Rapport du préfet, Administration des populations indigènes, pp.183-186
2. Conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1859, Rapport du préfet, Concessions, pp.125, 126

3. نحو تفكيك البنية القبلية التقليدية

حدثت في الفترة بين 1848 و1860 في عهد الإمبراطورية الثانية تغييرات في ميدان الحكم والإدارة الفرنسية؛ حيث توسع النظام المدني الاستيطاني، وتبعتها تغييرات جذرية في ميدان التعليم والقضاء، وقد ترتب عن هذه الإجراءات التعسفية نتائج جد مدمرة للبنية التقليدية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن الجزائريين لا يمكنهم أن يروا هذا الاستيطان إلا بسخطٍ كبير؛ فإن إدخال شعبٍ جديدٍ، واغتصاب لممتلكاتهم وإبادتهم من المؤكد أن يثير لديهم مخاوف[1].

فانشغالات الأهالي خلال المرحلة التي امتدت ثلاثين سنة تقريباً كانت متعددة، ولكن أبرز ما كان يعكر صفو حياتهم هو خوفهم المتنامي على أرضهم وملكياتهم؛ مما يجعلهم عرضةً للفقر والفاقة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما يتربص بمقومات شخصيتهم من دين وعادات وتقاليد.

لقد أدرك الأهالي في هذه الفترة، أكثر من أي وقتٍ مضى، خطر التوسع الاستيطاني على ممتلكاتهم الزراعية. فهذا محافظ قسنطينة (والي قسنطينة) يقرر في رسالة سرية بعث بها إلى الماريشال "راندون" (Randon): "إن مزارعي التل يتابعون باهتمام بالغ ما يدور من جدال لدى الدوائر السياسية حول العقار"[2]؛ وهذا ما يؤكده ليون روش في نفس السياق بقوله: "خلال رحلتي بين عنابة ومدينة الجزائر براً تحدثت مع الكثير من العرب؛ وهم من جميع طبقات المجتمع، واقتنعت أن الكل دون استثناء متذمرين من الإجراءات التي تهدف إلى الاستيلاء على أراضيهم، وأن ذلك سيكون له نتائج وخيمة"[3].

لقد بات من اليقين لدى الأهالي أن المستعمر يريد الاستحواذ على أراضيهم؛ فكانوا يتابعون المخططات المستقبلية التي وضعت بشأنها، ذلك أن مندوبي المقاطعات بالمجالس العامة يناقشون تفاصيل الشأن العقاري الجزائري بحضور أعضاء الأهالي، كما أن المجالس البلدية تداول بحضور النواب الأهالي[4].

---

1. Annie Rey-Goldzeiguer : Le royaume arabe, La politique algérienne de Napoléon III 1861-1870, SNED, Alger, p.163
2. Ibid. p.164
3. Ibid., p.165
4. كان من بين أعضاء المجلس الولائي أعضاء يمثلون الأهالي. ففي مجلس سنة 1859 كان ينوب عن الأهالي سيدي المكي بن باديس، عضو اللجنة الاستشارية والمجلس البلدي، صاحب أملاك، وسيدي محمد السعيد بن علي الشريف، قايد

والحقيقة هي أن الارتباط الوثيق بأرض الأسلاف والأجداد هي أكثر الطبائع تجذراً في الشخصية الجزائرية، فالأهالي أصبحوا بحكم التجربة يعلمون أن إنكار ملكيتهم من قِبل المستوطنين بحجة أنهم لا يملكون إثبات حيازةٍ لها ما هو إلا مقدمة لتجريدهم منها. فالاستحواذ على الأرض وسلبها من أصحابها يندرج حسب المناطق من سلب ممتلكات العزل إلى ممتلكات الملك، وأخيراً العرش والحبوس؛ فالخطر تطور وأصبح يهدد جميع الممتلكات[1].

في عام 1843 صدر مرسوم يتضمن مادة تنص على تكليف سلطات الاحتلال بالاستيلاء على أملاك البايلك التي يدعى جزء منها أراضي العزل. كانت هذه الأملاك تمثل بالنسبة للسكان قيمة هائلة، وقد تولد عن ذلك فوضى مؤسفة، وسلبت جمهرة من الناس أملاكها.

وفي عهد بيجو سنت مراسيم 1844-1846 وتبعها قانون التجميع لسنة 1851 كانت ترمي إلى هدف أساسي يتمثل في زيادة مساحة الأراضي لفائدة الاستعمار وإضعاف القبيلة، ولم تجد وسيلة لذلك سوى الاستيلاء على أراضي العرش.

وقد تحايلت المراسيم من سنة 1844 إلى 1851 لتضفي صفة الشرعية على الاغتصاب؛ فأثيرت قضية إبراز العقود، وقضية الأراضي غير المزروعة.

إن هذه المراسيم قد أثارت قلق السكان وانشغالاتهم سواء بالنسبة للقبائل التي لم تملك أي عقد للملكية؛ وهي قبائل العرش أو التي كانت تترك قطع من أراضيها للفلاحة لمدة

شلاطة.

– Rapport du préfet, Conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1859, p.1

1. وقد تحايلت الإدارة الفرنسية لتضفي صبغة الشرعية على الاغتصاب مرتكزة على فكرة مقتبسة من القرآن حسب زعمها؛ حيث تُرجع لله وللسلطان؛ ممثله على الأرض؛ ملكية أملاك عباده. وينتج عن ذلك، حسبه، بأن الحكومة الفرنسية؛ التي جاءت بعد الحكومة الإسلامية التركية؛ قد ورثت عنها الملكية التامة لأراضي الجزائر التي لا يتمتع الأهالي (القبائل) سوى بحق الانتفاع بها.

ومن هذا المنطلق فإنه ليس للعرب في أراضي العرش سوى حق الانتفاع، وبالتالي فللدولة الحق في اقتطاع جزء من أراضي العرش من أجل متطلبات الاستيطان. أما بالنسبة لأراضي العزل فإنها تابعة للدولة مباشرة لأنها كانت تابعة لأملاك البايلك. أما بالنسبة لأراضي فإنه يجب إصدار عقود جديدة. أنظر مداولات المجلس العام لمقاطعة قسنطينة، دورة 1861

Délibérations du conseil général de la province de Constantine, Session ordinaire de 1861, Cantonnement des indigènes, pp. 229-234

معينة، أو بالنسبة للقبائل التي كانت تكرس حياتها للرعي، وطبقاً لهذه المراسيم الآنفة الذكر ضمت أراضي الرعي إلى الدومان[1].

إن سياسة التجميع على الأراضي المحددة (le cantonnement) التي كانت الإدارة الاستعمارية بالجزائر قد انتهجتها منذ سنة 1851 كانت تقوم على تجريد الأهالي من قسمٍ كبيرٍ من ممتلكاتهم[2]، وبالتالي انتزع من الأهالي الأراضي التي لا يحتاجونها وضمت إلى الدومان، وبالمقابل فإن الدولة تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية على الأراضي التي ترغب في تركها لهم[3].

وأمام هذا الخطر الداهم أخذت أصوات الكثير من أعيان الأهالي ترتفع منددةً بانتهاك المستوطنين المتكررة للقوانين والأعراف التي تثير الأهالي؛ فارتفعت أصوات متعاطفة مع القضية الأهلية، وفي هذا الشأن يقول أوربان: "يجب الاعتراف بأن قانون 1851 كان نقمةً على الأهالي، ذلك أنهم اعتبروا بموجبه كمنبوذين"[4].

وهذا محافظ قسنطينة يقول: "ما يخيف العرب هو نسيان مبدأ الجوار؛ وهي عادة قديمة توارثها الأهالي في أراضي العرش أباً عن جد، فكل دوار يملك قطعة أرض معروفة باسم معين تتقاسمها عائلات الدوار حرثاً وفلاحةً ورعياً؛ وهي مجالات معروفة على مر الأجيال، ولم تكن الحاجة والضرورة قائمة لتقييدها ضمن وثائق أو سجلات تأكيداً لملكيتها أو حق استغلالها"[5].

وأمام هذا التحامل على أحقية ملكية الأهالي لأراضي القبيلة أدرك السكان أن دعاة الاستعمار والاستيطان كانت غايتهم الأولى والأخيرة هي العقار.

وبالعودة إلى بعض مواقف "المتعاطفين مع العرب" التي تفند سياسة تجميع الأهالي والاستيلاء على أراضي القبيلة؛ ونذكر منهم "ليون روش" (Léon Roche) على الذين يدعون ويلتمسون المبررات لتعميم سياسة التجميع والتجريد النهائي للأهالي من أراضيهم بحجة أنهم لا يستظهرون الأدلة والوثائق الثبوتية التي تؤكد ملكهم لها فيقول: "إن وجود أراضي كانت

---

1. Nouschi : Enquête, Op. Cit., p.170, pp. 173-174
2. Voisin George : L'Algérie pour les Algériens, Paris, Michel Levallois, 1861, réédité chez Ségrier, Paris, 2000, p.118
3. Agéron : Histoire de l'Algérie contemporaine, p.27
4. Urbain : L'Algérie pour les Algériens, Op. Cit., p.118
5. Royaume arabe, p.167

تابعة للإدارة التركية، والمعروفة بأراضي البايلك يؤكد بما ليس فيه مجال للشك أن أراضي العرش هي ملك للقبيلة، وأنه لو لم تكن هذه حقيقة قائمة لما وجدت التسميات المميزة لها (بايلك، عرش). وعليه فليس للحكومة الحق إلا في أراضي البايلك وفق ما سنته من قوانين.

وهكذا ينقل لنا أوربان صورة عن انشغالات الأهالي بخصوص هذه السياسة المغتصبة لملكياتهم؛ حيث أن جميع طبقات الأهالي كانت متذمرة من هذه الإجراءات التي تستهدف الاستيلاء على أراضيهم، وأن ذلك سيكون له نتائج وخيمة. يقول: "لقد استحوذت حركة التعمير على أخصب الأراضي وأكثرها يسراً للري وأقربها لشبكة الطرقات، وبالمقابل لجأت القبائل التي جردت من أراضيها السهلية إلى المناطق الوعرة والأحراش؛ وهي ترى كيف أن الأراضي التي انتزعت منها، ومنحت للوافدين الأوروبيين ظلت لسنوات أراضي بوراً غير مستغلة، وعادت بعض القبائل المسلوبة إلى أراضيها مستأجرةً لها من المغتصبين"[1].

وقد سادت هذه المرحلة حالةٌ من الترقب المشوب بالخوف ليس فقط على الأراضي والممتلكات، بل الأمر تجاوز إلى خوف الأهالي على حياتهم اليومية في سنواتٍ توالت عليها الكوارث من قحطٍ وجفاف.

وقد أفرزت هذه السنوات العجاف نقصاً بل وندرةً كبيرةً في الحبوب؛ حيث أفرغت كل صوامع ومخازن الحبوب، ويتعرض محمد الصالح العنتري لهذا كشاهد عيان بقوله: "يحكى أنه في سنة 1847 الموافق لعام 1263 وقع قحطٌ بأهل بلد قسنطينة ووطنها، فارتفعت بعض الأسعار فيها، ودام الحال كذلك مرة (كذ) ثلاثين متوالية سببها الجراد... وزادت (كذ) عليه في بعض الأماكن"[2]، ثم يضيف أنه "وقعت في سنة 1283 (1866م) وقعت مجاعة شديدة أشرف الناس فيها على الهلاك الأليم والبلاء العظيم، بحيث أنه لم يسمع في الزمان السابق عليها قط". وكانت انعكاسات جد عميقة على الضعفاء وعلى "خواص بادية وحاضرة من التشتيت والفناء"[3].

واضطرت الحكومة إلى تبني قانون تموين السوق بالمواد الغذائية الضرورية، ولما كان الإقبال والطلب على الحبوب قد فاق العرض فإن الأمر تجاوز الإمكانيات المحلية؛ مما

1. Voisin George : L'Algérie pour les Algériens, Paris, Op. Cit., p.118

2. محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، مخطوط بالمكتبة الوطنية، 263، ص31

3. المرجع السابق، ص34

جعل سوق الحبوب بالجزائر فريسة المضاربين اليهود الذين استغلوا الأزمة الخانقة فراحوا أيضاً يضاعفون نسبة فائدة الاقتراض للحصول على الحبوب التي وصلت إلى حدود 200%[1].

4. استمرار البعد البايليكي في النظام الضريبي

مما زاد في إنهاك كاهل الأهالي بالواجب والالتزامات تنوع الضرائب التي فرضتها الإدارة؛ حيث عمدت إلى رفع الضرائب على الأرض بشكلٍ مريع[2].

وعلاوةً على ضرائب الحرب والالتزامات التي كانت تفرض على القبائل الثائرة بعد عمليات القمع التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي؛ وأبرز مثال في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، هي قبيلة الحراكتة نجد أنه بعد إغارة الجنرال غالبوا وعودته إلى عين البيضاء فإن عدداً كبيراً من القطعان قد تم حجزها شملت 80000 رأس من الماشية، وقد تم فرض غرامات كبيرة قدرت بـ 36000 فرنك تدفع في ثمانية أيام، إضافةً إلى الضريبة الرسمية[3]. هذا فضلاً عن الغرامات التي كانت تدفعها القبائل حسب المسؤولية الجماعية، ومهما يكن فإن الضرائب كانت تضغط بشدة على الفلاحين، ومما زاد في ثقل الضرائب على الفلاحين إطلاق يد الشيوخ والقياد في جمع الضريبة. ولقد ترتب عن هذه الإجراءات القانونية التعسفية نتائج مدمرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن نرصد هذه النتائج في ما يلي:

أولاً- أن الغرامات الفادحة التي كانت تفرضها الضريبة العسكرية قد أفقدت القبائل الكثير من ثرواتها الأساسية التي تتمثل في الماشية؛ إذ كانت معظم الغرامات تدفع في شكل قطعان.

ثانياً- اضطرت الضرائب المجحفة إلى ترك الأراضي مما أدى إلى تراجع الزراعة وندرة الحبوب وارتفاع أسعارها.

ثالثاً- انتقال جزء غير قليل من أراضي الفلاحين إلى طبقة الأغنياء واليهود من المضاربين.

1. Annie Rey-Goldzeiguer : Le royaume arabe, Op. Cit., p.168
2. Agéron : Histoire de l'Algérie contemporaine, p.149
3. Sari Djillali : L'éviction des paysans des terres azels dans le Constantinois, Op. Cit., p.51

البعد البايلكي في النظام التعليمي الفرنسي

إن إدارة التعليم في كل أنحاء العالم هي وسيلة لبسط نفوذ الحكم، وإن التعليم هو إحدى الوسائل القوية التي قررت السلطات السياسية الفرنسية أن تكون بيدها للتأثير واقتحام الذهنية الأهلية.

لم يتوقف المشروع الاستعماري عند حد إنكار ملكيات الأهالي، بل تطور إلى محاولة إنكار المقومات الأساسية للشخصية الأهلية وتوجيهها للحضارة الأوروبية بإبعادها عن هويتها، وتتجلى ملامح هذا المشروع في الاستيلاء على أراضي الوقف التي تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها البنية الثقافية التقليدية الإسلامية؛ وذلك لإدماج التعليم والقضاء.

وقد عمدت السلطات الفرنسية خلال الخمسينيات من القرن التاسع عشر إلى إصدار جملة من القرارات الجديدة في إطار التعديلات للفصل بين الروحي والدنيوي (العلم والدين)؛ فكانت أول ما قامت به أن جعلت السلطة السياسية فوق السلطة الدينية والقضائية، فأصبحت السلطة السياسية هي المهيمنة، حيث تشرف على السلطات القضائية والدينية الممثلتين للسلطة الروحية.

كانت الأراضي الموقوفة على المساجد والزوايا بصورة خاصة كثيرة العدد، ولم يكن من الممكن عمل حساب نهائي للأوقاف المملوكة من قبل الطبقة الدينية في الفترة العثمانية، فكان يجب انتظار سنة 1844 لتشكيل الإدارة الاستعمارية للحبوس.

إن السلطة الاستعمارية بعد مصادرتها للأوقاف بقرار 8 سبتمبر 1830، وقرار 7 ديسمبر من نفس السنة وتبعهما قرار 25 مارس 1844 بضم الأوقاف إلى أملاك الدولة. وبمقتضى هذه القرارات أصبحت أملاك الأوقاف ملكاً للسلطة الفرنسية[1].

كانت ممتلكات الأوقاف مقدرة بصفة شخصية للمرة الأولى من طرف كارل ماركس أثناء زيارته للجزائر سنة 1849 بطريقة تقريبية بثلاثة أرباع الأراضي المزروعة المقدرة بحوالي سبعة ملايين هكتار[2].

كانت هيئة العلماء تحتكر التدريس والإفتاء والقضاء والإمامة، وكان أغلب أعضائها يختارون من أعيان الأسر الكبرى أو رجال الزوايا، ولم تكن الحكومة البايلكية السابقة تقوم

1. Boyer : L'évolution de l'Algérie médiane, Op. Cit., pp.126, 127
2. Kamel Filali : L'Algérie mystique des marabouts fondateurs aux khouan insurgés, XVe-XXe siècles, p.125

بأية مهمة تعليمية؛ فكانت هيئة العلماء تعتمد على عائدات الأوقاف. فما هي انعكاسات مصادر الأراضي على البنية التقليدية؟ وما هي الأسباب الرئيسية لتدهور المنظومة التربوية الأصلية؟

لعب الاستعمار دوراً رئيسياً في حركة الهجرة الداخلية والخارجية لطبقة العلماء؛ وهذا بعد مصادرته للأوقاف وتحويلها إلى خدمته؛ مما انعكس سلباً على هذه الفئة اجتماعياً واقتصادياً.

وقد تحدثت المصادر على انحطاط مكانتهم داخل المجتمع؛ فتذكر صاحبة المواجهات الثقافية بعد مرور أسقف مدينة الجزائر على قسنطينة وأثناء خروجه من صلاة الستار وجد عدداً من العرب في انتظاره معظمهم من أئمة المساجد وعلى رأسهم مفتيي المالكية والحنفية؛ فقدموا له شكوى مفادها أنهم في وضع بائس، وأنهم أصبحوا لا يستطيعون العيش مع عائلاتهم برواتبهم التي كانوا يتلقونها من السلطة الفرنسية؛ وبخاصة أن الأسعار تضاعفت ثلاث أو أربع مرات بعد أن حل الفرنسيون بقسنطينة، وقد كانوا في السابق بإمكانهم تغطية هذه الزيادات من عائدات المساجد (الأوقاف) التي كانت كبيرة، وأنهم إذا لم يستجيبوا لمطالبهم فسيكونون مجبرين على الرحيل عن المدينة والإيواء إلى الجبال.[1]

كما كانت سياسة التجميع والإبادة والانتفاضات سبباً مهماً في غلق الكثير من المدارس والزوايا، وعلى سبيل المثال هجرة الكثير من مدرسيها وشيوخها وقضاتها بمنطقة القبائل إلى بلاد الشام، وكانت أكثر تدفقاً بين 1851 و1871 عبارة عن "سيل من العلماء والأعيان"، وكانت تشمل أكثر من 200 شيخ وفقيه[2].

كما تعرضت المصادر التاريخية إلى العديد من العائلات التي كانت ثرية نظراً لتقلدها مناصب الإمامة والإفتاء والقضاء، وأصبحت ضمن العائلات الفقيرة؛ ومن تلك العائلات عائلة بن الحفاف، ومصطفى باشا، وحمودة بن لفقون، وعلي بن عيسى[3].

كما كانت السلطات الاستعمارية تعمل على تهديم مؤسسات التعليم لإرجاع الشعب

1. المواجهات الثقافية، ص124

2. كمال فيلالي: الهجرة القبائلية إلى بلاد الشام وفلسطين على إثر ثورات المقاومة وأثرها الثقافي الحضري، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جوان 2010، ص ص14، 15، 16

3. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، الجزائر، ج1، ص210

الجزائري إلى حالة من الجهل لتستطيع السيطرة عليه[1].

لقد ظل الترابط بين العلم والدين قائماً في المجتمع الجزائري منذ دخول الإسلام. ففئة العلماء في العهد العثماني احتكرت التدريس والقضاء والإفتاء والإمامة، وكانت تشكل هيئة خارج سلطة البايلك، وهذه الهيئة تتمتع بشبه استقلال إداري وتتخذ أغلب أعضائها من الأسر الوجيهة بالمدن والأرياف، وإن الجزء الأكبر من إيرادات هيئة العلماء ورجال الزوايا الذين كانوا يشرفون على التعليم والقضاء والمساجد يأتي عن طريق الأوقاف المرصودة عليها (الوقف العام)؛ وهي معفاة من الضرائب، كما كانوا يتولون نظارة الأوقاف التي كانت تدر عليهم أموالاً كثيرة[2].

وكانت أراضي الوقف والحبوس الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها هيئة العلماء في المدن والطبقة الشريفية المرابطية بالأرياف. وكان الهدف من الوقف الخاص أو العام هو الإنفاق على المساجد والتعليم والقضاء والشؤون الدينية والمؤسسات الخيرية التي تشرف على أعمال البر، وجزء منها خصص لفقراء مكة والمدينة[3].

كانت السلطات الفرنسية تقدر خطورة بقاء هذه الأوقاف بأيدي أصحابها لأنها تساعدهم على الثورة؛ وبخاصة أن معظم الثورات ضدها كانت من تحريك هذه الجمعيات الدينية[4].

فكانت الزوايا تعتبر في آن واحد مصليات ومساجد ومدارس، وكذلك ملاجئ وأماكن لعقد الاجتماعات، ومكتبات ومستشفيات، وديوان دعاية حيث تتداول الأخبار[5]. فالاستعمار لا يمكن أن يقبل بوجود معاقل للثورة، ولا يقبل أن تبقى هذه الأموال بيد أصحابها لتدعيم أماكن تجمع أعدائه اللدودين[6].

كذلك خوف الفرنسيين من أن يؤدي بقاء الأوقاف في أيدي العلماء ورجال الزوايا

1. Lachref : Op. Cit., p.258

2. أنظر القضاء عند الماريشال فالي.

3. Vayssettes : Op. Cit., p.18

4. بقطاش خديجة: أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، مجلة الثقافة، الجزائر، عدد 62، مارس–أفريل 1981، ص76

5. المواجهات الثقافية، المصدر السابق، ص123

6. Depont et Capolani : Op. Cit., p.231

يتصرفون فيها بحرية إلى تحول هؤلاء إلى زعماء سياسيين معارضين للوجود الفرنسي[1]. وعملت السلطات الفرنسية على أن تكون هذه الوسيلة (التعليم) بيدها للتأثير على الأهالي. فابتداءً من سنة 1848 أصبحت شؤون التعليم والعبادة ملحقة بالوزارة الفرنسية الأم[2].

لم يكن التعليم فرعاً أو تابعاً للخدمة العمومية. فالدولة التركية لم تكن تملك مساهمةً مباشرةً في إدارة ومراقبة المدارس والتعليم، و كان التعليم موجهاً لحماية الدين؛ فالعلم والدين في الحقيقة إلا شيئاً واحداً، والقرآن يشجع التعليم حتى تنتشر المعارف الدينية. وعليه فإن تعليم القراءة بالنسبة للمسلمين يعني تعليم القرآن الذي يعتبر أساساً للتعليم الابتدائي والثانوي والمدارس العليا. والمدرسة كانت إلى جانب المسجد الذي كان يتحكم بشكلٍ كبير في الحياة السياسية والفكرية[3].

غير أن التعليم لا يملك ميزانية ولا إعانة خاصة ممنوحة من الدولة؛ فكان يعتمد على الأوقاف التي يخصص جزء من مداخيلها لصيانة المساجد ولدفع أجور الموظفين والأساتذة والقضاة[4].

كان التعليم الأهلي موجهاً لحماية الدين، وأن اللغة العربية بالنسبة لجميع المسلمين هي إعادة كتابة حروف القرآن؛ لأن القرآن هو قاعدة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي[5].

ولاستبدال التعليم الأهلي بالمشروع التربوي الاندماجي كان أول شيء قامت به السلطات الفرنسية هو استبدال اللغة العربية باللغة الفرنسية، والعمل على جعلها الوسيلة الوحيدة لاكتساب الوظائف والشهرة[6]. "فإذا كانت اللغة العربية بالنسبة للعربي هي وسيلة لبلوغ كل شيء سيكرسون جهودهم لها وسيهجرون دراسة اللغة الفرنسية. ولتشجيع لغتنا يجب أن نترك العرب يعتبرونها الوسيلة الوحيدة لاكتساب العظمة"[7].

الفصل بين العناصر المكونة للكيان الروحي الأهلي الجزائري (التعليم، القضاء،

---

1. سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص69

2. Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, Op. Cit., p.25

3. المواجهات الثقافية، المرجع السابق، ص ص27، 28

4. Ismayl Urbain : L'Algérie pour les Algériens, préface Michel Levallois, Les colonnes d'Hercules, Ségdier, pp.46, 47

5. المواجهات الثقافية، المرجع السابق، ص23

6. المرجع السابق.

7. المرجع السابق، ص83

العبادة)؛ حيث خص كل مجال بتنظيمات، وفي هذا السياق فصل المسجد عن المدرسة. ذلك أن المسجد كان يمثل القوة السياسية والفكرية، ومركز تنظيم العلماء، وكانت تنطلق منه جميع أنواع المقاومات[1].

المدرسة التعليمية بقسنطينة امتداد لمدرسة صالح باي

عمد صالح باي إلى إصلاحات في مجال التعليم مستعينا بمجموعة من العلماء حيث تذكر المصادر أنه جمع كلاً من عبد القادر الراشدي مفتي الحنفية، وشعبان بن جلول قاضي الحنفية، والشيخ العباسي قاضي المالكية لبحث أمور توسيع المساجد والمدارس كما كان يحضر لإنشاء مدرسة جديدة وهي المدرسة الكتانية وبعدها قيد آراءهم وأبحاثهم بسجل خاص في أربع نسخ، ووزعها على مختلف إدارات الدولة[2].

وتقع المدرسة قرب حي سوق العصر ساحة بوهالي سعيد بعد الاستقلال وعلى يمين المسجد توجد دار صالح باي.

وهي في طابق واحد، وبها بيوت للطلبة ومسجد، وقد خصص صالح باي لهذه المدرسة بالذات أوقافا خاصة بها، وهذا بعد قيامه بعدة عمليات وقف، وكان أول فاعلي الخير، وسار على نهجه بعض أعيان قسنطينة وكبار الموظفين كرضوان خوجة وكيل بيت المال، والسيد مصطفى فيصارلي[3].

وقد استمرت هذه المدرسة تؤدي دورها التعليمي حتى الاحتلال الفرنسي للمدينة،وبعد انتصاب الإدارة الفرنسية تقرر استغلال هذه المدرسة لتكوين الموظفين الإداريين الأهالي الذين كانت الغدارة بحاجة ماسة لهم.

وهكذا استحدثت المدرسة الفرنسية الإسلامية بقسنطينة مكان مدرسة سيدي الكتاني بمقتضى مرسوم 30 سبتمبر 1850 الذي استحدث في كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث للجزائر مدرسة عليا إسلامية تدرس فيها المعارف التي تدرس في الزوايا، ولكن موظفيها من

1. Ismayl Urbain : L'Algérie pour les Algériens, Op. Cit., p.67
2. Vayssettes : Histoire de Constantine, Op. Cit., p.137

3. سجل أوقاف صالح باي، المصدر السابق، ص ص76-83

أنظر أيضا فاطمة الزهراء قشي، المرجع السابق، ص69

أساتذة ومديرين كانوا يعينون وينالون مرتباتهم من لدن السلطات الفرنسية. كما أخضع ما يقدم من معارف (المقرر) في هذه المؤسسة لرقابة من طرف المكاتب العربية[1].

وكانت مهمة المدرسة تدريس اللغة العربية والفرنسية، ويلقن فيها المتمدرسون القراءة والكتابة، ويحفظون القرآن، كما يتعلمون مبادئ الحساب والتاريخ والجغرافيا والرسم الصناعي؛ كل ذلك وفق الخطط والمناهج الفرنسية، ويحفظون الأناشيد الفرنسية[2].

وقد أُسندت شؤون إدارة مدرسة قسنطينة للقاضي محمد الشاذلي القسنطيني للاستفادة من خبرته وعلاقاته بأعيان الأهالي.

وكان الهدف من المشروع التربوي الجديد إعداد أجيال من الأهالي وفق مناهج تربوية جديدة فرنسية بعيدة عن البنية التقليدية البايلكية، هذا أولا، وبعد تفكيك القبيلة بدأ العمل على تفكيك النسيج العائلي للمجتمع الجزائري[3].

ويلخص طوكفيل هذه الانعكاسات بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ومصادرة الأوقاف، حيث يقدم مقارنة بين العهد البايلكي والفرنسي في تقريره المقدم للبرلمان بقوله: "إن المجتمع الجزائري المسلم كان على قدر كبير من المدنية والحضارة قبل دخولنا، ومن علامات ذلك على الصعيد الاجتماعي إنشاء الجمعيات الخيرية التي اعتنت بإعانة المعوزين، والسهر على إنشاء المدارس العمومية والقيام عليها. وبعد استيلائنا على الجزائر سلبت ممتلكات (الأوقاف) هذه الجمعيات، وحول بعضها إلى غير وجهتها الأصلية.

وقد تقلص عدد الجمعيات وأهملت المدارس"، ثم يقدم مقارنة بين العهدين بمدينة قسنطينة: "يطلعنا الجنرال بيدو في مذكرته لوزارة الدفاع أن مدينة قسنطينة قبل سقوطها كانت حاضرة علم ومعرفة، وكانت بها مدارس ثانوية ومعاهد عليا ينتسب إليها ما يقارب 700 طالب ينهلون من المعارف الدينية؛ قرآن وسنة، وعلوم أخرى؛ كالرياضيات والفلك والفلسفة. وفي القرن ذاته بلغ عدد المدارس الابتدائية بالمدينة حوالي 90 مدرسة يتردد عليها 1400 تلميذ، أما اليوم فقد تراجع عدد طلبة الدراسات العليا إلى 60 طالب، وعدد المدارس الابتدائية إلى 30 مدرسة، وعدد المنتسبين إليها 350 تلميذ[4].

---

1. المواجهات الثقافية، المرجع السابق، ص153

2. Ismayl Urbain: Op. Cit., p.67

3. إيفون تيران: المرجع السابق، ص ص277، 278

4. Alexis de Toqueville: Deuxième lettre sur l'Algérie, pp.16, 17

القضاء الإسلامي

إن القضاء الإسلامي لم تحدث به تغييرات تذكر في عهد الماريشال فالي، كما سبقت الإشارة، فقد ظل القاضي ينظر في جميع القضايا التي ترفع إليه من الأهالي أو ضدهم. ومع بداية حكم الماريشال بيجو وازدياد توافد عدد المهاجرين أصبحت منظومة قضائية للإدماج ملحة، فقسم الماريشال الجزائر إلى ثلاث مناطق وقسمت هذه المناطق إلى أقاليم مدنية وأقاليم عسكرية، وفرض بيجو السلطة الاستعمارية على المجتمع في مسألة القضاء، ووضعت تحت السلطة الفرنسية وعلى أساس تقسيم المناطق قسمت العدالة إلى عدالة مدينة وعدالة عسكرية.

إن فكرة الدمج القضائي تنص على حكم الجزائري بالقوانين الفرنسية، وتطبيق القانون المعمول به في فرنسا على فرنسيي الجزائر وليس على الجزائريين. وبالنسبة للقانون والمحاكم ما هما إلا وسيلتين إلى الوصول إلى هذا الهدف.

في البداية كان الجيش وحده المكلف بكل شيء؛ فهو يقاتل ويحاكمن إلخ، وترك للمسلمين قضاياهم القضائية الإسلامية.

أولاً. بالنسبة للإقليم المدني؛ وهو الذي يسكنه عدد كافٍ من الأوروبيين طبق فيه على الأهالي الدمج القضائي كاملاً، يعني تطبيق قانون نابليون بالنسبة للجنح والجرائم واصل التنظيم القضائي الأهلي الإسلامي لا يستعمل إلا في الأحوال الشخصية[1].

أما بالنسبة للأقاليم العسكرية فإن العقاب والجرائم والجنح يتم تحت إشراف العدالة العسكرية التي تتشكل من المكاتب العربية بمساعدة المخزن القديم ورؤساء الأهالي والقضاء[2].

وبذلك وضعت قواعد جديدة لدمج العدالة الجزائرية تدريجياً في العدالة الفرنسية. وسحبت كل صلاحيات الجنايات من العدالة واقتصرت على الأحوال الشخصية، وكل تقدم في الاستيطان يطبق من النظام المدني.

1. Germain : Op. Cit., pp.298, 316, 317
2. Ibid., pp.316, 317

فهذه الازدواجية التي سطرت في عهد الماريشال بيجو (نظام مدني، نظام عسكري) هي القاعدة التي تشمل كل التقدم القضائي الاندماجي في المستعمرة[1].

واستمرت هذه المنظومة القضائية مع إدخال بعض التعديلات عليها إلى سنة 1860.

كان القضاء تابعاً لوزارة الحرب، ومنذ سنة 1848 وقع الفصل للقضاء في المناطق المدنية والمناطق العسكرية. فبالنسبة للقضاء في المناطق المدنية ضم لوزارة العدل بفرنسا، وصدرت قرارات في نفس السنة بالنسبة للقضاء في المناطق المدنية؛ حيث تم إنشاء المجلس القضائي الأعلى، ومحاكم وقضاة للمذهبين المالكي والحنفي، وتكوين الوكلاء والمحامين. ونص كذلك على تسجيل القضايا في المحاكم الإسلامية. أما المناطق العسكرية فقد احتفظت بنظامها القضائي العسكري[2].

وشهد القضاء الإسلامي بعد مجيء الإمبراطورية الثانية تغيرات؛ فمنذ سنة 1851 كانت وزارة الحربية تحضر لإحداث تغييرات في النظام القضائي الإسلامي وهو ما عرف بمشروع ضبط الكفاءات والاختصاصات والاستئناف والرقابة وإدارة المحاكم الإسلامية.

وفي أكتوبر 1854 صدر مرسوم تنظيم القضاء الإسلامي ونص على إنشاء مجلس فقهي ومنحه صلاحية محكمة الاستئناف وبموجب هذا القانون صارت الجزائر مقسمة إلى مناطق قضائية في كل منطقة محكمة لها قاض ومساعدان [3].

وقد نص مرسوم 1 أكتوبر 1854 على إسناد مهمة وإدارة ومراقبة القضاء إلى السلطة الإدارية بدل المحكمة وألغي اللجوء إلى إجراءات الاستئناف إلى المحاكم الفرنسية التي أسندت إلى محكمة الاستئناف الإسلامية (المجلس)، وقد نال القاضي المسلم في هذا النظام الجديد صلاحيات البت النهائي في القضايا[4]. ويذهب أجيرون إلى أن هذه الإصلاحات قد تلقاها القضاة المسلمون بالقبول[5].

1. أنظر التنظيم القضائي في عهد الماريشال بيجو، وأمرية 26 سبتمبر 1842 التي نظم بموجبها القضاء بالإقليم العسكري والإقليم المدني.

– Bugeaud : Exposé sur l’état actuel, Op. Cit., p.8
– Pellissier de Regnaud : Annales algérienne, Op. Cit., p.499

2. Boyer : L’évolution médiane, Op. Cit., p.49

3 André Canac : La justice musulmane et le juge de paix en Algérie, La Maison des Livres, 1958, p.245

4. Ismayl Urbain : Op. Cit., p.54

5. Agéron : Histoire de l’Algérie contemporaine, Que sais-je?, pp.29, 31

وكان تعيين القاضي من صلاحيات الحاكم العام، وفي 27 أفريل 1854 اصدر وزير الحربية قرارا بإنشاء المجلس الفقهي في الجزائر ليكون هو محكمة الاستئناف الإسلامية وقد ضم عناصر من علماء الأهالي من بينهم احمد بن المبارك والمكي البوطالبي القسنطيني[1].

وقد استمر عمل هذا المجلس الفقهي لفترة قصيرة فقط إذ سرعان ما الغي بضغط الكولون بعد إلغاء وظيفة الحاكم العام وحل محلها وزارة الجزائر والمستعمرات.

وهكذا عادت أوضاع القضاء الإسلامي إلى ما كانت عليه قبل عام 1854 فأصبحت المجالس لا تقرر شيئا وإنما تعطي رأيها فقط[2] .

وعلى وتيرة التطور السياسي للمستعمرة وزيادة عدد المستوطنين 1854-1859 وجدت السلطات القضائية الأهلية منظمة من جديد، وتبعاً لمبادئ جديدة: استقلال مطلق في المادة المدنية للعدالة الأهلية إزاء العدالة الفرنسية، ونزعت رقابة وإدارة العدالة الأهلية (العربية) من النائب العام وأعطيت في الأقاليم المدنية وفي الأقاليم العسكرية للجنرالات؛ وهذا ما أفقد المجالس الأهلية دورها الاستشاري. وجاء مرسوم 71-12-59 فأعاد العدالة بالنسبة للمسلمين طبقاً للقانون الفرنسي؛ وبذلك انتقلت العدالة الأهلية من جديد تحت رقابة الهيئات القضائية الفرنسية.

وكانت السلطات الاستعمارية تريد فرض أجهزتها القضائية المعقدة وتقاليدها القانونية ومبادئها القضائية دون أن تعير أي اهتمام لقانون البلاد الذي يعكس نظامها الأهلي وتصوراتها الاقتصادية والاجتماعية، فالإجراءات الجديدة جاءت كلها لتجعل من هذه القواعد غامضة بالنسبة للعقلية الأهلية، ويظهر هذا في نتائجها.

إن المحكمة في التنظيم القضائي الأهلي تكون من القاضي وبعض الكتاب، وصلاحيات القاضي غير المحدودة تلغي الدعوة إلى سلطة قضائية عليا. فالقضاء والقرارات سريعة وغير مكلفة، ولقد تسببت البيروقراطية في الهيئات القضائية الفرنسية للمدعين الأهالي نفقات كبيرة[3].

فالمقالات التي تكتب لا تكون إلا على ورق مطبوع عليه طابع، وفي الأقاليم المدنية

---

1. Agéron : Histoire de l'Algérie contemporaine, Op. Cit., p.250
2. Maurice Gentil : Administration de la justice musulmane en Algérie, Edition Rousseau, 1893, p.125
3. Annie Rey-Goldzeiguer : Le royaume arabe, Op. Cit., pp.31, 32, 35

فإن تسجيل المقالات يعطي حق الدفع. كذلك أن العدالة تبعد عن واقع تجمع السكان، فالمحاكم توجد في المراكز الرئيسية وهو ما يسبب للأهالي ضياعاً كبيراً لأوقاتهم، وكان الدفع يتم نقداً وليس عيناً؛ وهو تكليف، مع ندرة العملة، يثقل كاهل الفلاحين[1].

كما أن القاضي يجهل اللغة العربية؛ وهي لغة المتظلمين، ثم أنه يصدر أحكامه وفق ما يسمع من المترجم الذي يمثل السكان بينه وبين القاضي، ومما يزيد الأمر خطورة أن غالبية المترجمين كانوا يختارون من بين اليهود ومعروف عن هؤلاء أنهم يكنون العداوة للمسلمين لأن القضاة المسلمين رفضوا الوظائف القضائية، وقبلها غيرهم من السوقة واستعدادهم لتلقي الرشاوي، كما أن هؤلاء وغالبيتهم من تجار المدن لم يكونوا على دراية بأحكام الفقه الإسلامي، وكانوا يحضرون سماع الأحكام التي تتلى باللغة الفرنسية، ثم يوقعون المحاضر لضمان قبض أجورهم نهاية الشهر. أما الطعون، أو طلب الاستئناف، فإنهم يجهلون هذه القوانين أولا، وثانياً أن الفقراء من الأهالي كان ما يترتب عن السفر إلى مدينة الجزائر من مصاريف مكلف مما يجعلهم يتنازلون عن الطعون وبالتالي المطالبة بحقوقهم[2].

لقد كانوا مهددين بالسقوط دون أن يعرفوا أنهم فريسة نقود وتجارة، واتخذت الإجراءات الجديدة لاستغلال جهلهم وربطهم بنفقات معتبرة[3].

القوانين الرّدعية بين النظام البايليكي والقانون المدني الفرنسي

في العهد العثماني كان النظام القضائي بسيطا في إجراءاته وغير مكلف للمتقاضين، وكانت هناك قوانين عرفية يحتكم إليها بعض الأهالي، وأما العقوبات الردعية فكانت تطبق على المجرمين الذين يشكلون خطرا على الأمن العام وعل الذين يرتكبون جرائم أخلاقية.

وقد اطلع عدد من الضباط الفرنسيين عل أعراف القبائل الجزائرية في مجال معاقبة المجرمين ولاحظوا الدقة المتناهية التي تتميز بها هذه القوانين، واعتقدوا أن حكم الأهالي يجب أن يقوم على قوانين صارمة.

1. Annie Rey-Goldzeiguer : Le royaume arabe, Op. Cit., pp.31, 32, 35
2. Urbain: Op. Cit., p.33
3. Ibid., p.35

وقد أدركت الإدارة الفرنسية منذ فترة مبكرة أهمية الأعراف خصوصا لدى القبائل الأمازيغية، وهكذا وأثناء إحدى العمليات العسكرية ضد قبائل بني خطاب نواحي جيجل في 15 جوان 1860 رفقة الجنرال ديسيفاكس، للقضاء على ثورة اندلعت في جبل تافرطاس، عثر الجنود الفرنسيون في أحد كهوف المنطقة بجبل سيدي معروف على كوخ من الديس به ضريح سيدي معروف وبداخل الكوخ وجدوا أواني طينية مملوءة بالسمن والعسل وأكياس من جلود الغنم مملوءة بالحبوب والدقيق وفي إحدى الجوانب عثروا على ثياب قديمة بداخلها قصبة تحمل في جوفها ورقا ملفوفا ولما قدموا هذه الأوراق للضابط فيرو وجد أنها تحوي مجموعة من أعراف سكان المنطقة بعد أن كانوا يظنون أنها رسائل متبادلة بين الثوار.

وكتب فيرو في أحد مقالاته يقول: "إن سكان القبائل الشرقية –ويقصد بهم منطقة جيجل– لهم عادات وتقاليد، ومن المهم جدا لنا دراستها ومعرفتها جيدا".

وذكر أن هذه القبائل كانت في العهد العثماني تعيش في فوضى تامة، وهي مستقلة الواحدة عن الأخرى ولا تخضع إلا لسلطة الجماعة، وذكر أن الأتراك لم تكن لهم سيطرة على هذه المنطقة وأن أقصى ما كان بإمكانهم عمله هو القبض على أفراد من هؤلاء حين قدومهم للأسواق التي هي تحت سلطة البايلك، أو منعهم من العمل في المدن كبنائين أو عمال لدى الحضر.

وأشار فيرو اعتمادا على الوثائق التي عثر عليها أن سلطة القاضي كانت نسبية نتيجة فساد النظام القضائي فالفرد يلجأ أحيانا للقاضي ليعطيه سندا قانونيا لملكية إحدى أراضي الغير ولما يرفض ذلك القاضي يعود له نفس ذلك الشخص في الغد محمّلا بالنقود لإغراء القاضي ورصاصات في جيبه إشارة منه لإجبار القاضي على فعل ذلك العمل، ولا يجد القاضي من حل سوى الفرار من تلك القبائل.

وقد قام فيرو بنشر النص العربي لأعراف وعوايد قبائل زواغة وأراس وأولاد حلية وأولاد عيدون وبني خطاب وغيرهم، وهو نص سلّمه له قايد زواغة سي حمو بن علي وخوجة ملحقة الميلية بأولاد عيدون المدعو سي أحمد بن يوسف، وكان هذان الموظفان قد حرّراها تحت إملاء قدماء الجماعة.

ويضم النص مجموعة من الأعراف المتعلقة بالحياة الاجتماعية وبعض المخالفات وعقوباتها كعقوبة السرقة والخيانة والقتل وغيرها.

كما نشر فيرو مقالين عن أعراف وعادات قبائل جيجل في الزواج وعند موت أحد الأشخاص، ودعّم المقالين المذكورين بنصوص باللهجة المحلية نشرها بالعربية مع ترجمتها للفرنسية.

وركز فيرو في دراسته عن منطقة جيجل على سلطة الجماعة في القبيلة على اعتبار أنها تحضى بالشرعية ولها سلطة تنفيذ قرارات الأعراف وأن القبائل لا تعترف بأي سلطة عداها[1].

وقد استندت السلطات الفرنسية على هذه الأعراف من أجل سن قوانين ردعية فصار القانون الفرنسي يعاقب المجرم أو المشتبه فيه بالأعمال الشاقة أو السجن، كما يعاقب المشهورين بخطرهم بالنفي أو إبعادهم عن البلاد إلى كورسيكا وإلى فرنسا، وهو أمر يحسه الأهالي أشد من الموت لأن أنفسهم تشمئز من الموت خارج أراضي الإسلام[2].

كانت القيادات العسكرية تستعمل غرامات من 25 إلى 200 فرنك، وحبس ما بين 15 إلى 60 يوماً.

إن الإجراءات القانونية الفرنسية لم تلحق الفرد فقط بل الجماعات (قبيلة، دوار، مشتة، عائلة) فطبقت العقوبة الجماعية هو عكس قانون العقوبات الفرنسي. فبيجو فرض المسؤولية الجماعية التي كانت في عهد الأتراك الذي يضع على عاتق القياد والشيوخ مسؤولية السرقات وأعمال اللصوصية التي ترتكب في مناطقهم، وينص على تطبيق الغرامات الجماعية على القبائل؛ إذن فالغلطة الفردية تصبح جماعية كالمسؤولية والعقوبة. وابتداءً من أمرية 1845 حددت على ثلاث حالات:

* الأعمال العدوانية ضد الفرنسيين.

* ترك الأملاك تنتقل إلى العدو.

* حرائق الغابات الراجعة إلى أعمال العصيان وناتجها مصادرة الأملاك بعد مهلة سنتين، وتنتهي إلى مصادرة الأملاك إن لم تكن التصريحات أثناء العامين مقبولة، وتضم هذه

1. L. Ch. Féraud : Histoires des villes de la province de Constantine, Gigelil, in Recueil de la Société Archéologique de la province de Constantine, 1870, p.61

2. عاشور بوشامة: النفي في العهد الاستعماري الفرنسي بالجزائر، دراسة مصطلحية وعرض قانوني، سلسلة أعمال وملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جوان 2010، ص273 وما بعدها.

الأراضي المحجوزة إلى أملاك الدولة[1].

وخلاصة القول أنه منذ استسلام الأمير عبد القادر أصبحت الجزائر تسير بقوانين تسن في فرنسا، وكان الأهالي يخضعون لهذه المنظومة القانونية غير مسؤولين. فالشعب الجزائري لم يعد سوى جسم مستسلم؛ وذلك تبعاً لمواجهة المشكل العنيف المتمثل في الاندماج الدستوري والإداري والتعليمي والقضائي لمجموعة بشرية تبلغ المليوني فرد؛ والتي صعب إخضاعها والسيطرة عليها ليصبح أفرادها معارضين حين قسمت أراضيهم وتقاليدهم التعليمية والقضائية المرتبطة بالنصوص الدينية.

ولم يكن يخفى عن المسؤولين الفرنسيين الذين يتصرفون طبقاً لما يتماشى ومصالحهم وإيديولوجيتهم. أدت هذه السياسة إلى حالة من الإخفاق، وتطورت من إبادتهم إلى إنكار ملكيتهم نتيجة التوسع الاستيطاني؛ مما يجعلهم عرضةً للفقر والفاقة، ثم إلى محاولة إنكار شخصيتهم؛ وهذا ما أثار مخاوف وقلق وإزعاج في أوساط السكان، فظهرت خلال السنوات الأولى من الإمبراطورية مجموعة من رجال الصحافة والسياسيين والكتاب؛ والذين كانوا على دراية بالشؤون الأهلية الجزائرية والعقلية الاستعمارية، كان يطلق عليهم أنصار العرب. فقامت بانتقاد سياسة التجميع؛ وهي سياسة تقوم على تجريد الأهالي من القسم الأكبر من ممتلكاتهم، كما رفضت نمط استغلال الشركات الكبرى وما تقوم به من صفقات مشبوهة غايتها تجريد الأهالي من أراضيهم وبيعها للمضاربين، وتطالب بحق المسلمين في الاحتفاظ بدينهم وعاداتهم وتقاليده التعليمية والدينية.

تراجع سلطة القياد والمشايخ

كانت عملية تدجين القياد وشيوخ القبائل ضمن أولويات السياسة الاستعمارية نظرا للدور الهام الذي ما فتئ هؤلاء يقومون به في ظل النظام البايليكي، والمكانة المتميزة التي كانوا يتمتعون بها لدرجة تشكيل مشيخات وراثية.

استمرت الإدارة الفرنسية على نهج الماريشال بيجو في استبدال النظام البايلكي بالنظام المدني الفرنسي، ففي سنة 1848 فرضت الجمهورية الثانية الاقتراع العام في المستعمرات وأقرت للأوروبيين صفة المواطنة، ومنحتهم حق التمثيل في البرلمان، وجعلت

1. Mercier : Histoire de Constantine, Op. Cit., pp.501, 502

من الجزائر مقاطعات فرنسية.

ولذلك فإن النظام السياسي والإداري كرس تفوق الأوروبيين واستمر في عهد النظام الإمبراطوري في الاستيلاء على الأراضي وإرساء النظام المدني المتمثل في إنشاء بلديات جديدة فأدخل عدداً كبيراً من الأهالي تحت السلطة؛ مما أدى إلى تفكيك وتقسيم إقليم القبيلة بين الإقليم المدني والإقليم العسكري، وذلك أن الإدارة الفرنسية قسمت هذه القبائل بعدما كانت متلاحمة.

وحسب أمرية 18 أوت 1854 أصبحت إدارة السكان الريفيين، والشرطة العامة، والعبادة، والتعليم العام، والعدالة، ومراقبة اتحادات العمال والبرانية، وتجارة السلاح، وبيع الذخيرة والأسلحة، أصبحت كلها من اختصاص رؤساء البلديات. فالحقيقة الساطعة التي يمكن اعتمادها كقاعدة بين الحياة البلدية في هذه المناطق التي يشملها النظام المدني ودور القايد؛ فدور القايد كان يتراجع لكي يتوسع النظام المدني على حساب القبيلة.

فالإقليم المدني أين تم طرد القبائل من طرف العنصر الاستعماري، وفقدان قاعدة الأرض سبب بسرعة فقدان ترابطها؛ ففتتت القبيلة وأصبح الأهالي تحت رغبات السلطات الاستعمارية.

فالإجراءات الإدارية المدنية تعطي للمعمرين فقط إمكانية الحصول على الأراضي، كما تسمح لهم بأن ينظر في قضاياهم في حالة خصومتهم مع الأهالي أمام محاكم فرنسية حسب قانون نابليون، كما تخول لهم دراسة الميزانيات المدنية، وتقوم بالسيطرة عليهم عن طريق المكاتب العربية الولائية. فالقبيلة في المناطق المدنية تفككت، والأفراد انفصلوا عن حكم القياد، عرب الإقليم المدني جردوا من السلاح، وأصبح المكتب العربي يتصرف مع أفراد وليس مع جماعات، وتفكك القبيلة أدى بالأهالي إلى التقرب من الفرنسيين.

والجدير بالملاحظة هنا أن الإدارة حافظت على أشكال التأطير البايلكي، وأصبح القياد ورؤساء القبيلة بعد فقدان قاعدة الأرض مجرد موظفين.

والخلاصة أن السلطات الفرنسية استعملت جميع الأساليب لانتزاع السلطة القبلية تدريجيا من الأعيان الذين كانوا يؤطرون البنية التقليدية ،وذلك رغم الخدمات الكبيرة التي ما فتئ هؤلاء يقدونها لهذه السلطة، حتى أن دورهم أحيانا ساهم في تكريس السيطرة الاستعمارية على الأرض الجزائرية أكثر من دور الجيش الفرنسي نفسه.

إجراءات جديدة حدت من سلطة القياد

كانت مجهودات الإدارة الاستعمارية من خلال ما أصدرت من تشريعات استهدفت التقليص التدريجي لنفوذ رؤساء الأهالي القياد، ونقتصر على ذكر الأهم:

لقد ظهر في أول الأمر جهل السلطات الاستعمارية بأحوال المجتمع الجزائري فاعتمدت النظام القديم الذي ورث عن الأتراك تسيير شؤون البلاد عوض اعتماد نظام جديد ومع توزيع دائرة النفوذ الاستعماري داخل البلاد بدأت تضع حدا لسلطويته... ويبدو أن الجنرال بيجو هو الذي بدأ يعتمد سياسة جديدة قامت خاصة على استعمال العائلات الأهلية العريقة إدراكا منه لما تمارسه من تأثير على الأهالي وتبعا لذلك قام باستدعاء الطاقم الإداري الذي استعمله الأتراك.

كانت سلطة القياد قد تقلصت منذ عهد بيجو حيث صدر قرارين في هذا الشأن الأول هو منشور 17 سبتمبر 1844 الذي جعل بموجبه رسوم الأسواق التي يحصل عليها القايد سابقا حقا مقصورا على الخزينة كما ألغى الرسوم التي كانت قوافل الحبوب تدفعها لرؤساء القبائل.

وتبعه فيما بعد قرار 28 فيفري الذي ألغى حق البرنوس وهي ضريبة كانت كل قبيلة ملزمة بدفعها بمناسبة تعيين قايد جديد.

كما أحدثت الإدارة الفرنسية نظاما جديدا جبائيا ابتداء من عام 1859 باعتماد نظام الكشف الجبائي الفردي عوض نظام الكشف الجماعي.

كانت للقايد سلطات واسعة في الأقاليم الخاضعة له، وكانت سطوته تمتد لتطول صلاحيات القضاة لدرجة أن بعض القضاة الأهالي لم يكونوا يقدرون على إصدار أحكام تتنافى مع مصالح القايد.

اتساع نطاق الإقليم المدني الملاحظ أن تطور النظام المدني والبلدي في الجزائر طبع بحقيقة يمكن اعتمادها كقانون طبيعي وهي العلاقة العكسية بين الحياة البلدية ودور القايد فقد لوحظ أن دور القايد كان يتراجع كلما توسع نطاق حكام البلدية.

وبحدوث النقلة من النظام العسكري المختلط إلى نظام البلدية المختلطة فقد القايد كل سلطاته ليصبح مجرد مأمور إداري وتبعا لذلك أصبح أداة بيد السلطة المدنية لمراقبة الدواوير وتحركات الأهالي فيها وهكذا انتهى الحال بالباشاغوات والأغوات والقياد.

فالسلطات الاستعمارية كانت ترى أنه ليس من المنطقي الاعتماد على سلطة القياد الأهالي كاملة بما لا يتوافق مع المبادئ التي يقوم عليها النظام المدني.

في سنة 1850 صدر تقرير حكومي يقترح تقليص المناصب العليا للأهالي وهي مناصب الخليفة والباشاغا، وفي سنة 1853 اقترح احد المراقبين تقليص الرتب والاكتفاء بوظيفتي القايد والشيخ مؤكدا أن الأهالي يعارضون إسناد المناصب العليا في النظام الإداري للقيادات المحلية، ودعا تقرير آخر صدر سنة 1856 الحكومة إلى تحديد صلاحيات المسؤولين الأهالي على رعاياهم.

والمستقرئ لحقيقة الآليات التي ساست بها فرنسا الأهالي يلاحظ أن الشيوخ والقياد وهم في قاعدة السلم الإداري لإدارة الأهالي خلف الباشاغوات والأغوات كانوا اكبر المستفيدين ماديا من ذلك النظام لكونهم كانوا على علاقة مباشرة مع الأهالي "جمع الضرائب وتنفيذ الأحكام ومعرفة الانشغالات..."، ومن ثم تنوعت مداخيلهم المشروعة منها وغير المشروعة.

ورغم تراجع المكانة الرمزية للقيادات الأهلية إلا أن ثرواتهم زادت في هذه الفترة على حساب تزايد بؤس المجتمع الأهلي.

وقد سجل أحد الباحثين عددا من ثروات القياد الأهالي في الجزائر سنة 1860 برز منهم في مقاطعة قسنطينة القيادات التالية:

- محمد بن أحمد المقراني باشاغا مجانة: بلغت مداخيله الرسمية 17744 فرنك والمداخيل الحرة 7642 فرنك.
- سي السعيد بن عبيد قايد الساحل القبلي قدرت ثروته ما بين 300000 و400000 فرنك ومداخيله الرسمية كانت 8238 فرنك والمداخيل الحرة 11762 فرنك[1].

ويوضح لنا هذين المثالين استمرار تمتع العائلات المخزنية القديمة بالثروة والجاه رغم الإجراءات الفرنسية التي حدت من سلطة القيادات وجعلت منهم أعوانا إداريين، كما يبينان لنا حصول القيادات الأهلية على مداخيل حرة ضخمة من الرشاوى والهبات والهدايا التي كانت توهب لهم مقابل بعض الخدمات والوساطات.

---

1. Peter von Sivers : Les plaisirs du collectionneur : capitalisme fiscal et chefs indigènes en Algérie (1840-1860), Annales Histoire, Sciences Sociales, Année 1980, Volume 35, Numéro 3, p.699

وفي الختام فإن المنظومة البايليكية القديمة الممثلة في القيادات الأهلية والقضاة استمر استثمارها في المشروع الاستعماري في عهد المملكة العربية ولكن عملية تقويضها ستسير بخطى حثيثة لأنها تمثل عبئا معنويا ثقيلا للإدارة الفرنسية.

ثانياً_ المرحلة الثانية 1860-1871

أظهرت الأحداث المتعاقبة التي مرت بها الجزائر في الفترة ما بين 1848-1860 سعي السلطات الفرنسية الحثيث لاجتثاث ما تبقى من المنظومة البايلكية نظرا لتعارضها مع القوانين الإدارية الفرنسية، ولكن استمرار بعض المظاهر الإدارية البايليكية في الفترة اللاحقة يطرح إشكالا محوريا هو مدى استطاعة الإدارة التخلص من الإرث البايلكي الذي صار يؤرق ساستها خصوصا في ظل مشروع المملكة العربية الذي طرح سنة 1860 وجاء بديلا للبعد البايلكي.

1. نحو استبدال البعد البايليكي بمشروع المملكة العربية

إسماعيل عربان منظر المملكة العربية

كشفت السنوات العشرة التي أمضاها عربان بالجزائر له حقيقة هذه المستعمرة والحقائق الرهيبة للغزو العسكري والبدايات البائسة للاستعمار الفرنسي بالجزائر. فكتب مقالتين في جريديتي "الزمن" (Le temps) و"حوارات" (Débats) عقب وصوله إلى الجزائر في سنة 1837، عبَّر فيهما عن قناعاته السانسيمونية؛ حيث دعا في المقال الأول "حضارة فرنسية عربية"، وفي الثاني أكد على أنه "لا يمكن تحضير شعب رغماً عنه." [1]

اعتنق عربان الإسلام، وتعلم اللغة العربية قراءةً وكتابةً، وتزوج من فتاةٍ مسلمةٍ من قسنطينة أنجب منها بنتاً، واتخذ عربان لنفسه دور ممثلٍ للعرب لدى الفرنسيين، ومستشاراً يدافع عنهم ضد تجاوزات الحملات العسكرية، وضد اغتصاب أراضيهم والتعصب المسيحي الاستعماري.

كان عربان يعتقد أنه بإمكانه تحقيق تلك السياسة بواسطة "العمل الاجتماعي" خصوصاً بالتعليم، وباحترام دينهم وعاداتهم وأراضيهم، ليس بهدف تحقيق "انصهار ذكي وشامل" بين العرب والسكان الأوروبيين، ولكن "بجمعهم في أعمال مشتركة"[2].

1. Michel Levallois : Ismaÿl Urbain (1812-1884), Ed. Maisonneuve et Larose, Paris, 2001, p.671
2. Un apôtre de l'Algérie : Ismaÿl urbain, in Preuves, Février 1961, pp.3, 13

تم تعيين عربان بمديرية الجزائر بوزارة الحرب في سنة 1848، وتم تكليفه بالاتصالات بالضابط المكلف باحتجاز الأمير عبد القادر بمدينة "بو" (Pau)، ثم بمدينة أمبواز؛ فأبدى تعاطفاً كبيراً مع الأمير عبد القادر وأعجب بشخصيته، فتأيدت قناعاته بأن الوق قد حان لمعاملة الجزائريين بصفتهم مواطنين مستقبليين فرنسيين يجب أن تقدم لهم حجج لحب فرنسا[1].

ولإنجاح "الفتح المعنوي" للجزائريين أعدَّ عربان النصوص والتعليمات التي شكلت السياسة الأهلية التي حدد مبادئها.[2]

وهكذا استطاع في عهد الوزير الجنرال دوماس أن يجعله يوقع على مراسيم ولوائح متعلقة بالملكية العقارية للقبائل، وتأسيس المكاتب العربية بالولايات، ونشر التعليم بين أفراد القبائل، إنشاء مدارس فرنسية عربية، ومدارس عليا إسلامية (المدارس)، وإكماليات عربية فرنسية بمدينة الجزائر ثم بمدينتي وهران وقسنطينة، وتطوير جهاز العدالة الإسلامي، وعمل من خلال شبكة الأصدقاء بالجزائر على تنفيذها بواسطة المكاتب العربية.

كما انشغل عربان بإقناع الرأي العام الفرنسي بهذه السياسة الإسلامية التي تتعارض مع الصورة الخاطئة عن التعصب الإسلامي وتحتج بالديانة الإسلامية لحرمانهم من المواطنة الفرنسية. تلك هي المعاني التي عبَّر عنها عربان في مقالاته التي نشرها في مجلة "المشرق والجزائر" ومجلة "باريس"؛ منها "القرآن والنساء العربيات" و"التسماح في الإسلام".

بعد وفاة زوجته العربية في سنة 1864 تزوج عربان من فتاة فرنسية من مدينة الجزائر، وهو الزواج الذي عقده وباركه الكاردينال "لافيجري" (Lavigerie) بكاتدرائية مدينة الجزائر.

أعطت سياسة الإدماج التي وضعها نابليون الثالث مدة سنتي وجود وزارة الجزائر والمستعمرات (1858-1860) ضربة أوقفت نشاط مناصري العرب؛ الأمر الذي دفع عربان إلى التحرك ضد ما اعتبره جنوحاً خطيراً لا يمكنه إلا أن يشجع المهاجرين الأوروبيين على حساب السكان الأهالي، فكتب كتاباً بعنوان "الجزائر للجزائريين" نشره تحت اسم مستعار

---

1. Georges Spillman : Napoléon III et le royaume arabe d'Algérie, in Travaux et mémoires de l'académie des sciences d'outre-mer, Paris, 1975, pp.17-20
2. Emerit (Marcel) : Les saint-simoniens en Algérie, in Publications de la faculté des lettres d'Alger, 2ème série, T15, 1941, pp.67, 83

"جورج فوازان" (Georges Voisin) ظهر في سنة 1861[1].

قرر الإمبراطور نابليون الثالث، وبعد عودته من زيارته للجزائر، إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات وإعادة الصلاحيات على الجزائريين المسلمين للمكاتب العربية. وقد سجل هذا بداية الخلاف –الذي استمر حتى سقوط الملكية– بين مناصري العرب الذين نالوا تعاطف الإمبراطور نابليون الثالث، و"الاستعماريين" (colonistes) المنادين بإدارة مدنية؛ والذين كانوا يتوارون خلف إدماج مؤسسات الجزائر في المؤسسات الفرنسية، فيجعلون المجال متاحاً للمعمرين ويسهل عليهم الاستحواذ على الأراضي العربية[2].

وقد ظهرت خلال السنوات الأولى من عهد الإمبراطورية سياسة أنصار الأهالي (arabophile)، وطرحت جملةً من الأفكار انطلاقاً من الأفكار الاستشراقية التي عايشت غزو الجزائر، وعلى قاعدة جمعية السانسيمونيين فقامت بانتقاد السياسة الاستعمارية، والمطالبة بسياسة بديلة تهدف إلى تغيير واقع يرفضه الأهالي؛ فهي تندد بسياسة التجميع (le cantonnement) الاستيطانية. هذه السياسة التي تقوم على تجريد الأهالي من القسم الأكبر من ممتلكاتهم، كما كانت تندد بنمط استغلال الشركات الكبرى وما تقوم به من صفقات مشبوهة غايتها تجريد الأهالي من أراضيهم وبيعها للمضاربين، وتنادي بحق المسلمين في الاحتفاظ بدينهم وعاداتهم وتقاليدهم القضائية.

كان نابليون يتابع، بعد تقلده منصب الرئاسة، الشأن الجزائري عن كثب وباهتمامٍ شديد؛ وذلك ليس فقط عن طريق ما يصدر إليه من تقارير كبار المستوطنين، ولكن عن طريق مستشاريه الخاصين من أنصار العرب أمثال البارون داوود (le Baron David) ولاباسي (Lapasset) وبعض ضباط المكاتب العربية؛ وخاصة عن طريق شخصية متميزة هي إسماعيل عربان.

كانت كل التقارير التي تصل إلى الإمبراطور تؤكد أن خطرين يهددان الجزائر؛ أولهما مشكلة التعايش بين المسلمين والمعمرين الأوروبيين على أرضٍ واحدة، وثانيهما الصراع بين المدنيين والعسكريين.

قرر الإمبراطور زيارة الجزائر في سبتمبر 1860؛ وهي الزيارة الأولى للجزائر،

1. Emerit : Les saint-simoniens en Algérie, Op. Cit., p.90
2. Agéron : France coloniale au parti colonial, Paris, 1978, p.25

واقتصرت على ثلاثة أيام 17، 18، و19 سبتمبر. وفي يوم 19 سبتمبر نظمت على شرف الإمبراطور والوفد المرافق له مأدبة غداء، وعقب هذه المأدبة ألقى الإمبراطور كلمة ضمنها مواقف وآراء هامة. ومن بين ما جاء فيها: "إن واجبنا الأول هو تحقيق سعادة ثلاثة ملايين من العرب أرادت الأقدار أن يكونوا تحت سيطرتنا"، وإن مهمة فرنسا تقتضي الرقي بالعرب إلى مستوى الإنسان، وإن مستعمرتنا هنا بإفريقيا ليست مستعمرة عادية بل هي مملكة عربية"[1].

ويجدر التذكير بأن نابليون الثالث كان مهتماً بالجزائر قبل تقلده رئاسة الجمهورية والإمبراطورية. ومن خلال قراءته وتأملاته تكونت لديه فكرة بأن سياسة الملك لويس فيليب لم تكن مناسبةً من سنة 1830 حتى سنة 1848؛ وهي السنة التي ترأس فيها الجمهورية.

وعندما اطلع الإمبراطور سنة 1860 على الوضع بالجزائر كان في ذهنه تجارب مماثلة في العالم العربي مما حمله على أن يضع السياسة الجزائرية في إطار عربي[2].

عرفت الجزائر سنة 1860 مشكلة عويصة تمثلت في المعارضة الشديدة لبعض المدنيين الأوروبيين للعسكريين، ورغم التأكيد الفعلي للجيش أنه في خدمة السياسة الاستعمارية ونهوضه بمهمته فإن العلاقة بين ضباط الجيش خاصةً منهم ضباط المكاتب العربية ظلت متوترة. فكان المعمرون يرون في النظام الإمبراطوري وإدارته العسكرية عن طريق المكاتب العربية العقبة الرئيسية لانتشارهم في البلاد وامتلاكهم لمزيد من الأراضي، ولم تكن المكاتب العربية في المعارضة لعمليات الاستيطان من أجل مصالح الأهالي وإنما كانت من أجل استمرارية النظام العسكري في البلاد. "إننا لسنا بحاجة إلى حماية من حكومة عسكرية، ويجب أن تكون للاستعمار حكومته"[3].

وهكذا استمر المدنيون يطالبون بإلغاء الحكومة العامة والاستعاضة عنها بحكومة مدنية. ولقد كان لهم ما أرادوا؛ وهذا للتحرر من الوصاية العسكرية، وأرسلوا أوروبيي الجزائر عريضةً إلى لويس نابليون يطلبون منه أن يعين حاكماً على الجزائر ابن عم الأمير نابليون الثالث جيروم المعروف بليبراليته. وعلى الرغم من ميل نابليون الثالث إلى النظام العسكري

1. Pillorget : Les deux voyages de Napoléon III en Algérie 1860-1865, in Revue Souvenir Napoléonien, n°363, février 1989, pp. 20, 21
2. Agéron : Politique coloniale, pp. 56, 57
3. Duval et Warnier : Op. Cit., p.131

الذي يراه الأنسب للعرب انتهى الأمر إلى تلبية رغباتهم، وأنشأ لذلك بباريس يوم 24 جوان 1858 وزارة الجزائر والمستعمرات، وعين عليها ابن عمه نابليون جيروم.

وما أن استلم وزير الجزائر مهامه حتى أظهر حماساً كبيراً لصالح المعمرين؛ حيث جعل لكل ولاية (préfecture) بالجزائر مجلساً ولائياً، وأنشأ ستة دوائر (sous préfecture)، وفتح الحرية الكاملة للإعلام المحلي، ونقل تحت الإدارة المدنية 177000 أوروبي من مجموع 183000 أوروبي، وضيق على سلطات زعماء الأهالي، وسمح بممارسة كل عمليات المبايعة العقارية دون حصر للمناطق، وسهل هذا الإجراء الأخير وضع يد المعمرين على أجود الأراضي للسكان المحليين؛ وبالتالي محاولة النظام المدني الاستئثار بالسلطة وإبعاد النظام العسكري.

إن الزيارة الأولى للإمبراطور نابليون الثالث للجزائر في سبتمبر 1860 كان من نتائجها إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات؛ وهو مؤشر هام للأهمية التي كان يوليها الإمبراطور لمسألة الجزائر. والخلاصة هو توجه سياسي جديد فحواه تقديم الجيش على الإدارة المدنية.

كما أن من نتائج هذه الزيارة أن نابليون الثالث أصبح لا يتجاهل مشكلة الأهالي الذين كانوا يعانون من المصادرة التعسفية لأراضيهم طيلة ثلاثين سنة من الاحتلال. فالماريشال فالي في مشروعه 1838-1841 لم يكن يعطي أية أهمية لملكية الأهالي ولا لتطورهم: "بالنسبة لي هناك عدد صغير يندمجون في حضارتنا يقبلون المدنية ومؤسساتنا السياسية والآخرون يعيشون داخل البلاد في حماية فرنسا"[1].

وفي رسالتين وجههما الإمبراطور إلى الحاكم بيليسيي تباعاً يوم 1 نوفمبر 1861، و10 فيفري 1863 نستشف منهما رسالة برنامج للقانون المشيخي العقاري الذي كان التحضير جارياً له[2]. وقد حملت الرسالة الأولى التعليمات التالية:

"يجب انتهاج سياسة مغايرة تماماً لواقع الحال؛ فعوض سياسة تجميع الأهالي وحصر إقامتهم في مراكز يجب استمالتهم بمنحهم الأراضي، كما يجب المحافظة على الممتلكات

1. مرسوم 20 أوت 1837

2. Pillorget : Les deux voyages de Napoléon III en Algérie 1860-1865, in Revue Souvenir Napoléonien, n°363, février 1989, pp.20, 21

العمومية المؤجرة للعرب بدل بيعها، يجب استقطاب العرب إلى السهول الخصبة بدل طردهم إلى المناطق الصحراوية، ويجب حصر الإقليم المدني بدل توسيعه. وبعبارة واحدة، بدل من الاقتداء بالنموذج الأمريكي الشمالي الذي قضى على جنس الهنود، يجب الاقتداء بمثل الأسبان بالمكسيك الذين اندمجوا مع كامل السكان".

وقد أعاد نابليون الثالث رسالة عام 1863 للتأكيد على أن الجزائر مملكة عربية، وأن الأهالي لهم الحق الكامل في حماية الإمبراطور تماماً كما يتمتع المعمرون بذلك، وأنه "أنا إمبراطور العرب وإمبراطور الفرنسيين على السواء".

"عندما فتحت فرنسا الجزائر وعدت العرب باحترام دينهم وممتلكاتهم، وأن هذا الالتزام ما يزال قائماً بالنسبة لنا... ومن جهة أخرى، من العدل الحفاظ على ملكية الأرض بين يدي من يحوزها... إن أرض إفريقيا جداً واسعة، والموارد الواجب تطويرها جد متعددة؛ بحيث يمكن لكل واحدٍ أن يجد فيها مكاناً وينشط بكل حرية حسب طبيعته وعاداته واحتياجاته. للأهالي تربية الخيول والأنعام وحتى المنتجات الطبيعية بالأرض، لنشاط وذكاء الأوروبيين استغلال الغابات والمناجم، وتجفيف الأراضي وإدخال المزروعات المتطورة، واستيراد تلك الصناعات التي تسبق كل تقدم للفلاحة.

للحكومة المحلية العناية بالمصالح العامة وتطوير الرفاهية المعنوية بواسطة الترفيه والرفاهية المادية بالأشغال العمومية.

هذا أيها السيد الماريشال الطريق الواجب اتباعه بصرامة؛ لأن الجزائر أكرر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة، وكلها مملكة عربية للأهالي قبل المعمرين حتى تتساوى حمايتي، وأنا بنفس القدر إمبراطور العرب وإمبراطور الفرنسيين"[1].

كان نابليون في حاجةٍ إلى أفكار في هذا المسار، وكان لاكروا يشجع صديقه إسماعيل عربان في ترقية أفكاره وإعطائها البعد التنظيري؛ ففصل إسماعيل عربان في كراسته "الجزائر الفرنسية، الأهالي والمهاجرون" الأفكار الأساسية التي ترتكز عليها فكرة المملكة العربية.

إن وصاية وحماية فرنسا للأهالي هي حق وواجب في آن واحد، وأن الأهلي هو

1. Pillorget : Les deux voyages de Napoléon III, Op. Cit., pp.30-35

المزارع والفلاح الحقيقي، وأن القاعدة الحقيقية للملكية في الجزائر هو العنصر الأهلي. إن الاستيطان الأوروبي زاغ عن سبيله، وعليه أن يتبنى الطابع الصناعي ويدع الزراعة والرعي للأهلي. إذن فالمستوطنون الأوروبيون للنشاط الصناعي، والأهلي للنشاط الزراعي والرعي[1].

وحسب المؤرخ "مارسيل إميريت" (Marcel Emirit) فقد قرأ الإمبراطور كراسة أوربان، وأعجب بها أيما إعجاب، بل تحمس لها، ويؤكد ذات المؤرخ أن الإمبراطور استوحى أفكار رسالته في 6 فيفري 1863 إلى الماريشال بيليسيي حول المملكة[2].

ولاحظ أوربان نفسه مدى تطابق ما جاء في الرسالة المذكورة من الأفكار التي تضمنتها كراسته؛ فيقول: "إن هذه الوثيقة الهامة -يقصد بها رسالة الإمبراطور- يبدو أنها مستوحاة برمتها من الأفكار التي وردت في كراسة "الجزائر الفرنسية، الأهالي والمهاجرون" فهي تدين سياسة تجميع الأهالي على أراضي محددة (le cantonnement)، وتعلن شراكة بين الأهالي والمهاجرين الأوروبيين لضمان رقي الجزائر"[3].

ويؤكد أوربان أن الإمبراطور أراد أن يؤكد العناية التي ينبغي أن يحضى بها الأهالي بتأكيده أنهم يشكلون مملكة؛ فأي محاولة لتفكيكها وتقويض أركانها هو خطر كبير[4]. وقد اعترف لاكروا بهذا التأثير قائلاً: "إنني منبهر... إنني قرأت في رسالة الإمبراطور كل الأفكار التي طورها أوربان بما في ذلك المساواة في الحماية للأهالي والأوروبيين، وتقسيم العمل؛ الزراعة للأهالي والصناعة للأوروبيين والتجارة والمؤسسات الكبرى، وإلغاء مبدأ تحديد أماكن إقامة محددة للأهالي ونظرية سلب الممتلكات، وكيفية نقل الحضارة إلى الأهالي"[5].

ويقرر أوربان بأن مستقبل الجزائر مسألة حكومة وليست مسألة استعمار بإبقاء إدارة المسلمين بيد العسكريين؛ وهي الطريقة المثلى لتحضير الأهالي.

إن الجزائر الفرنسية لدى أوربان كانت هي جزائر تقوم على شراكة يعترف للمسلمين الأهالي فيها بحق الاحتفاظ على دينهم وعاداتهم وأملاكهم.

منذ استسلام الأمير عبد القادر والجزائر تسير بقوانين تسن بفرنسا، وكان الأهالي يخضعون لهذه المنظومة العقارية والقضائية، وأصبح المشكل الدستوري والإداري والتعليمي

1. Annie Rey Goldzeiguer : Op. Cit., pp.159, 160
2. Emerit : La lutte entre les généraux et les prêtres de l'Algérie, Op. Cit., pp.270, 273
3. Urbain : Note autobiographique, Op. Cit., p.67
4. Ibid.
5. Annie Rey Goldzeiguer : Op. Cit., p.195

لمجموعة بشرية تبلغ المليونين والتي يصعب إخضاعها والسيطرة عليها؛ والتي أصبح أفرادها معارضين، ولم يخف على هؤلاء المستوطنين الفرنسيين وكانوا يتصرفون وفقاً لمصالحهم وإيديولوجيتهم. وهكذا فإن سياسة تجميع الأهالي في أماكن محدودة والتأثيرات على التشريعات الإسلامية ظلت نقطة توتر بين الأهالي والاستعمار؛ مما أدى إلى ثورات، فحاول أوربان إعطاء البديل لهذه السياسة التي تبناها نابليون في المملكة العربية بعد زيارته الأولى للجزائر سنة 1860؛ هي جزائر تقوم على شراكة يعترف فيها للمسلمين الأهالي بحق الامتلاك على دينهم وعاداتهم، وكان لنابليون نظرة مماثلة في الاستعمار الأوروبي؛ فهو يقول: "بدل الاقتداء بالنموذج الأمريكي الشمالي الذي قضى على جنس الهنود، يجب الاقتداء بمثل الأسبان بالمكسيك الذين اندمجوا مع كامل السكان، كما كانت تجارب في العالم العربي في الأخير أن تضع هذه السياسة في إطار عربي".

إن السياسة التي انتهجها نابليون الثالث وحاول تطبيقها، ونظر لها أوربان وأصدقاؤه السانسيمونيون لصالح العرب واجهت هجومات عنيفة من قبل دعاة الاستيطان، وأصبح الجدل الذي غذته نوايا سيئة لدى الصحافة أوّل فيه خطاب الإمبراطور الذي سبق ذكره، وأنه يهدف إلى إنشاء مجتمع الجزائر دون الاستعمار الفرنسي. وحسب أوربان فإن نشر الرسالة في 6 فيفري 1863 كان بمثابة الشرارة لحرب شعواء شنت ضد كاتب الكراسة الذي اتهم بأنه الناطق الرسمي باسم مجموعة متآمرة على مشروع الاستيطان الأوروبي بالجزائر، وتوالت ردود الأفعال ونصبت الطاولات بساحة الحكومة بمدينة الجزائر للتوقيع على العرائض، ودخلت الكنيسة الفرنسية بالجزائر هذا الجدل؛ فأصدر أسقف الجزائر أوامراً لرجال الدين بقراءة الصلوات لتخليص الجزائر من الخطر والمحن التي تتربص بها[1].

2. القرار المشيخي وانحطاط الارستقراطية التقليدية

كان القرار المشيخي المؤرخ في 22 أفريل 1863 يهدف في ظاهره تمليك القبائل الأراضي التي تستغلها مع توزيع هذه القبائل إلى بلديات ودواوير وجرد وترتيب العقارات الموجودة في أقاليمها، وأخيرا تأسيس الملكية الفردية في الأقاليم المستحدثة.

1. Annie Rey Goldzeiguer : Op. Cit., p.195

لكن الحقيقة أن هذا القرار المشيخي كان له هدف سياسي ويمكننا تلخيص هذا الهدف في نقطتين أساسيتين هما: إضعاف الأسر الأرستقراطية وتفكيك القبيلة.

فهل كان إضعاف الأرستقراطية الأهلية من أهداف نابليون الثالث صاحب مشروع المملكة العربية والذي كان يريد جعل الجزائر إقطاعية عسكرية تخضع لسلطانه هي مقاربة غريبة.

والحقيقة أن هذه المقاربة تبدو صحيحة باعتبار القايد الأهلي قبل القرار المشيخي كانت له سلطات واسعة مالية وقضائية وردعية وإدارية وسياسية. ورغم أن القضاء المدني الذي لم يكن من اختصاصاته إلا أنه كان يتمتع بحضوة لدى القضاة.

بيد أنه انتزعت منه امتيازات كبيرة في الأقاليم التي شملها القرار المشيخي ومن هذه الامتيازات:

- إحصاء وجباية الضرائب.
- السلطة القضائية الردعية التي أوكلت إلى الشرطة القضائية.
- السلطة الإدارية التي أسندت إلى المصالح المختصة.

أ. دواعي صدور قانون السناتوس كونسولت Sénatus consulte

صدر قانون مجلس الشيوخ أو القرار المشيخي المعروف باسم السناتوس كونسولت في 22 أفريل 1863 وذلك بعد مناقشات طويلة، فقد احتلت القضية الجزائرية لمدة تزيد عن الشهر اهتمام النواب. ومنذ بداية شهر مارس 1863 تم إرسال المرسوم المشيخي إلى مجلس الأمة، وعرض الجنرال آلار (Allard) دواعي إصدار المرسوم المشيخي، فتشكلت لجان لإعداد ضوابط ومعايير تحرير تقرير في ذلك الشأن[1].

وحاولت الحكومة الفرنسية أن تبرز هذا القانون "كعقد عدالة وإصلاح اتجاه أهالي الجزائر وكإجراء لا غنى عنه لضمان راحة وازدهار الجزائر"[2].

وكانت الأهداف المعلنة لهذا القانون هي:

---

1. Statistique et documents relatifs au Sénatus-consulte sur la propriété arabe, Paris, imprimerie impériale, 1863, p.122
2. Aimé Poivre : Comment s'exécute le sénatus-consulte sur la propriété en Algérie, Alger, imprimerie F. Paysant, 1868, p.1

- تحديد أراضي القبائل.
- تقسيم الأراضي على مختلف دواوير كل قبيلة.
- إقامة الملكية الفردية في كل أرض دوار تتاح الفرصة لإقامتها.

ومنذ 3 جويلية 1863 قام الجنرال بيليسيي (Pelissier) بتعيين اللجان واللجان الفرعية الإدارية المكلفة بتطبيق هذا القانون في الأراضي العسكرية والمدنية وتحت إشراف ورعاية الحاكم العام[1].

وقد قام الباحث الدكتور عبد الكريم بجاجة بتنظيم سجلات السناتوس كونسولت المخطوطة وترتيبها بالأرقام، مع وضع خريطة لقبائل الشرق الجزائري[2].

ب. نصوص السناتوس كونسولت وأهدافه الحقيقية

1. نصوصه:

جاء قانون السناتوس كونسولت في 22 أفريل 1863 في سبع مواد على النحو التالي:

المادة الأولى: إن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائر بصفة مستمرة منذ زمن طويل إنما هي ملك رسمي للقبائل.

المادة الثانية: سيتم إدارياً في أقرب الآجال:

- تحديد مناطق القبائل وتوزيعها على مختلف الدواوير، فكل قبيلة بالتل والبلاد الأخرى الخاصة للزراعة، مع الاحتفاظ برصيد من الأراضي تكون ملكاً للبلديات.
- تأسيس الملكية الفردية على أفراد تلك الدواوير؛ حيث يتم الاعتراف بهذا الإجراء وبفائدته، وستصدر مراسيم إمبراطورية تحدد الوضعيات والآجال التي تتأسس عليها الملكية الفردية لكل دوار.

1. Aimé Poivre : Op. Cit., p.2
2. Abdelkarim Badjadja : Cartographie agraire de l'Est algérien à la fin du XIXe siècle, étude de géographie historique à partir des archives du Senatus consulte, diplôme d'études approfondies, Constantine, octobre 1974, Université de Constantine, département de géographie.

المادة الثالثة: وسيتم تنظيم إداري عمومي أشكال تحديد أراضي القبائل، وأشكال وشروط توزيعها بين الدواوير، وتبعية الأملاك التابعة للدواوير، والأشكال والشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية.

المادة الرابعة: يستمر تحصيل الريوع والمستحقات والرسوم المستحقة للدولة على القائمين على مناطق القبائل، كما كانت عليه في السابق، وستصدر أوامر من خلال مراسيم إمبراطورية مختلفة في شكل تنظيمات إدارية عمومية.

المادة الخامسة: تحتفظ الدولة بحقوقها على ملكية ممتلكات البايلك وحقوقها على الممتلكات "المُلك"، كما تحتفظ بحقوقها في المجال العمومي (domaine) كما حددته المادة الثانية من قانون 16 جوان 1851 بما في ذلك مجال الدولة؛ خصوصاً في ما يتعلق بالأخشاب والغابات طبقاً للبند الرابع من المادة الرابعة من القانون المذكور أعلاه.

المادة السادسة: تلغى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة عشر من قانون 16 جوان 1851 بشأن تأسيس الملكية بالجزائر، في حين لا يمكن أن تسري الملكية الفردية إلا ابتداءً من اليوم الذي تتأسس فيه قانوناً من خلال استخراج عقود الملكية.

المادة السابعة: لا تلغى أحكام قانون 16 جوان 1851 خصوصاً التي تتعلق باقتراح الملكية بسبب المنفعة العامة وأعمال الدولة[1].

3. الأهداف الحقيقية للقانون:

كان قرار مجلس الشيوخ في 22 أفريل يرمي لتحقيق هدفين أساسيين: الأول تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المفككة ويعبر الهدف الأول عن إرادة الانتقال بالمجتمع الجزائري ما قبل الرأسمالي أو اللارأسمالي بالأحرى إلى القوابل الاقتصادية والحقوقية لمجتمع رأسمالي أما منعطفات هذه التحولات التي قلبت الجزائر فقد تمثلت في إزالة العقبات القانونية لتسهيل عمليات البيع والشراء العقارية وخلق شروط ملائمة لتوسيع

1. Rodolphe Dareste de la Chavanne : De la Propriété en Algérie, loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863, 2e édition1864, p.240-244

المستوطنات الأوروبية وبسط آليات اشتغال النشاط الاقتصادي الخاص بالنظام الرأسمالي.

أما الهدف الثاني فله مثل الأول عدة وجوه فبعد أن خلقت الملكية الفردية وانفصل الفرد عن القبيلة استلزم الأمر إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الجماعية في إطار ما ارضي وإداري هذا الإطار هو الدوار وهو دائرة لحد ما إدارية شكلها قرار مجلس الشيوخ الذي استهدفت عملياته تفتيت القبائل لإزالة الحواجز أمام عمليات بيع وشراء الأراضي[1].

وقبل انتهاء أعمال اللجنة المكلفة بوضع قانون السناتوس كونسولت في شكله النهائي خصّص مجلس الأمة في 24 مارس 1863 عدد 336 عريضة قدّمها المستوطنون يعبرون فيها عن الأسى العميق لديهم ، ولم يعلق مجلس الأمة مناقشة الموضوع إلا في يومي 11 و13 أفريل 1863 بواسطة عملية التصويت[2].

بداية التطبيق، الصعوبات والنتائج:

كان قانون السناتوس كونسولت بمثابة الحجر الأساس لما سيعرف بمشروع نزع ملكية القبائل ونتج عنه تفكيك القبائل وتحويل زهاء 800 ألف هكتار من أراضي العرش إلى ملكيات خاصة وكان القصد ضرب وحدة القبيلة وروابط النسب وقوة القرابة كممون للشوكة المحاربة في الجزائر[3].

ويمكن تقديم نموذج لتطبيق هذا القانون حيث بدأت عمليات التحديد في أولاد دراج بالحضنة سنة 1868 وانتهت سنة 1869[4]. وأثناء العمليات واجهت اللجنة المكلفة بتحديد ملكيات القبائل وإنشاء الدواوير عدة مشاكل أهمها:

- عدم وضوح حدود القبائل والدواوير.
- رفض عدد من هذه الدواوير لتحديد أراضيهم بحدود نظرا للنشاط الرعوي الذي تمارسه

1. عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 ترجمة جوزف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1983، ص78

2. Annie Rey Goldzeiguer : Op. Cit., p.205

3. محمد الطيبي: الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، دار ابن النديم للنشر، وهران 2009، ص ص193-194

4. Abdelkarim Badjadja : Op. Cit., p.35

هذه المجموعات السكانية والذي يتعارض مع الاستقرار وتحديد الحدود الرسمية التي لا يجوز تخطيها.

- عدم فهم اللجنة لخصوصيات المجتمع الجزائري وتركيبته المتلاحمة في شكل تحالفات قبلية تجسها الملكية المشتركة للأرض[1].

وقد نتج عن تطبيق القانون المشيخي بإقليم الشرق أن تم تجريد الأهالي من مساحة تقدر بـ 30391هـ لصالح أولى مراكز الاستيطان، وزادت المساحة بعد ذلك لتصل إلى 224936هـ، وهو ما يمثل 70% من المساحة الإجمالية للأراضي التي كانت تعرف بأراضي العزل بهذا الإقليم[2].

ولم يتوقف الأمر بمنح أراضي العزل لمراكز الاستيطان، بل امتد إلى منحها للشركات الكبرى؛ وذلك بتكريس سياسة نابليون الثالث المشجعة على الاستيطان لفائدة الشركات الرأسمالية الكبرى[3]، وقد عبر عن هذه السياسة ابتداءً من عام 1853؛ وذلك بانغراس الشركة السويسرية (Société genevoise) على مساحة 20000هـ، من بينها 8885هـ في قبيلة عامر الظهرة بسطيف، وتم منح 89500هـ للشركة العامة[4].

وجاءت قرارات السناتوس كونسولت في مصلحة تطوير الاستيطان وتنظيمه، رغم وجود تيار المملكة العربية الذي كان يقوده السانسيمونيون بقيادة إسماعيل عربان[5].

إن هذه التغييرات والتحويلات أدت بالقبائل الجزائرية إلى فقدان قدراتها الدفاعية ونجاعتها، كما أن النسب فقد أهميته كظاهرة اجتماعية ذات قيمة شرعية يتوارثه أهل القبيلة، وبتفتيت القبيلة أصيبت الأرستقراطية التقليدية إصابة بالغة لأن القبيلة كانت سبب وجودها وركيزتها الثابتة، والحقيقة أن هذه الإجراءات التحويلية الخطيرة لم تكن لتحدث دون أن يكون لها آثار خطيرة على مستوى الضمائر والوجدان الاجتماعي؛ فالأهلي لم يعد يحس بارتباطه بالروابط القوية للجماعة، ولم يعد يحيِ تلك الأجواء المشحونة بالتضامن الذي يربطه بوطنه الصغير عن طريق المصالح المشتركة والعادات والماضي الذي يحتفظ له بالكثير من

1. Rodolphe Dareste de la Chavanne : Op.Cit, p.145
2. Djilali Sari : L'éviction des paysans des terres azels dans le Constantinois, Majallet ettarikh, 1er semestre, Centre national d'études historiques, Alger, 1980, p.48
3. Conseil général de la province de Constantine ; Rapport du préfet, Session ordinaire de 1859, Constantine, p.122, 123
4. Djilali Sari : Op. Cit., p.54
5. Ani Goldzieguer : Op. Cit., p.45

الذكريات[1].

وهكذا فالمجتمع الريفي الجزائري الذي كان في العهد البايليكي متمسكا بالأرض والعمل الفلاحي، قد بدا يفقد صلته بالأرض بعد أن صار يشكّل عائقا أمام حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر مما جعل السلطات الاستعمارية تلجأ لاتباع شتى السبل وسن مختلف التشريعات للاستحواذ على الأراضي ومنحها للمستوطنين والشركات التي بدأ نفوذها وتأثيرها يزداد مع مرور الزمن.

وبزوال القبيلة أصيبت سلطة الأرستقراطية الأهلية إصابة بالغة؛ ذلك أن القبيلة كانت سبب وجودها ومصدر قوتها وركيزتها الثابتة.

لقد رأينا من الأسباب والبواعث التي دفعت المشروع الإمبراطوري إلى إحداث شرخ في جسم هذا الكيان المتماسك القبيلة حتى يتمكن الاستعمار من النفاذ من خلاله والجدير بالملاحظة هنا هو الابعاد السياسية التي طبعت انجاز قرار مجلس الشيوخ الإمبراطوري. وفي هذا الشأن صرح الجنرال آلار: "على الحكومة أن لا تنسى أن أبعاد سياستنا هي إضعاف تأثير القادة الأهالي وتفتيت القبيلة وتأسيس الملكية الفردية وإفساح المجال أمام الأوروبيين ليمكنهم التدخل في شؤون القبيلة بما تخوله المادة 2 من قانون 1851". وكانت الأقلية في مجلس الشيوخ ترى القوة العدوانية للقبيلة وتعتبرها هيئة تعيق سبيل التطور وهي مهد وحاضنة للتوتر والتمرد وهي بشكل عام خطر عمودي.

في إطار القبيلة يواجه السكان تسلط القياد ويخضعون لنفوذهم المادي بل الروحي أحيانا ما يبعد السكان الأهالي على الأوروبيين.

اعتبارا من هذه الحالة كان الاستعمار يرى أنه من الضروري الإسراع في تفكيك القبيلة هذا الكيان الاجتماعي الذي بدا صامدا رغم الضربات القوية التي تلقاها على الصعيد العسكري.

ويرى منظرو الاستعمار الفرنسي أن عملية التفكيك الاجتماعي كان من الأجدر أن تتم ببطء وأن تؤطرها قيادات تكون على دراية بشؤون الأهالي المكاتب العربية.

---

1. Manouba Benmati Hamana : De la tribu à la révolution agraire, les statuts fonciers dans l'est algérien, approche cartographique, Thèse du 3ème cycle, Université Montpelier, 1985, p.13

ومن هنا حافظت القبيلة على تماسكها عبر العصور مارست على أفرادها نظاما قهريا قوامه الخوف من عقوبات نظام الجماعة وغضب الرأي العام ومن القبيلة كان الأهالي يستمدون قوتهم ويستوحون قيمهم وهي بالنسبة للأهالي أو الرأي العام تمثلا شكلا من أشكال الوطن.

وقد عمد القرار المشيخي إلى تحطيم هذا النظام القديم فيجعل من القبيلة الواحدة دواوير بلدية، واستحدثت من المساحات الشاسعة التي كانت تشغلها القبائل ما عرف بالأملاك العامة البلدية وجاء القانون المشيخي ليكرس شرعية التقسيم.

النتائج:

تقليص نفوذ القياد والمشايخ:

ارتبط نفوذ القادة الأهالي بما لهم من ملكيات زراعية[1]، ويمكن تقديم أبرز نموذج من خلال عائلة المقراني. فقد جاءت التقارير لدائرة برج بوعريريج أن عائلة المقراني كانت متخوفة من القرار المشيخي خاصة شقه المتعلق بقانون المنازعات الذي يضعهم وهم الإشراف على قدم المساواة مع العامة من الأهالي.

إن تاريخ أسرة المقراني هو بمثابة تبيان لحقبة زمنية فقد طبعت هذه العائلة حقبة زمنية من تاريخ البلاد، ومع أن العائلة هوت إلى الحضيض إلا أنها ظلت تمثل رمزا منقوشا في ذاكرة التاريخ.

لقد كانت لعائلة المقراني صلاحيات هي عند الأهالي من سلطة الإدارة، بيد أن هذه الامتيازات والصلاحيات سقطت الواحدة تلو الأخرى، وهذا في غضون سنوات معدودة وكان آخر ما حافظت عليه هذه العائلة هو حق التويزة ولكن حتى هذا الحق فقدته بموجب قانون 1863، وأخذت امتيازات عائلة المقراني تتراجع ما جعل العائلة تصاب بإحباط[2].

1. Tahar Ouach : La mise en place de l'administration civile en Algérie et la pérennité du caïdat, in Les administrations coloniales, état de l'historiographie. Structures et acteurs. (Sous la direction de Samia El Mechat) Bulletin de l'Institut d'histoire du temps présent, p.80

2. صالح فركوس: المكاتب العربية، المرجع السابق.

إصلاح القضاء الأهلي:

جاء مرسوم 31 ديسمبر 1859 للمسارعة في إجراءات الاستئناف وتقليل تكاليفه وجعل الدفع غير إلزامي. وبموجب هذا المرسوم تحول المستشارون الأهالي إلى قضاة حقيقيين رغم أن اختصاصاتهم لم تتعدى قضايا الزواج والطلاق والميراث.

وقد عد ذلك المرسوم انتصار للأهالي ومناصريهم لذا سارع المستوطنون للضغط لإلغائه وهو ما حدث بعد فترة قصيرة، وجاءت سنة 1865 لتظهر نتائج لجنة Gastonbid والتي عرفت احتدام النقاش بين عدد من أعيان الأهالي كالمكي بن باديس ومحمد السعيد بن علي الشريف وبين ممثلي المستوطنين انتهت بالتوصيات التالية:

1. تعيين مجالس استشارية عوض مجالس ذات سلطة تنفيذية.
2. تشكيل غرف أهلية في كل محكمة.
3. إنشاء مجلس أعلى للفقه الإسلامي.
4. اختيار القضاة الأهالي عن طريق مسابقة.

وفيما يتعلق بالمجلس الأعلى للفقه الإسلامي فقد تم تشكيله سنة 1866 وكان مقره بمدينة الجزائر، ويلاحظ انه تم اسبعاد ممثلي الأهالي عن مقاطعة قسنطينة. وتم تعيين 184 قاضيا وزعوا على مختلف المحاكم سنة 1867، وكان مع كل قاضي مساعدوه كالباش عدل والعدل؛ وهو ما كان عليه الأمر في التنظيم البايليكي القديم، مع اختلاف الصلاحيات والمكانة بطبيعة الحال.

الانتفاضات المحلية والامتحان العسير للقيادات المحلية 1864-1871:

رغم الإجراءات الردعية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية من اجل احتواء أي معارضة أهلية وكسبت أي شعور بالممانعة، إلا أن الانتفاضات المحلية ما فتئت تهدد الوجود الفرنسي، وقد رغبت فئات عريضة من المستوطنين في التخلص من القيادات الأهلية رغم كل ما قدمته من خدمات جليلة، وذلك بالزج بها في قمع الانتفاضات المحلية التي اندلعت في تلك الفترة، وكانت هذه الفئات تسعى لتحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: اختبار مدى ولاء هذه القيادات على اعتبار أنها ستواجه أهلها وعشيرتها لقمع هذه الانتفاضات.

الثاني: التخلص من هذه القيادات في المعارك الحربية التي تخوضها وبذلك يتم إزاحة آخر مظاهر الإدارة البايليكة القديمة التي شكلت مصدر إزعاج للمستوطنين، ولطالما أكدوا عدم جدوى بقائها في ظل التفوق العسكري للجيش الفرنسي.

وفي إقليم قسنطينة اندلعت عدد من الانتفاضات التي واكبت مشروع المملكة العربية ونذكر من أهمها الانتفاضة التي قادها محمد بن بوخنتاش في الحضنة الغربية التي كانت نتيجة سوء تصرف قايد الحضنة الشرقية سي المختار بن دايخة اتجاه أحد أفراد أسرة مرابطية من عرش اولاد علي بن ناصر، وكذا تمتع هذه القايد بصلاحيات وامتيازات واسعة على حساب الأهالي وتجسد ذلك في حرمان السكان من حقهم في السقي[1].

وقد استعانت السلطات الفرنسية بعدد من القيادات المحلية لإخماد هذه الانتفاضة وكانت تستخدمهم كدروع بشرية.

وقد أدت هذه الانتفاضة إلى تأخير عملية تكوين قيادة خاصة بالحضنة التي شهدت تعاقب عدد كبير من القيادات تحت سلطة ضباط المكاتب العربية لبريكة وبوسعادة[2].

واستغلت الإدارة الاستعمارية هذه الانتفاضة لتنصيب قيادات أهلية أكثر ولاء لها. فقد ألغيت المشيخات القديمة في اولاد عمر وتم تجميعها في قيادة جديدة تتبع الشيخ بيبي محمد، كما قامت السلطات بعزل القايد سي المختار بن دايخة وعينت بدلا عنه القايد سي إسماعيل ولد الكسغلي من عرش اولاد علي بن صابر[3].

وجاءت أحداث اولاد ماضي عام 1864 كامتحان آخر للقيادات الأهلية باعتبارها شكلت امتدادا لانتفاضة اولاد سيدي الشيخ وتهديدا للوجود الفرنسي بالمنطقة، فكيف تعاملت القيادات المحلية مع هذه الانتفاضة؟

في البداية نشير أن هذه الانتفاضة جاءت نتيجة سوء تسيير المكاتب العربية في برج بوعريريج وبوسعادة، الأمر الذي أدى إلى اتفاق عدد من أعراش الحضنة لمواجهة السلطات

---

1. كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2011، ص ص36-43
2. كمال بيرم: المرجع السابق، ص43
3. المرجع نفسه، ص45

الاستعمارية، وهنا تم الزج بالقيادات الأهلية ممثلة في الباشاغا المقراني[1].

وقد أثبتت انتفاضة عام 1864 مدى تدهور العلاقة بين المقراني وضباط المكاتب العربية، واستمرت هذه العلاقة في التدهور بسبب رغبة الإدارة الاستعمارية في تقليص نفوذ القيادات الأهلية وتوسيع الاستيطان الأوروبي في مناطق نفوذهم.

وقد قادت بواعث عديدة المقراني لإعلان تمرده على الإدارة الاستعمارية، ولعل أهم هذه البواعث هو إحساسه بفقدان مكانته القوية وسط المجتمع الأهلي مما عجل بقيام انتفاضة عام 1871 التي توسعت لتشمل مناطق هامة من الجزائر، وكادت تعصف بالوجود الاستعماري.

وهكذا فقد مثلت سنة 1871 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر إذ أنها أطاحت بالقيادات المحلية وسلبت منها أبرز مظاهر قوتها ونفوذها، وصار القياد الأهالي وأعوانهم من الشواش والخوجات الذين كانوا من مظاهر النظام البايلكي القديم، لا سلطة فعلية لهم وغير قادرين على استرجاع مكانتهم ونفوذهم الرمزي وسط الأهالي. وأمام هذا الوضع البائس لم يجد هؤلاء بداً من تقديم مزيد من التنازلات للسلطات الاستعمارية التي ما فتئت تستعين بهم لقهر المجتمع الأهلي وتفتيته من الداخل.

وهكذا استمر نابليون على خطى أصحاب المشاريع الاستعمارية في الجزائر، محافظا على بعض عناصر الإدارة البايليكية مع إحداث تغييرات على نظام القبيلة العسكرية والشريفية المرابطية قاعدة النظام البايليكي محتفظا بمركزية القيادة والمخزن شكليا مع إسناد سلطتيهما الفعلية إلى المكاتب العربية، مؤكدا على إزالة الحدود بين القيادات والمشيخات قصد إضعافها إضعافا تاما مع تعميم القيادات وتغليبها على الخليفيات، فبعد إلغاء المناطق المختلطة منذ بداية الجمهورية الثانية أصبحت الحدود الحقيقية تفصل بين الإقليمين العسكري والمدني.

والحقيقة أن هذه الإجراءات التحويلية الخطيرة لم تكن لتحدث دون أن يكون لها آثار وخيمة على مستوى الضمائر والوجدان الاجتماعي. فالأهلي لم يعد يحس بارتباطه بالوشائج القوية للجماعة ولم يعد يحس بتلك الأجواء المشحونة بالتضامن الذي يربطه بوطنه الصغير

1. Colonel Robin : L'insurrection de la Grande Kabylie en 1871, H. Charles-Lavauzelle, Paris, 1901, p.512

عن طريق المصالح المشتركة والعادات والماضي الذي يحفظ له الكثير من الذكريات والأحداث، والخلاصة من هذه التطورات أن الأهلي لم يقتلع من أصله بل نزع من إطاره.

الخاتمة

الخاتمة

تمثل سقوط الحكم العثماني في الجزائر في استسلام الداي دون بقية الإدارة البايلكية، فوضعت المشاريع الاستعمارية لتصفية الهوية الإسلامية في الإدارة البايلكية.

جعل نظام البايلك من القبيلة العسكرية القوة الحربية الوحيدة على سائر المؤسسات الأمنية دون مؤسسة الإنكشارية. فالقبيلة هي المعلم السياسي الذي ارتكز عليه الحكم العثماني خارج بؤر سلطته في المدن، وساد هذا النظام الحكم العثماني بالجزائر في كامل مراحله وفي كل أحواله، ولم يضع الاستعمار الفرنسي بقوته العسكرية القتالية نهايةً لهذا النظام، فلجأ إلى المواءمة بين اللين (المشاريع الاستعمارية، المكاتب العربية، ... إلخ) وفنون القتال المتقدمة، فجاءت المقاومة العنيدة للاستعمار مرتبطةً بالتنظيم القبلي الذي كان العثمانيون قد أقاموا عليه نظام إيالتهم.

مع تقدم استيلاء الفرنسيين على "الأرض الجزائرية" سعوا إلى إخضاع القبيلة، لكنها ظلت تحافظ على نظامها وهيكلها: ففي الشرق الجزائري ظل نظامها بايلكياً في الأساس، ولم يحدث أي تعديل يذكر، أما في الغرب الجزائري فقد حدثت تغييرات في عهد الأمير عبد القادر الذي اقتبس نظام "دولته" من نظام البايلك، تجلت تلك التغييرات في "الأغاليك"؛ وهي مجموعة قبائل مجتمعة أعلنت ثورتها ضد الاستعمار الفرنسي محافظةً في نفس الوقت على روحها القبلية وهيكلها ونظامها الداخلي. وفي المناطق المستقلة كبلاد القبائل وبعض مناطق الجنوب ظل "نظام المشيخة" سائداً على شكل "نبالة محلية أهلية".

وظف منظرو ومنفذو المشاريع الاستعمارية الفرنسية "الفكرة الأساسية" التي كان يقوم عليها نظام البايلك (السلطة العثمانية بالجزائر)؛ وهو ما سميته "مفهومية وأسس نظام البايلك"؛ التي أقاموها في كل مشاريعهم الاستعمارية على ثلاثة أسس: المركزية، والجيش، والأعيان.

ارتكز الماريشال فالي والماريشال بيجو وعقبهما نابليون الثالث "صاحب مشروع المملكة العربية" على "مبدأ المركزية" القاضي بعدم استبدال مركز البايلك التقليدي المتمثل

في رمزية مدينة قسنطينة، على اعتبار أن استبدال مركز البايلك خطر على استقرار السلطة الفرنسية؛ فأصبحت المركزية إحدى الركائز الأساسية التي تأسست عليها جميع المشاريع الاستعمارية.

أما الجيش فقد شكل أحد الملامح الهامة التي تبناها أصحاب المشاريع الاستعمارية الفرنسية، من حيث الاعتماد عليه على أنه العنصر الفاعل الأساسي في "مفهومية البايلك"؛ فقد عهدت إليه مهمة إخضاع الأهالي الجزائريين بعدما كان في العهد العثماني يقوم بدور "ضمان الولاء". فالسلطة الفرنسية التي اقتبست وسيلة ضمانها من نظام الحاج أحمد باي في عهد الماريشال فالي، أو من نظام الأمير عبد القادر في عهد بيجو، ونظام الإمبراطور نابليون الثالث، أوكل فرضها على الأهالي الجزائريين إلى سلطة عليا تمثلت في الجيش الفرنسي، وسلطة سفلى تمثلت في الخلفاء، والآغوات، والقياد، ورؤساء القبائل مع خضوع السلطة السفلى خصوعاً مطلقاً للسلطة العليا.

كما اقتصر أصحاب المشاريع الاستعمارية الفرنسية على أشكال التأطير الموروثة من العهد العثماني، والاستناد مثلهم في المدينة أو الريف على العائلات العريقة، واختيار الموظفين في منصب الخليفة والباشاغا والآغا والقايد من العائلات ذات التأثير الكبير والنفوذ الواسع. وهكذا فإن المركزية والاعتماد على الجيش والأعيان هي العناصر الفاعلة في مفهومية توظيف الفرنسيين لنظام البايلك.

أبقى فالي على التنظيم الجغرافي القديم والقبيلة أساساً للمجتمع الأصلي، ولإدماج هذا النظام البايلكي في النسق الاستعماري أضاف عنصراً جديداً لأسس وأبعاد ذلك النظام تمثل في الاستيطان والدمج. وهكذا أصبحت هذه الفكرة من أهم المبادئ والأسس الإيديولوجية في مفهوم النظام الفرنسي الجديد المعد لحكم الجزائر.

وهكذا أبقيت قسنطينة عاصمةً للأجهزة الإقليمية، وضع على رأسها قائد عسكري فرنسي حاكماً للمقاطعة بدل الباي يجمع في يده جميع السلطات، يليه الخليفة الذي يرأس عدة قبائل، ثم القائد رئيس القبيلة، وأخيراً الشيخ (رئيس الفرقة). لقد عمل الماريشال فالي على عدم هدم المؤسسات السابقة مع إحلال حكم السلطات الفرنسية محل نظام الحاج أحمد باي جاعلاً منها أجهزة منفذة لأوامر الحاكم.

لم يحدث الماريشال فالي أي تعديل يذكر على البعد السلطوي المتمثل في "الأعيان والقضاء" في المنطقة الأولى، وكذلك بالنسبة للبعد الاقتصادي والمالي المتمثل في الأرض والضرائب، وإنما أحدث تغييرات وتحويرات في المنطقة الثانية المختلطة التي تمثل البعدين الجغرافي والإداري (القيادة والمخزن والعزل)؛ وهو مجال جغرافي جيوستراتيجي كان البايلك يعتمد فيه على القبيلة، وعليه يرى فالي أن "الاحتياج الأول للمعمرين الذين يأتون إلى إفريقيا هو إيجاد أرض لهم يمكن فلاحتها دون أن يتعرضوا إلى مصاريف، كما يجب إخراج أرض إفريقيا من الصفة التي كانت عليها في النظام الإسلامي". وعليه، فما هي التعديلات التي أحدثها الماريشال فالي بشأن القبيلة في المنطقة الثانية؟

قصد الماريشال فالي بالقرار الذي اتخذه بضم أراضي البايلك (العزل) جاعلاً إياها فرعاً من الموارد العامة إضعاف القبيلة ورؤسائها. والعزل هو الأراضي التي كانت تستقر عليها القيادات وقبيلة الزمول والدوائر (القبيلة المخزنية). وبذلك جرد القبيلة من الوسيلة التي تعتمد عليها؛ وهي الأرض.

وقد كان الهدف من ذلك هو فسح إمكانية تكوين مستعمرات استيطانية للمعمرين الأوروبيين، كما أصدر فالي قراراً أعاد بموجبه تشكيل القبيلة المخزنية التي كان يعتمد عليها البايلك قوة عسكرية معيداً تنظيمها ليس على الطريقة العثمانية وإنما أنشأ من فرسانها قوات مساعدة خارج القبيلة المخزنية وبعيدة عن التنظيم العسكري الفرنسي، كما مس هذا القرار كتائب القبائل؛ حيث كان بعض الشيوخ برتبة قياد، مثل شيخ بلزمة، وشيخ قصر الطير يمارسون صلاحياتهم بمساعدة فرسان مخزنيين مجرداً هؤلاء الشيوخ من قوتهم العسكرية؛ وبذلك حطم قوة القبيلة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. فقد جرد شيوخ ورؤساء قبائل المخزن من قبائلهم المخزنية مدمجاً إياهم في قوات الصبايحية قواتاً مساعدة، وشريطاً مؤمناً للاستيطان الأوروبي.

شمل مشروع الماريشال بيجو (1840–1848) بالمنطقة الأولى القضاء على الإدارة الأهلية بقسنطينة، وتجسيد النظام المدني على أراضي العزل، ودمج القضاء. أما بالمنطقة الثالثة فقد عمل على تعميم نظام القيادة مع سن تشريعات مركزية لتعيين وإقالة الخلفاء ورؤساء القبائل العسكرية والشريفية المرابطية، والعمل على القضاء على القوة العسكرية

الأهلية، وتحجيم الضرائب المفروضة على الزعامات المحلية قصد إخضاعها ثم احتوائها. وفي الأخير هدف بيجو إلى وضع السلطات المسلوبة من الزعامات الأهلية في يد المكاتب العربية، كما شمل مشروع الماريشال بيجو توفير سندات قانونية مستحدثة من طرفه للسيطرة على أراضي العرش قانونياً قصد إضافة وسيلة أخرى للاستعمار لتكريس إضعاف القبيلة دون استثناء أراضي الأوقاف.

حافظ الماريشال بيجو على نفس النهج الذي سار عليه سلفه الماريشال فالي مع اعتماده على ركائز نظام الأمير عبد القادر بدل ركائز نظام الحاج أحمد باي التي أسس عليها فالي نظامه قبله؛ وهي المركزية والجيش والأعيان، وقسنطينة عاصمة للمقاطعة الشرقية من الجزائر؛ مبقياً في الوقت نفسه على مفهومية البايلك في التقسيم الجغرافي. ويبقى أن نسأل بدايةً، ما هي أهم التحويرات التي أحدثها الماريشال بيجو على الإدارة الأهلية بقسنطينة وأرض القبيلة وصفة حيازتها لها؟

استمر النظام القضائي الذي كان معمولاً به في العهد البايلكي طوال عهد الماريشال فالي، ولما خلفه الماريشال بيجو وشرع في تطبيق النظام المدني بالمنطقة الأولى قام بدمج القضاء متبنياً فكرة البايلك التي ترتكز على المركزية وازدواجية القضاء.

كان الجيش في البداية مكلفاً بكل شيء، ومع بداية حكم بيجو ازداد عدد الوافدين الأوروبيين؛ عندئذٍ أصبحت صياغة منظومة قضائية للدمج ضرورة ملحة، فقسم إقليم قسنطينة إلى مناطق مدنية وأخرى عسكرية، وعلى أساس تقسيم هذه المناطق قسم القضاء إلى قضاء مدني وآخر عسكري؛ قضاء للأوروبيين وقضاء للأهالي. فبالنسبة للإقليم المدني؛ وهو الذي يسكنه عدد كافٍ من الأوروبيين، طبق على الأهالي الدمج القضائي كاملاً عدا الأحوال الشخصية. أما في الإقليم العسكري فإن العقوبات والجنح والجرائم أصبحت تحت إشراف القضاء العسكري الذي يتشكل من المكاتب العربية بمساعدة رجال المخزن والقضاة الأهليين؛ وبذلك وضعت قواعد جديدة لدمج القضاء الأهلي في القضاء الفرنسي، حيث سحبت كل صلاحيات الجنايات في العدالة الأهلية واقتصرت على الأحوال الشخصية؛ فكل تقدم في الاستيطان يتبعه تطبيق القانون الفرنسي لصالح المستوطنين.

شرع بيجو في إرساء قواعد تنظيمية جديدة مقتبسة من نظام الأمير عبد القادر لإدارة الأرستقراطية التقليدية المؤطرة للقبيلة بأنواعها في المنطقة الثالثة؛ آخذاً بالاعتبار أن الخلفاء رؤساء القبائل كانوا يتمتعون بسلطات واسعة مالية وردعية وإدارية، ويحكمون مناطق شاسعة، في حين رأى بيجو أن تلك المناطق لا يمكن أن تبقى بيد شيخٍ واحد؛ لهذا أراد وضع تنظيم جديد لهذه المشيخات لتقليص نفوذ رؤسائها نظراً لتأثيرها على المجتمع ومنافستها السياسية للسلطة الفرنسية. وللوصول إلى ذلك قام بإجراءات تشريعية قصد وضع تنظيم جديد يلغي أولئك الخلفاء ويحولهم إل مجرد أعوان تابعين للسلطة المركزية.

قسم بيجو المشيخات إلى قيادات متوسطة غير متحدة في قبائلها؛ حيث حدد عدد الوحدات التي تقوم على أنقاض القبيلة الأم، وبإبعاد القبائل التي تربطها بها رابطة الدم والولاء، وذلك لإضعاف الخلفاء ذوي النفوذ وأصحاب الهالة العرقية الدينية، واستبدالهم بعناصر مجردة من السلطة المعنوية والدينية، وهكذا أصبحت القيادة وحدة سياسية وعسكرية عممت على كامل القطر الجزائري بدل الخليفيات، كما سن تشريعات مركزية للتعيين والإقالة؛ فأصبحت تعيينات الخلفاء والباشاغوات والآغوات تتم من طرف القيادة العسكرية باقتراح من المكاتب العربية، وهكذا قضى على استقلالية القبيلة في اختيار شيوخها بمركزية التعيين والإقالة، كما انتزعت منهم صلاحيات اقتراح القياد والشيوخ لتصبح من اختصاص المكاتب العربية.

مس هذا التغيير القوة العسكرية للأسر التي كانت تتزعم القبائل الشريفية والعسكرية؛ حيث كانت قبائل تحت نفوذها تكوِّن منها قوة عسكرية تابعة لها، فقد عمل بيجو على تجريدهم من هذه القوة، وأصبح لا يحق لهؤلاء الشيوخ أن يكوِّنوا جيشاً نظامياً مستقلاً، ويترأسون فقط قيادة القوات المساعدة بإشراف المكاتب العربية.

تمتع أولئك الشيوخ بالحرية في تحصيل الضريبة من الأسر والقبائل التابعة لهم دون تدخل السلطة المركزية في ظل النظام البايلكي السابق، أما بيجو فقد خصص عشر الضريبة لكل من الخليفة والباشاغا والآغا، وعن طريق هذا النظام تم ضبط مرتباتهم؛ وبذلك أصبحوا مجرد أعوان تابعين للسلطة المركزية يتلقون رواتب مقابل ما يقومون به. وهكذا فكك بيجو قيادات القبيلة ساعياً إلى تفكيك القبيلة ذاتها.

وهكذا أصبح المكتب العربي يتمتع بسلطات واسعة من الناحية الإدارية، يراقب زعماء الأهالي ويقترح إقالتهم وتعيينهم، ويسوي الخلافات بين القبائل على المستوى القضائي، ويراقب القاضي العربي في القضايا المدنية في كل ممارساته وأداء هامه، كما كانت له صلاحيات مالية حيث يحدد الضريبة على كل قبيلة، ويشرف على إدارة التعليم والشؤون الدينية بدائرته، وله صلاحيات عسكرية من خلال قيادة والإشراف على المخزن في العمليات العسكرية.

وقد شكلت هذه الأعمال أهم مرتكزات وقرارات وحيثيات كل من مشروعي فالي وبيجو، وهو ما أكد لنا تكاملهما من حيث الأسس الفكرية ووحدة الهدف ووضوح الرؤية، وتوصلنا إلى عدم رضا كل من فالي وبيجو عن النتائج المحققة من مشروعيهما، وأخذاً بالاعتبار أن كلا منهما يمثل صفوة الفكر الاستعماري الفرنسي، وأنه لم يوجد في قيادات الجيش الفرنسي أفضل منهما أو مثلهما في قيادة الاستعمار بالجزائر، نتلمس بعض ذلك في مراسلاتهما الحميمية والرسمية مع كل من الماريشال سولت وتيار. فقد توصل كل منهما إلى دواعي عدم الرضا عن النتائج المحققة دون الاستطاعة على القضاء عليها نهائياً رغم أن كل منهما قد عمل على هدم البنى الرئيسية للمجتمع الجزائري وأخفق كل منهما في إعادة تركيبها بصورة تخدم مشروعيتها.

تبين للسلطات الفرنسية العليا عدم نجاعة مشروعي فالي وبيجو نجاعة مرضية، وقد بينا الانسجام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لنظام البايلك بالمفهوم العثماني ضمن تلك البنى الاجتماعية. الأمر الذي كان يعلمه كل من فالي وبيجو دون إدراكه أو إدراك أبعاده والإيمان به؛ أي أنهما أخذا نظام البايلك دون مفهوميته الأصلية وأبعاده، الأمر الذي بث فوضى اجتماعية عارمة في المجتمع الجزائري لإقامة مجتمع المعمرين الأوروبيين دون التوصل إلى تحديد علاقة واضحة بين المجتمع المفككة بناه والمجتمع المزمع إنشاؤه (المعمرون). لم تتجاوز الإجابة عن هذه القضية إقامة مراكز عمرانية صغيرة، فتطلب الأمر لزوماً عن السلطة المركزية الاستعمارية بباريس الشروع في مشروع جديد؛ هو مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث.

تم سحب الماريشال بيجو من الجزائر لدواعي عديدة؛ أبرزها بداية عهد جديد يتطلب رجلاً جديداً للمشروع الاستعماري بالجزائر، وكثرة معارضي بيجو ومشروعه بالجزائر وبفرنسا. وهكذا تصدر نابليون الثالث الساحة السياسية بفرنسا فدخلت عهداً جديداً على المستويين الداخلي والدولي في إطار تحييدين أوروبيين كبيرين: اتجاه الجمهوريات الإيطالية والإمارات الألمانية نحو الوحدة.

اتسم عهده بكثرة التجارب وحسن الاستماع لمستشارين معينين في ما يخص الشأن الجزائري؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور مشروع استعماري فرنسي جديد عرف بـ "المملكة العربية" تبلور بين سنتي 1848 و1870 نجمله في ثلاثة محاور رئيسية. تمثل المحور الأول في "التخلص من بقايا النظام التقليدي الأهلي سرى مفعوله بين سنتي 1848 و1860 تم تنفيذه من خلال سلسلة من التشريعات (مراسيم ولوائح)، وقد شمل هذا المحور القضايا التالية: تقسيم المقاطعة إلى إقليمين؛ مدني وعسكري، ودمج القضاء والتعليم، وانشغالات السكان والثورات، اشتداد الصراع بين المدنيين والعسكريين الفرنسيين.

امتد تنفيذ المحور الثاني في مشروع نابليون الثالث بين سنتي 1860 و1863، تضمَّن إعادة النظر في المشاريع الاستعمارية السابقة للجزائر خوَّل فيه المتابعة لإسماعيل عربان؛ بحيث اعتبره المؤرخون "منظر المملكة العربية".

أما المحور الثالث في مشروع نابليون الثالث الاستعماري الذي شمل الفترة الباقية من حكمه بين سنتي 1863 و1870؛ فقد اتضح فيها فشل فكرة المملكة العربية، الأمر الذي مهد لقانون الأهالي .

لقد حدثت تغييرات جذرية في الفترة الممتدة بين 1848 و1860 في عهدي الجمهورية الثانية والإمبراطورية في ميدان الحكم والإدارة، توسع الإقليم المدني مفرزاً تأثيراتٍ على أسلوب دمج القضاء والتعليم بقصد استكمال تدمير البنية التقليدية من جميع النواحي؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، مع إشارة توضيحية إلى أن الدين يمثل اللحمة، وبقية الجوانب تمثل عناصر البنية؛ لذلك استهدف هذا المشروع في هذه الحقبة "البنية واللحمة".

استمر نابليون الثالث على خطى سلفه من أصحاب المشاريع الاستعمارية بالجزائر،

فقد حافظ فالي وبيجو على بعض عناصر الإدارة البايلكية بعد التغييرات التي أحدثاها على نظام القبيلة العسكرية والشريفية المرابطية قاعدة النظام البايلكي؛ محتفظين بمركزية القيادة والمخزن شكلياً مع إسناد سلطتهما الفعلية إلى المكاتب العربية، مؤكداً على إزالة الحدود بين القيادات والمشيخات قصد إضعافها إضعافاً تاماً، مع تعظيم القيادات وتغليبها على الخليفيات. فبعد إلغاء المناطق المختلطة منذ بداية الجمهورية الثانية أصبحت الحدود الحقيقية تفصل بين الإقليمين العسكري والمدني.

أصبحت إدارة سكان الريف والشرطة والعبادة والتعليم كلها من اختصاص رؤساء البلديات، وما يمكن اعتماده قاعدة بين الحياة البلدية في المناطق التي شملها النظام المدني ودور القايد فيها كان في تراجع لكي يتوسع الإقليم المدني في حدود إقليم القبيلة للإقليم المدني؛ حيث قُسمت أراضي القبائل أفقدتها قاعدة الأرض مصدراً للسلطة والنفوذ، فتتت القبيلة وأصبح الأهالي تحت مشيئة المستوطنين.

أعطت الإجراءات الإدارية المدنية للمعمرين حق إمكانية الحصول على الأراضي، وسمحت لهم بأن ينظر في قضاياهم في حالة نزاعاتهم مع الأهالي أمام محاكم فرنسية، وخولت للمعمرين دراسة الميزانيات البلدية، في حين وُضع الأهالي تحت سيطرة المكاتب العربية. وهكذا تفككت القبيلة في الإقليم المدني بعد أن كانت أساس النظام البايلكي؛ وبالتالي انفصل الأفراد عن حكم زعمائهم، وجردوا من السلاح، وأصبح المكتب العربي البديل الجديد للقياد والمخزن يتعامل مع أفراد وليس مع جماعات.

ومن هنا يتبين لنا أن نابليون الثالث وجهازه الاستشاري المصغر قد سعى واثقاً إلى تكريس مبدأ إقصاء أي إمكانية لانبعاث دولة جزائرية؛ الأمر الذي تفسره مناورته للأمير عبد القادر ملكاً أو أميراً على الجزائر الفرنسية لرمزيته المقاومة السابقة، الأمر الذي أجَّل إلى أجل محدود إمكانية تنفيذ المملكة العربية في ظل قلة صبر الاستعماريين الفرنسيين والهزات الأوروبية الهائلة ضد فرنسا، فاستبدلت بمشروع جديد غير مكمل للمملكة العربية؛ وهو قانون الأهالي والاندماج، أي خلق فئة من الأهالي بواسطة اللسان الفرنسي والثقافة الأوروبية يفصل ويتوسط بين المعمرين والإدارة الفرنسية ومجموع الأهالي؛ أي منطقة عزل سياسي، لكن الحركة الوطنية كسرت وفتتت تلك الفئة الاندماجية العازلة ومانعة إياها من التحول إلى

طبقة.

تركز الجهد الاستعماري في القضاء على لحمة الدين الإسلامي داخل المجتمع الجزائري المستعمر، مع فصل السلطة الدنيوية عن السلطة الدينية، ومن ثم إعادة تشكيل السلطة الدينية بعد دمج السلطة الدنيوية. ومن هنا تحجيم عامل العلم الإسلامي؛ بحيث يفقد القدرة على إحداث حراك اجتماعي، ويفقد مستوى التكامل مع المحيط الإسلامي كما يفقد القدرة على شمل مختلف المراكز العمرانية الكبرى بالجزائر. وفي المحصلة يفصل الإسلام الجزائري عن العلم الشرعي؛ فيتحول إلى مجرد طقوس لا تتجاوز الصلاة والزكاة والصوم دون إدراك رمزيتها؛ وبذلك يتم التفكيك التام بين الدين (الإسلام) والأرض (الوطن) والقبيلة (الوحدة الاجتماعية والسياسية القاعدية).

إن سياسة حب الأهالي التي طرحها أنصار العرب الذين عايشوا غزو الجزائر انطلاقاً من الأفكار الاستشراقية التي عايشت عصرهم والذين كانوا على دراية بالشؤون الأهلية الجزائرية والعقلية الاستعمارية؛ فقاموا بانتقاد سياسة تجميع الأهالي، وتطالب بحق المسلمين في الاحتفاظ بدينهم وعاداتهم وتقاليدهم، وكان على رأس أنصار العرب إسماعيل عربان، من خلال مشروعه بعد عودته من زيارته الأولى للجزائر سنة 1860.

اعتمد نابليون في مشروع المملكة العربية على إسماعيل عربان الذي فسر في كراسته "الجزائر الفرنسية، الأهالي والمهاجرون" سنة 1863.

وقد عاد نابليون الثالث عام 1863 للتأكيد على أن الجزائر مملكة عربية، الأهالي لهم الحق الكامل في حماية الإمبراطور كما يتمتع المعمرون بذلك، وهكذا فقد استمرت بعض مظاهر البعد البايليكي ماثلة للعيان في سياسة المملكة العربية بالجزائر.

وفي الختام فقد كان هناك انسجام اجتماعي وسياسي واقتصادي لنظام البايلك بالمفهوم العثماني ضمن تلك البنى الاجتماعية؛ الأمر الذي كان يعلمه كل من فالي وبيجو ونابليون دون إدراكه أو إدراك أبعاده والإيمان به؛ أي أنهم أخذوا نظام البايلك دون مفهومه الأصلي وأبعاده. الأمر الذي بث فوضى اجتماعية عارمة في المجتمع الجزائري لإقامة مجتمع استيطاني أوروبي دون التوصل إلى تحديد علاقة واضحة بين المجتمع المفكك والمجتمع المزمع إنشاؤه.



بيبليوغرافيا البحث

بيبليوغرافيا البحث

أولا: الوثائق الأرشيفية والمخطوطات

1. وثائق ومخطوطات المكتبة الوطنية الجزائرية

– العهد والأمان المعطى لمحلة الشرق، وثيقة مخطوطة رقم 43 ضمن الملف الأول رقم 1، مجموعة 3205، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية

– مؤلف مجهول: رسالة في أخبار قسنطينة وحكامها، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 2717.

– محمد بن رقية التلمساني: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، 1626

2. وثائق ومخطوطات المكتبة الوطنية التونسية

– محمد الطاهر بن أحمد النقاد: ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم 263.

3. أرشيف مديرية مسح الأراضي بقسنطينة

- La propriété dans le Constantinois en 1867, Section B, Sidi Mabrouk.
- P.V n° 14 : Ameur Cheraga
- P.V n° 93
- P.V. n° 164 : Mila
- P.V. n° 170 : Msila
- P.V n° 181 : Ouled Abdenour
- P.V n° 238 : Oulad Sidi Yahia Ben Taleb
- P.V. n° 272 : Tebessa
- P.V. n° 280 : Zemora
- P.V n° 283 : Zmoul

4. أرشيف وزارة الحربية بفانسان

– HI 226 : Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine, 29 septembre 1838

– HI 228 : Renseignement sur l'organisation administrative du Beylik de Constantine avant la prise de Constantine, rédigé en 1840

5. أرشيف ما وراء البحار إيكس أون بروفنس

– CACMM B181 : Dossier Hachem, Rapport du Caïd Boudiaf Sakhri, 08 février 1897
– CAOM 10H19 : Renseignements historiques et géographiques du cercle de Biskra, 7 décembre 1845
– F80 441 : Cercle de Biskra, Paris le, 10 août 1850
– la prise de Constantine par l'armée française, Rapport rédigé en 1840, sans nom
– CAOM 10H19 : Renseignements historiques et géographiques du cercle de Biskra, 7 décembre 1845

2E et 2 EE-Fond Bugeaud

CAOM GGA 2 E 1 à 19 et 2 EE 1 à 19
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM GGA 2E10 : 19 octobre 1842
– Bugeaud à Bedeau : CAOM GGA 2EE14 : 27 avril 1847
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM GGA 2EE2 : 18 juillet 1842
– Bugeaud au général de Rué, CAOM GGA 2EE12 : 4 mars 1846
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE6
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE3
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE6
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE4
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE2
– Bugeaud au Duc d'Aumale : CAOM 2EE13
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE8
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE1
– Bugeaud à Reveu : CAOM 2EE10, 21 avril 1844
– Bugeaud à Lamoricière : CAOM 2EE16, 20 août 1844
– Bugeaud au ministre de la guerre : CAOM 2EE5
– Bugeaud à Bedeau : CAOM 2EE15
– Bugeaud à Lamoricière : CAOM 2EE17, 1 octobre 1844
– Bugeaud à Négrier : CAOM 2EE8, 19 mars 1841
– Bugeaud à Charon : CAOM 2EE9, 27 septembre 1842
– Bugeaud à un intendant militaire : CAOM 2EE12, Laire le 20 mai 1845
– Bugeaud au Duc d'Aumale : CAOM GGA 2EE13
– Bugeaud à Baragey d'Hillieso : CAOM 2EE13 2EE8, 12 mai 1841
– Bugeaud à Négrier : CAOM 2EE13 2EE13, 6 août 1843

Maréchal Valée

FR CAOM 1 E 123 à 151

Correspondance

FR CAOM GGA 1 EE 1-33, 40-51, 57-58

– Ministre de la guerre à Valée, CAOM 1 EE 1– 10 décembre 1837
– Valée à Molée : CAOM 1 EE 1–Alger le 9 février 1838
– Valée au Ministre de la guerre, CAOM 1 EE 1 – Alger le 1 juin 1838
– Valée au Ministre de la guerre, CAOM 1 EE 1– Alger le 6 juin 1838
– Valée au Ministre de la guerre, CAOM 1 EE 1–Alger le 8 juin 1838
– Valée au président du conseil, CAOM 1 EE 1–Alger, 18 mai 1838
– Valée à Molée, CAOM 1 EE 1–Alger, 9 février 1839
– Valée au ministre de la guerre, CAOM 1 EE 1– 16 novembre 1838
– Ministre de la guerre à Valée, CAOM 1 EE 1–Paris, le 27 décembre 1838
– Ministre de la guerre à Valée, CAOM 1 EE 1–27 décembre 1837
– Ministre de la guerre à Valée, CAOM 1 EE 1–10 décembre 1838
– Valée à Soult, CAOM 1 EE 1–Alger le 31 août 1839

ثانيا: المصادر الفرنسية المطبوعة

1.الكتب

– Berbrugger, A : Les époques militaires de la Grande Kabylie, Alger, Bastide et Challamel, 1857
– Bengana Bouaziz : Famille de grands chefs sahariens, Les Bengana, Soubirion, Alger, 1930
– Berteuil Arsène : l'Algérie française, éd. Dentu, Paris, 1856, T2
– Broglie A de : Une réforme administrative en Afrique, Paris, du minierey, 1860
– Bugeaud : L'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête, Paris, 1842
– Bugeaud : Quelques considérations de notre établissement sur trois questions fondamentales en Algérie
– Carette, E. : Etude sur la Kabylie proprement dite, in Exploration scientifique de l'Algérie 1840-1841, Paris, Imp. royale 1847-1848.
– Castel, P. : Tébessa : Histoire et description d'un territoire algérien, t2, Paris Henry Parlin, 1903.
– Daumas, Eugène : Les chevaux du Sahara et les mœurs du désert, revue et augmentée avec commentaires par l'Emir Abdelkader, Michel Leroy, Frères littéraires éditeurs, Paris, 1958
– Daumas, Eugène : Le Sahara algérien, Alger, Dubos frères 1845.
– Daumas, Eugène: Mœurs et coutumes de l'Algérie, Sindbad, 1988

– Desfontaine, L : Fragment d’un voyage dans les régence de Tunis et d’Alger fait de 1783 à 1786, publié par Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1858.
– Devoulx : Tachrifat : Recueil notice sur l’administration de l’ancien régece, Alger, 1850
– De Grammont H.D : Histoire d’Alger sous la domination turque 1515-1830, Paris, éd. Bouchène, 2001
– De Neveu (E.) : Les khouans, ordres religieux chez les musulmans, Imprimerie Adolphe Jourdain, Alger, 1897
– Dépont (Octave) et Capolani (Xavier) : Les confréries religieuses musulmanes, Imprimerie Adolphe Jourdain, Alger, 1897
– Deville HI : Le maréchal Bugeaud, T. III
– Émile Thuillier : Le Royaume arabe devant le jury de Constantine, par. 1873.
– Fontaneau: Société d'agriculture de Constantine. Rapport fait au nom de la commission chargée d'examiner le projet de loi sur l'impôt foncier en Algérie, Constantine, imp. L. Marle, 1875.
– Mercier, E : Histoire de Constantine, imp. Jérome Marle et F. Biron, Constantine 1903.
– Projet de formation d'une compagnie de colonisation en Algérie Province de Constantine imprimerie de Silberman, Strasbourg. 1854.
– Suchet, l’abbé : Lettres curieuses et édifiantes sur l’Algérie, cahier n°1 : sur le Constantinois 1839-1840, Alger
– René de Saint-Félix : Le voyage de S. M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la régence de S. M. l'Impératrice, mai-juin 1865 / réd. d'après les documents officiels et précédé d'une notice historique, suivi de biographies par. 1865.
– Teissier, Octave : Napoléon III en Algérie, Challamel, 1865

2. المقالات

– Aucapitaine, H : Les colonies noires en Kabylie, in R.A 1859-1860.
– Berbrugger (A) : Un chef kabile à 1804, in R.A 1858-59
– Berbrugger (A.) : Note relative à la révolte de Ben sakhri, R. A., 1866
– Bernard Augustin : Une lettre du général Négrier au Maréchal Valée, in RSAC, t. XIX, 1837
– Berque, A. : La Bourgeoisie algérienne, in Hesperis, t 35 (1948).
– Boyer, P. : Contribution à l’étude de la politique religieuse des turcs dons la régence d’Alger ; in R.O.M.M, n°1 1966.
– Boyer, P. : Des pachas triennaux a la révolution d’Ali Khodja Dey "1571-1817" in R.H. n° 495,1970.
– Boyer, P. : Le problème kouloughli dans la régence d’Alger, in R.O.M.M n° spécial 1970

– Boyer, P. : Des pachas triennaux a la révolution d'Ali Khodja Dey "1571-1817" in R.H. n° 495,1970.
– Boyer, P. : L'évolution de l'Algérie médiane de 1830 à 1956 ; Paris, Adrien Maisonneuve, 1960.
– Braudel, F : La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, t2 ; Paris, Armand Colin, 1966.
– Colombe, M. : L'Algérie turque, in initiation à l'Algérie, Paris, librairie d Amérique et d'Orient 1957.
– Colombe, M. : Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger, in R.A 1943.
– Devoulx : Ahad Aman ou règlement politique et militaire, texte turc trad en arabe par Mohamed Ben Moustapha et reproduit en français par A., in R.A1859-1860
– Emerit Marcel; Mémoires de Thedenat, R. A., année 1948, Tome 2
– Emerit, M. : Les tribus privilégiées de l'Algérie dans la première moitié du XIXe siècle, in A.E.S.C, n°1 1966.
– Federmann, H et Aucapitaine, H : Notices sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titeri, in R.A1865 et 1867
– Felix (A) : Constantine centre économique, Marché de grain et tissus camilles et fourrure, Toulouse, France
– Féraud (Ch.) : Epoque de l'établissement des turcs à Constantine, R. A., 1868.
– Féraud (Ch) : Notice sur Ouled Abdenour, RSAC 1864
– Féraud (Ch) : Document pour servir à l'histoire de Bone, R.A., 1873
– Féraud (Ch) : Documents pour servir à l'histoire de Philippeville, R.A., 1875
– Féraud (Ch.) : Histoire de Bône, RA 1873
– Féraud (Ch.) : Histoire des villes, Setif, RSAC 1872
– Féraud (Ch.) : L'histoire de Philippe ville, RA 1875
– Féraud (Ch.) : Les zmouls, RSAC, 1868
– Féraud (Ch.) : Un vœux de Hussein Bey, RA, 1863
– Féraud Charles : Mœurs et coutumes des kabyles, RA 1863
– Féraud, L.Ch : Histoire des villes de la province de Constantine, Msila, in R.S.A.C 1872.
– Féraud : Les corporations de métiers à Constantine avant la conquête française, Revue africaine, n°16, année 1872
– Féraud, L. Ch : Histoires des villes de la province de Constantine : Bougie, in R.S.A.C 1869.
– Féraud, L.Ch : Notes sur Tébessa, in R.A 1874.
– Féraud (Ch) : Histoire des villes de la province de Constantine, La Calle, Alger, Assoiciation Bouners, 1877

– Filali (K) : Les kuloughlis, éssais d'histoire d'une version d'origine ottomane dont l'identité au RAMA, Université Mentouri – Constantine, vol.3, 1999
– Filali, K. : Du don et du présent, dans l'affirmation du pouvoir ottoman en Algérie 1519-1830
– Filali, K. : La part de l'Ottoman dans l'identité urbaine en Méditerranée Sud : le cas de l'Algérie in Congres environnement et identité en Méditerranée, Corte 19-25 juillet 2004 (non publié)
– Galissot, R : Essai de définition du monde de production de l'Algérie pré coloniale, in R.A.S.J.E.P vol V, n°1 (1968).
– Guechi Fatima Zohra, « Constantine au XIXe siècle : du beylik ottoman à la province coloniale », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007,
– Guignard Didier, « La mise en place de 'administration coloniale en Algérie (1880-1914) », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007
– Haddad, M : El Hadj Ahmed Bey : notice biographique du dernier Bey turc de Constantine, in Cirta, 6 éme Année, n° 10, Avril 1988.
– Hanoteau : La charte Kabyle, RA 1858
– Henni Ahmed : Le système fiscal colonial et la dynamique d'identification communautariste en Algérie entre 1830 et 1918 », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007
– Jean Claude Brulé et Jacques Fontaine : L'Algérie et aménagement du territoire de Constantine, OPU, 1990
– Magelonne (J) : Monographie géographique et historique de la tribu de Sellaoua Kherareb, RSAC, 1914
– Magelonne, J : Monographie géographique et historique de la tribu des Ziban, in R.S.A.C 1910.
– Magelonne, J : Monographie géographique et historique de la tribu du Hodna orientale, in R.S.A.C 1909.
– Magelonne, J : Monographie géographique et historique de la tribu du Hodna orientale, in R.S.A.C. 1909.
– Mercier (E) : Constantine au XVIe siècle : l'évolution de la famille Lefgoune in RSAC 1878
– Mercier Ernest : Elévation de la famille El Fegoun, RSAC, vol. XIX, année 1878
– Mercier : Khanget Sidi Nadji (Quelques inscriptions arabes), RSAC 1915
– Mercier, E : Constantine au XVIe siècle : l'élévation de la famille Lefgoune, in R.S.A.C 1878

– Mercier, E : Constantine avant la conquête, in R.S.A.C 1878.
– Merrouche, L : Les Berranis à l'époque turque et au début de la période coloniale, in Travaux 1979.
– Nouschi, André : « La crise des années 1866-1870 en Algérie : dimensions et mécanismes », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007
– Nouschi, A : Constantine à la veille de la conquête française, in C.T n° 11 (1955).
– Pharaon, F : Notice sur les tribus de la subdivision de Médéa, in R.A 1857 - 1858.
– Robin : Notes sure l'organisation militaire et administratif des turcs dans la Grande Kabylie, in R.A 1873.
– Seroka JA.: Le sud constantinois de 1830 à 1835, R. A., 1912
– Stambouli, F et Zghal, A : La vie urbaine dans le Maghreb pré colonial, in A.A.N t XI 1972
– Vayssetes, E : De Bou-saada à Batna par Msila, Bordj Barika et Tobna, in R.A 1861.
– Vayssettes : La question de la propriété, RA 1963
– Vigoureux Claude Napoléon III et Abdelkader in Napoleonica. La Revue, n°4, avril 2009
– Watbled, E : Etablissement de la domination turque en Algérie, in R.A 1873.

ثالثا: المصادر العربية المطبوعة

– ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، دار صادر، بيروت، ط1، 2000

– الورتلاني (الحسين بن محمد): نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهورة بالرحلة الورتلانية، تحقيق محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974

– الزهار، أحمد الشريف: مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر: 1974.

– حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد الغربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975

– محمد الطاهر بن دومة: أخبار تاريخية لواحة تقرت وبعض ضواحيها، تقديم وتحقيق عبد الجواد محمد الطاهر، بوبكر محمد السعيد: تقرت، المطبعة العصرية للواحات، 1415هـ–1995م

– الفكون عبد الكريم: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

– المبارك العطار: تاريخ حاضرة قسنطينة، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، الجزائر، المطبعة العربية، 1952.

– العنتري، صالح: فريدة مؤنسة، تحقيق أحمد سيساوي، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة، معهد التاريخ، 1980–1981.

رابعا: المراجع باللغة العربية

– بن اشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة دور التنمية الرأسمالية في الجزائر 1930–1960، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979

– الجابري، محمد عابد: العصبية والدولة، دار النشر الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد

– جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، ط1، 1981

– حرب، أديب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب

– الزبيري محمد العربي: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981

– الزبيري محمد العربي: الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، المؤسسة الوطنية للطباعة، سبتمبر 1982

– سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق عبد القادر زبايدية، الشركة الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980

– سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

– سعد الله، أبو القاسم: داعية السلفية شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

- سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي: من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16م-20م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981
- سعد الله، أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
- شعيب محمد المهدي بن علي: أم الحواضر في الماضي والحاضر، مطبعة الشعب، قسنطينة، الجزائر، 1980
- شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
- شلوصر، فندلين: قسنطينة أيام أحمد باي (1822-1837)، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977
- تشرشل هنري شارل: حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبوالقاسم سعد الله، تونس، 1974
- الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1987
- العربي إسماعيل: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1982
- العروي عبد الله: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الطبعة السادسة، 1998
- العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1999
- فيلالي كمال: الموسوعة الإسلامية أتويك (مقال)، الجزائر، 2008
- لاكوست إيف: العلامة ابن خلدون، ترجمة الدكتور ميشال سليمان، دار ابن خلدون، ط2، 1978.
- العروي : مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1999

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

– Baudoin, R : Monographie de la commune mixte de Msila, rapport dactylographié, Constantine 1943.
– Bemtems, C : Manuel des institutions algériennes de la domination turque à l’indépendance, t1, Paris, éd Cujas 1976.

– Berque (Jacques) : Le Maghreb, Histoire et sociéte, SNED, Alger, 1974
– Bourdieu (Pierre) : Sociologie de l'Algérie, Que sais je ?, PUF, Paris, 1958
– Bourdieu Pierre : Langage et pouvoir symbolique, éditions Fayard, Paris, 1889
– Boyer, P. : La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, Hachette, 1963.
– Derdour (H) : Annaba : 25 siècles de vie quotidienne, T2, Alger, SNED
– Emerit (M) : L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Paris, Larose, 1953
– Gouvion, M et E : Kitab Aâyane el Mouhariba , Alger, Fontana 1920.
– Grammont H.D De : Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Paris, éd Bouchène, 2001
– Grangaud Isabelle : La ville imprenable, une histoire de Constantine au 18ème siècle, éditions de l'école des hautes études en sciences sociales, Paris
– Hermassi (El Balki) : Etat et société au Maghreb et mode comparative, Paris, 1953
– Jean Claude Brulé et Jacques Fontaine : L'Algérie et aménagement du territoire de Constantine, OPU, 1990
– Julien Ch. André : Histoire de l'Algérie contemporaine, 1827-1871, 2ème édition, Paris, PUF, 1979
– Lacheraf (Mostafa) : L'Algérie, nation et société, éd. Maspero, Paris, 1975
– Laroui (Abdellah) : L'histoire du Maghreb, Ed. Maspero, Paris, 1976
– Lecoste Yves et autre ; l'Algérie passé et présent : Editions sociales, 1960
– Lespes, R : Les troupes indigènes de l'Algerie au service de la France, Alger, Imp. Minerva, 1941.
– Mérad (Boudia) : La formation sociale algérienne précoloniale, Essais d'analyse théorique, Alger, 1981
– Nouschi (André) : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, Paris, 1961
– Passols (C) : L'Algérie et l'assimilation des indigènes, éditeurs militaires, Paris, 1902
– Pignet : Histoire des colonies françaises, Paris, 1981
– Piquet V. : L'Algérie française, Paris, A Colin, 1930
– Robert Brunschwig : La berbérie orientale sous les Hafsides dés origines à la fin du XVe siècle, Paris, T1, 1940
– Seignal (H) : Historique du 3ème régiment de Spahis algériens, de 1892 à 1923, Berger, Paris
– Shuval, Tal : la ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle : population et cadre urbain, Paris, C.N.R.S, 1998.
– St Jean d'Angely (Regneau de) : Rapport adressé à Monsieur le Ministre de la guerre sur le gouvernement et l'administration des tribus de l'Algérie, Imprimerie nationale de Paris, 1951

– Temimi, A : Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830-1837, Tunis, S.T.A.G. 1978
– Venlensi Lucette : Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790–1830, Flammarion, 1969

سادسا: المقالات باللغة العربية

– بوضرساية، بوعزة: الأعمال الإدارية والسياسية للحاج أحمد باي حاكم الإقليم الشرقي للجزائر، مجلة الرؤية، السنة الأولى، ع 1، جانفي–فيفري 1996.
– حماش، خليفة: أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية، ضمن كتاب تحية وتقدير للأستاذ خليل الساحلي أوغلو، ج1، زغوان، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1997.
– حماش، خليفة: تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع2، مارس 2003.
– سعيدوني، ناصر الدين: ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف، ضمن أشغال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب(العالم الريفي المغربي: مجموعات وطباق اجتماعي) وهران: 26، 27 ، 28 نوفمبر 1983، نشر ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
– قداش، محفوظ: جيش الأمير عبد القادر: تنظيمه وأهميته، ترجمة حسن بن مهدي، مجلة الثقافة، ع 75 ماي–جوان 1983.
– مهديد إبراهيم: الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن التاسع عشر، الرأسمالية الاستعمارية، إشكالية الاندماج الاجتماعي، مجلة الجزائر الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد 4، جانفي–أفريل 1998

سابعا: الرسائل الجامعية

1. باللغة العربية

– أمزيان حسين: النظام الإداري الفرنسي في الجزائر، 1870–1919، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1990–1991.

– سيساوي أحمد: النظام الإداري ببايلك الشرق 1791–1830، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة قسم التاريخ، 1987–1988.

– شرقي محمد: الطريقة الرحمانية ودورها في المقاومة الوطنية ضد الاستعمار 1830–1881، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1996–1997

– القشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771–1837، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1989–1990.

– قشي فاطمة الزهراء: قسنطينة: المدينة والمجتمع، رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1998.

– العيد مسعود: المجتمع الجزائري في العهد العثماني، رسالة جامعية لم تطبع .

– جميلة معاشي: اندماج الإنكشارية في المجتمع القسنطيني، إشراف كمال فيلالي، قسنطينة، 2009

– عميراوي حميدة: السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 1998–1999

– عمران محمد: أسرة بن جلاب في منطقة واد ريغ منذ بداية القرن التاسع عشر حتى سنة 1962م، دراسة سياسية واجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001–2002.

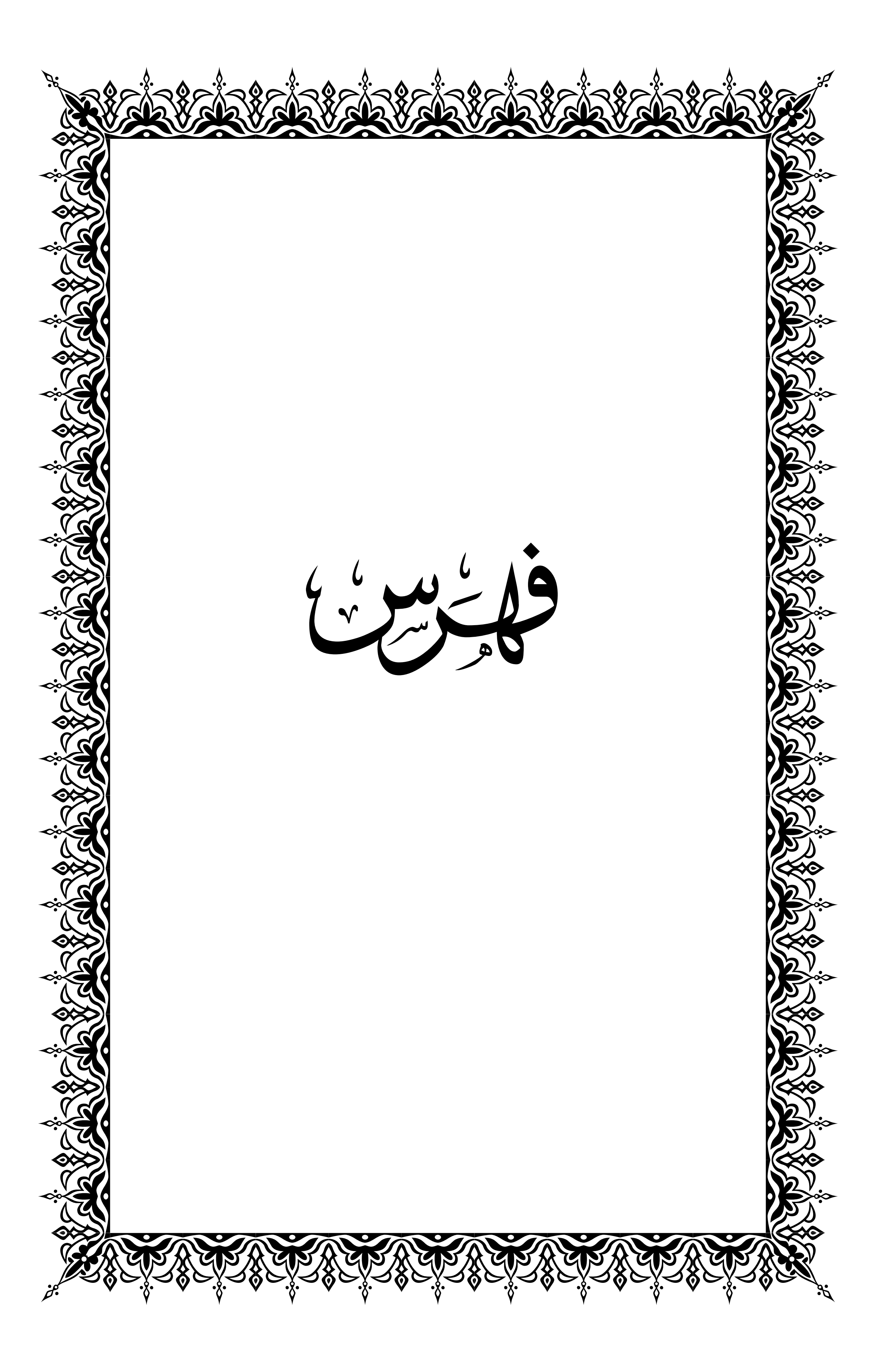
2. باللغة الفرنسية

– Arama, Y : La propriété foncière des citadins : singularité d'une structure agraire, l'exemple Constantinois de 1830 à 1867, mémoire de Magister, Université de Constantine 1995

– Benjaballah : Etude des cas de stratégies foncières familiales dans les Hautes plaines constantinoises pendant la colonisation française

– Babes Leila : Mythes d'origine et structure tribales dans le Constantinois sous la domination turque, Essai sur le fondement du pouvoir politique, Thèse de Doctorat 3ème cycle, Université d'Aix-en-Provence, Marseille, 1984

– Babes Leila : Tribus ; structures sociales et pouvoir politique dans la province de Constantine sous les Turques, Faculté de droits et de sciences politiques, Aix Marseille, 1984
– Badjadja Abdelkrim : Cartographie agraire de l'est algérien à la fin du XIXe siècle, DEA, Constantine, 1974
– Grangaud, I. : Histoire sociale de Constantine aux XVIIIe siècle, D.E.A en histoire, 1991


فهرس

فهرس البحث

الفصل الثالث: البعد البايلكي في مشروع الماريشال بيجو

الفصل الرابع: البعد البايلكي في سياسة نابليون الثالث